

دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات
الاستراتيجية والعسكرية



ISSN 2626-093X



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of
Strategic and Military Studies
International Scientific Periodical Journal



المركز الديمقراطي العربي
لدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية
DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH
Berlin, Germany
<https://democraticac.de>



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

دورية علمية دولية محكمة

Journal of Strategic and Military Studies

An International Peer-Reviewed Journal

 INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER	International Standard Serial Number
	https://zenodo.org/
	https://www.crossref.org/
	https://europub.co.uk
	https://scholar.google.com/
	OpenAIRE
 ZEITSCHRIFTEN DATENBANK	الفهرس الألماني الموحد للدوريات ZDB
 KATALOG	المكتبة الوطنية الألمانية DNB
	الفهرس العالمي WorldCat
	المكتبة الألمانية الرقمية DDB
	قاعدة بيانات التابعة لمنصة Clarivate Web of Science
	عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة https://arabicjournal.org/

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية Journal Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة An International Peer-Reviewed Journal

عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة
Reviewed Scientific Journals

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة متعددة اللغات (العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية، الإسبانية) تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين. تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكمة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إن في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. تصدر المجلة بشكل دوري (فصلية: تصدر في نهاية مارس ويونيو وشتنبر وديسمبر) ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.

The Journal of Strategic and Military Studies is an international, peer-reviewed, multilingual journal (Arabic, French, English, German, Spanish) published by the Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies in Germany/Berlin.

The journal focuses on research related to strategic and military studies, security, geopolitics, international relations, strategic development planning, territorial governance, and the formulation and evaluation of policies and programs, whether in the economic, financial, or social fields. These issues may have national, regional, or international dimensions. Additionally, the journal covers research in the humanities and social sciences.

The journal is published periodically (quarterly: at the end of March, June, September, and December) and is overseen by an active international scientific board comprising a large group of leading academics from various countries. The board supervises the peer-review process of the research submitted to the journal.

The journal adheres to an ethical charter for its publication guidelines and an internal regulation governing the peer-review process. The Journal of Strategic and Military Studies also follows the formal and substantive standards of international peer-reviewed journals in selecting the content for its issues.

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-093X

قواعد البيانات التي تنتهي إليها المجلة Databases to which the journal is indexed

- المعرف الرقمي DOI من Crossref
- قاعدة بيانات Europub
- المكتبة الوطنية الألمانية DNB
- الفهرس الألماني الموحد للدوريات ZDB
- الفهرس العالمي WorldCat
- المكتبة الألمانية الرقمية DDB
- قاعدة بيانات Research Commons التابعة لمنصة Clarivate Web of Science

المركز الديمقراطي العربي

لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center GmbH – Berlin / Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany(030- 54884375/ 030- 91499898/ 030- 86450098) - Mobile: 00491742783717



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

د. عبد القادر التابري، أستاذ الجغرافيا، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة - المغرب

نائب رئيس التحرير

د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة - المغرب

مدير التحرير

د. ليلى الرطيمات: أستاذة العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات - المغرب

أعضاء هيئة التحرير

محمد عسيوي: أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة - المغرب

يوسف بليط: أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، الكلية المتعددة التخصصات، الناظور - المغرب

بنيونس بنعائشة: أستاذ باحث، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة - المغرب

رشيد أيت يونس: أستاذ باحث في الجغرافيا وعلوم التربية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة - المغرب

الهيئة الاستشارية

د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث في الجغرافيا الحضرية ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. عزي هرو، أستاذ باحث في الاقتصاد الجهوي والجغرافيا، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

المدققون اللغويون

د. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الإنجليزي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

د. محمد الحسني، تخصص الأدب العربي، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، المغرب

د. هشام الحايك، دكتور في الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص الفقه والأصول والدراسات السامية ومقارنة الأديان، جامعة محمد الأول، وجدة

تنسيق العدد: الدكتور رشيد أيت يونس

العدد الثاني والثلاثين

المجلد الثامن

سبتمبر 2026

البريد الإلكتروني للمجلة strategy@democraticac.de

رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي - برلين https://democraticac.de/?page_id=54433

رابط موقع المجلة على منصة OJS: <https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/>

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

الآراء الواردة في المجلة تلزم أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

اللجنة العلمية للمجلة

رئيس اللجنة العلمية

د. عبد القادر التايبي: تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة - المغرب

أعضاء اللجنة العلمية

- د. المصطفى طایل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. مصطفى سدني، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بأسفي، جامعة القاضي عياض بمراكش، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، تخصص الشؤون الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث في الجغرافيا والحكمة الترابية، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث في السوسيولوجيا، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول، أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث في الجغرافيا السياسية، خبير في الشؤون الاستراتيجية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. ليبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الإفريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.



- د. عبد الهادي أحمد عبد الكريم، أستاذ محاضر بكلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث في الجغرافيا الطبيعية، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث في التواصل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- دة. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد، العراق.
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعته الكاظم، العراق
- د. محمد عصام لعروسي، محلل سياسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- دة. ابتسام الزاهر، باحثة في التاريخ وقضايا التربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. محسن بطشي، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
- د. مصطفى خليفة إبراهيم محمد أستاذ باحث بجامعة الزيتونة، ترونة، ليبيا.
- د. يوسف سعدون محمد أستاذ القانون المدني في كلية الإمام الكاظم، أقسام بابل، العراق
- د. حيدر عذاب حسين، أستاذ اللسانيات، كلية الإمام الكاظم، العراق
- د. بدرالدين الرواص، أستاذ باحث متخصص في جغرافية الموانئ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. طنجة. المغرب
- د. العباس الوردي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس بالرباط؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، المغرب.

Editorial Team

Editor-in-Chief: Dr. Abdelkader Tayri, Professor of Geography, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Deputy Editor-in-Chief: Khalid Chiat Professor of International Relations, Mohammed I University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Oujda, Morocco.

Managing Editor: Dr. Layla Rattimat, Professor of International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.

Editorial Board Members:

- Mohammed Assioui: Research Professor in Urban Economics, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Youssef Balet: Research Professor in Geography, Mohammed I University, Multidisciplinary Faculty, Nador, Morocco.
- Benyounes Benaicha: Research Professor, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Rachid Ait Youness: Research Professor in Geography and Educational Sciences, Mohammed I University, Higher School of Education and Training, Oujda, Morocco.

Advisory Board:

- Dr. Abdelhak Essadek, Research Professor in Urban Geography and Geographic Information Systems, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Azzi Hrou, Research Professor in Regional Economics and Geography, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

Language Editors:

- Dr. Al Hachimi Aqawi, Professor of English Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Buthaina Hassani, Professor of French Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohammed Al-Hassani, specializing in Arabic Literature, Regional Academy of Education and Training for the Eastern Region, Morocco.
- Dr. Hicham El Haiek, Doctor of Arts and Humanities, specializing in Jurisprudence, Fundamentals of Religion, Semitic Studies and Comparative Religion, Mohammed First University, Oujda, Morocco.

Chair of the Scientific Committee: Dr. Abdelkader Tayri, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Members of the Scientific Committee:

- Dr. El- Mustafa Tayel, Research Professor, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Mohammed I University, Oujda, Morocco.



- Dr. Khalid chiat, Professor of International Relations, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Layla Rattimat, Research Professor in International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.
- Dr. Malika Zakhnini, Research Professor in International Relations, Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco.
- Dr. Mustapha Sadni, Professor-Researcher at the Multidisciplinary Faculty of Safi, Cadi Ayyad University, Marrakesh, Morocco.
- Dr. Mohammed Ahmiane, Research Professor in History, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelaziz Ben Lehsen, Research Professor, specializing in African Affairs, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelouahed Bouberia, Research Professor in Geography and Territorial Governance, Multidisciplinary Faculty, Taza, Fez University, Morocco.
- Dr. Mohammed Assioui, Research Professor in Urban Economics, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Morocco.
- Dr. Ali Boukhalkhal, Research Professor in Sociology, Amar Telidji University, Laghouat, Algeria.
- Dr. Nassim Belhoul, Professor of Political Science, Blida 2 University, Algeria.
- Dr. Idriss Ait Cheikh, Research Professor in Political Science, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Ala Al-Hussein, Research Professor in Economics, National School of Applied Sciences, Fez University, Morocco.
- Dr. Bahni Abdelkebir, Research Professor in Human Geography and Development, University Institute for Scientific Research, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Moussa Maliki, Research Professor in Political Geography, Expert in Strategic Affairs, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdenmour Sadik, Research Professor in Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelhak Bakouri, Research Professor in Sociology, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Labid Imad, Lecturer, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria.
- Dr. Hazem Mahfoud, Expert at the International Relations Unit, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt.
- Dr. Fatima Zahra Azizi, Research Professor in Economics, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Khadija Boutkhili, Research Professor in International Relations, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Sala, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Idriss Belabed, Research Professor in History, Regional Center for Education and Training Professions, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelhadi Ahmed Abdelkarim, Lecturer at the Faculty of Educational Sciences, University of N'Djamena, Chad.
- Dr. Soulayman Hamidoun Harma, Coordinator of the Local Development Department, Faculty of Arts and Humanities, University of Nouakchott Al-Asriya, Mauritania.
- Dr. Fayçal Fatteh, Research Professor in Human Geography, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.
- Dr. Cherine Jaber, Senior Researcher at the Center for Strategic Studies, Bibliotheca Alexandrina, Egypt.
- Dr. Bouchra Abdul-Kadhim Obaid, Researcher in Political Geography, Iraqi Ministry of Education, Iraq.



- Dr. Abderrahim Farah, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Mohammed Moussaoui, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Redouane Brioul, Research Professor in Physical Geography, Multidisciplinary Faculty of Taza, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Hicham Al-Maki, Research Professor in Communication, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Abdessalam Al-achhab, Research Professor in Human Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Dima Abdullah Ahmed, Assistant Professor, Iraqi University, Faculty of Education for Women, Baghdad.
- Dr. Mitham Munfi Kadhim Al-Amidi, Assistant Professor, Department of Law, Babel Departments, Al-Kadhim University, Iraq.
- Dr. Mohammed Issam Laaroussi, Political Analyst, Professor of International Relations at the Diplomatic Academy of Abu Dhabi, Former Director of Research and Studies at the Trends Center, Abu Dhabi, UAE.
- Dr. Amal Ben Souileh, Lecturer specializing in Law, May 8, 1945 University, Guelma, Algeria.
- Dr. Ahmed Al-Morabiti, Doctor in International Law and International Relations, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Morocco.
- Dr. Ibtissam Zaher, Researcher in History and Education Issues, Higher School of Education and Training, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohsen Batchi, Professor-Researcher in Geography, Ibn Tofail University, Kénitra, Morocco.
- Dr. Mustapha Khalifa Ibrahim Mohammed, Professor-Researcher at Zaytuna University, Tarhuna, Libya.
- Dr. Youssef Saadoun Muhammad Professor of Civil Law, Imam Al-Kadhum College, Babylon Branches, Iraq
- Dr. Haider Adhab Hussein, Professor of Linguistics, Imam Al-Kadhum College, Iraq
- Dr. Rouass Badreddine Professor and researcher specializing in port geography, at the Regional Center for Education and Training Professions. Tangier, Morocco
- Dr. El Ouardi El Abass Habilitated Professor at Mohammed V University in Rabat; Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Souissi, Morocco.

المحتويات

المقال	الصفحة
راشد محمد عبد الله النعيمي استشراف أثر الذكاء الاصطناعي على الحروب الحديثة: دراسة مستقبلية بمنهج السيناريوهات (2025-2040)	10
عبد الرحمان ملوكي الهجرة والتنمية بألمانيا: أية علاقة؟	37
عبد الرحمان سهدي الدينامية الجيوسياسية للتنافس الروسي والصيني في القارة الإفريقية: الجذور التاريخية والتقاطعات الاقتصادية والأمنية	59
محمد الهاشم أزروال السياسة الإفريقية للمغرب: من الدفاع إلى المبادرة	82
محمد الزين محمد أحمد إبراهيم عقيدة الاستخبارات: الإشكالية المفاهيمية والنماذج المقارنة	97
أعراب نجيجة؛ حيتومي محمد مجهودات المغرب في اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي	111
بوعيش حسين؛ العمراني عبد الواحد إشكالية الماء الحضري وجودة الخدمات المقدمة بمدينة تازة	127
علواش إسماعيل؛ أشهبون زبيدة قراءة في كتاب "سوسيولوجيا الدين، مسارات وأنظار"	141
الحسايني عزيز؛ المكي هشام التواصل السياسي ومسألة الأسعار: نموذج التواصل الحكومي وأزمة استيراد الأبقار من البرازيل بالمغرب	151

Sommaire/Table of Contents

Article	Page
LYAZIDI Mounir L'Accord de défense conjoint de La Mecque et l'hypothèse d'une architecture de sécurité collective arabo-musulmane	175
AGUNAOU Kawtar ; EL CADI Latifa L'intégration régionale du Maroc à l'épreuve de la ZLECAF, de la CEDEAO et de l'OHADA: entre ambition continentale et contraintes structurelles	191
Akki Fouad De la fermeture continentale aux réseaux de connectivité: géohistoire et géopolitique du désenclavement du Sahel	202
Chairi Rim Hajar; Bouammali Noureddine; MOUFID Yousef Le patrimoine naturel et culturel comme levier de développement des zones montagneuses marginalisées : Étude de cas des communes rurales de Maghraoua et Bab Boudir dans le Moyen Atlas oriental (Maroc)	218
LYAZIDI Mounir Trente ans de lutte contre les incendies de forêt au Maroc : Trajectoire nationale et mise en perspective avec les dispositifs français et espagnol	237
AGUNAOU Kawtar ; EL CADI Latifa La Réorientation Stratégique de l'affaire du Sahara: une Nouvelle Approche Adaptée à la Realpolitik	255
Maarouf Salah Al-Din Taha The 2026 U.S.-Iran War and Its Implications for Liquefied Natural Gas (LNG) Exports and Global Energy Markets: The State of Qatar as a Case Study	266

Foresight on the Impact of Artificial Intelligence on Modern Warfare: A Futures Study Using the Scenario Method (2025–2040)

Rashid Mohammed AL-Naimi

Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies (JBJADS); State of Qatar

Email : rashid.alnaimi@jbj.edu.qa

 1: <https://orcid.org/0009-0001-5487-3371>

Received	Accepted	Published
09/08/2026	02/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.10-36>

Rashid Mohammed AL-Naimi. (2026). *Foresight on the Impact of Artificial Intelligence on Modern Warfare; A Futures Study Using the Scenario Method (2025–2040)*. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 10-36.

Abstract

This study aims to forecast AI's impact on modern warfare over 2025–2040, analyzing military transformations and constructing future scenarios. Centered on how military AI applications affect armed conflict, it adopts a forward-looking approach, identifying key drivers: major-power competition, rapid algorithm development, rising AI spending, autonomous weapons legislation, ethical-legal considerations, and doctrinal integration capabilities. It examines AI's effects on power structures, command/control, intelligence, reconnaissance, cyber warfare, and associated legal-ethical challenges, drawing on practical indicators from contemporary conflicts, specialized international reports, and ongoing programs in the US, China, and NATO.

The study concludes AI is evolving from a support tool to a decisive factor in military effectiveness and strategic competitiveness, impacting power dynamics, decision-making speed, operational management, and cyber deterrence. Three scenarios emerge: widespread autonomous systems with significantly diminished human roles; continued technological development within legal frameworks preserving human decision-making centrality; and an escalating algorithmic arms race with heightened cyber vulnerabilities and autonomous weapons risks. The analysis suggests the second, controlled-development scenario is most probable for 2025–2040, given sustained AI investment alongside growing governance and oversight efforts.

Ultimately, warfare's future hinges not just on possessing advanced technologies, but on states' capacity to deploy them within coherent institutional, legal, and ethical frameworks to ensure military effectiveness while preserving strategic stability.

Keywords: Artificial intelligence- Modern wars- Future studies- Scenario approach- Deterrence- Military power- Autonomous weapons.

© 2026, Mohammed AL-Naimi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

استشراف أثر الذكاء الاصطناعي على الحروب الحديثة: دراسة مستقبلية بمنهج السيناريوهات (2040–2025)

راشد محمد عبد الله النعيمي

باحث في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية في دولة قطر

البريد الإلكتروني: Rashid.alnaimi@jbj.edu.qa

حساب  1: <https://orcid.org/0009-0001-5487-3371>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/02	2026/08/09

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.10-36>

للاقتباس: راشد محمد عبد الله النعيمي. (2026). استشراف أثر الذكاء الاصطناعي على الحروب الحديثة: دراسة مستقبلية بمنهج السيناريوهات (2040–2025)، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص: 10-36.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف أثر الذكاء الاصطناعي على الحروب الحديثة (2040–2025) عبر تحليل التحولات الجارية وبناء سيناريوهات مستقبلية، انطلاقاً من تساؤل رئيس حول تأثير تطبيقاته العسكرية في طبيعة النزاعات المسلحة.

اعتمدت المنهج الاستشرافي القائم على السيناريوهات، عبر تحليل الاتجاهات الراهنة واستخلاص القوى الدافعة (التنافس بين الكبرى، تطور الخوارزميات، الإنفاق العسكري، التشريعات، الأخلاقيات، وقدرة الدمج العقائدي)، كما تناولت التحولات في القيادة والسيطرة والاستخبارات والحروب السيبرانية، مع التحديات القانونية والأخلاقية، مستندةً إلى مؤشرات من نزاعات معاصرة وتقارير دولية وبرامج أمريكية وصينية وناوتية.

خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يتحول من أداة دعم إلى عامل حاسم في الفعالية العسكرية والتنافسية، مؤثراً في القوة، وسرعة القرار، والإدارة العملية، والردع السيبراني. وكشفت عن ثلاثة سيناريوهات رئيسية: الأول يتمثل في الانتشار الواسع للأنظمة الذاتية وتراجع الدور البشري، والثاني يفترض استمرار التطور ضمن أطر قانونية تحافظ على مركزية القرار البشري، والثالث يقوم على تصاعد سباق التسلح الخوارزمي ومخاطر السيبرانية.

ترجع الدراسة أن يكون سيناريو "التطور المنضبط" (الثاني) هو الأكثر احتمالاً خلال الفترة المدروسة، استناداً إلى استمرار الاستثمار العسكري في الذكاء الاصطناعي مع جهود متزايدة للحوكمة والرقابة. وتختتم بأن مستقبل الحروب لن يتحدد فقط بامتلاك التقنيات المتقدمة، بل بقدرة الدول على توظيفها ضمن أطر مؤسسية وقانونية وأخلاقية متماسكة، لضمان الفاعلية العسكرية والاستقرار الاستراتيجي معاً.

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي- الحروب الحديثة- الدراسات المستقبلية- منهج السيناريوهات- الردع- القوة العسكرية- الأسلحة الذاتية التشغيل.

©2026، محمد عبد الله النعيمي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

المقدمة

يشهد المجال العسكري منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات متسارعة ارتبطت بالتطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والاتصالات والحوسبة المتقدمة، إلا أن ظهور الذكاء الاصطناعي مثل نقطة تحول نوعية تجاوزت حدود التحديث التقني التقليدي إلى إعادة تشكيل عدد من المفاهيم الأساسية المرتبطة بإدارة الصراع واستخدام القوة، فقد انتقلت تطبيقات الذكاء الاصطناعي من كونها مجرد أدوات مساندة في معالجة البيانات وتحليل المعلومات إلى مكونات فاعلة في منظومات القيادة والسيطرة والاستطلاع والاستخبارات والدعم العملياتي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الحروب الحديثة وآليات إدارتها، وتزامن ذلك مع تزايد الاعتماد على البيانات الضخمة وظهور أشكال جديدة من الصراعات تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والسيبرانية والمعلوماتية، مما جعل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل التي تشكل مستقبل الأمن والدفاع.

ولم تقتصر أهمية هذا التحول على الجانب التقني فحسب، بل امتدت إلى المستويات الاستراتيجية والقانونية والأخلاقية، حيث أصبح امتلاك القدرات الخوارزمية المتقدمة وتوظيفها في دعم اتخاذ القرارات العسكرية أحد عناصر القوة المؤثرة في معادلة القوة الدولية المعاصرة، إلى جانب القدرات العسكرية التقليدية. وفي ظل هذا المشهد، تتسابق القوى الكبرى، وخاصة في ظل التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين على قيادة التحول التكنولوجي العالمي، لدمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مؤسساتها العسكرية، بما في ذلك مجالات القيادة والسيطرة، وتحليل المعلومات الاستخباراتية، وتشغيل الأنظمة غير المأهولة، والدفاع السيبراني، مما يعكس إدراكاً متزايداً للدور الذي تؤديه هذه التقنيات في تحقيق التفوق العملياتي والاستراتيجي. وقد أثبتت التطورات التي شهدتها النزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة، ولا سيما الحرب الروسية الأوكرانية، أن القدرة على تحليل البيانات وتوظيفها، قد أصبحت مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن منصات القتال التقليدية، وأن الذكاء الاصطناعي قد انتقل تدريجياً من مرحلة التطوير والاختبار إلى مرحلة الاستخدام العملياتي الفعلي.

في المقابل، أثار هذا التحول جملة من القضايا القانونية والأخلاقية والاستراتيجية، فكلما ازدادت استقلالية الأنظمة الذكية، ازدادت صعوبة تحديد المسؤولية عن عواقب استخدامها. وعلاوة على ذلك، برزت تحديات جديدة تتعلق بمدى امتثال هذه الأنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وبحدود الرقابة البشرية على القرارات التي تنطوي على استخدام القوة المسلحة، كما تزايد حدة الجدل في ظل المنافسة الدولية المتسارعة لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية، وما قد ينجم عن ذلك من سباق تسلح تكنولوجي وتحولات في أنماط الردع والاستقرار الاستراتيجي.

وانطلاقاً من هذه التحولات، تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل حول الكيفية التي يمكن أن يؤثر تطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية في طبيعة الحروب الحديثة خلال الفترة (2025-2040)، والسيناريو الأكثر احتمالاً لهذا التحول، ومن هذه الإشكالية تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية المتعلقة بأبرز التحولات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري خلال الفترة (2020-2025)، وأهم القوى الدافعة المؤثرة في مستقبل الحروب الذكية، والسيناريوهات المحتملة لتطور الحروب الحديثة في ظل الذكاء الاصطناعي حتى عام 2040، بالإضافة إلى السيناريو الذي يبدو أكثر ترجيحاً في ضوء الاتجاهات الراهنة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى استشراف أثر الذكاء الاصطناعي على الحروب الحديثة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2025-2040، من خلال تحليل الاتجاهات الراهنة في المجال العسكري، وتحديد القوى الدافعة للتحويل في البيئة العسكرية، وبناء مجموعة من السيناريوهات المستقبلية التي تساعد على استكشاف المسارات المحتملة لتطور الحروب الذكية في ظل التفاعل بين مجموعة من العوامل التقنية والاستراتيجية والقانونية والأخلاقية، وصولاً إلى تحديد السيناريو الأكثر ترجيحاً وبيان تداعياته على الأمن والاستقرار الدوليين.

تعتمد الدراسة منهج السيناريوهات بوصفه أحد المناهج الرئيسة في الدراسات المستقبلية، نظراً لقدرته على تحليل الاتجاهات الراهنة والقوى المحركة لهذه الظاهرة، إذ يتيح هذا المنهج بناء سيناريوهات مستقبلية متعددة استناداً إلى درجات التأثير ومستويات عدم اليقين، مما يفسح المجال لاستكشاف بدائل مستقبلية وواقعية يمكن أن تسهم في فهم التحولات الجارية ودعم عمليات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار. وهكذا، تنطلق الدراسة من مرتكزات تحليلية تتمثل في أن الذكاء الاصطناعي سيظل أحد أهم محركات التحول في المجال العسكري حتى عام 2040، وأن مستقبل الحروب سيتأثر بتفاعل العوامل التقنية والسياسية والقانونية، وليس بالتكنولوجيا وحدها، وبالتالي فإن الدراسة تستكشف المسارات المستقبلية المحتملة في ضوء الاتجاهات الراهنة والقوى الدافعة المؤثرة ولا تستهدف التنبؤ بمستقبل حتمي واحد.

تنبثق أهمية هذه الدراسة من الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل مشهد الأمن الدولي، فضلاً عن مفاهيم القوة والردع وإدارة العمليات العسكرية، كما تناقش الدراسة ندرة الدراسات العربية التي تتناول الذكاء الاصطناعي العسكري من منظور استشرافي، وتحديد ذلك المنظور الذي يعتمد منهجية قائمة على السيناريوهات لربط التطورات الراهنة بالخيارات المستقبلية وصولاً إلى عام 2040. وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يسهم في إثراء المحتوى المعرفي العربي في هذا المجال، ويُشكل مرجعاً للبحوث المستقبلية ورسم السياسات الأمنية والدفاعية.

1. التحولات الراهنة للذكاء الاصطناعي في الحروب الحديثة (2020 – 2026)

لم يعد يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي على أنه تقنية ناشئة تقتصر أهميتها على التطبيقات المدنية أو البحثية، بل أصبح في السنوات الأخيرة محركاً رئيسياً لعملية التحول العسكري العالمي، ويرتبط هذا التحول بالتقدم السريع في قدرات معالجة البيانات والتعلم الآلي والحوسبة السحابية والأنظمة ذاتية التشغيل، مما مكن القوات المسلحة لكثير من الدول من توظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات كانت تعتمد سابقاً بشكل شبه كامل على القدرات البشرية.

وتكتسب دراسة هذه التحولات أهمية خاصة في إطار هذه الدراسة، إذ لا يمكن وضع سيناريوهات مستقبلية بمعزل عن فهم التغيرات الجارية بالفعل في البيئة العسكرية المعاصرة، فالسيناريوهات لا تُبنى على افتراضات مجردة، بل على اتجاهات قائمة ومؤشرات قابلة للملاحظة والقياس، بما يسمح باستشراف المسارات المحتملة لتطور الظاهرة قيد الدراسة. ومن ثم، فإن فهم التحولات الراهنة يمثل الأساس الذي تُبنى عليه السيناريوهات المستقبلية للحروب الذكية.

ولا يقتصر هذا التحول على الجوانب التقنية أو المفاهيمية فحسب، بل ينعكس بوضوح في مؤشرات الإنفاق والاستثمار العالمي، التي تمثل أحد أبرز الأدلة على تنامي الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي العسكري. وتشير التقديرات إلى أن حجم

السوق العالمي للذكاء الاصطناعي العسكري بلغ نحو 18.75 مليار دولار عام 2025، مع توقعات بارتفاعه إلى أكثر من 101 مليار دولار بحلول عام 2034، بمعدل نمو سنوي مركب يتجاوز 20.7%، في حين تشير تقديرات أخرى إلى إمكانية اقتراب حجم الاستثمارات في البرمجيات العسكرية الذكية من 300 مليار دولار بحلول عام 2040. (Fortune Business Insights: 2025; Mordor Intelligence: 2025)

كما لا يقتصر هذا النمو على زيادة حجم الإنفاق فقط، بل يعكس أيضاً تحولاً في خريطة المنافسة الاستراتيجية العالمية، إذ تستحوذ أمريكا الشمالية على نحو 40.3% من السوق، بينما تسجل منطقة آسيا والمحيط الهادئ أعلى معدل نمو سنوي متوقع يبلغ نحو 23%، مدفوعة بتصاعد التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى. (Mordor Intelligence: 2025). كما تتجه الاستثمارات بصورة متزايدة نحو المكونات البرمجية والتحليلات الذكية التي تستحوذ على نحو 42.5% من السوق، إلى جانب النمو المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي الفضائي والأنظمة السيبرانية المؤتمتة، التي تُعد من أكثر القطاعات نمواً خلال السنوات المقبلة. (Fortune Business Insights: 2025)

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن التحول الجاري يخدم بشكل مباشر تسريع دورة القرار العسكري بمعدل يتضاعف بعشر مرات مقارنة بالجيش التقليدي، مما يدفع مفهوم الميزة الاستراتيجية نحو ترسيخ نموذج جديد للقوة العسكرية يقوم على الكتلة الرقمية الذكية والمجدية اقتصادياً، بدلاً من الاعتماد الحصري على المنصات القتالية التقليدية (O'Mahony et al, 2026, pp.69-71).

1.1 التحول من الحرب القائمة على المنصات إلى الحرب القائمة على البيانات

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات العسكرية، حيث انتقلت العديد من هذه التطبيقات من مرحلة الاختبار إلى الاستخدام الفعلي في مجالات القيادة والسيطرة والاستخبارات والاستطلاع والدفاع السيبراني، ويرى شار أن هذا التحول لا يقتصر على تحسين الكفاءة العسكرية، بل يمتد إلى إعادة تشكيل طبيعة العمليات القتالية ذاتها (Scharre, 2018, pp.432-435)، بينما يؤكد ناي أن التكنولوجيا والقدرة على توظيف المعلومات أصبحتا جزءاً أساسياً من عناصر القوة في البيئة الدولية المعاصرة (Nye, 2011, p.286)، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول الكبرى لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية ودمجها ضمن منظوماتها الدفاعية، وبالرغم من اختلاف زاوية المعالجة بين الباحثين، حيث يركز ناي على دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل عناصر القوة والنفوذ بين الدول، بينما يركز شار على أثره المباشر في تطوير أساليب القتال والأنظمة الذاتية ومستقبل العمليات العسكرية، إلا أنهما اتفقا على أن هذه التقنيات أصبحت عنصراً أساسياً في البيئة العسكرية المعاصرة، وقد تزامن ذلك مع تصاعد أهمية القدرات الرقمية والخوارزمية بوصفها أحد محددات القوة والتنافس الاستراتيجي، الأمر الذي جعل الذكاء الاصطناعي باعتباره أحد أبرز محركات التحول في طبيعة الحروب الحديثة، مع ما يرافق ذلك من آثار على مفاهيم القوة العسكرية، وأساليب إدارة العمليات، والاعتبارات القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام القوة المسلحة.

ارتبط مفهوم القوة العسكرية تقليدياً بحجم القوات المسلحة ومستوى التسليح والقدرة على الحشد، إلا أن التطورات التكنولوجية المتلاحقة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، أعادت صياغة هذا المفهوم بإضافة القدرة على

إنتاج المعرفة واستثمار المعلومات بوصفها عنصراً أساسياً في التفوق الاستراتيجي. وفي هذا السياق، أصبح الذكاء الاصطناعي أداة رئيسية في عمليات الدفاع والردع والتخطيط العسكري، مع توقع تزايد تأثيره مستقبلاً في مجالات التعلم الآلي والتعاون بين الإنسان والآلة، بما يعزز مكانته كأحد العناصر المؤثرة في القوة العسكرية الحديثة (مبروك: 2024، ص. 30). هذا التحول انعكس على طبيعة التنافس الدولي، حيث أصبح امتلاك البيانات والخوارزميات المتقدمة يمثل مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد العسكرية التقليدية، وأصبح التفوق العسكري يقاس بقدرة الدول على جمع المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى قرارات فعالة في الوقت المناسب، إلى جانب قدراتها القتالية التقليدية.

في هذا الإطار، يكتسب مفهوم القوة الذكية لدى جوزيف ناي أهمية خاصة، الذي يرى أن النفوذ في البيئة الدولية المعاصرة لا يتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، بل من خلال القدرة على توظيف مصادر القوة المختلفة بصورة متكاملة (Nye, 2011, p.291) ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة تعزز فاعلية القوة العسكرية من خلال تحسين جودة المعلومات، وتسريع عمليات التقدير، ودعم القرارات الاستراتيجية والعملياتية، ويتجلى هذا التحول بوضوح في التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين، إذ تعتمد الولايات المتحدة على تفوقها البحثي وشراكاتها مع القطاع الخاص، بينما تنتهج الصين سياسة الدمج المدني-العسكري لتطوير منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي تخدم أهدافها الاستراتيجية طويلة المدى. (The State Council of the People's Republic of China: 2017) ويعكس هذا التنافس إدراكاً متزايداً لدى القوى الكبرى بأن مستقبل القوة العسكرية سيتحدد بدرجة كبيرة بقدرتها على تطوير الأنظمة الذكية وإدماجها ضمن هياكلها الدفاعية، بالرغم من ذلك، فإن هذا التحول لا يعني إحلال الذكاء الاصطناعي محل عناصر القوة التقليدية، بل إعادة ترتيب أولوياتها وتعظيم أثرها.

وبناء على ما سبق، يتضح جلياً أن القوة العسكرية التقليدية ارتبطت لعقود طويلة بامتلاك منصات قتالية متطورة، كالطائرات والسفن والدبابات وأنظمة الصواريخ، إلا أن التطورات الرقمية المتسارعة أدت إلى ظهور نمط جديد للمنافسة العسكرية قائم على القدرة على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها بفعالية في عملية صنع القرار العسكري. ففي بيئة العمليات الحديثة تولّد الأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة وأجهزة الاستشعار والشبكات الرقمية كميات هائلة من البيانات باستمرار، الأمر الذي جعل القدرة على معالجة هذه البيانات واستخلاص المعلومات ذات القيمة العملياتية منها عاملاً لا يقل أهمية عن امتلاك الوسائل القتالية نفسها. ونتيجة لذلك، أصبحت المعرفة الرقمية تدريجياً عنصراً أساسياً في القوة العسكرية الحديثة.

وقد أظهرت التجربة العملياتية في الحروب الحديثة، كالحرب الروسية الأوكرانية، بوضوح أهمية هذا التحول، من خلال الأنظمة السحابية لإدارة المعارك والمسيرات ذاتية التوجيه في الجبهة الأوكرانية لكسر التشويش اللاسلكي، ورفعت الخوارزميات دقة إصابة المسيرات الأوكرانية من 20% إلى 80%، ولعبت البيانات المستسقة من الأقمار الصناعية التجارية والطائرات المسيّرة ومنصات الاستخبارات المفتوحة دوراً حيوياً في دعم عمليات الاستطلاع وتحديد الأهداف وتقييم الأوضاع العملياتية، كما أن دمج الخوارزميات بات المحرك الأساسي لأتمتة سلاسل القتل وتوليد الأهداف كما هو في الأنظمة الذكية المستخدمة في قطاع غزة مثل نظامي "لافندر" و"حبس" لإنتاج الأهداف إحصائياً (Vision of Humanity: 2026)

2.1 تسريع دورة صنع القرار العسكري

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات العسكرية، حيث انتقلت تطبيقاته تدريجياً من مرحلة التطوير إلى الاستخدام العملي في مجالات القيادة والسيطرة والاستخبارات ودعم القرار، وأصبح تقليص الوقت بين رصد التهديد واتخاذ القرار والاستجابة له من أبرز التحولات التي أحدثها، فقد اعتمدت الأنظمة التقليدية على مراحل متسلسلة لجمع المعلومات وتحليلها ونقلها إلى مختلف مستويات القيادة، بينما تتيح الخوارزميات المتقدمة معالجة كميات ضخمة من البيانات الواردة من مصادر مختلفة بشكل شبه فوري وإنتاج تقديرات سريعة للبدائل المتاحة.

وقد عزز هذا ما يُعرف في الأدبيات العسكرية بمفهوم "ميزة القرار"، والتي تقوم على قدرة أحد الأطراف على فهم الوضع العملي واتخاذ القرارات قبل الخصم. وفي هذا السياق، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في مشاريع القيادة والسيطرة الحديثة التي طورتها القوى العسكرية الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة والصين.

وفي هذا السياق، يشير الباحث في مركز السلام للدراسات الاستراتيجية إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت جزءاً من الممارسات العسكرية الفعلية، ولا سيما في مجالات القيادة والسيطرة وتحليل المعلومات ودعم القرار العملي (صلاح، مصطفى، 2023، ص. 12)، وامتد هذا التحول إلى المجال الاستخباري، حيث تستخدم تقنيات التعلم الآلي لتحليل الصور الجوية وصور الأقمار الصناعية والاتصالات الرقمية والبيانات المفتوحة، بما يساهم في اكتشاف الأنماط والمؤشرات التي قد يصعب على العنصر البشري ملاحظتها بالسرعة المطلوبة. وقد أدى ذلك إلى رفع كفاءة عمليات الرصد والمتابعة وتقليل الزمن اللازم لتحليل المعلومات وتقييمها. وتؤكد نسرين سالم أن هذه التطبيقات أسهمت في تعزيز القدرات الاستخباراتية من خلال معالجة كميات كبيرة من البيانات وتحليلها بسرعة تفوق القدرات البشرية التقليدية، بما يدعم عمليات الرصد والتقدير واتخاذ القرار العسكري (سالم، 2024، ص. 62).

ويُعد مشروع "مافن" Maven، الذي أطلقتته وزارة الدفاع الأمريكية، من أبرز النماذج العملية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية، إذ استُخدمت خوارزميات التعلم الآلي في تحليل الصور والمقاطع المصورة الملتقطة بواسطة الطائرات المسيّرة ووسائل الاستطلاع المختلفة بهدف اكتشاف الأهداف وتسريع دورة الاستخبارات والاستهداف، بما خفف العبء عن المحللين البشريين وعزز كفاءة تحليل البيانات العملية. كما كشف في الوقت ذاته عن التحديات المرتبطة بالرقابة البشرية والمسؤولية الأخلاقية عند استخدام الأنظمة الذكية في البيئات القتالية (U.S. Department of Defense: 2019) وتشير تقارير حديثة إلى توسع الاعتماد على هذه القدرات في بعض العمليات العسكرية المرتبطة بإيران، بما يعكس اتجاهاً متزايداً نحو إدماج الخوارزميات في دورة القرار العسكري. (King, 2024, pp124-126)

3.1 صعود الأنظمة غير المأهولة والقدرات المستقلة

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في استخدام الأنظمة غير المأهولة في مختلف البيئات العسكرية، فقد تجاوزت مهام الطائرات المسيّرة من مجرد الاستطلاع والمراقبة لتؤدي مهاماً أكثر تعقيداً تتعلق بالاستهداف والدعم العملي والحرب الإلكترونية، كما ظهرت تطبيقات جديدة، تشمل المركبات البرية غير المأهولة، والمنصات البحرية المستقلة، وأنظمة الاستشعار

الذكية، والتي تعتمد جميعها، بدرجات متفاوتة، على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرتها على التكيف مع بيئتها المحيطة واتخاذ القرارات العملية. وتشير التجارب التشغيلية الحديثة إلى أن هذه الأنظمة لم تعد مجرد أدوات دعم، بل أصبحت جزءاً متزايد الأهمية من هيكل القوات العسكرية الحديثة، مما يرجح أن توسعها سيستمر في العقود القادمة.

وقد اتجهت الصين إلى توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن برامج التحديث العسكري والمعروفة باستراتيجية "التحديث الذكي" (Intelligentization)، كما امتد هذا التوجه في استخدام الذكاء الاصطناعي أيضاً إلى الأنظمة غير المأهولة القادرة على تحليل البيانات في الزمن الحقيقي ودعم عمليات القيادة والسيطرة والاستجابة السريعة للتهديدات. وأصبح بالإمكان تنفيذ مهام الاستطلاع والمراقبة وجمع المعلومات بدرجة أعلى من الاستقلالية، فضلاً عن الاستثمار في تطوير أسراب الطائرات المسيّرة التي تدار بالخوارزميات وتتواصل وتتخذ قرارات تكتيكية منسقة ذاتياً في ميدان المعركة دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر مثل برنامج "ذكاء الأسراب" (Swarm Intelligence) وهو ما أشار إليه تقرير مركز التحليلات البحرية الصينية عام 2025 (CNA: 2025)، ويرى كانيا وكوستيلو أن اهتمام الجيش الصيني بالذكاء الاصطناعي لا يقتصر على تطوير أسلحة أو منصات جديدة، بل يمتد إلى تحسين طريقة إدارة العمليات العسكرية نفسها، من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الضخمة، واستخراج المعلومات ذات الأهمية العسكرية، ودعم اتخاذ القرار بشكل أسرع وأكثر دقة، كما يرتبط هذا التوجه بتطوير أنظمة غير مأهولة تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية في تنفيذ المهام، مثل مهام الاستطلاع والمراقبة وتتبع الأهداف وجمع المعلومات، الأمر الذي يعزز من مرونة القوات المسلحة ومن قدرتها على الاستجابة للمتغيرات الميدانية المتسارعة. (Costello & Kania, 2018, p. 27)

وتكشف المقارنة بين الولايات المتحدة والصين عن اختلاف في مسارات توظيف الذكاء الاصطناعي العسكري أكثر من اختلافها في مستوى الاهتمام به، فالولايات المتحدة تتفوق في البنية الابتكارية، وقوة شركات التكنولوجيا، وقدرتها على إنتاج نماذج ذكاء اصطناعي متقدمة، حيث يشير تقرير Stanford AI Index لعام 2025 إلى أن المؤسسات الأمريكية أنتجت في عام 2024 عدداً من نماذج الذكاء الاصطناعي البارزة يفوق ما أنتجته الصين، غير أن التفوق الأمريكي يقابله تحديات تتعلق بسرعة الإدماج داخل المؤسسات العسكرية، والقيود الأخلاقية والقانونية، وحساسية التعاون بين وزارة الدفاع وشركات التكنولوجيا المدنية، في المقابل، تستفيد الصين من سياسات الدمج المدني-العسكري، وتوجيه الموارد الوطنية بصورة مركزية، وهذا يمنحها قدرة أكبر على تسريع التطوير والتجريب، رغم استمرار تحديات تتعلق بجودة البيانات، ونقص الخبرة العملية الحديثة، وصعوبة دمج الأنظمة الذكية داخل بنية عسكرية تقليدية شديدة المركزية.

كما يظهر هذا التباين أيضاً على المستوى العملي، حيث تركز الولايات المتحدة على توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز ما يُعرف بـ(ميزة القرار) من خلال تسريع جمع المعلومات وتحليلها وربط ساحات القتال المختلفة، في حين تركز الصين على توظيفه لتعويض بعض جوانب التفوق الأمريكي، خاصة في بيئات مثل تايبان، وبحر الصين الجنوبي، والحرب السيبرانية، والعمليات المضادة للوصول ومنع المنطقة. كما تمتلك الولايات المتحدة خبرة عملية واسعة في استخدام الطائرات المسيّرة والأنظمة غير المأهولة، بينما تسعى الصين إلى تطوير أسراب مسيّرة وأنظمة قادرة على العمل بصورة منسقة، في إطار التحول من جيش تقليدي إلى جيش ذكي قادر على العمل في بيئة رقمية عالية التعقيد. (Maslej et al , 2025, pp. 420-421)

4.1 تنامي أهمية الفضاء السيبراني كساحة معركة مستقلة

بالتوازي مع التحولات المذكورة آنفاً، أدى انتشار الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز أهمية الفضاء السيبراني في بيئة الأمن الدولي، وأصبح الذكاء الاصطناعي يستخدم في الدفاع السيبراني للكشف عن التهديدات وتحليلها والاستجابة لها بسرعة تفوق القدرات البشرية التقليدية. وفي المقابل، تستخدم هذه التقنيات نفسها لتطوير أدوات هجومية أكثر قدرة على التخفي وقابلية التكيف ومهارة استغلال الثغرات الرقمية. (Brundage et al: 2018, pp. 80-82)

ويؤدي هذا التداخل بين الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني إلى توسيع نطاق التهديدات العسكرية المستقبلية، بحيث لا تقتصر على ساحات المعارك التقليدية، بل تمتد إلى البنية التحتية الرقمية التي أصبحت جزءاً أساسياً من القوة الوطنية للدول. ومع ذلك، لا تزال هذه التطبيقات تواجه تحديات عملية تتعلق بجودة البيانات المستخدمة في التدريب، واحتمالات التحيز الخوارزمي، وصعوبة التنبؤ بسلوك بعض النماذج المتقدمة في البيئات المعقدة، كما أن نجاح هذه التطبيقات يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة المؤسسات العسكرية على تطوير عقائد تنظيمية وتشغيلية تستوعب هذه التقنيات وتحدد ضوابط استخدامها، ويبدو أن جوهر المنافسة بين القوى الكبرى لا يتمثل فقط في امتلاك تقنيات أكثر تطوراً، وإنما في القدرة على تحويل هذه التقنيات إلى ميزة عملياتية مستدامة من خلال دمجها ضمن العقيدة العسكرية والتنظيم المؤسسي وآليات اتخاذ القرار، ومن هذا المنطلق، قد يكون العامل الحاسم في المستقبل هو القدرة على توظيف الذكاء الاصطناعي بكفاءة أكبر، وليس مجرد امتلاكه.

5.1 إشكالية الحوكمة والمسؤولية

على الرغم من المكاسب العملية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، إلا أن توسع استخدامه داخل المجال العسكري كان قد أثار نقاشاً واسعاً حول مدى توافق هذه التقنيات مع المبادئ القانونية والأخلاقية المنظمة لاستخدام القوة المسلحة، فكلما ازدادت درجة استقلالية الأنظمة الذكية، ازدادت الحاجة إلى تحديد حدود المسؤولية البشرية وآليات الرقابة والضبط التي تضمن عدم خروج القرار العسكري عن السيطرة وعن الأطر القانونية المعتمدة، وقد أدى ذلك إلى ظهور مفاهيم جديدة في الأدبيات المعاصرة، مثل "السيطرة البشرية الفعالة" و"الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي العسكري"، في محاولة لتحقيق التوازن بين متطلبات الكفاءة العملية ومتطلبات الشرعية القانونية، وتكشف هذه التطورات أن مستقبل الذكاء الاصطناعي العسكري لن يتحدد فقط بقدراته التقنية، بل أيضاً بقدرة الدول والمؤسسات الدولية على تطوير أطر حوكمة قادرة على تنظيم استخدامه والسيطرة على مخاطره المحتملة. ويرى الطوالي أن التحدي الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري لا يقتصر على الجوانب التقنية أو العملية، بل يمتد إلى البنية القانونية والتنظيمية التي تحكم استخدام القوة، فمع تزايد اعتماد المؤسسات العسكرية على الأنظمة الذكية في تحليل المعلومات ودعم القرار، يصبح من الضروري الحفاظ على دور الإنسان في مراحل الإشراف والتقييم والمراجعة، بما يضمن عدم تحول القرار العسكري إلى عملية تقنية معزولة عن الاعتبارات القانونية والأخلاقية، كما أن إدماج هذه التقنيات داخل المؤسسات العسكرية يفرض تطوير آليات رقابية قادرة على مواكبة سرعة عمل الأنظمة الذكية وتعقيدها (الطوالي: 2022، ص. 92).

كما يركز شमित وثورنر على الإشكاليات القانونية المرتبطة بازدياد استقلالية الأنظمة العسكرية، خاصة عندما تصبح قادرة على تنفيذ بعض المهام دون تدخل بشري مباشر، ويشير الباحثان إلى أن القانون الدولي الإنساني بُني أساساً على افتراض وجود فاعل بشري قادر على التقدير واتخاذ القرار، الأمر الذي يثير تحديات عند تطبيقه على الأنظمة الذاتية التشغيل، حيث يؤكدان أهمية وجود رقابة بشرية مناسبة تسمح بالتأكد من توافق استخدام هذه الأنظمة مع مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط أثناء العمليات العسكرية (Schmitt & Thurnher: 2013, pp 240-242). بالإضافة إلى ذلك تؤكد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن التطور المتسارع في مجال الأنظمة العسكرية المستقلة يستدعي وضع حدود واضحة لاستخدام القوة من خلال الوسائل التقنية الحديثة، وترى اللجنة أن المحافظة على مستوى كافٍ من التحكم البشري في الوظائف الحرجة للأنظمة العسكرية يمثل شرطاً أساسياً لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، كما تشدد على أهمية تصميم الأنظمة واختبارها واستخدامها ضمن ضوابط تسمح بالتنبؤ بسلوكها وتقليل مخاطر النتائج غير المقصودة (ICRC: 2021)

إن ما يجعل قضية المسؤولية القانونية في مقدمة هذه التحديات، هو صعوبة تحديد الطرف المسؤول عن نتائج القرارات التي تشارك فيها الخوارزميات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فكلما زادت مساهمة الأنظمة الذكية في عملية اتخاذ القرار، تعقدت عملية إسناد المسؤولية بين المصممين والمشغلين والقادة العسكريين والمؤسسات التي تعتمد هذه الأنظمة، مما اكسب مفهوم "السيطرة البشرية المجدية" أهمية متزايدة في النقاشات الدولية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي العسكري، ويقوم هذا المفهوم على ضرورة بقاء العنصر البشري حاضراً وقادراً على فهم القرار العسكري ومراجعته والتدخل عند الحاجة، بما يمنع انتقال سلطة استخدام القوة إلى أنظمة تعمل بصورة مستقلة بالكامل. (ICRC: 2018)

من ناحية أخرى، ترتبط هذه التحديات بالجانب الأخلاقي والإنساني الذي يتجاوز حدود المشروعية القانونية، فالقضية لا تتعلق فقط بما إذا كان النظام قادراً على تنفيذ المهمة المطلوبة، بل تمتد إلى طبيعة القرار نفسه ومدى انسجامه مع القيم الإنسانية التي شكلت الأساس الأخلاقي للقانون الدولي الإنساني، ولهذا تزداد الدعوات إلى تطوير أطر حوكمة قادرة على مرافقة التطور التقني وضمان عدم تحوله إلى مصدر جديد لعدم الاستقرار أو لانتهاك المبادئ الإنسانية الأساسية، كما تجدر الإشارة أن هذا النقاش لا يعني أو ينطلق من رفض التكنولوجيا أو التقليل من فوائدها العسكرية، وإنما من الحرص على ضمان بقائها ضمن إطار يخدم الإنسان ولا ينتقص من مكانته في عملية اتخاذ القرار، فكلما توسعت قدرات الأنظمة الذكية واتسع نطاق استخدامها، ازدادت أهمية وضع ضوابط واضحة تحدد حدود استقلاليته وآليات الإشراف عليها، بما يحقق التوازن بين متطلبات الكفاءة العسكرية والاعتبارات الإنسانية، ومن هذا المنطلق باتت العديد من الأدبيات المعاصرة تنظر إلى الرقابة البشرية الفعالة والمساءلة باعتبارها عناصر أساسية لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، والحفاظ على الثقة في مشروعية القرارات التي تُتخذ بمساعدته (Asaro, 2012, p.699 (ICRC: 2021)

يتضح من خلال استعراض هذه التحولات الراهنة، أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية ناشئة داخل البيئة العسكرية، بل أصبح عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل مفاهيم القوة وأساليب إدارة العمليات وحدود المسؤولية القانونية، وتمثل

هذه التحولات تمهيداً أو توطئة لفهم المسارات المستقبلية المحتملة للحروب الذكية خلال الفترة (2025-2040)، والتي سيتم تناولها من خلال الأقسام اللاحقة.

2. المتغيرات المؤثرة في مستقبل الحروب الذكية (2025-2040)

تستند دراسات استشراف المستقبل إلى فرضية أن المستقبل لا يتشكل عشوائياً، بل هو نتاج تفاعل مجموعة من الاتجاهات والقوى الدافعة والمتغيرات الحرجة والحاسمة التي تؤثر في مسار الظاهرة قيد الدراسة، لذا فإن استشراف تأثير الذكاء الاصطناعي على الحروب الحديثة لا يتطلب فقط تحليل التطبيقات العسكرية الحالية، بل يتطلب أيضاً تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في تشكيل البيئة العسكرية المستقبلية خلال الفترة ما بين عامي 2025 و2040، وتشير الأدبيات الحديثة في مجال الأمن الدولي والدراسات الاستراتيجية إلى أن الذكاء الاصطناعي العسكري أصبح ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل عوامل تقنية وعسكرية واقتصادية وسياسية وقانونية متشابكة، وبالتالي فإن مستقبل الحروب الذكية لن يتحدد بمستوى التطور التكنولوجي فحسب، بل سيتأثر أيضاً بكيفية استجابة الدول والمؤسسات الدولية للتحولات التي تفرضها هذه التكنولوجيا. (خليفة، 2025، ص. 118)

1.2 التنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى

يُعدّ التنافس الاستراتيجي بين القوى العظمى أحد أهم العوامل المؤثرة في مستقبل الذكاء الاصطناعي العسكري، فمنذ منتصف العقد الحالي، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في التنافس الأمريكي الصيني على الريادة التكنولوجية العالمية، ويُنظر إليه بشكل متزايد كمورد استراتيجي ذي تأثير كبير على القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للدول، وتشير التوجهات الحالية إلى أن الولايات المتحدة والصين تُخصّصان موارد متزايدة لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية، سواء في مجالات القيادة والسيطرة، أو الاستخبارات، أو الأنظمة غير المأهولة، أو الحرب السيبرانية. هذا التنافس المستمر يُسرّع وتيرة الابتكار العسكري، ولكنه في نفس الوقت يزيد من احتمالية نشوب سباق تسلح خوارزمي في حال غياب القوانين واللوائح المنظمة، ومن المتوقع أن يظل هذا المتغير أحد أكثر العوامل تأثيراً في تشكيل بيئة الأمن العالمي حتى عام 2040، نظراً لارتباطه المباشر بتوازن القوى الدولي ومستقبل الردع الاستراتيجي. (Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI Year Book], 2026, 751)

2.2 التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي

شهدت السنوات القليلة الماضية قفزات نوعية في قدرات النماذج الذكية، لا سيما في مجالات التعلم العميق، والنماذج التوليدية، وتحليلات البيانات الضخمة. وقد أثر هذا التطور بشكل مباشر على التطبيقات العسكرية، حيث أصبحت الأنظمة أكثر كفاءة في التعرف على الأنماط، وتحليل البيانات المعقدة، ودعم عمليات صنع القرار، ويكتسب هذا المتغير أهمية خاصة لأن وتيرة التقدم التكنولوجي قد فاقت قدرة العديد من المؤسسات القانونية والتنظيمية على مواكبتها. علاوة على ذلك، فإن التنبؤ بمستوى التطور التكنولوجي المتوقع بحلول عام 2040 لا يزال غير مؤكد إلى حد كبير، الأمر الذي يجعله أحد المتغيرات

الحاسمة في بناء السيناريوهات المستقبلية. ومع تطور الخوارزميات وتسارع قدراتها، واكتساب الأنظمة الذكية مزيداً من الاستقلالية، يزداد احتمال ظهور أنماط جديدة من العمليات العسكرية التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن النماذج التقليدية للحرب.

3.2 البيئة القانونية والتنظيمية الدولية

على الرغم من التوسع المتسارع في استخدام الذكاء الاصطناعي العسكري، لا تزال البيئة القانونية الدولية غارقة في نقاشات حول حدود الأنظمة ذاتية التشغيل وآليات مساءلتها، وتعمل العديد من الدول والمنظمات الدولية على وضع مبادئ ومعايير للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي العسكري، إلا أن هذه الجهود لا تزال في مراحلها الأولى مقارنةً بالوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي. ونتيجةً لذلك، سيتأثر مستقبل الحروب الذكية بشكل كبير بقدرة المجتمع الدولي على تطوير أطر تنظيمية فعالة تحدد حدود استخدام القوة من قبل الأنظمة الذكية، وتضمن مستويات مناسبة من الرقابة البشرية، ويمثل هذا المتغير أحد أهم مصادر عدم اليقين في البيئة الأمنية المستقبلية، إذ سيؤثر نجاح أو فشل جهود الحوكمة الدولية بشكل مباشر على طبيعة انتشار الأنظمة ذاتية التشغيل ومستوى المخاطر المرتبطة بها.

4.2 التحول في العقائد العسكرية

تكشف التجارب التاريخية أن التكنولوجيا لا تحقق أثرها الاستراتيجي تلقائياً، بل يعتمد نجاحها على قدرة المؤسسات العسكرية على دمجها في عقائدها التنظيمية والعملياتية. ومن هذا المنطلق، فإن قدرة الجيوش على استيعاب الذكاء الاصطناعي، داخل بنية القيادة والسيطرة والتدريب والتخطيط وإدارة العمليات، تُعد أحد المتغيرات الأساسية. فالدول التي تنجح في إعادة تكييف عقائدها العسكرية مع البيئة الرقمية الجديدة ستكون في وضع أفضل للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الأنظمة الذكية. مع ذلك، فإن الدول التي تكتفي باقتناء التكنولوجيا دون تطوير الهياكل المؤسسية اللازمة لدمجها قد تواجه صعوبات في تحويل التفوق التكنولوجي إلى تفوق عملياتي فعلي.

5.2 أمن البيانات والفضاء السيبراني

كلما ازداد اعتماد الجيوش على الذكاء الاصطناعي، ازدادت أهمية البيانات بوصفها مورداً استراتيجياً بالغ الأهمية. فالأنظمة الذكية تعتمد على كميات هائلة من البيانات في عمليات التدريب والتحليل والتنبؤ، مما يجعل جودة البيانات وأمنها عنصراً حاسماً في فعاليتها، وفي الوقت نفسه، يؤدي الترابط الرقمي المتنامي بين الأنظمة العسكرية إلى توسيع نطاق المخاطر السيبرانية، بما في ذلك الاختراق وتلف البيانات والتلاعب بالخوارزميات. ومن المتوقع أن يصبح أمن البيانات عاملاً حاسماً في التفوق العسكري في العقود القادمة، نظراً لارتباطه المباشر بموثوقية الأنظمة الذكية وقدرتها على العمل في بيئات تشغيلية معقدة.

3- المنهجية والأدوات

1.3 منهج السيناريوهات وإطار الاستشراف (تحديد المجال الاستشرافي وحدود الدراسة)

تنتهي هذه الدراسة إلى مجال الدراسات المستقبلية التطبيقية، وتركز على استشراف تأثير الذكاء الاصطناعي على تطور الحرب الحديثة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2025 و2040، ويستند اختيار هذه الفترة الزمنية إلى حقيقة أنها تمثل مرحلة انتقالية يُتوقع خلالها أن ينتقل عدد متزايد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية من نطاق الدعم التقني والمساندة العملياتية إلى مستويات أكثر تقدماً من التكامل ضمن منظومات القيادة والسيطرة والاستطلاع والحرب السيبرانية والأنظمة غير المأهولة.

تُعد السيناريوهات من أكثر أدوات الدراسات المستقبلية استخداماً في تحليل الظواهر التي تتسم بدرجة مرتفعة من التعقيد وعدم اليقين، ولا تهدف السيناريوهات إلى التنبؤ الدقيق بالمستقبل، وإنما إلى بناء ملامح لصور مستقبلية محتملة استناداً إلى تحليل الاتجاهات الراهنة والقوى المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة، وفي هذا السياق يرى بيتر شوارتز أن السيناريوهات تمثل أداة تساعد صناع القرار على استكشاف البدائل الممكنة والاستعداد للتحويلات المستقبلية بدلاً من افتراض وجود مستقبل واحد محتوم ((Schwartz, 1991, p.261. بينما يؤكد ميشيل جوديه أن السيناريو عبارة عن وصف منظم لمسار مستقبلي محتمل يربط بين الواقع الراهن والبدائل المستقبلية الممكنة (Godet, 2000, p.15) ويكتسب هذا المنهج أهمية خاصة عند دراسة الذكاء الاصطناعي العسكري، نظراً إلى تداخل المتغيرات التقنية والعسكرية والسياسية والقانونية المؤثرة في مساره المستقبلي، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بتيرة التطور التكنولوجي أو بطبيعة الاستجابات الدولية المرتبطة به. ولا تهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ بمستقبل محدد للحروب، بل إلى تحليل المسارات المحتملة التي قد تنشأ عن تفاعل مجموعة من المتغيرات التقنية والاستراتيجية والقانونية، ولذلك اعتمدت الدراسة منهج السيناريوهات والذي يعد من أكثر المناهج ملائمة للتعامل مع البيانات التي تتسم بدرجة عالية من الغموض وعدم اليقين، إذ يسمح باستكشاف عدد من البدائل المستقبلية المحتملة بدلاً من افتراض وجود مستقبل واحد حتمي.

ويقصد بالذكاء الاصطناعي في هذه الدراسة، مجموعة التقنيات القائمة على التعلم الآلي والتعلم العميق والنماذج التوليدية وتحليلات البيانات الضخمة والأنظمة القادرة على اتخاذ قرارات أو تقديم التوصيات بشكل شبه مستقل ضمن البيئة العسكرية، أما مفهوم الحرب الحديثة فيشير إلى النزاعات المسلحة التي تتكامل فيها القدرات العسكرية التقليدية مع القدرات الرقمية والسيبرانية والأنظمة الذكية ضمن بيئة عملياتية متعددة المجالات.

2.3 المؤشرات والاتجاهات الراهنة المؤثرة في مستقبل الحروب الذكية

يعتمد الاستشراف العلمي للمستقبل على تحليل المؤشرات الحالية في ظل الواقع الراهن، إذ تمثل الاتجاهات الحالية نقطة الانطلاق الأساسية لبناء سيناريوهات مستقبلية، ويكشف استعراض ومراجعة التقارير الدولية والدراسات المتخصصة الصادرة خلال الفترة (2020-2026) عن مجموعة من المؤشرات التي تعكس التزايد المتسارع لحضور الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري.

يتمثل المؤشر الأول في الارتفاع المستمر للاستثمارات العسكرية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فقد أظهرت تقارير حديثة صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (NATO) توسع برامج تطوير الأنظمة الذكية وتخصيص موارد مالية متزايدة لمشاريع القيادة والسيطرة الرقمية وتحليل البيانات والاستخبارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، كما وضعت الصين الذكاء الاصطناعي ضمن أولويات التحديث العسكري طويل المدى في إطار استراتيجيتها للتكامل المدني العسكري.

أما المؤشر الثاني فيتمثل في تزايد استخدام الأنظمة غير المأهولة في النزاعات المسلحة المعاصرة، وقد أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية منذ عام 2022 تحولاً ملحوظاً في دور الطائرات المسيّرة وأنظمة الاستطلاع الرقمي، إذ أصبحت هذه الأنظمة جزءاً أساسياً من العمليات العسكرية اليومية، وأسهمت في تعزيز قدرات الاستطلاع والاستهداف والإنذار المبكر وإدارة النيران.

أما المؤشر الثالث فيتمثل في الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في دعم عمليات الاستخبارات العسكرية، فقد أصبح استخدام الخوارزميات يجري بشكل متزايد لتحليل صور الأقمار الصناعية والبيانات المفتوحة ولقطات الفيديو الواردة من الطائرات المسيّرة، مما يتيح سرعة أكبر في كشف الأهداف وتقييم التهديدات واتخاذ القرارات العملية.

يتعلق المؤشر الرابع بتزايد أهمية الفضاء السيبراني كساحة صراع موازية للبيئات العسكرية التقليدية، ومع تزايد الاعتماد على الشبكات الرقمية والأنظمة الذكية داخل المؤسسات العسكرية، أصبحت الهجمات السيبرانية أكثر تأثيراً على الجاهزية العسكرية والقدرات العملية للدول، مما يعزز الصلة والترابط بين الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في البيئة الاستراتيجية المعاصرة.

وفي المقابل، يتزامن هذا التوسع مع تزايد النقاشات الدولية حول الأطر القانونية والأخلاقية التي تحكم الأنظمة الذاتية التشغيل، وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في المبادرات الدولية التي تدعو إلى إشراك العنصر البشري في صنع القرار العسكري والحفاظ على مستويات مناسبة من الرقابة البشرية على الأنظمة الذكية، وهذا يشير إلى أن مستقبل هذه التقنيات لن يتحدد بالعوامل التقنية وحدها، بل أيضاً بالقدرة على تطوير أطر تنظيمية قادرة على مواكبة تطورها.

3.3 القوى الدافعة والمتغيرات الحرجة لبناء السيناريوهات

استناداً إلى تحليل المؤشرات السابقة، تم تحديد مجموعة من العوامل الدافعة التي يُرجح أن يكون لها التأثير الأكبر في تشكيل مستقبل الحروب الذكية خلال الفترة (2025-2040)، حيث تتمثل القوة الدافعة الأولى في مستوى التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة والصين، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي ساحة رئيسية للتنافس الجيوسياسي والعسكري، ومع تصاعد هذا التنافس، ستزداد وتيرة الاستثمار العسكري والتطوير التكنولوجي المتعلق بالأنظمة الذكية.

أما القوة الدافعة الثانية فتكمن في التطور التكنولوجي السريع للخوارزميات والنماذج الذكية، فالتطورات المستمرة في قدرات التعلم الآلي والنماذج التوليدية والحوسبة عالية الأداء من شأنها رفع مستوى استقلالية الأنظمة العسكرية وقدرتها على أداء مهام أكثر تعقيداً. أما القوة الدافعة الثالثة فتتمثل في الأطر القانونية والتنظيمية الدولية، إذ أن نجاح المجتمع الدولي في تطوير قواعد ومعايير تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي العسكري يمكن أن يسهم في الحد من مخاطر التصعيد وسوء

التقدير، في حين أن غياب هذه الضوابط قد يزيد من احتمالية المنافسة غير المنظمة، بينما تتمثل القوة الدافعة الرابعة بقدرة المؤسسات العسكرية على دمج الذكاء الاصطناعي في عقائدها القتالية وهياكلها التنظيمية. وتشير العديد من التجارب التاريخية إلى أن امتلاك التكنولوجيا لا يضمن تحقيق التفوق العسكري ما لم يقترن بالقدرة المؤسسية على استيعابها واستخدامها بفعالية.

وبالنظر إلى درجة التأثير ومستوى عدم اليقين المرتبطين بهذه القوى الدافعة، تم اعتماد متغيرين حرجين كأساس لبناء السيناريوهات المستقبلية للدراسة، هما: مستوى تطوير واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي العسكرية، ومستوى الحوكمة والرقابة القانونية والتنظيمية على هذه التقنيات، ويمثل التفاعل بين هذين المتغيرين الأساس المنهجي الذي استندت إليه الدراسة في بناء السيناريوهات الثلاثة لمستقبل الحروب الذكية خلال الفترة 2040-2025.

4- النتائج ومناقشتها

1.4 السيناريوهات المستقبلية للحروب الذكية (2040-2025)

يمثل استشراف مستقبل الحروب في ظل الذكاء الاصطناعي أحد أكثر الموضوعات تعقيداً في الدراسات الدفاعية المعاصرة، وذلك بسبب التداخل المستمر بين التطور التكنولوجي والتحولات السياسية والاستراتيجية والقانونية، فلا يمكن التنبؤ بالمستقبل من خلال عامل واحد، بل من تفاعل مجموعة واسعة من المتغيرات التي يصعب التنبؤ بمسارها بصورة دقيقة، ومن هنا تأتي أهمية منهج السيناريوهات الذي لا يسعى إلى التنبؤ بما سيحدث، بل إلى استكشاف المسارات المحتملة التي قد تتجه إليها الظاهرة محل الدراسة.

وتشير عملية التحليل الاستشرافي، إلى أنه على الرغم من العوامل العديدة المذكورة سابقاً، فإن متغيرين رئيسيين سيكون لهما التأثير الأكبر على تشكيل مستقبل الحروب الذكية حتى عام 2040، يتمثلان في مستوى تطور واعتماد الذكاء الاصطناعي العسكري من جهة، ومستوى الحوكمة القانونية والتنظيمية من جهة أخرى. ويشكل التفاعل بين هذين المتغيرين الأساس الذي يمكن من خلاله بناء سيناريوهات مستقبلية متنوعة، فالتطور التكنولوجي المتقدم المصحوب بحوكمة ضعيفة يؤدي إلى مسارات تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي قد تنشأ في حال تزامن التقدم التكنولوجي مع وجود أطر تنظيمية فعالة. ويؤدي اختلاف أنماط التفاعل بين هذين المتغيرين إلى إنتاج ثلاثة سيناريوهات مستقبلية رئيسية يمكن أن تسلكها الحروب الحديثة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2025 و2040.

السيناريو الأول: الانتشار الواسع للأنظمة الذاتية وتراجع دور العنصر البشري

يفترض هذا السيناريو استمرار التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالتوازي مع عجز الأطر القانونية والتنظيمية عن مواكبة هذا التطور، وفي هذا السياق، تصبح الكفاءة التشغيلية وسرعة اتخاذ القرار أولوية تتقدم على الاعتبارات التنظيمية والأخلاقية، الأمر الذي يدفع المؤسسات العسكرية إلى توسيع نطاق اعتمادها على الأنظمة المستقلة، وتراجع الدور المباشر للعنصر البشري في بعض مراحل التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار، وفي ظل هذا المسار، تتجه الدول الكبرى إلى توسيع الاعتماد على الأنظمة الذاتية التشغيل بهدف تحقيق مزيد من السرعة والكفاءة وتقليل التكاليف البشرية

والمادية المرتبطة بالعمليات العسكرية، بحيث تصبح الأنظمة الذكية أكثر قدرة على تنفيذ المهام القتالية بصورة مستقلة، سواء في مجالات الاستطلاع والمراقبة أو في إدارة العمليات الدفاعية والهجومية، كما يتزايد استخدام الطائرات المسيّرة ذاتية التشغيل والمنصات البحرية والبرية غير المأهولة، لتتحول تدريجياً من أدوات دعم إلى عناصر رئيسية في القوة العسكرية.

يستند هذا السيناريو إلى عدة مؤشرات قائمة بالفعل في عدد من النزاعات المعاصرة، وعلى رأسها الصراع الروسي الأوكراني، والذي شهد توسعاً ملحوظاً في استخدام الأنظمة غير المأهولة والروبوتات العسكرية في مهام الاستطلاع والدعم اللوجستي والإخلاء ونقل الذخائر، مع توجه متزايد نحو إسناد بعض المهام القتالية لهذه الأنظمة، ويُنظر إلى هذه التجربة بوصفها نموذجاً أولاً لحروب المستقبل التي قد تعتمد بصورة أكبر على المنصات الذاتية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما يؤدي إلى انتقال دور الإنسان تدريجياً من التنفيذ المباشر للمهام إلى الإشراف على الأنظمة ومراقبة أداؤها، وإذا استمرت وتيرة التطور الحالية، فقد تمهد الطريق لمستويات أعلى من الاستقلالية التشغيلية للأنظمة العسكرية خلال العقد القادم، وتتمثل السمة الرئيسية لهذا السيناريو في انتقال نسبة متزايدة من عملية اتخاذ القرار من الإنسان إلى الخوارزمية، فمع تطور تقنيات التعلم الآلي والنماذج التنبؤية، قد تصبح الأنظمة الذكية قادرة على تحليل البيانات وتحديد الأولويات واقتراح الاستجابات المناسبة خلال فترات زمنية قصيرة للغاية، وهو ما قد يدفع بعض المؤسسات العسكرية إلى منحها صلاحيات أوسع في البيئات العملية عالية السرعة.

كما يؤدي هذا التحول إلى إعادة تعريف دور القائد العسكري، حيث يصبح تركيزه منصباً بصورة أكبر على الإشراف العام ووضع الأهداف الاستراتيجية، بينما تتولى الأنظمة الذكية إدارة العديد من التفاصيل التكتيكية والتنفيذية. وفي المقابل، يتراجع الاعتماد على التقدير البشري المباشر في بعض مراحل دورة القرار العسكري، خاصة في البيئات التي تتطلب استجابة فورية، كما يؤدي هذا التحول إلى إعادة تشكيل الوظائف القيادية داخل المؤسسة العسكرية، حيث يتركز دور القائد بصورة متزايدة على الإشراف العام وتحديد الأهداف والاتجاهات الاستراتيجية، في حين تتولى الأنظمة الذكية معالجة كميات كبيرة من البيانات ودعم الجوانب التنفيذية والتكتيكية. ونتيجة لذلك، يتراجع الاعتماد على التقدير البشري المباشر في بعض مراحل دورة القرار، خاصة في البيئات العملية التي تتسم بسرعة الأحداث وكثافة المعلومات، الأمر الذي يعكس تحولاً تدريجياً في طبيعة القيادة العسكرية من الإدارة المباشرة للتفاصيل إلى إدارة الأنظمة والقدرات التقنية (الطوالي، 2022، ص. 98).

على المستوى الاستراتيجي، قد يساهم هذا السيناريو في منح ميزة واضحة للدول المتقدمة تكنولوجياً وتوسيع الفجوة بينها وبين الدول الأقل قدرة على تطوير الأنظمة الذكية أو الحصول عليها، كما يمكن أن يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من الردع تقوم على سرعة الاستجابة الخوارزمية والقدرة على إدارة العمليات العسكرية في الوقت الفعلي (Horowitz: 2018, pp. 50-54)، مع ذلك، ينطوي هذا السيناريو على مخاطر جسيمة عديدة، فكلما ازدادت استقلالية الأنظمة الذكية، ازدادت صعوبة تحديد المسؤولية القانونية والأخلاقية عن عواقب أفعالها. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الخوارزميات يزيد من احتمالية حدوث أخطاء ناتجة عن تحيزات برمجية، أو بيانات غير دقيقة، أو تفاعلات غير متوقعة بين الأنظمة المختلفة. ولذلك، ورغم مزاياه التشغيلية، قد يُشكّل هذا النهج تحديات غير مسبوقة للاستقرار الاستراتيجي والقانون الدولي الإنساني.

وبالرغم من أن بعض مظاهر هذا السيناريو بدأت بالظهور بالفعل في عدد من الجيوش المتقدمة، فإن تحقيقه بصورة كاملة يظل مرتبطاً بقدرة التكنولوجيا على تجاوز مجموعة من القيود الفنية والتنظيمية التي لا تزال قائمة حتى الوقت الراهن.

السيناريو الثاني: استمرار التطور التقني مع وجود أطر قانونية ورقابية دولية

يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار التقدم في تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية بالتزامن مع تطور تدريجي في الأطر القانونية والرقابية المنظمة لاستخدامها، ووفقاً لهذا التصور تدرك الدول أن تحقيق مكاسب عسكرية من الذكاء الاصطناعي يتطلب في الوقت نفسه التخفيف من المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير المنضبط لهذه التقنيات، وفي ظل هذا المسار، تستمر الجيوش في تطوير قدراتها الذكية وتوسيع نطاق استخدامها داخل منظومات القيادة والسيطرة والاستخبارات والاستطلاع والدفاع السيبراني، إلا أن ذلك يتم ضمن قواعد تضمن بقاء الإنسان في مركز القرار العسكري، خاصة في المسائل المتعلقة باستخدام القوة المميتة، ويتميز هذا السيناريو بأنه يجمع بين متطلبات الابتكار العسكري ومتطلبات المسؤولية القانونية والأخلاقية، ولذلك يبدو أكثر توازناً مقارنة بالسيناريوهات الأخرى. كما أن عدداً من المؤشرات الحالية، بما في ذلك المبادرات الدولية المتعلقة بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي العسكري، يمنحه قدراً معقولاً من الواقعية والاحتمالية.

على المستوى المؤسسي، قد يدفع هذا السيناريو إلى تعزيز التكامل بين الخبراء التقنيين والعسكريين والقانونيين خلال مراحل تطوير وتشغيل الأنظمة الذكية، بحيث لا يقتصر تقييم هذه الأنظمة على كفاءتها العملية فقط، بل يمتد ليشمل مدى توافقها مع المتطلبات القانونية والأخلاقية، ومن شأن هذا التوجه أن يساهم في بناء بيئة تشغيلية أكثر توازناً، تسمح بالاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي مع المحافظة على مستويات مناسبة من الرقابة البشرية والمساءلة، الأمر الذي قد يعزز من شرعية استخدام هذه التقنيات ويحد من المخاوف المرتبطة بها. (Roff, 2024, pp. 21-24)

ومن المرجح أن يشهد هذا المسار تطوراً تدريجياً لمجموعة من المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي العسكري من خلال المنظمات الدولية والتحالفات العسكرية. ورغم أن هذه الجهود قد لا تُفضي إلى مستوى معاهدة دولية شاملة، إلا أنها قد تُفضي إلى ظهور مدونات سلوك ومعايير مهنية تؤثر في كيفية تصميم وتشغيل الأنظمة العسكرية الذكية، وقد تكتسب تأثيراً عملياً متزايداً من خلال اعتمادها في العقائد العسكرية وبرامج التسليح والتعاون الدفاعي بين الدول، وعلى المدى البعيد قد يؤدي تراكم الممارسات المتوافقة مع هذه المبادئ إلى نشوء أعراف دولية جديدة تحدد الحدود المقبولة لاستخدام الأنظمة الذكية في النزاعات المسلحة (Scharre, 2024, pp.12-16)، ومن المتوقع أن يساهم هذا السيناريو في تعزيز مفهوم السيطرة البشرية ذات المعنى، بحيث تظل الخوارزميات أدوات داعمة للقرار وليست بديلاً عنه، كما ستعتمد المؤسسات العسكرية بصورة متزايدة على أنظمة التحقق والمراجعة والتدقيق المستمر لضمان سلامة النماذج المستخدمة وتقليل احتمالات الخطأ.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد هذا المسار في الحد من مخاطر سباق التسلح الخوارزمي، دون أن يؤدي إلى إيقاف المنافسة التكنولوجية بين القوى الكبرى، فمن الطبيعي أن يستمر التنافس، لكنه سيجري ضمن حدود أكثر وضوحاً من الناحية القانونية والتنظيمية، وهو ما قد يساهم في تعزيز الاستقرار وتقليل احتمالات سوء التقدير، كما قد يساهم هذا

المسار في تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول من خلال توفير قدر أكبر من الوضوح بشأن طبيعة الأنظمة المستخدمة وحدود تشغيلها (عطاالله، 2025، ص. 125).

ويستند هذا السيناريو إلى عدة مؤشرات حالية، منها تبني اعتماد مبادئ الذكاء الاصطناعي المسؤول في عدد من المؤسسات الدفاعية الكبرى، والنقاش الدولي المتزايد حول مفهوم التحكم البشري الفعال، والتركيز المتزايد على قضايا الشفافية والمساءلة والموثوقية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية. ويظهر ذلك بوضوح في استراتيجية حلف الناتو للذكاء الاصطناعي لعام 2021 والتي تم مراجعتها وتحديثها عام 2024، وقد عكست اتجاهًا نحو الجمع بين الابتكار العسكري والرقابة القانونية والمؤسسية بدلاً من المفاضلة بينهما، وتضمنت ستة مبادئ للاستخدام المسؤول تشمل الشرعية والمسؤولية وقابلية التفسير والموثوقية والحد من التحيز، مع استمرار دمج الذكاء الاصطناعي في القدرات الدفاعية (NATO: 2024)، كما يظهر ذلك أيضاً في مبادئ الذكاء الاصطناعي التي اعتمدها وزارة الدفاع الأمريكية، والتي أكدت على ضرورة استخدام هذه التقنيات بصورة مسؤولة وقابلة للتتبع والرقابة البشرية، مع الاستمرار في تطوير تطبيقاتها العسكرية والاستفادة من قدراتها العملية، بما يعكس توجهاً نحو الموازنة بين الابتكار التقني والضوابط الأخلاقية والتنظيمية (U.S. Department of Defense: 2021)، ويمثل هذا السيناريو حالة من التوازن بين متطلبات الاستقرار الدولي ومتطلبات الابتكار العسكري، مما يسمح بالاستفادة من الإمكانيات التشغيلية للتقنيات الذكية دون الوصول إلى مستويات المخاطر العالية المرتبطة بالاستقلالية المطلقة أو سباقات التسلح غير المنضبطة.

السيناريو الثالث: سباق تسلح غير منضبط وتصاعد مخاطر الحروب السيبرانية والأسلحة الذاتية

يفترض هذا السيناريو أن يتجه النظام الدولي نحو مرحلة من المنافسة الحادة في مجال الذكاء الاصطناعي العسكري بما يتجاوز قدرة المؤسسات الدولية على تنظيمه أو احتوائه، وفي هذا السياق تصبح الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بتحقيق التفوق التكنولوجي أكثر تأثيراً من الاعتبارات القانونية أو الأخلاقية، مما يدفع الدول إلى تسريع برامجها لتطوير قدراتها العسكرية خشية فقدان تفوقها الاستراتيجي. يؤدي هذا الوضع إلى سباق تسلح خوارزمي تتنافس فيه الدول على تطوير أنظمة أكثر استقلالية واستجابة وكفاءة، قادرة على العمل في بيئات معقدة، كما أن الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في الفضاء السيبراني، لأغراض دفاعية وهجومية على حد سواء، يزيد من احتمالية نشوب مواجهات رقمية واسعة النطاق.

ويعد هذا السيناريو الأكثر خطورة بين السيناريوهات الثلاثة، لأنه يجمع بين التقدم التقني السريع وضعف الحوكمة الدولية وارتفاع مستوى المنافسة بين القوى الكبرى، وهي عوامل قد تدفع البيئة الدولية نحو حالة من عدم الاستقرار خلال العقود المقبلة. ففي ظل هذا المسار، تسعى القوى الكبرى إلى تسريع برامجها العسكرية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي خشية فقدان ميزتها التنافسية أمام الخصوم، ويؤدي ذلك إلى توسيع الاستثمارات الدفاعية في مجالات الأنظمة الذاتية التشغيل والحروب السيبرانية وتحليل البيانات العسكرية المتقدمة، مع تقليص فترات الاختبار والمراجعة في بعض الأحيان، ومع ازدياد تعقيد الأنظمة العسكرية وتطورها السريع، يصبح من الصعب تقييم القدرات الحقيقية للخصوم أو التنبؤ بسلوكهم أثناء الأزمات، ويؤدي هذا الوضع إلى ظهور بيئة أمنية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. كما تزداد احتمالات سوء التقدير والتصعيد غير المقصود، لا سيما في البيئات التي تتسم بتوترات جيوسياسية حادة، خصوصاً عندما تتداخل العمليات

السيبرانية مع أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعمل بسرعات تفوق الإيقاع التقليدي لاتخاذ القرار السياسي والعسكري (Acton, 2022,p. 21).

علاوة على ذلك، يمثل الاعتماد المتزايد على البيانات والخوارزميات في المجال العسكري تحولاً نوعياً يفتح الباب أمام أنماط غير مألوفة من التهديدات الأمنية؛ إذ لم يعد الخطر مقتصرًا على المواجهات التقليدية، بل امتد ليشمل اختراق الأنظمة العسكرية، والتلاعب بالبيانات ونماذج الذكاء الاصطناعي، واستهداف البنية التحتية الرقمية المرتبطة بالعمليات القتالية. وفي ظل هذه البيئة الرقمية المعقدة، باتت الهجمات السيبرانية وعمليات المعلومات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الردع والصراع الحديث بين الدول.

وفي هذا الصدد، يشير (فرجاني، 2026، ص. 120-121) إلى أن الذكاء الاصطناعي أضاع عاملاً متغيراً ومؤثراً في إعادة تشكيل توازنات القوة الدولية، مؤكداً أن التنافس العالمي المحموم لامتلاك هذه التقنيات يمهّد الطريق لظهور أنماط جديدة من سباقات التسلح التكنولوجي. ويتطابق هذا الطرح مع ما يراه (قطيشات، 2026، ص. 75) من أن تسارع وتيرة التفاعل بين الأنظمة الرقمية والقدرات العسكرية الذكية من شأنه أن يفرض تحديات حرجية على الاستقرار الأمني والإقليمي في المستقبل، وهو ما أيده تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR: 2025) بالقول إن الذكاء الاصطناعي بات يؤثر بصورة مباشرة في كيفية إدراك الدول للمخاطر الأمنية المحيطة بها، وفي طبيعة استجابتها للتحولات الاستراتيجية الناشئة، وتتضاعف هذه المخاطر مع ارتكاز القرار العسكري الحديث بصفة أساسية على تدفق البيانات، إذ يرى مانكن (Mahnken, 2023,p. 25) أن تعطيل تدفق المعلومات أو التشويش على جودة البيانات أصبح في بعض الحالات أكثر تأثيراً من استهداف المعدات العسكرية المادية ذاتها، نظراً لأن نجاح العمليات يعتمد بالدرجة الأولى على سرعة الحصول على المعلومات وتحليلها وتبادلها بين الوحدات المختلفة. ومع ذلك، فإن هذه السرعة الفائقة المرتبطة بتطور خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعني أن زمن الهجوم والاستجابة الدفاعية قد يتجاوز أحياناً قدرة الإدراك البشري على المتابعة والتحليل اللحظي، مما يضع المؤسسات العسكرية والأمنية أمام معضلات تقديرية غير مسبوقة ((Horowitz, 2024, p. 44)، وفي سياق متصل، يلفت (الطوالي، 2022، ص. 108) الانتباه إلى معضلة أخرى تواجه صانعي القرار، حيث إن سرعة تدفق المعلومات لا تعني بالضرورة ارتفاع جودة التقدير الاستراتيجي، بل قد تسفر في كثير من الأحيان عن زيادة الضغوط النفسية والعملياتية المرتبطة باتخاذ القرار في بيئات أمنية تتسم بالغموض والتعقيد الشديدين.

كما تتجلى هذه التحولات الرقمية في أبعادها التطبيقية عند النظر إلى منطقة الخليج العربي كنموذج حي لبيئات الصراع الحديثة، فلم تعد المنافسة الأمنية الإقليمية هناك حبيسة المجالات التقليدية، بل نُقلت ثقلها إلى الفضاء السيبراني والبنية التحتية الرقمية. وقد شهدت المنطقة بالفعل سلسلة من العمليات السيبرانية الهجومية المنسوبة لجهات مرتبطة بإيران، استهدفت قطاعات حيوية كالطاقة والاتصالات والمؤسسات الحكومية، بدءاً من هجمات فيروس "شامون" الشهيرة التي ضربت شركة أرامكو السعودية وشركة "راس غاز" (Ras Gas) القطرية، وصولاً إلى حملات التجسس الإلكتروني المستمرة ومحاولات اختراق الأنظمة الرقمية وشبكات الإنترنت في عدة دول خليجية، وتكشف هذه الوقائع الميدانية كيف تحول الفضاء السيبراني إلى أداة استراتيجية فاعلة لجمع المعلومات واستنزاف القدرات العملياتية للخصوم دون الحاجة إلى تكبد كلفة المواجهة

العسكرية المباشرة، مما يتسبب في تعقيد حسابات الردع المتبادل، ويجعل من عملية تحديد مصدر التهديد (Attribution) والاستجابة له أمراً بالغ الصعوبة مقارنة بالسابق.

وتزداد قتامة هذا المشهد الأمني مع الانتشار الواسع للأنظمة ذاتية التشغيل (Autonomous Systems) في غياب تام لمعايير وقوانين دولية موحدة ومُلزمة لتنظيم استخدامها وتطويرها. وأمام هذا الفراغ التشريعي الدولي، تعتمد كل دولة إلى صياغة معاييرها الخاصة بما يتوافق مع مصالحها القومية وأهدافها الجيوسياسية، مما يؤدي إلى تباين حاد في مستويات الرقابة والضبط، ويوفر بيئة خصبة لزيادة احتمالات الاحتكاك العسكري غير المحسوب، والتصعيد غير المقصود بين القوى المتنافسة، وتشير بعض الاتجاهات الحالية إلى أن عناصر هذا السيناريو موجودة بالفعل، خاصة في ظل تصاعد التنافس بين القوى العظمى لتطوير قدرات رقمية وعسكرية متقدمة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا المسار بالكامل يبقى مرهوناً بنجاح الجهود الدولية الرامية إلى وضع قواعد مشتركة للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي العسكري.

2.4 مقارنة السيناريوهات وترجيح المسار الأكثر احتمالاً

تكشف السيناريوهات السابقة أن مستقبل الحروب الذكية لن يتحدد بفعل التكنولوجيا وحدها، بل من خلال التفاعل المستمر بين التطور التكنولوجي والبيئة السياسية والمؤسسية والقانونية المحيطة. فالسيناريو الأول يمنح الأولوية للتطور التكنولوجي وتسريع الاعتماد على الأنظمة الذاتية في اتخاذ القرارات، في حين يركز السيناريو الثاني على تحقيق التوازن بين الابتكار والحوكمة، بينما يعكس السيناريو الثالث نتائج المنافسة غير المنضبطة وضعف الرقابة التنظيمية، وبالأستناد إلى الاتجاهات الحالية، يبدو أن السيناريو الثاني هو الأكثر ترجيحاً خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040، ويستند هذا الاحتمال إلى ملاحظة مسارين متوازيين: الأول يتمثل في استمرار الاستثمار المكثف في تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية لدى الدول الكبرى، والثاني يتمثل في تنامي الجهود الدولية الرامية إلى وضع وتطوير مبادئ ومعايير تنظم وتحكم الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، مع ذلك فإن ترجيح هذا السيناريو لا يستبعد وجود عناصر من السيناريوهين الآخرين. فمن المرجح أن تشهد بعض المناطق والأزمات الدولية مظاهر من المنافسة الحادة والسباق التكنولوجي المحموم، في حين تستمر الأنظمة ذاتية التشغيل في التوسع التدريجي داخل المؤسسات العسكرية. ولذلك، يبدو أن المستقبل الأكثر واقعية قد يجمع بين خصائص متعددة من السيناريوهات الثلاثة، وإن كان يميل بصورة أكبر نحو نموذج التطور المنضبط الذي يوازن بين دمج الابتكار التكنولوجي مع الحوكمة المؤسسية.

ترجيح السيناريو الثاني لا يستند فقط إلى الرغبة في تجنب المخاطر، بل إلى ملاحظة المسار الذي تتبعه القوى الكبرى بالفعل، حيث أنه على الرغم من استمرار التنافس الأمريكي-الصيني في مجال الذكاء الاصطناعي العسكري، إلا أن هذا التنافس لم يؤدِ حتى الآن إلى التخلي الكامل عن مبادئ الضبط أو الرقابة، بل على العكس، شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في المبادرات الوطنية والدولية التي تؤكد أهمية الإشراف البشري والمسؤولية القانونية وضرورة تقييم المخاطر المرتبطة بالأنظمة الذكية قبل نشرها عملياً، ويعكس ذلك إدراكاً متزايداً بأن التفوق التقني وحده لا يكفي لضمان الأمن والاستقرار إذا كان مصحوباً بمخاطر استراتيجية يصعب التحكم في نتائجها. (UN GGE: 2023) (ICRC: 2023)

كما أن التجارب التاريخية المرتبطة بالتقنيات العسكرية الجديدة تشير إلى أن الدول غالباً ما تمر بمرحلة من التنافس المكثف قبل أن تتجه تدريجياً نحو تطوير قواعد تنظم استخدام تلك التقنيات، وقد ظهر ذلك سابقاً في مجالات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، حيث سبق التطور التقني بناء الأطر التنظيمية بسنوات طويلة، ومن ثم فإن استمرار تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكري لا يعني بالضرورة غياب التنظيم، بل قد يدفع الدول نفسها إلى البحث عن صيغ توازن بين متطلبات الردع العسكري ومقتضيات الاستقرار الدولي (Scharre: 2018, pp. 434-435)، بالإضافة إلى ذلك، فإنه من العوامل التي تدعم هذا الترويج أيضاً أن المؤسسات العسكرية الكبرى ما زالت تتبنى نموذج "الإنسان داخل دائرة القرار" Human in the Loop في معظم التطبيقات العملية الحالية، فرغم التطور الملحوظ في قدرات الأنظمة الذاتية، لا تزال الاعتبارات القانونية والسياسية والأخلاقية تدفع باتجاه الإبقاء على دور بشري في المراحل الحساسة المتعلقة باستخدام القوة، وهو ما يحد من احتمالات الانتقال الكامل إلى نماذج الاستقلالية المطلقة خلال المستقبل المنظور. (Horowitz, 2024, pp. 45-46)

الجدير بالذكر أن نجاح هذا السيناريو يظل مشروطاً بقدرة المجتمع الدولي على تقليص الفجوة بين سرعة التطور التقني وسرعة التطور التنظيمي، فكلما تأخرت القواعد والمعايير الدولية عن مواكبة التحولات التكنولوجية، ازدادت احتمالات ظهور ممارسات غير منضبطة قد تدفع بعض الأزمات الإقليمية أو الدولية نحو مسارات أكثر خطورة، ولذلك فإن مستقبل الحروب الذكية لن يتوقف على مستوى التقدم التقني فحسب، بل سيتأثر أيضاً بمدى نجاح الدول والمؤسسات الدولية في بناء منظومة حوكمة قادرة على استيعاب هذه التحولات وإدارتها بصورة متوازنة (Boulain & Verbruggen, 2017, p. 50)، وبناءً على هذه المؤشرات، يبدو أن المسار الأكثر ترجيحاً يتمثل في استمرار دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات العسكرية بصورة متدرجة، مع تطور موازٍ لأطر الحوكمة والرقابة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الابتكار العسكري واعتبارات الأمن والمسؤولية، دون الوصول إلى تنظيم دولي شامل أو إلى انفلات كامل للمنافسة التكنولوجية. فالدول الكبرى تدرك القيمة الاستراتيجية لهذه التقنيات، لكنها تدرك أيضاً أن الاستخدام غير المنضبط لها قد يولد مخاطر تمس جميع الأطراف، ولذلك يبدو أن المسار الأقرب للتحقق هو استمرار الابتكار العسكري ضمن حدود متزايدة من الضبط المؤسسي والقانوني، مع بقاء بعض مظاهر التنافس والاختلاف بين الدول حول طبيعة هذه الضوابط ومستوياتها.

5- الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى استشراف أثر الذكاء الاصطناعي على الحروب الحديثة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2025 - 2040، من خلال توظيف منهج السيناريوهات لتحليل الاتجاهات الراهنة والقوى الدافعة المؤثرة في مستقبل الصراعات المسلحة، وقد انطلقت الدراسة من تساؤل محوري حول كيفية أن يُمكن للذكاء الاصطناعي إعادة تشكيل طبيعة الحروب الحديثة ومفاهيم القوة العسكرية والردع والقيادة خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040، وقد كشفت نتائج الدراسة أن الذكاء الاصطناعي قد تجاوز مرحلة دوره كأداة تكنولوجية داعمة للعمليات العسكرية ليصبح عاملاً هيكلياً مؤثراً في البيئة الاستراتيجية المعاصرة، وتؤكد المؤشرات العملية التي شُهدت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك التوسع في استخدام الطائرات المسيّرة الذكية، وتطبيقات تحليل البيانات العسكرية، وأنظمة دعم القرار، والقدرات السيبرانية القائمة على الخوارزميات، أن

الحرب الحديثة تشهد تحولاً تدريجياً نحو نمط جديد من الصراع يعتمد بشكل متزايد على البيانات، وسرعة الخوارزميات، والتكامل بين الإنسان والآلة، كما أظهرت الدراسة أن التحولات التي تقودها تقنيات الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على مجرد تعزيز وتطوير القدرات العملياتية للقوات المسلحة، وإنما تمتد إلى إعادة تشكيل مفهوم القوة العسكرية نفسه. وتشير الاتجاهات الراهنة إلى أن جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها أصبح جزءاً أساسياً من دورة القرار العسكري، كما أدى التوسع في استخدام الأنظمة الذكية إلى تقليص الفجوة الزمنية بين اكتشاف التهديد والاستجابة له، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على طبيعة العمليات العسكرية الحديثة وسرعة تنفيذها، كما بينت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد العناصر المؤثرة في التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، حيث تنظر إليه الدول باعتباره مورداً استراتيجياً يرتبط بمستقبل القوة العسكرية والتفوق التكنولوجي. وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن القدرة على تطوير الخوارزميات وإدارة البيانات وبناء البنية الرقمية الداعمة لصنع القرار العسكري، قد تصبح، في العقود القادمة عاملاً لا يقل أهمية عن امتلاك منصات القتال التقليدية، وفي مقابل ذلك، كشفت الدراسة أن التوسع في استخدام الأنظمة الذكية يثير تحديات قانونية وأخلاقية متزايدة، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية عن صنع القرارات العسكرية التي تشارك فيها الخوارزميات، ومدى قدرة الأنظمة ذاتية التشغيل على الامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني، كما تبين أن الحفاظ على الرقابة البشرية الفعالة يظل أحد المتطلبات الأساسية لضمان بقاء استخدام القوة ضمن الحدود القانونية والأخلاقية المعترف بها دولياً.

أما على المستوى الاستراتيجي، فقد أسفر تحليل القوى الدافعة ومؤشرات التحول الحالية عن بناء ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الحرب الذكية خلال الفترة (2025-2040). يتمثل السيناريو الأول في التوسع الكبير للأنظمة ذاتية التشغيل وتراجع الدور المباشر للعنصر البشري، بينما يقوم السيناريو الثاني على استمرار التطور التقني ضمن أطر قانونية وتنظيمية تضمن بقاء الإنسان في مركز القرار العسكري، أما السيناريو الثالث فيفترض تصاعد المنافسة الدولية بصورة قد تقود إلى سباق تسلح خوارزمي غير منضبط يرفع من مستوى المخاطر المرتبطة بالحروب السيبرانية والأنظمة ذاتية التشغيل.

ومن خلال مقارنة هذه السيناريوهات بالاستناد إلى المؤشرات الراهنة، بما في ذلك الاتجاهات التنظيمية المتنامية، واستمرار تبني مبدأ إشراك الإنسان في صنع القرار «الإنسان داخل دائرة القرار»، وتزايد الاهتمام الدولي بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي العسكري، توصلت الدراسة إلى أن سيناريو التطور المنضبط هو الأكثر احتمالاً حتى عام 2040. ومع ذلك، فإن هذا التراجع لا يعني اختفاء عناصر السيناريوهين الآخرين، بل يعني ظهور بيئة هجينة تجمع بين استمرار الابتكار العسكري المتسارع وبين محاولات متدرجة لبناء أطر تنظيمية وحوكمة تحد من مخاطر الاستخدام غير المنضبط لهذه التقنيات، كما تؤكد الدراسة أن مستقبل الحروب لن يتحدد فقط بمدى امتلاك الدول لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بل أيضاً بقدرتها على دمج هذه التكنولوجيات داخل منظومات مؤسسية وعقائدية وقانونية متماسكة، فالتفوق العسكري في البيئة الرقمية الناشئة لا يعتمد على سرعة الخوارزمية وحدها، بل على مزيج من الابتكار التكنولوجي، والجاهزية البشرية، وجودة الحوكمة التي تنظم استخدامها، وقدرة المؤسسات العسكرية على تحقيق التوازن بين متطلبات الكفاءة العملياتية ومتطلبات المسؤولية القانونية والأخلاقية.

وفي ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات وطنية متخصصة ومتكاملة للذكاء الاصطناعي العسكري تراعي الأبعاد التقنية والعملية والقانونية والأخلاقية بصورة متوازنة، مع تعزيز الاستثمار في البحث العلمي والتطوير الدفاعي المتعلق بالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والأنظمة ذاتية التشغيل، وإنشاء آليات دائمة لتقييم المخاطر المرتبطة باستخدام الأنظمة الذكية في البيئات العسكرية، وتطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة لإعداد الكفاءات العسكرية القادرة على العمل في بيئة الحرب الرقمية، كما توصي بدعم الجهود الدولية الرامية إلى بناء معايير مشتركة للاستخدام المسؤول للأنظمة الذكية في المجال العسكري، وإنشاء أنظمة إنذار مبكر لرصد المؤشرات المتعلقة بسباق التسلح الخوارزمي والتطور المتسارع للأنظمة ذاتية التشغيل، بما يساهم في الحد من مخاطر التصعيد ويعزز الاستقرار في البيئة الأمنية الدولية.

ختاماً، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أهم المتغيرات المؤثرة في مستقبل الحروب ويعكس تحولاً عميقاً في طبيعة النزاعات المسلحة ومصادر القوة في النظام الدولي خلال العقود القادمة، إلا أن تأثيره النهائي لن يتوقف على قدراته التقنية فحسب، بل على الكيفية التي ستختار بها الدول والمؤسسات الدولية إدارة هذا التحول وتوجيهه، فبينما توفر هذه التقنيات فرصاً غير مسبوقة لتعزيز الكفاءة العسكرية فإنها في الوقت نفسه تطرح تحديات قانونية وأخلاقية واستراتيجية متزايدة، وسيظل مستقبل الحروب الذكية مرهوناً بقدرة المجتمع الدولي على تحقيق توازن مستدام بين ضرورات الابتكار التكنولوجي العسكري ومتطلبات المسؤولية الإنسانية والاستقرار الدولي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الأمين، محمد، وبابو، محمد. (2024). الذكاء الاصطناعي والأمن القومي وإدارة المخاطر الرقمية. مجلة الدراسات الأمنية والاستراتيجية، 6(2)، 15-42.
- خليفة، إيهاب. (2025). الحرب في عصر الذكاء الاصطناعي. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- سالم، نسرین. (2024). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الاستخباري والعسكري. مجلة الدراسات الاستراتيجية، 11(1)، 45-73.
- الطوالي، محمد. (2022). الذكاء الاصطناعي والتحول في المؤسسات العسكرية المعاصرة. مجلة الدفاع والأمن، 14(3)، 85-112.
- عطاالله، محمد عبد الرزاق. (2025). الذكاء الاصطناعي بين الاستخدامات العسكرية والتحديات القانونية الدولية. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 1(2)، 115-160.
- فرجاني، محمد. (2026). الذكاء الاصطناعي وتوازنات القوة الدولية الجديدة. مجلة السياسات الدولية، 61(244)، 102-128.
- قطيشات، أحمد. (2026). التحولات الرقمية والأمن الإقليمي في ظل الذكاء الاصطناعي. مجلة الدراسات الأمنية، 19(2)، 55-82.

• مبروك، شريف شعبان. (2024). الاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات. استشراف للدراسات المستقبلية، بالتعاون مع معهد الدوحة للدراسات العليا ، (9)، 36-11

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Acton, J. M. (2022). Cyberwarfare and nuclear stability: Exploring the limits of deterrence. *Survival*, 64(2), 7–28
- Asaro, P. (2012). On banning autonomous weapon systems: human rights, automation, and the dehumanization of lethal decision-making. *International review of the Red Cross*, 94(886), 687-709.
- Boulanin, V., & Verbruggen, M. (2017). Mapping the development of autonomy in weapon systems. Stockholm: SIPRI.
- Brundage, M., Avin, S., Clark, J., et al. (2018). The malicious use of artificial intelligence: Forecasting, prevention, and mitigation. Oxford: Future of Humanity Institute.
- Buchanan, B. (2020). The hacker and the state: Cyber attacks and the new normal of geopolitics. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Costello, E., & Kania, E. (2018). China's strategic support force and the future of Chinese information operations. Washington, DC: Center for a New American Security.
- Fortune Business Insights. (2025). Artificial Intelligence in Military Market Size, Share & Industry Analysis Report 2025-2034. Fortune Business Insights.
- Godet, M. (2000). The art of scenarios and strategic planning: Tools and pitfalls. *Technological Forecasting and Social Change*, 65(1), 3–22.
- Horowitz, M. C. (2018). Artificial intelligence, international competition, and the balance of power. *Texas National Security Review*, 1(3), 36–57.
- Horowitz, M. C. (2024). Military innovation and artificial intelligence competition. Washington, DC: Council on Foreign Relations.
- King, A. (2024). Project Maven and the operational integration of artificial intelligence in military targeting. *Defense Studies*, 24(2), 115–132.
- Mahnken, T. G. (2023). The future of military cyber power. Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments.
- Maslej, N., Fattorini, L., Perrault, R., et al. (2025). Artificial Intelligence Index Report 2025. Stanford University.

- Mordor Intelligence. (2025). Military Artificial Intelligence Market Size & Share Analysis - Growth Trends & Forecasts (2025 - 2030). Mordor Intelligence.
- Nye, J. S. (2011). The future of power. New York: PublicAffairs.
- O'Mahony, A., Tarini, G., Shurkin, M., & Savitz, S. (2026). How Artificial Intelligence Could Reshape Four Essential Competitions in Future Warfare. RAND Corporation.
- Roff, H. M. (2024). Responsible military AI and governance frameworks. Washington, DC: Brookings Institution.
- Scharre, P. (2018). Army of none: Autonomous weapons and the future of war. New York: W. W. Norton.
- Scharre, P. (2024). Autonomous systems and military decision-making. Washington, DC: Center for a New American Security.
- Schmitt, M. N., & Thurnher, J. S. (2013). "Out of the loop": Autonomous weapon systems and the law of armed conflict. Harvard National Security Journal, 4, 231–281.
- Schwartz, P. (1991). The Art of the Long View: Planning for the Future in an Uncertain World. New York: Doubleday.
- Stockholm International Peace Research Institute. (2026). SIPRI Yearbook 2026: Armaments, Disarmament and International Security

ثالثاً: التقارير والوثائق الدولية والرسمية

- CNA. (2025). PRC Concepts for UAV Swarms in Future Warfare. Center for Naval Analyses. <https://www.cna.org/reports/2025/07/PRC-Concepts-for-UAV-Swarms-in-Future-Warfare.pdf>
- International Committee of the Red Cross (ICRC). (2018). Autonomous weapon systems: Technical, military, legal and humanitarian aspects. Geneva: ICRC.
- International Committee of the Red Cross (ICRC). (2021). Position on autonomous weapon systems. Geneva: ICRC.
- International Committee of the Red Cross (ICRC). (2023). Artificial intelligence and machine learning in armed conflict. Geneva: ICRC.

- North Atlantic Treaty Organization (NATO). (2024). NATO Artificial Intelligence Strategy. Brussels: NATO. <https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/2024/07/10/summary-of-natos-revised-artificial-intelligence-ai-strategy>
- North Atlantic Treaty Organization (NATO). (2025). Responsible use of artificial intelligence in defence. Brussels: NATO. <https://www.sto.nato.int/document/towards-responsible-military-use-of-artificial-intelligence-through-consistent-strategy-national-governance-international-norms-and-ethical-principles/>
- The State Council of the People's Republic of China. (2017). New Generation Artificial Intelligence Development Plan. Beijing: State
- United Nations Group of Governmental Experts (UN GGE). (2023). Report of the Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems. New York: United Nations.
- United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR). (2025). Artificial intelligence, strategic stability, and international security. Geneva: UNIDIR.
- U.S. Department of Defense. (2019). Project Maven: Algorithmic Warfare Cross-Functional Team. Washington, DC: Department of Defense.
- U.S. Department of Defense. (2021). DOD Artificial Intelligence Ethical Principles. Washington, DC: Department of Defense.

Romanization of Arabic Bibliography

- Al-Amin, M., & Babo, M. (2024). Al-Dhaka' al-Istina'i wa al-Amn al-Qawmi wa Idarat al-Makhathir al-Raqmiyya [Artificial Intelligence, National Security, and Digital Risk Management]. Majallat al-Dirasat al-Amniyya wa al-Istiratiyya, 6(2), 15–42.
- Khalifa, I. (2025). Al-Harb fi 'Asr al-Dhaka' al-Istina'i [War in the Age of Artificial Intelligence]. Markaz al-Mustaqbal lil-Abhath wa al-Dirasat al-Mutaqaddima [Future Center for Advanced Research and Studies].
- Salem, N. (2024). Tatbiqat al-Dhaka' al-Istina'i fi al-Majal al-Istikhbari wa al-'Askari [Applications of Artificial Intelligence in the Intelligence and Military Fields]. Majallat al-Dirasat al-Istiratiyya, 11(1), 45–73.

- Salah, M. (2023). Damj al-Dhaka' al-Istina'i fi al-Majal al-'Askari: Al-Furas wa al-Tahaddiyat [Integrating Artificial Intelligence into the Military Field: Opportunities and Challenges]. Markaz al-Salam lil-Dirasat al-Istiratiyya [Peace Center for Strategic Studies].
- Al-Tawali, M. (2022). Al-Dhaka' al-Istina'i wa al-Tahawwulat fi al-Mu'assasat al-'Askariyya al-Mu'asira [Artificial Intelligence and Transformations in Contemporary Military Institutions]. Majallat al-Difa' wa al-Amn, 14(3), 85–112.
- Atallah, M. A. A. (2025). Al-Dhaka' al-Istina'i bayna al-Istikhdamat al-'Askariyya wa al-Tahaddiyat al-Qanuniyya al-Dawliyya [Artificial Intelligence between Military Uses and International Legal Challenges]. Majallat al-Huquq lil-Buhuth al-Qanuniyya wa al-Iqtisadiyya, 1(2), 115–160. Jami'at al-Iskandariyya [Alexandria University].
- Farjani, M. (2026). Al-Dhaka' al-Istina'i wa Tawazun al-Quwwa al-Dawliyya al-Jadida [Artificial Intelligence and the New International Balance of Power]. Majallat al-Siyasat al-Dawliyya, 61(244), 102–128.
- Qutayshat, A. (2026). Al-Tahawwulat al-Raqmiyya wa al-Amn al-Iqlimi fi Zill al-Dhaka' al-Istina'i [Digital Transformations and Regional Security in the Age of Artificial Intelligence]. Majallat al-Dirasat al-Amniyya, 19(2), 55–82.
- Mabrouk, S. S. (2024). Al-Istikhdamat al-'Askariyya lil-Dhaka' al-Istina'i: Al-Furas wa al-Tahaddiyat [Military Uses of Artificial Intelligence: Opportunities and Challenges]. Istishraf lil-Dirasat al-Mustaqbaliyya, (9), 11–36. Ma'had al-Doha lil-Dirasat al-'Ulya [Doha Institute for Graduate Studies].

Migration and Development in Germany: Examining the Relationship

Abderrahmane Mellouki

Ph.D. in Contemporary History, Faculty of Letters and Human Sciences Saïs, Sidi
Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Morocco

Teacher of History and Geography, Upper Secondary Education, Morocco

Email: melloukiabdo2015@gmail.com

: <https://orcid.org/0009-0007-9690-8003>

Received	Accepted	Published
12/08/2026	02/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.37-58>

Abderrahmane Mellouki. (2026). Migration and Development in Germany ; Examining the Relationship; *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp37- 58.

Abstract

This study examines the relationship between migration and development in the Federal Republic of Germany by analyzing the economic and demographic factors that have made migration a strategic instrument for addressing labor shortages and sustaining economic growth. It explores Germany's migration governance, refugee management policies, and strategies for attracting highly skilled workers, while highlighting the challenges of integrating migrants into the labor market and society. The study further investigates the contribution of migrants to economic development through increased productivity, innovation, and the mitigation of demographic aging, as well as their role in promoting social and cultural development. In addition, it discusses the impact of migration on countries of origin through remittances, knowledge transfer, and human capital mobility. The study concludes that the German experience demonstrates that well-managed migration, supported by effective recruitment and integration policies, constitutes a key driver of sustainable development and economic competitiveness while strengthening social cohesion in the face of contemporary demographic and economic challenges.

Keywords: Migration and Development; Federal Republic of Germany; Migrant Integration; Skilled Migration; Refugees.

© 2026, Mellouki, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

الهجرة والتنمية بألمانيا: أية علاقة؟

عبد الرحمان ملوكي

دكتور في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

أستاذ التاريخ والجغرافيا بالسلك الثانوي التأهيلي

الايمل: melloukiabdo2015@gmail.com

حساب  : <https://orcid.org/0009-0007-9690-8003>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/02	2026/08/12

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.37-58>

للاقتباس: عبد الرحمان ملوكي. (2026). الهجرة والتنمية بألمانيا أية علاقة؟، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص: 37-58.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الهجرة والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، من خلال استجلاء العوامل الاقتصادية والديمقراطية التي جعلت الهجرة خياراً استراتيجياً لمواجهة النقص في اليد العاملة والحفاظ على دينامية الاقتصاد. كما تتناول سياسات تدبير الهجرة واللجوء، وآليات استقطاب الكفاءات الأجنبية، والتحديات المرتبطة بإدماج المهاجرين في سوق الشغل والمجتمع. وتناقش الدراسة إسهام المهاجرين في تعزيز النمو الاقتصادي، ودعم الابتكار، والتخفيف من آثار الشيخوخة السكانية، فضلاً عن أثرهم في التنمية الاجتماعية والثقافية، مع إبراز انعكاسات الهجرة على بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية ونقل الخبرات. وتخلص الدراسة إلى أن التجربة الألمانية تؤكد أن الهجرة، متى أحسن تدبيرها ضمن سياسات متكاملة للاستقطاب والإدماج، تشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي في ظل التحولات الديمغرافية والاقتصادية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة والتنمية؛ ألمانيا الاتحادية؛ إدماج المهاجرين؛ العمالة الماهرة؛ اللاجئين.

©2026، ملوكي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تعتبر الهجرة قضية شائكة بالنسبة لصناع القرار بكل دول العالم، خاصة في البلدان التي تواجه صعوبات في إدماج المهاجرين في سوق الشغل. وفي الوقت الذي يفقد فيه العديد من المهاجرين حياتهم في البحر وفي الصحراء، يلاحظ استمرار الفقر المدقع وعدم المساواة بين الجنسين والكوارث الطبيعية مما يدفع الأشخاص نحو مزيد من النزوح والهجرة. وقد ظلت العلاقة بين الهجرة والتنمية تحظى بالكثير من البحث والدراسة سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الدول والمنظمات المهمة بهذا الموضوع، غير أن هذا الاهتمام ما يزال دون مستوى أهمية الموضوع، وتطلعات الخبراء والمهتمين في هذا المجال.

ويبدو أن ضعف الاهتمام بطبيعة العلاقة الرابطة بين الهجرة والتنمية يعود بالأساس إلى عوامل كثيرة؛ أبرزها اعتبار الهجرة مشكلة اقتصادية واجتماعية ناتجة عن نقص التنمية أو حتى غيابها، لأن هجرة الأفراد من أجل العمل قضية تخص الدول الأقل نمواً، نتيجة واقع تنموي ضعيف وعاجز عن تلبية ضروريات العيش والكرامة للمواطنين، بالإضافة إلى تحكم الأنظمة السياسية الدكتاتورية، والتي لا تهتم بالتنمية بأبعادها الشاملة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد أضحت الهجرة الدولية، خلال العقود الأخيرة، من أكثر الظواهر تأثيراً في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي يشهدها العالم المعاصر، ولم تعد تقتصر على كونها حركة انتقال للأفراد عبر الحدود، بل غدت أحد المكونات الرئيسة للسياسات التنموية للدول المستقبلية والمرسلة على حد سواء. وقد أدى تسارع العولمة، وتزايد الفوارق الاقتصادية، والتحولات الديمغرافية، والنزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية، إلى تصاعد تدفقات المهاجرين واللاجئين، الأمر الذي جعل قضايا الهجرة تحتل مكانة محورية في النقاشات الأكاديمية وصنع السياسات العمومية، خاصة في الدول الصناعية التي تواجه تحديات مرتبطة بشيخوخة السكان، وتراجع معدلات الخصوبة، وارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة.

وتعد جمهورية ألمانيا الاتحادية من أبرز النماذج الأوروبية التي اعتمدت الهجرة باعتبارها ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ عملت على تطوير منظومة قانونية ومؤسسية لتنظيم تدفقات الهجرة واستقطاب الكفاءات والعمالة الماهرة، بالتوازي مع وضع سياسات لإدماج المهاجرين واللاجئين في سوق الشغل والمجتمع. وقد فرض هذا التوجه جملة من التحديات، من بينها تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاعتبارات الديمغرافية، وبين متطلبات الأمن والالتزامات الإنسانية، فضلاً عن ضمان الاندماج الاجتماعي والثقافي بما يعزز التماسك المجتمعي والاستدامة التنموية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الآتي: إلى أي حد أسهمت الهجرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بألمانيا، وما السياسات والآليات التي اعتمدتها الدولة الألمانية لاستقطاب المهاجرين وإدماجهم، وما انعكاسات ذلك على ألمانيا وبلدانهم الأصلية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها أن الهجرة تمثل أحد المحركات الأساسية للتنمية في ألمانيا، وأن نجاحها في الإسهام في النمو الاقتصادي وتعزيز التوازن الديمغرافي يرتبط بفاعلية سياسات تدبير الهجرة، واستقطاب الكفاءات، وإدماج المهاجرين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تفترض الدراسة أن آثار الهجرة لا تقتصر على الدولة المستقبلية، بل تمتد إلى بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية، ونقل الخبرات، ورأس المال البشري، مع ما قد يرافق ذلك من تحديات مرتبطة بهجرة الكفاءات.

وقد حظيت العلاقة بين الهجرة والتنمية باهتمام واسع من لدن مختصين وباحثين من توجهات وتخصصات متنوعة، حيث تناولت العديد من الدراسات الدولية أثر الهجرة في النمو الاقتصادي، وسوق العمل، والتحويلات الديمغرافية، وسياسات الإدماج، كما ركزت دراسات أخرى على تدفقات اللاجئين واستراتيجيات الحكامة والهجرة الانتقائية القائمة على استقطاب الكفاءات. ورغم أهمية هذه الإسهامات، فإن معظمها عالج هذه القضايا بصورة جزئية، إما من زاوية اقتصادية، أو ديمغرافية، أو قانونية، أو اجتماعية، في حين تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تركيبية تجمع بين هذه الأبعاد، من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بين الهجرة والتنمية في ألمانيا، وربطها بسياسات الاستقطاب والإدماج، مع إبراز آثارها في كل من الدولة المستقبلية وبلدان المنشأ.

واعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، وبالاستناد إلى الدراسات العلمية والبيانات والإحصاءات الرسمية ذات الصلة، تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل المفسرة للهجرة إلى ألمانيا، وبيان أساليب تدبيرها، ودراسة إشكالية اللاجئين، وتقييم سياسات استقطاب العمالة الماهرة وإدماج المهاجرين، وصولاً إلى تقويم إسهام الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بألمانيا، وانعكاساتها على التنمية في البلدان الأصلية.

1- الهجرة الألمانية: التحديات الراهنة والتطورات المستقبلية

من المعلوم أن أوروبا الغربية استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين، وذلك قصد سد حاجتها الكبيرة من اليد العاملة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى ضرورة سد الخصاص في الوظائف - الزهيدة الأجور - التي لم يعد يقبل بها أهل البلاد (فياض، 2022، ص 62). فضلاً عن نتائج "جمع الشمل العائلي" بعدما تحولت هجرة الأشخاص المؤقتة إلى هجرة دائمة. وقد قديم هؤلاء المهاجرون من بلدان متعددة، لاسيما من المستعمرات السابقة للدول الإمبريالية التي كانوا يتحدثون لغاتها؛ مثل الهنود والباكستانيين في إنجلترا، في الوقت الذي استقبلت فيه ألمانيا "أعداداً كبيرة من الاتراك الذين تعود معرفتهم باللغة الألمانية إلى عهد الإمبراطورية الألمانية، نهاية القرن 19م" (عسو، 2017، صص 93 - 115).

ولا شك أن الهجرة إلى أوروبا في تزايد مطرد؛ حيث تشير أحدث معطيات مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي «يوروستات» (Eurostat) إلى أن عدد سكان الاتحاد الأوروبي بلغ حوالي 452 مليون نسمة في 1 يناير 2026، مقابل نحو 450.4 مليون نسمة في 1 يناير 2025. وتُعزى الزيادة السكانية المسجلة خلال السنوات الأخيرة أساساً إلى الهجرة الصافية الإيجابية، التي أصبحت تعوض الانخفاض الطبيعي للسكان الناتج عن تجاوز عدد الوفيات لعدد الولادات منذ سنة 2012. ووفق أحدث الإسقاطات السكانية EUROPOP2025، يُتوقع أن يستمر عدد سكان الاتحاد الأوروبي في الارتفاع بصورة طفيفة خلال السنوات المقبلة، ليبلغ ذروته عند حوالي 453.3 مليون نسمة سنة 2029، قبل أن يدخل في مسار تنازلي تدريجي، ليصل إلى نحو 445 مليون نسمة سنة 2050 وحوالي 398.8 مليون نسمة سنة 2100. وتكشف هذه المعطيات عن التحول من مرحلة النمو الديمغرافي المحدود إلى مرحلة تتسم بالشيخوخة السكانية والانخفاض التدريجي، مع استمرار الدور المحوري للهجرة في المحافظة على التوازن الديمغرافي للاتحاد الأوروبي. وباعتبار ألمانيا جزءاً من الاتحاد، فإنها هي الأخرى تشهد توافد أفواج كبيرة من المهاجرين في مختلف الأعمار والجنسيات والمؤهلات العلمية والتقنية، مما يطرح عدة تحديات سياسية

وسوسيواقتصادية، تحاول الحكومة الألمانية التغلب عليها من خلال عدة تدابير وإجراءات، سنحاول التفصيل فيها ضمن العناصر الموالية.

1.1- عوامل الهجرة وأساليب تديرها

أ - الأسباب الاقتصادية والديمغرافية

أسهم ضعف معدل الولادات لدى سكان جمهورية ألمانيا الاتحادية في نقص حاد للفئة النشيطة القادرة على العمل. وعلى الرغم من أن الدولة تبذل جهوداً كبيرة في تشجيع الولادات ومنح مكافآت عن كل ولادة حديثة، فإن مشكل تراجع نسبة الولادات لم يحل على الإطلاق، مما جعل الخبراء في الديمغرافية والاقتصاد الألماني يتنبؤون بحدوث مشاكل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية؛ بحيث تواجه ألمانيا تحدياً ديموغرافياً متزايداً يتمثل في إحالة أعداد كبيرة من الطبقة العاملة إلى التقاعد، مقابل تقلص حجم السكان في سن العمل. ووفق أحدث الإسقاطات السكانية الرسمية، بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و66 سنة نحو 51.2 مليون نسمة سنة 2024، فيما يُتوقع أن يتراجع عدد السكان في سن العمل بصورة مستمرة خلال العقود المقبلة. كما تشير التوقعات إلى أن ربع سكان ألمانيا تقريباً سيكونون في سن 67 سنة فأكثر بحلول سنة 2035 (Statistisches Bundesamt [Destatis], 2025)، في حين سترتفع أعداد الأشخاص في سن التقاعد بما لا يقل عن 3.8 ملايين شخص إلى غاية سنة 2038. وفي هذا السياق، تبرز الهجرة واستقطاب العمالة الأجنبية المؤهلة باعتبارهما من أهم الآليات التي تعتمد عليها ألمانيا للتخفيف من آثار النقص المتزايد في اليد العاملة والحفاظ على توازن سوق الشغل ونظم الحماية الاجتماعية. وتشير تقديرات معهد أبحاث سوق العمل والتشغيل الألماني إلى احتمال مواجهة ألمانيا نقصاً يصل إلى نحو 7 ملايين من العمال والقوى العاملة بحلول سنة 2035 إذا لم تُتخذ إجراءات فعالة لتعويض الخروج المتزايد من سوق العمل (Bundesministerium für Arbeit und Soziales [BMAS], 2022). لذلك أصبح هذا البلد في حاجة ماسة إلى مزيد من العمال في مختلف التخصصات، من أجل سد الخصاص الذي تعرفه سوق الشغل الألمانية من اليد العاملة بشتى أنواعها.

أما من الناحية الاقتصادية فيلاحظ تمتع ألمانيا بمقومات وهيكل صلبة ومتينة مكنتها من التصدي للأزمة الاقتصادية والتغلب عليها أفضل بكثير من مثيلاتها من دول الاتحاد الأوروبي. وقد أدى الانخفاض النسبي لمعدل البطالة، وكذا معدل النمو المطرد في جعل هذه الدولة أكثر جذبا واستقطاباً لأعداد كبيرة من الشباب خريجي المدارس والمعاهد والجامعات الأوروبية الذين يلجئون التراب الألماني قصد الحصول على فرص الشغل الملائمة لقدراتهم العلمية والتقنية.

وحسب أحدث المعطيات الإحصائية الصادرة عن "المكتب الفيدرالي للإحصاء الألماني" (Destatis)، استقبلت ألمانيا سنة 2024 نحو 1.69 مليون وافد من الخارج، مقابل حوالي 1.26 مليون شخص غادروا البلاد، وهو ما نتج عنه صافي هجرة إيجابي قدره نحو 430 ألف شخص. ويؤكد ذلك استمرار الهجرة الدولية في أداء دور أساسي في النمو الديموغرافي لألمانيا، خاصة في ظل تراجع الزيادة الطبيعية وارتفاع أعداد السكان المتقدمين إلى سن التقاعد (Destatis, 2025). وتظل القارة الأوروبية أحد أهم مصادر الهجرة إلى ألمانيا، إذ تشير أحدث المعطيات إلى أن نحو 65% من الأشخاص ذوي تاريخ الهجرة في ألمانيا سنة 2024 كانت لهم صلات بدول أوروبية، سواء من خلال بلد الميلاد أو بلد ميلاد الوالدين. كما يحتل مواطنو دول أوروبية، ولا سيما رومانيا وبولندا وبلغاريا، مكانة مهمة ضمن الجاليات الأجنبية المقيمة في ألمانيا. وبحسب سجل الأجانب الألماني، بلغ عدد

المواطنين الرومانيين المقيمين في ألمانيا نحو 904 آلاف شخص، والبولنديين نحو 840 ألفاً، والبلغاريين نحو 422 ألفاً في نهاية سنة 2025¹ وتكشف هذه المعطيات عن استمرار الطابع الأوروبي للهجرة إلى ألمانيا، وإن كانت تركيبة الهجرة قد أصبحت أكثر تنوعاً خلال السنوات الأخيرة بفعل تنامي الهجرة القادمة من خارج أوروبا، سواء لأسباب اقتصادية أو دراسية أو إنسانية، وهو ما يعكس التحول التدريجي في موقع الهجرة ضمن السياسة الديموغرافية والاقتصادية الألمانية.

يستنتج مما سلف أن تراجع معدل الفئة النشيطة بألمانيا جعل الحكومة الألمانية الاتحادية تستقدم القوى العاملة الأجنبية الماهرة والمؤهلة. وإذا كانت هذه الدولة تجلب عدد كبير من العمال إلى حظيرتها الصناعية، فإن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل إن الألمان غالباً ما يهتمون باستقطاب الكفاءات ذوو الخبرات والمؤهلات العالية، ليس فقط من دول العالم الثالث بل أيضاً من داخل دول الاتحاد الأوروبي نفسه، بحيث يستغلون حرية تنقل العمال داخل بلدان الاتحاد، لجلب الكوادر المتخصصة وإدماجها بشكل مباشر في سوق الشغل، وذلك بمنحها تحفيزات مادية ومعنوية جد هامة فضلاً عن تمكينها من شروط وظروف عمل مريحة تناسب إمكاناتها ومؤهلاتها.

ب - طرق تدبير شؤون الهجرة

لقد اتخذت السلطات الألمانية عدة تدابير لتنظيم الهجرة تجاه هذا البلد، وذلك من أجل تفادي وقوع مشاكل في سوق الشغل الألماني. وهي إجراءات استباقية تتوخى تحقيق الملاءمة والانسجام بين التكوينات التي يتلقاها المهاجرون ومتطلبات سوق العمل. ويبدو أن هذه السياسة لم تحقق كفاية ما سطر لها من أهداف، نظراً لاستمرار الخصائص المهيول في العمال الماهرين والمتخصصين خاصة من خريجي مدارس ومعاهد التعليم العالي (Mangelberufe für Akademiker)، إضافة إلى النقص فيما عرف بقطاعات MINT (الرياضيات وعلوم الحاسوب والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا).

وبسبب هذا النقص اتجهت ألمانيا نحو تطبيق سياسة أكثر صرامة في موضوع الهجرة والمهاجرين، وذلك عبر "حصريها لقائمة المهن التي تعاني من الخصائص في اليد العاملة، والتي أصبحت مطلوبة بشكل ملح وهي: الهندسة، علم الحاسوب، علم الأحياء، علم الفيزياء، علم الرياضيات، وعلم الطب. كما وضعت الدولة الألمانية قائمة أخرى للمهن الأقل مهارة (Mangelberufe für Facharbeiter)، وتمثل بالأساس في نقص الفنيين والحرفيين وموظفي التمريض"².

يهدف تأسيس ألمانيا مراكز دولية جديدة للعمل والهجرة والتنمية في العديد من البلدان إلى دعم وتشجيع الهجرة القانونية، قصد الاستفادة من العمل والتأهيل والدراسة. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هذه المراكز سيتم إنشاؤها في تسعة بلدان هي: الأردن وإندونيسيا وباكستان وتونس والعراق وغانا ومصر والمغرب ونيجيريا. بحيث يتم ربط هذه المراكز بوكالات التوظيف الألمانية أو وزارات الهجرة، أو حتى التنسيق مع المؤسسات المختلفة.

تقوم وزارة BMZ منذ سنة 2017 في بعض البلدان المختارة بتمويل مراكز تقدم الخدمات والمعلومات والاستشارات فيما يتعلق بالهجرة والبحث عن عمل، وهي التي ستم الآن إعادة تنظيمها وبناءها. فعلى سبيل المثال سوف يتم توسيع مركز

¹ - Destatis (2025), Alt und Jung in Deutschland - der demografische Wandel und die Folgen.

² - Connexion-Emploi. (2023, 24 juillet). L'immigration des étrangers qualifiés en Allemagne : Conditions, droits et métiers concernés.

Connexion-Emploi. Connexion-Emploi. In : <https://www.connexion-emploi.com>

استشارات الهجرة المشترك بين ألمانيا وغانا في مدينة أكره القوائم منذ 2017 ليصبح مركزاً مشتركاً بين أوروبا وغانا في مجال العمل والهجرة والتنمية، حيث سيشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في دعم هذا المركز (Deutschland.de, 2023).

وتبرز أهمية هذه المراكز أيضاً في مساهمتها البناءة في مختلف السياسات التنموية سواء تعلق الأمر بالدولة الأم الحاضنة لها، أو بلدان المهجر خاصة ألمانيا. كما تتطلع هذه المراكز بإعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى بلدانهم، ودعمهم في إنشاء الأعمال التجارية. وأمام حاجة ألمانيا إلى العمالة الأجنبية التخصصية تواجه الكثير من بلدان العالم الثالث أزمة البطالة لدى الشباب، وتبرز مصحتها في هجرة العمالة التي تتيح لمواطنيها فرصة المعرفة والعمل والتأهيل المهني المعترف به دولياً. ناهيك عن كون هجرة العمل تُعتبر فرصة لتخفيف الأعباء عن سوق العمل الوطنية. وعودة المهاجرين إلى أوطانهم الأم تتيح لهم أيضاً فرصة تطوير وتنمية هذه البلدان، فضلاً عن نقل المعارف والعلوم والخبرات بعد التأهيل والعمل في ألمانيا.

تأسس على ما سبق يستنتج أن "المراكز الدولية للهجرة والتنمية" لها دور أساسي في تسهيل عملية الهجرة إلى ألمانيا وفق الشروط والضوابط التي تحددها هذه الدولة سلفاً، وهي من جهة أخرى تجعل الحكومة الألمانية أكثر إلماماً بالحيثيات والظروف العامة المحيطة بالمهاجر نفسه، وأيضاً تتعرف عن قرب عن إمكاناته وتجاربه وميولاته. وهذا ما يساعد في الواقع الإدارة الألمانية على وضع خطة عمل محكمة ترمي إلى ضبط والتحكم في المهاجرين؛ إن على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي ...، ناهيك عن استغلال طاقاتهم ومهاراتهم في الأعمال الصناعية والخدماتية، حيث تصبح هذه المراكز عبارة عن منبع أصلي يضح بالعمالة الماهرة نحو ألمانيا بغية الرفع من معدل نموها الاقتصادي والاجتماعي.

2.1- إشكالية اللاجئين

شهدت ألمانيا حركات هجرة واسعة النطاق منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما منذ استقدام العمال الأجانب في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ثم بفعل الهجرة العائلية واللجوء والهجرة الأوروبية والدولية. وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الألماني ظل لفترة طويلة يتردد في الاعتراف بألمانيا باعتبارها «بلداً للهجرة»، فإن هذا التصور بدأ يتغير تدريجياً، خاصة مع دخول قانون الهجرة الألماني حيز التنفيذ في يناير 2005، والذي شكل محطة أساسية في الانتقال نحو سياسة أكثر وضوحاً في مجال الهجرة والاندماج. وتؤكد الحكومة الألمانية حالياً أن ألمانيا كانت، عملياً، بلداً للهجرة منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وجدير بالذكر أن التزايد الموهول لأعداد طالبي اللجوء ما بين 2015 و2016 شكل تحديات سياسية واقتصادية للحكومة الألمانية. فقد أسهمت "أزمة اللاجئين" التي اندلعت سنة 2015 في انقسام المجتمع الألماني إلى تيارين: تيار تقبل هؤلاء اللاجئين ودعا إلى الترحيب بهم وإدماجهم، وتيار آخر رفضهم ودعا إلى إبعادهم، حيث قام أتباع هذا التيار بحملات عنف ضد اللاجئين وملاجئهم، إذ تشير الدراسات أنه بمتوسط كل ثلاثة أيام كان يندلع حريق متعمد في مساكن اللاجئين. ومن المؤكد أن الأحزاب اليمينية المتطرفة هي التي تزعمت إيديولوجية رفض اللاجئين والاعتداء عليهم، خاصة حزب "البديل اليميني" الذي استغل موضوع الهجرة واللاجئين في الانتخابات، ونجح في الظفر بالعديد من المقاعد في برلمانات الولايات الألمانية (Hanewinkel & Oltmer, 2023).



وارتباطاً بأزمة اللاجئين، خاصة اللاجئين السوريين الذين توافدوا على أوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً، عقب الثورة السورية واستمرار الحرب في سوريا بين النظام من جهة والمعارضين له من جهة أخرى، تبرز إشكالية الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، ويعاد طرح التساؤل الآتي: كيف تريد أن تعيش المجموعات البشرية الأصلية والمهاجرة جنباً إلى جنب في ألمانيا مستقبلاً؟

بيد أن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب تكاثفاً لجهود السياسيين والمفكرين والمجتمع المدني، على اعتبار أهمية وحساسية موضوع الهجرة وأثاره المستقبلية، وتبعاً لاستطلاع الرأي الذي أنجز سنة 2017، ذهب المستجوبون إلى أن موضوع الهجرة والاندماج يعتبر أهم قضية يجب على الحكومة الفيدرالية معالجتها، يليه موضوع الأمن الداخلي. لاسيما بعد الهجوم الإرهابي على سوق عيد الميلاد في برلين، والذي قتل فيه 12 شخصاً وأصيب 48 آخرون بجروح خطيرة في ديسمبر 2016، ارتكبه رجل تونسي جاء إلى ألمانيا كطالب لجوء. وبما أنه لا يمكن ترحيله إلى بلده الأصلي بسبب افتقاده إلى الأوراق الثبوتية، فإن الجدل حول قوانين الطرد الأكثر صرامة وممارسة الترحيل الأكثر كفاءة قد تأجج في ألمانيا من جديد. لذلك، اتخذت إجراءات أكثر صرامة حيث أصبح تنقل اللاجئين مقيد بعدم السماح لهم بمغادرة منطقة مكتب الهجرة المختص. كما سيسمح للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بقراءة البيانات من أجهزة الحاسوب المحمولة والهواتف المحمولة في المستقبل من أجل تحديد هوية ومنشأ طالب اللجوء. ويمكن أيضاً إجبار طالبي اللجوء «دون احتمال البقاء» من قبل الولايات الفيدرالية على العيش في مرفق استقبال أولي لمدة تصل إلى سنتين بدلاً من ستة أشهر كحد أقصى، كما كان الحال سابقاً (Hanewinkel & Oltmer, 2023).

إذا كان يُنظر إلى هجرة اللاجئين على أنها خطر أمني، فإن النتيجة المنطقية لذلك هي توسيع التدابير الأمنية. إذ في الاتحاد الأوروبي، تلتزم ألمانيا بحث الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي على الرجوع إلى نظام الحدود الأوروبي. وبالتالي، سيتم إعادة إنشاء نظام «تأمين المآزر»، الذي انهار خلال «الربيع العربي» وما يرتبط به من زعزعة استقرار دول متعددة مجاورة للاتحاد الأوروبي مثل اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وأيضاً من بين الجهود الرامية إلى تعزيز الأواصر الداخلية لبلدان الاتحاد نذكر: التعاون مع ليبيا، التي ربما تكون أهم بلد عبور للاجئين والمهاجرين من إفريقيا الذين يرغبون في دخول الاتحاد الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط فضلاً عن التوصل إلى اتفاقات مع بلدان إفريقية أخرى، كجزء مما يسمى بـ «شراكات الهجرة»، يلتزمون بكبح الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وسحب طالبي اللجوء المرفوضين.

وفي المقابل، يعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة مساعداته الإنمائية لهذه البلدان قصد مكافحة أسباب الهجرة غير الشرعية. وقد أغلقت أوروبا العديد من حدودها بأسوار ضد المهاجرين، وتم توسيع وكالة حماية الحدود الأوروبية "فرونتكس" لتصبح وكالة للحدود وخفر السواحل، وتم تجهيزها بصلاحيات أكبر بكثير. فعلى سبيل المثال، تعززت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إعادة ملتصبي اللجوء المرفوضين إلى بلدانهم الأصلية.

أسهمت هذه الإجراءات في تقليص عدد اللاجئين الجدد الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي، ومن ثمة إلى ألمانيا بشكل كبير منذ سنة 2015. إذ في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2017، ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، عبر حوالي 117000 مهاجر (لاجئ) البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وفي الفترة نفسها، تم تسجيل حوالي 106604 طالبي لجوء في ألمانيا (Vera, Hanewinkel und Jochen Oltmer, 2023). وأعلن السياسيون أن انخفاض أعداد طالبي اللجوء نجح بالفعل، في حين عبرت

منظمات حقوق الإنسان قلقها إزاء هذه التطورات، عبر إشارتها إلى أن تدابير حبس الرهن تعني أن العديد من طالبي اللجوء لم تعد لديهم فرصة التقدم بطلب للحصول على اللجوء، وهو حق تضمنه لهم "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، مع العلم أنه يوجد أكثر من 65 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، ومثل هذه الإجراءات قد تؤدي إلى الانخفاض الكبير لعدد طالبي اللجوء في ألمانيا، ومن ثمة تفاقم أزمة اللاجئين بأوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً.

تقوم الحكومة الألمانية بتطوير أدوات حل إشكالات الهجرة كمجال من مجالات السياسة العامة للبلاد، بالتعاون مع البلدان الشريكة للتعاون الإنمائي الألماني ومختلف الوزارات الألمانية والجهات الفاعلة الأوروبية المتعددة الأطراف. ويهدف "التعاون الإنمائي الألماني" إلى المساهمة في تحقيق هجرة منتظمة وآمنة على أساس الاتفاق العالمي للهجرة، والإسهام أيضاً في تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار تتبع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) نهجاً موجهاً نحو تطوير سياسة الهجرة الوطنية والأوروبية والدولية بهدف وضع خطة أو استراتيجية تسهم في إيجاد حلول واقعية لإشكالات الهجرة. مما سيؤدي إلى خدمة مصالح المهاجرين وبلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء (GIZ, 2023).

تراجعت تدفقات الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوياتها منذ بداية "أزمة اللاجئين" التي سببتها الحرب في سوريا، فقد تراجع عدد عمليات اجتياز الحدود بصفة غير شرعية إلى التسع، حيث انخفض من 1,8 مليون سنة 2015 إلى 204.219 سنة 2017 (فياض، 2022، ص 63). غير أن عدد المهاجرين ما فتئ أن ارتفع من جديد مع الحرب الأوكرانية، إذ أعلنت الحكومة الألمانية أنها استقبلت ما يزيد عن مليون لاجئ أوكراني منذ انطلاق العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا في 24 فبراير 2022 (الميادين، 2023).

وتكشف المعطيات الديموغرافية الحديثة عن تعاظم الوزن السكاني للمهاجرين وأبنائهم داخل المجتمع الألماني. فوفق النتائج الأولية للميكروسوسس الألماني لسنة 2025، بلغ عدد الأشخاص ذوي تاريخ الهجرة (Einwanderungsgeschichte) نحو 21.8 مليون نسمة، أي ما يعادل 26.3% من مجموع السكان المقيمين في الأسر الخاصة، مقابل 25.8% سنة 2024¹. ويشمل هذا المفهوم الأشخاص الذين هاجروا بأنفسهم إلى ألمانيا منذ سنة 1950، وكذلك أبناء الجيل الثاني الذين هاجر كلا والديهم إلى ألمانيا. كما تشير المعطيات إلى أن نحو 16.4 مليوناً من هذه الفئة هاجروا بأنفسهم، في حين ينتمي حوالي 5.4 ملايين إلى الجيل الثاني.

وتبرز أهمية الهجرة كذلك من خلال عدد السكان الأجانب؛ فقد بلغ عدد الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الألمانية حوالي 14.07 مليون نسمة في نهاية سنة 2025، وهو ما يمثل رقماً مستقراً تقريباً مقارنة بسنة 2024. ويعكس هذا التنوع السكاني اتساع دائرة الهجرة من أوروبا ومن خارجها، حيث كان نحو 35% من الأجانب من مواطني دول الاتحاد الأوروبي، و32% من جنسيات أوروبية أخرى، بينما ينحدر نحو 32% من بلدان خارج أوروبا أو لا يحملون جنسية محددة (Destatis, 2026).

¹ - Distatis (2025), Gut jede vierte Person in Deutschland hat eine Einwanderungsgeschichte: https://www.destatis.de/DE/Presse/Pressemitteilungen/2025/05/PD25_181_125.html.

وقد مثلت سنة 2015 محطة مفصلية في تاريخ الهجرة واللجوء في ألمانيا، عندما ارتفعت أعداد طالبي الحماية الدولية بصورة غير مسبوقة. فقد سجلت ألمانيا خلال ذلك العام 476,649 طلب لجوء أولاً وتابعاً، مقابل 202,834 طلباً سنة 2014، في حين بلغ عدد الوافدين المسجلين في نظام التوزيع الأولي لطالبي اللجوء (EASY) نحو 1.09 مليون شخص. وفي سنة 2016 ارتفع عدد طلبات اللجوء المسجلة إلى 745,545 طلباً، منها 722,370 طلباً أولاً، نتيجة تسجيل جزء كبير من الوافدين الذين وصلوا خلال 2015 في السنة التالية (BAMF, 2025).

وقد فرضت هذه التطورات تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة على الدولة الألمانية، وأثارت نقاشاً واسعاً حول حدود استقبال اللاجئين، وتوزيع أعباء الاستقبال بين الولايات والبلديات، وسياسات الاندماج، وسرعة معالجة طلبات اللجوء. كما شهدت تلك المرحلة تنامي مظاهر العداء للأجانب واللاجئين ووقوع اعتداءات على بعض مراكز إيواءهم، بالتوازي مع تصاعد الخطاب السياسي المناهض للهجرة، وهو ما جعل قضية اللجوء والهجرة إحدى القضايا المركزية في الحياة السياسية الألمانية.

وفي هذا السياق، استفاد "حزب البديل من أجل ألمانيا" (AfD) من تصاعد النقاش حول الهجرة واللجوء، وجعل تشديد سياسة الهجرة والحد من استقبال اللاجئين من أبرز محاور خطابه السياسي، الأمر الذي ساعده على تحقيق اختراق انتخابي مهم في عدد من برلمانات الولايات، ثم في البرلمان الاتحادي. ولذلك أصبحت قضية الهجرة عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل الخريطة السياسية الألمانية وفي تنامي الاستقطاب حول قضايا الهوية والاندماج والسياسة اللجوءية (Bundeswahlleiterin, 2025).

غير أن أزمة اللجوء لم تتوقف عند موجة 2015-2016؛ فقد شهدت ألمانيا لاحقاً موجة جديدة واسعة من الهجرة المرتبطة بالحرب الروسية - الأوكرانية منذ سنة 2022، إلى جانب استمرار تدفقات طالبي اللجوء من دول أخرى. وفي المقابل، عرفت طلبات اللجوء الجديدة تراجعاً ملحوظاً في 2025؛ إذ سجل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين 113,236 (BAMF) طلب لجوء أولاً، بانخفاض قدره 50.7% مقارنة بسنة 2024، بينما بلغ مجموع طلبات اللجوء الأولى والتابعة 168,543 طلباً. وكانت أفغانستان وسوريا وتركيا من أبرز جنسيات طالبي اللجوء خلال تلك السنة (BAMF, 2026).

أما بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، فقد شكلت الحرب السورية منذ 2011 أحد أهم أسباب تدفقات اللجوء إلى ألمانيا خلال العقد الماضي، ولا سيما في 2015 و2016. غير أن وضعهم أصبح أكثر تعقيداً بعد التطورات السياسية في سوريا، وهو ما دفع السلطات الألمانية إلى إعادة النظر في معالجة بعض ملفات الحماية والإقامة. وفي سنة 2025، ظل السوريون من بين أهم جنسيات طالبي اللجوء في ألمانيا، حيث سجلت 23,256 طلباً أولاً من مواطنين سوريين، ليحتلوا المرتبة الثانية بعد أفغانستان.

وتكشف هذه التطورات أن إشكالية الهجرة في ألمانيا لم تعد تقتصر على استقبال اللاجئين أو ضبط الحدود، بل أصبحت ترتبط بقضايا أوسع تشمل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وتعلم اللغة، والتعليم والتكوين، ودخول سوق العمل، والحصول على السكن، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، ومواجهة التمييز والعنصرية. وتكتسب هذه القضايا أهمية أكبر بالنظر إلى أن أكثر من ربع سكان ألمانيا أصبحوا اليوم من ذوي تاريخ الهجرة؛ ففي سنة 2025 كان عددهم نحو 21.8 مليون نسمة، أي 26.3% من سكان البلاد في الأسر الخاصة.

ومن ثم، فإن السؤال الذي تطرحه الهجرة في ألمانيا اليوم لم يعد يتمثل فقط في كيفية استقبال المهاجرين واللاجئين، وإنما في كيفية بناء نموذج مستدام للتعايش والاندماج داخل مجتمع أصبح متنوعاً ديموغرافياً وثقافياً بصورة متزايدة. وبذلك تبرز التساؤلات الآتية: كيف يمكن لألمانيا أن توفق بين حاجتها المتزايدة إلى الهجرة، خاصة في ظل التحولات الديموغرافية ونقص اليد العاملة، وبين متطلبات الاندماج الاجتماعي والحفاظ على التماسك المجتمعي؟ وإلى أي حد يمكن أن تتحول الهجرة من مصدر للاستقطاب السياسي والاجتماعي إلى رافعة للتنمية الاقتصادية والديموغرافية؟

2 - المهاجرون بين الاستقطاب والاندماج

2 - 1 - العمالة الماهرة

تتميز الهجرة في الفترة الراهنة بظهور أنماط جديدة من تيارات الهجرة، حيث تعد الحركية المؤقتة من بين أشكال الهجرة الأكثر سرعة من ناحية النمو، ومنها الهجرة المؤقتة لأصحاب الكفاءات إلى الدول المتقدمة (Sieu - Ean Khool et al, 2007, p 195)، ويوضح الجدول الآتي نماذج لمعدلات الهجرة الماهرة لدى بعض البلدان:

الجدول 1: نسبة الهجرة الماهرة من مجموع الهجرة المغادرة من خلال نماذج من البلدان

البلدان	أعلى النسب المئوية	البلدان	أقل النسب المئوية
تاوان	78	كرواتيا	20,5
قطر	69,6	إيطاليا	17,3
جنوب إفريقيا	62,6	السينغال	16,7
كندا	60,1	المكسيك	14,4
فنزويلا	60,1	المغرب	12,9

المصدر بتصرف عن: (Özden & Schiff, 2006, pp. 175–177)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هجرة الكفاءات أو الهجرة الماهرة تشكل نسبة مرتفعة ضمن مجموع المهاجرين في الدول المتقدمة وفي مقدمتها الطايوان التي تصل فيها نسبة هجرة الأدمغة 78%. مما يفيد أن الدول النامية أغلب المهاجرين فيها ليسوا سوى عمالا عاديون يفتقرون إلى المؤهلات والقدرات العلمية والتقنية التي تحتاجها الدول المتقدمة وعلى رأسها ألمانيا. هذه الأخيرة التي تشترط على الشباب الراغبين في الهجرة إليها ضرورة تعلم اللغة الألمانية، والتوفر على الأقل على دبلوم مهني معترف به من قبل دولهم الأصلية. وهذه الشروط تكاد توجد لدى جميع دول الهجرة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما الجانب المتعلق بالشواهد والدبلومات والخبرات.

تمثل الهجرة الماهرة من هذا المنطلق ظاهرة اقتصادية بارزة، إذ يهاجر الأشخاص نحو الأماكن التي يمكن أن تستخدم فيها مهاراتهم بطريقة أكثر فعالية، الأمر الذي يعود بمنافع اقتصادية ليس على العمالة المهاجرة فحسب، بل أيضا على اقتصاديات البلدان المضيفة ذاتها. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تفرض الهجرة الماهرة تحديات تنموية غاية في الأهمية على اقتصاديات الدول النامية. فهجرة الأدمغة تخفض بشكل مباشر من رأس المال البشري، فضلا عن آثار هذا الانخفاض على التنمية

الاقتصادية. وعلى الرغم من أن ثمة إمكانية لرجوع المهاجرين أو أن تكون هناك إسهامات اقتصادية لمهاجري الشتات في بلدانهم الأصلية، فإن هذه النتائج تظل غير مضمونة (Global Migration Group, 2007, pp 103 - 104).

وتندرج الهجرة الطلابية ضمن هذا النوع من الهجرة، حيث أصبحت تسهم بنسبة هامة من هجرة الكفاءات على المستوى العالمي. وفي السنوات الأخيرة، تواصل قدوم المزيد من الطلاب من خارج أوروبا للدراسة في جامعاتها ومعاهدها، إذ أشار بحث أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أنه في الفترة المتراوحة بين 2000 و2010، ارتفع عدد الطلاب الدوليين في أوروبا تقريبا إلى 114%، بينما تزايد عددهم في الفترة ذاتها بنسبة 55%. ودوليا، ارتفع عدد الطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم الأصلية في الفترة نفسها بنسبة 99%. وتعد أوروبا المقصد الأول للدراسة، حيث تستقطب هذه القارة 41% من مجموع الطلاب الدوليين، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 21%، التي استقطبت أعدادا كبيرة من الطلاب من أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوقيانوسيا وآسيا (A. G. D. Overmars, 2014, pp 5 - 6).

وفي ألمانيا تعمل الحكومة على انتقاء المهاجرين الذين يودون الدخول إلى هذا البلد. وهذا ما يسمى بالهجرة الانتقائية التي "يختلف تعريفها بين دول المنشأ ودول الاستقبال، فالهجرة الانتقائية وفق دول المنشأ تعتبر هجرة للكفاءات والأدمغة، في حين استهداف هذه الكفاءات والعمال المهرة والمتخصصين في برامج وسياسات استقطاب هؤلاء من طرف دول الاستقبال يعتبر هجرة انتقائية" (أقاري وبن راحلة، 2019، ص 74)، والهجرة الانتقائية من هذا المنظور نوع من الهجرة الاصطفائية يقوم من خلالها البلد المضيف باختيار وانتقاء مهاجريه، فهي سياسية تهدف أساسا لجلب واستقطاب العمال المهرة، الذين يعتبرون قيمة مضافة لاقتصاد البلد، وصد الطريق عن المهاجرين الذين هدفهم استغلال النظام الاجتماعي في البلد المضيف. كما تعني الهجرة الانتقائية "التركيز على استقدام اليد العاملة الماهرة، والتخصصات الدقيقة" (شعبان، د. ت، ص 5).

وعلى هذا الأساس يمكن أن يُفهم أهمية العمالة الماهرة بالنسبة لدول الاستقبال التي تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير من أجل استقطاب وجلب احتياجاتها من المهاجرين من عمال وذوي الكفاءات والمهارات، بما يتناسب مع متطلباتها الاقتصادية من مدخلات لسوق الشغل، بهدف إدماجهم والاستفادة من مواهبهم وكفاءاتهم من الناحية العملية والمعرفية، وبالتالي المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، وهذا ما يندرج بطبيعة الحال فيما يسمى "بالإدارة الذكية للهجرة".

وتعتبر ألمانيا من أبرز الدول الأوروبية التي تركز على استقطاب العمالة الماهرة. ويعود سبب هذا الاستقطاب إلى النقص الحاد الذي يعاني منه هذا البلد من العمال المهرة ذوو الكفاءات العالية، الأمر الذي يجعل الحكومة الألمانية تبحث عن كل السبل الممكنة لجلب هذا الصنف من اليد العاملة من الخارج. إذ خلال سنة 2021 لم تتمكن أكثر من نصف الشركات من سد خصائص الوظائف الشاغرة، وفقًا لغرفة الصناعة والتجارة الألمانية (Deutscher Industrie-und DIHK) : (Handelskammertag)، وهذا ينطبق بالأساس على مهن التمريض والحرف اليدوية، كما ينطبق أيضًا على الهندسة والمهن التقنية¹. (Tatsachen über Deutschland, 2023a)

¹ - Travailler en Allemagne (27 - 7 - 2023) in : <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/fri/>.

ومن أجل استقطاب الكفاءات وضعت ألمانيا إطاراً تنظيمياً خاصاً؛ تجلّى في إصدار قانون الهجرة للكوادر المتخصصة في مارس 2020 (Deutschland.de, 2023). وهو قانونٌ يُمكن الكوادر المتخصصة من دول خارج الاتحاد الأوروبي من الوصول بسهولة أكبر إلى سوق العمل الألماني. حيث كان هذا القانون في السابق يخص فقط الكوادر المتخصصة الحاصلة على تأهيل مهني أكاديمي، غير أنه أصبح سارياً أيضاً - ومنذ سنة 2020 - على الكوادر المتخصصة الحاصلة على مؤهلات مهنية مُكتسبة في الخارج. ونظراً لأن نظام التأهيل المهني المزدوج في ألمانيا يتمتع بميزات خاصة ويضع معايير عالية، تعمل الحكومة الاتحادية أيضاً على تحسين فرص القدوم إلى ألمانيا لتيسير إجراءات التأهيل وفقاً لقانون هجرة الكوادر المتخصصة الجديد.

تؤكد DIHK تطلع واحدة من كل خمس شركات ألمانية (واحدة من كل أربع شركات في الجنوب) إلى الحصول على موظفين من الخارج، على اعتبار أهمية العمالة الماهرة الأجنبية في تطوير هذه الشركات ذات المشاريع الصغرى أو المتوسطة من جهة، وجعل الاقتصاد الألماني أكثر حيوية وازدهاراً من جهة أخرى. ويبدو أن العمالة الأجنبية خاصة المؤهلة هي الأكثر طلباً من بين العمال في المدن الصغرى مثل بافاريا وبادن - فورتمبيرغ نظراً لتركز المقاولات والشركات الصغرى والمتوسطة بهذه المدن¹.

إجمالاً يمكن القول إن جمهورية ألمانيا الاتحادية حققت نتائج هامة انطلاقاً من طبيعة السياسة التي تعاملت بها مع موضوع الهجرة، الشيء الذي جعلها تحتل الصدارة في التقدم الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي، ولم يكن ليتأتى لها ذلك لولا استقطابها للكفاءات والكوادر المتخصصة في جميع الميادين سيما في الصناعة والخدمات. وهذا ما يمثل في الحقيقة نموذجاً ناجحاً بالنسبة لطرق التعامل مع قضية الهجرة، الشيء الذي يجعل الدول المستقبلية في حاجة ماسة إلى الأخذ بمبادئ هذا التوجه من أجل محاولة الاستفادة من المهاجرين والتقليص من المشاكل الناجمة عن الهجرة والمهاجرين. وتجدر الإشارة إلى أن ظروف المهاجرين بألمانيا لم تكن كلها جيدة، بحيث كانت هناك مشاكل وصعوبات تطرقنا لبعضها في مشاكل اللاجئين، ونذكر بعضها الآخر في عنصر: إدماج المهاجرين.

2 - إدماج المهاجرين

إن إدماج المهاجرين في بوتقة المجتمع الألماني تعترضه بعض الصعوبات، في مقدمتها مشكل اللغة بنسبة 66%، حيث الحكومة الألمانية تركز على ضرورة تعلم اللغة الألمانية وإتقانها كمدخل رئيس للاندماج والاقتصاد والاجتماعي والثقافي. ومن العقبات التي تعترض الاندماج بنسبة تتراوح بين 72 و 64% نجد عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل بالنسبة للمهاجرين، في حين تتراوح نسبة التمييز على أساس الأصل ما بين 69 و 60% (Haenle, 2023).

وللتغلب على هذه الصعوبات عملت السلطات الألمانية على اتخاذ مجموعة من التدابير تجلت في دعوة العمال المهاجرين إليها بضرورة اكتساب اللغة الألمانية في بلدانهم الأم، عن طريق الارتباط بمراكزها التي تمنح شهادات إتقان اللغة لهؤلاء الأشخاص. أما بخصوص تكافؤ الفرص للمهاجرين في سوق العمل فإن أرباب العمل قاموا بتوحيد اللغة المهنية بين جميع العمال داخل المصانع أو الأورش وغيرها، وغالباً ما تكون اللغة الإنجليزية هي المشترك اللغوي بين جميع العمال ذوو الجنسيات واللغات المتعددة.

¹ - نفسه.

تعتمد ألمانيا بصفتها بلدًا جاذبًا للهجرة على سياسة اندماج حيوية. تمنح الجمهورية الاتحادية اللاجئين حمايةً وتبذل جهودها لمكافحة أسباب النزوح عالميًا¹. وتفي ألمانيا بمسؤوليتها الإنسانية تجاه اللاجئين والباحثين عن الحماية، الذين يفرون من مناطق الأزمات والصراعات.

تساهم وسائل الإعلام الألمانية المختلفة في الدعاية إلى أهمية الهجرة إلى هذا البلد، وتقدم برامج غاية في التشويق لمن يرغب في الهجرة خاصة من ذوي الكفاءات والمؤهلات. وتعمل هذه الوسائط بنهج سياسة ترحيب جيدة لكافة أطياف المهاجرين، وتتبنى طرح الهجرة والاندماج وتدافع عنه بشتى الطرق، على الرغم من أن هذا الاندماج لا يكون دائما إيجابيا بل يكون في بعض الأحيان سلبيا لاسيما إذا تعلق الأمر باللاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين (Bericht der Fachkommission der,2020, p 56).

وعلى كل حال فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية تمثل النموذج الحي لمسألة ادماج المهاجرين والترحيب بهم، عكس بعض الدول التي تضيق الخناق عليهم، عبر فرض قيود شديدة على حرية تنقلهم، وتقليص فرص حصولهم على العمل والتعليم، بغية تيسير إبعادهم (ACTES DE LA TABLE RONDE, 6 Avril 2018). ويبين الجدول الآتي أهمية مساهمة ألمانيا في استقبال وحماية المهاجرين بالمقارنة مع فرنسا:

الجدول 2: مقارنة بين فرنسا وألمانيا فيما يتعلق بمعدل استقبال وحماية المهاجرين خلال فترة: 2015 – 2016.

عدد طلبات الهجرة المقدمة لأول مرة (2015 – 2016)	نسبة متوسط الاعتراف العالمي (2015)	نسبة متوسط الاعتراف العالمي (2016)	عدد الحماية الممنوحة (2015 – 2016)
فرنسا	146 560	31,5	38.1
ألمانيا	1164065	49,8	62,4

المصدر بتصرف:

Eurostat, Office français de protection des réfugiés et apatrides [OFPRA], & Bundesamt für Migration und Flüchtlinge [BAMF]. (s. d.). Données statistiques sur les migrations et l'asile.

يتبين من خلال قراءة معطيات الجدول أن ألمانيا تتفوق على فرنسا معدلات استقبال المهاجرين وحمايتهم، وبالتالي تحقق الصدارة في أوروبا في اعتبارها أول بلد يرحب بالمهاجرين واللاجئين منهم على وجه الخصوص. حيث تتحمل ألمانيا مسؤولية إنسانية تجاه اللاجئين والباحثين عن الحماية، الذين يفرون من مناطق الأزمات والصراعات، إذ تلقى المكتب الاتحادي للهجرة (BAMF) ما يقرب من 200,000 طلب لجوء سنة 2021، وثمة هدف رئيسي للحكومة الاتحادية يتمثل في تحسين الظروف

¹ - الهجرة والاندماج (22 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

المعيشية للأشخاص، بحيث لا يُضطرون إلى مغادرة أوطانهم. ولهذه الغاية، دشنت ألمانيا مبادرات عديدة تُعزّز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان وتخلق الأمن والأمان¹.

يُدمج جميع المهاجرين وأحفادهم، الذين يعيشون في ألمانيا بشكل دائم وقانوني في المجتمع الألماني، ويحق لهم الحصول على إعانات الاندماج من الحكومة الاتحادية. وتندرج ضمنها، على سبيل المثال، دورات اللغة والاندماج، التي يُفترض منها أن تُسهّل الاستقرار في المجتمع. ويُقرّر منح المهاجرين، الذين من المحتمل أن يظلوا في ألمانيا لفترة أطول من الوقت، دخولاً إلى سوق العمل الألماني في الوقت الملائم. وتعتمد الحكومة الاتحادية كذلك على هجرة مستشفرة للمستقبل وقائمة على الاحتياجات للكوادر المتخصصة من جميع أنحاء العالم.

تتعاون مجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في عملية إدماج المهاجرين، بما ذلك بلديات الولايات، وتتم عملية التنسيق بين المؤسسات من أجل وضع تدابير خاصة بالهجرة والتنمية والاندماج. وفي هذا الصدد تُعدّ ألمانيا قانوناً جديداً للهجرة لإخراجه إلى حيز الوجود سنة 2023 (Connexion-Emploi, 2023)، نظراً للنقص الحاد في العمالة الألمانية، الشيء الذي يؤثر على الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية؛ وفي هذا الصدد وحسب التوقعات سيكون الاقتصاد الألماني سنة 2035 في حاجة إلى سبعة ملايين وظيفة. وأمام هذا الخصاص المهول في العمالة الأجنبية، ستكون الحكومة الألمانية مضطرة لتخفيف من إجراءات الهجرة قصد تسهيل توظيف المهاجرين المؤهلين خارج الاتحاد الأوروبي وفق قانون الهجرة الجديد.

ونظراً لحاجة ألمانيا للعمال الأجانب. عملت هذه الأخيرة على توسيع سياسة الجاذبية والترحيب على المستوى الخارجي، كما عملت على تخفيف معايير انتقاء العمال وتبسيط الإجراءات الإدارية، تجلّى ذلك في الاكتفاء بالاستفادة من دورات تعليمية وتدريبية من المواقع الإلكترونية لتعلم اللغة الألمانية وثقافة البلد المضيف، فضلاً عن عدم توقيع عقد العمل قبل القدوم إلى ألمانيا. أما فيما يخص معدل الخصائص من اليد العاملة التي تعاني منها الدولة فتقدّره "وكالة التوظيف الفيدرالية (BA)" بـ 400000 عامل كل سنة لسد حاجيات سوق العمل الألماني. ومن أجل جعل ألمانيا أكثر جاذبية للمرشحين للهجرة، تعزّم الحكومة الألمانية تسهيل تجنيس المهاجرين، وذلك بإصلاح قانون الجنسية (Staatsangehörigkeitsrecht) الذي سيُسهّل على العمال الأجانب الحصول على الجنسية الألمانية: 5 سنوات مقارنة بـ 8 حالياً، أو حتى 3 سنوات إذا أظهر المهاجرون حسن نية للاندماج في ألمانيا (Connexion-Emploi, 2023).

في إطار سياسة الاستقبال والاندماج وضعت السلطات الألمانية برامج محددة لإدماج الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 27 سنة، ووضعت مشاريع إدماج في جميع أنحاء الولايات بمساعدة الرابطات والمؤسسات (Wihtol de Wenden, 2023). وسيُعتمد التقييم المستقبلي للهجرة أيضاً على مدى جودة الروابط الداخلية للمهاجرين في دمج اللاجئين في المجتمع. وتوضح دراسة أعدها "معهد سوق العمل والبحوث المهنية" أنه بعد خمس سنوات من الهجرة إلى ألمانيا، كان 50 % من اللاجئين في سن العمل يعملون. وبعد 15 عاماً، بلغ معدل العمالة 70% (Vera Hanewinkel und Jochen Oltmer). ولا يتوقف مسار الاندماج على جهود إدماج المهاجرين فحسب، بل يتوقف أيضاً على فرص المشاركة التي يمنحها المجتمع المضيف. وهكذا،

¹ - بلدٌ حديثٌ يستقطبُ المهاجرين (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

يلاحظ مجهودات جمهورية ألمانيا الاتحادية في إدماج المهاجرين، سواء إدماج في سوق الشغل، وهو أول مرحلة في الاندماج، والمرحلة الثانية والأخيرة هي إدماج هؤلاء في الحياة الاجتماعية والخدمات والثقافية ...، لكن إدماج ملايين المهاجرين في الحقيقة يتطلب موارد مالية هامة وفترة زمنية طويلة.

3 - إسهام المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3-1 - دور الهجرة في تنمية جمهورية ألمانيا الاتحادية

تذهب التقارير والدراسات الألمانية إلى القول بأن المهاجرين والمهاجرات يقدمون مساهمة كبيرة وهامة في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية ألمانيا الاتحادية¹. ويساهم أكثر من 22 مليون شخص من أصول أجنبية إسهامًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويساهمون أيضًا في التنوع الثقافي والديني ... لهذا البلد². وتشكل ألمانيا قبله مفضلة للمهاجرين، نظرًا لما توفره من فرص العمل، وكذلك ما تمنحه من آفاق رحبة لتطوير المستوى المادي والخدماتي لهؤلاء (CCME, 2023). لكن التساؤل المطروح بهذا الخصوص هو: إلى أي حد يساهم المهاجرون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بألمانيا؟

إن المؤسسات الألمانية تجيبنا عن هذا التساؤل؛ حيث أشارت دراسة أجريت في 16 ولاية ألمانية أن المناطق التي بها نسبة عالية من العمال الأجانب تعاني من بطالة أقل ومستويات أعلى من الاستثمارات، كما أن عدد براءات الاختراع المسجلة في هذه الولايات أعلى أيضًا، مما يفسر "التأثير الإيجابي للمهاجرين على الاقتصاد الألماني" (Lorenz, 2023). واستنادًا إلى بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومكتب الإحصاء الألماني، تشير الدراسة نفسها إلى أن "التنوع الثقافي الألماني هو أحد العوامل التي تساهم في النجاح الاقتصادي" (Lorenz, 2023).

قامت هذه الدراسة كذلك بمقارنة المؤشرات الرئيسية للابتكار والازدهار الاقتصادي (بما في ذلك الشركات المستفيدة من الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر وطلبات براءات الاختراع والبطالة) بعدد المهاجرين، وخلصت إلى أن الدول ذات الأداء المنخفض نسبيًا مع عدد أقل من العمال الأجانب يمكن أن تحسن معدل الابتكار والنجاح الاقتصادي لديها من خلال جذب المزيد من الكفاءات الأجنبية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن "العدد الكبير من الشركات التي لديها رأس مال استثماري وعدد تسجيلات براءات الاختراع تقع كلها في المناطق ذات المعدلات المرتفعة من المهاجرين وذات الثقافات المتعددة؛ مثل برلين وبافاريا وبادن فورتمبيرغ، مما يفيد أن الهجرة تؤثر بشكل إيجابي على الابتكار والنمو" (Lorenz, 2023).

انطلاقًا مما سبق يتضح أن مسألة الهجرة بألمانيا يغلب عليها الطابع الإيجابي النفعي، خاصة في الجانب المتعلق بالتنمية عموماً والتنمية الاقتصادية خصوصاً، فعلى الرغم من استفادة دول الاتحاد الأوروبي من العمالة المهاجرة بجميع أصنافها ومستوياتها العلمية والتقنية، فإن ألمانيا تكاد تنفرد بحصة الأسد من هذه الهجرة، لاعتبارات متعددة أبرزها طبيعة السياسة

¹ - هجرة العمالة الماهرة والمتخصصة من بلدان ثالثة (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني

- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>.

² - بلدٌ حديثٌ يستقطبُ المهاجرين (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>.

الاقتصادية التي تنهجها هذه الدولة، والتي تركز أساسا على استقطاب الكفاءات الأجنبية والعمل على دمجها في سوق الشغل، قصد الدفع بعجلة الاقتصاد نحو مزيد من التطور والازدهار.

توفر ألمانيا آلاف فرص الشغل للمهاجرين سنويا، مما يجعلها قبلة مفضلة لمئات الآلاف من المهاجرين من جميع أنحاء العالم، خاصة من دول جنوب أوروبا وشرقها. ويتمركز معظم الوافدين الجدد في المناطق الحضرية المزدهرة مثل كولونيا وفرانكفورت وميونخ (CCME, 2023). ويعقد الكثير من اليونانيين والإسبان أو البلغاريين آمالا كبيرة على الهجرة ويعتبرونها فرصة أخيرة للحصول على عمل، نظرا لارتفاع معدل البطالة في بلدانهم. وهذا الأمر يجعل ألمانيا تزيد من جهودها الرامية إلى تسهيل إجراءات الاعتراف بمؤهلات المهاجرين، والسماح لعائلاتهم بالبقاء في هذا البلد.

توفر الهجرة لألمانيا أطرا ذات مؤهلات عالية مثل المهندسين والأكاديميين والعمال المتخصصين، وبالتالي فإن الشركات الألمانية تستفيد من هذه الهجرة. كما تجلب الهجرة يدا عاملة في تخصصات لا تتطلب مهارات عالية جدا مثل مجال البناء والرعاية الصحية (Wihtol de Wenden, 2023). ومن جهة أخرى، يتميز المهاجرون القادمون من منطقة الاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان بسرعة الاندماج في الحياة العملية والاجتماعية الألمانية. ومنه، تشكل الهجرة في الوقت الراهن فرصة جيدة للمجتمع الألماني، الذي يجب أن يكون مُهيأ لاستقبال المهاجرين دون تحفظ أو تردد، وأن يتهيأ أيضا للتفاعل مع الأزمات الاقتصادية المحتملة.

تشكل هجرة العمال الأجانب مكسبا لألمانيا، لكنها في نفس الوقت خسارة بالنسبة للبلد الأصلي. فصناديق التأمين الاجتماعي في ألمانيا تستفيد مثلا من عائدات اليد العاملة المهنية فيما تراجع مداخل صناديق التأمين الاجتماعي في البلدان الأصلية للمهاجرين بسبب "هجرة الأدمغة" منها. ويمكن لهذه الظاهرة أن تتسبب لاحقا في مشاكل لبعض البلدان الأوروبية الجنوبية نظرا لانخفاض معدل المواليد فيها، حيث إنها قد تفتقر في المستقبل إلى يد عاملة كافية لتحقيق تكاملها الاقتصادي (CCME, 2023).

وعلى هذا الأساس يعتبر المهاجرون عامل أساسيا في تطور وازدهار الاقتصاد الألماني، ومنه تحقيق التقدم التنموي الشامل لهذا المجتمع. فكل القرائن تدل على أهمية الهجرة بالنسبة لهذا البلد، وبدون عمال أجانب مهرة، لن يحصل النمو السوسيو اقتصادي الذي ينشده الألمان. وهذا ما يفسر في الواقع حرص جمهورية ألمانيا الاتحادية على تشجيع الهجرة إليها عبر سياسة استقطاب للكفاءات والكوادر التي تحتاج إليها، في الوقت الذي تفقد فيه هذه الدولة آلاف من العمال والكفاءات سنويا.

3- 1 - تنمية البلدان الأصلية

لا شك أن هجرة الأفراد تعود بالنفع على أوطانهم الأصلية، مثلما ينتفع بها بلدان المهجر. يتجلى ذلك في حجم التحويلات المالية التي يرسلها هؤلاء المهاجرون إلى أسرهم. وغالبا ما تستغل هذه العائدات المادية في تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية لعائلات هؤلاء العمال. غير الدول المستقبلية تخصص موارد مالية تمنحها للدول المرسله للتعاون الإنمائي في مكافحة أسباب الهجرة السرية والحد منها.



وبحسب البنك الدولي قام المهاجرون سنة 2017 بتحويل حوالي 466 مليار دولار أمريكي إلى دول الجنوب. وهذا الرقم هو أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي مبلغ مساعدات التنمية الدولية التي ذهبت إلى هذه البلدان. وربما يكون الحجم الفعلي للتحويلات أكبر - على الرغم من أنه غير معروف - لأن العديد من المهاجرين لا يرسلون الأموال إلى أقاربهم عبر البنوك أو شركات تحويل الأموال مثل ويسترن يونيون، ولكنهم يحولونها مباشرة من يد إلى يد "أو من خلال وسطاء (Schraven, 2018).

لا يتعلق الأمر بالأرقام فحسب، بل يتعلق أيضًا بكيفية إنفاق المستفيدين للأموال في النهاية. ف شراء ساعات باهظة الثمن أو هواتف محمولة أو ما شابه ذلك، والتي تهدف في المقام الأول إلى إثارة إعجاب الناس - لا يمكن أن تساهم في تنمية البلدان النامية أو الفقيرة. بل الأولى أن تنفق هذه الأموال المرسلة في الرعاية الصحية والتعليم، أو استثمارها في قطاعات الخدمات. ونظرا لأهمية هذه التحويلات المالية قامت هيئة الأمم المتحدة بتخصيص يوم 16 يونيو يوما عالميا للتحويلات العائلية.

ومع ذلك، فإن الافتراض بأن التحويلات يمكن أن تحل محل المعونة الإنمائية للدول المستقبلية وأن المهاجرين هم العاملون الحقيقيون أو الأفضل في مجال التنمية هو افتراض ليس في محله. وعلى الرغم من جميع الآثار الإيجابية، يجد الاقتصاديون صعوبة في تحديد أثر كبير للتحويلات على النمو الاقتصادي الوطني. كما أن التحويلات المالية لا يمكن أن تستثمر في التعليم والصحة وغيرها من المرافق الاجتماعية الخاصة بالدولة، على اعتبار أن هذه الأموال خاصة بأفراد وليست أموال الدولة.

ومن المؤكد أن تحسين الظروف المعيشية والعملية للمهاجرين تسهم في جعل الآثار الإيجابية للهجرة أكثر فعالية، فبالإضافة إلى التحويلات المالية يعمل المهاجرون على نقل المعارف والخبرات التي اكتسبوها إلى بلدانهم الأصلية، ويمثلون أيضا وسطاء للتبادل الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي بين بلدين. وهذا في حد ذاته مساهمة تنموية للهجرة، بحيث أن هذه الأخيرة تستفيد منها دول المقصد كما تستفيد منها دول المنشأ، وإن كانت الدول المهاجر إليها هي الأكثر استفادة من المهاجرين كما الحال بالنسبة للجمهورية الألمانية الاتحادية.

خلاصة عامة

لقد أصبحت الهجرة الألمانية تركز على توفر مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المهاجر وعلى رأسها إتقان اللغة الألمانية والتوفر على الشواهد والدبلومات المهنية، في إطار ما يعرف بالهجرة الانتقائية، أو هجرة الكفاءات، وهي سياسة تبنتها هذه الدولة من أجل تقليص عدد المهاجرين الراغبين في الهجرة إليها من جهة، والحرص على الاستفادة القصوى من إمكانات ومؤهلات المهاجرين في الجانب الاقتصادي من جهة أخرى. وتمكنت جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضا من تطوير اقتصادها عن طريق حسن تعاملها مع موضوع الهجرة؛ ومن ثمة أصبحت هذه الدولة تمثل نموذجا ناجحا في فهم "ماهية العلاقة" بين الهجرة والتنمية، واستنتاج أن الهجرة إذا أحسن تديرها فإنها تساهم في تنمية وتقدم البلد المضيف. وفي هذا الصدد عملت ألمانيا بسياسة الإدماج، التي كان لها أكبر الأثر على الظروف المادية والنفسية والعملية للعمال. وكما أسهمت الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لألمانيا ولجل الدول المستقبلية، فإن المهاجرين كذلك حققوا إعانات مادية هامة لأسرهم ولأوطانهم الأصلية سواء عن طريق التحويلات المالية أو عن طريق استثماراتهم المباشرة في مجموعة من المجالات، أو في أعمالهم التضامنية والتأزيرية مع أبناء بلدهم خاصة خلال فترات الأزمات والمحن.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الهجرة والتنمية في ألمانيا تتسم بالتعقيد والتبادلية، ولا يمكن اختزالها في مجرد استفادة الاقتصاد الألماني من اليد العاملة الأجنبية. فقد أظهرت التحولات الديمغرافية، ولاسيما الشيخوخة السكانية وتراجع السكان في سن العمل، أن الهجرة أصبحت مكونا بنويا في معالجة اختلالات سوق الشغل ودعم النمو والقدرة التنافسية. وهو ما دفع السياسة الألمانية تدريجيا نحو تبني مقاربة أكثر تنظيما وانتقائية، تقوم على استقطاب الكفاءات والعمالة الماهرة، وربط سياسات الهجرة بالحاجات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد. كما بينت الدراسة أن الاندماج يمثل الحلقة المركزية في تحويل الهجرة إلى مورد للتنمية؛ إذ إن الاستفادة من قدرات المهاجرين لا تتحقق بصورة تلقائية بمجرد وصولهم إلى ألمانيا، وإنما تظل مرتبطة بمدى نجاح سياسات اللغة والتعليم والتكوين والاعتراف بالمؤهلات والولوج إلى سوق العمل، فضلا عن توفير شروط الاستقرار والمساواة في الفرص. وقد أبرزت تجارب اللجوء، خاصة منذ 2015 ثم عقب الحرب في أوكرانيا منذ 2022، أن التحدي لا يرتبط فقط باستقبال التدفقات، وإنما بقدرة المؤسسات على إدماجها اقتصاديا واجتماعيا والحفاظ على التماسك المجتمعي.

وتؤكد النتائج كذلك أن آثار الهجرة لا تنحصر في بلد الاستقبال، بل تمتد إلى بلدان الأصل من خلال التحويلات المالية ونقل المعارف والخبرات والاستثمارات والشبكات المهنية. ومن هذا المنظور، يمكن للهجرة أن تشكل آلية للتنمية المشتركة، متى قامت السياسات على شراكات متوازنة بين بلدان الأصل والاستقبال في مجالات التكوين المهني، والتنقل المنظم، والتشغيل، ونقل التكنولوجيا والخبرات، والاستثمار. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة بالنسبة إلى العلاقات الألمانية مع دول مثل المغرب، حيث يمكن لتدبير أكثر تنسيقا لحركية الأشخاص والمهارات أن يعزز المصالح التنموية المشتركة.

وعليه، فإن التحدي المستقبلي أمام ألمانيا لا يتمثل فقط في استقطاب الكفاءات والعمالة الأجنبية، بل في الاحتفاظ بها وضمان اندماجها والاستفادة من مؤهلاتها، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتعزيز التعاون مع بلدان الأصل. ومن ثم، يظل مستقبل العلاقة بين الهجرة والتنمية رهينا بالانتقال من مجرد تدبير تدفقات المهاجرين إلى حكمة شاملة للهجرة تقوم على استشراف حاجات سوق العمل، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الاندماج، وحماية الحقوق، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة بصورة دورية. وبذلك يمكن للهجرة أن تتحول من استجابة للاختلالات الديمغرافية إلى رافعة للتنمية والتجديد الاقتصادي والاجتماعي في ألمانيا وبلدان الأصل على حد سواء.

الببليوغرافيا

- بالعربية

- 1 - ألمانيا: عدد اللاجئين الأوكرانيين في البلاد تخطى عتبة المليون (15 يوليوز 2023) على الموقع الإلكتروني: <https://www.almayadeen.net/news/politics/>
- 2 - أقاري، سالم وبن راحلة، عبد الكريم. (2019). التجربة الألمانية في استقطاب الهجرة الانتقائية. مجلة مدارات سياسية، 3(1).
- 3 - برلين - مساهمة المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لألمانيا (24 يوليوز 2023) على الموقع الإلكتروني: <https://www.ccme.org.ma/fr/>

4 - بلدٌ حديثٌ يستقطبُ المهاجرين (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>

5 - شعبان، حمدي. (د.ت). "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)", مركز الإعلام الأمني، مصر.

6 - عسو، خالد. (2017). الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912 - 1974): أي موقع للشباب؟. عمران، 6.(22).

7 - العمل في ألمانيا (22 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

- <https://www.deutschland.de/ar/altahyl-almhny-walml-fy-almanya>

8 - فياض ، نعمة هاشم . (2022). العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

9 - هجرة العمالة الماهرة والمتخصصة من بلدان ثالثة (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني

- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>

10 - الهجرة والاندماج (22 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>

- باللغات الأجنبية:

11 - Actes de la table ronde. (2018, 6 avril). *Asile-immigration : Allemagne-France, des modèles d'accueil divergents, des questions européennes communes*. France.

12 - Bundesregierung. (2022). *Rede des Bundesministers für Arbeit und Soziales, Hubertus Heil, bei der Preisverleihung des Werner-von-Siemens-Ring*.

13 - Bundeswahlleiterin. (2025). *2025 Bundestag election: Final result*. In : https://bundeswahlleiterin.de/en/info/presse/mitteilungen/bundestagswahl-2025/29_25_endgueltiges-ergebnis.html.

14 - Connexion-Emploi. (2023, 24 juillet). *L'immigration des étrangers qualifiés en Allemagne : Conditions, droits et métiers concernés*. Connexion-Emploi. Connexion-Emploi. In : <https://www.connexion-emploi.com>

15 - Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit [GIZ]. (2023, 30 juillet). *Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit*. In : https://fr.wikipedia.org/wiki/Deutsche_Gesellschaft_f%C3%BCr_Internationale_Zusammenarbeit/

16 - Destatis. (2025). *Alt und Jung in Deutschland: Der demografische Wandel und die Folgen*. Statistisches Bundesamt.

17 - Destatis. (2025). *By 2035, one quarter of Germany's population will be aged 67 or over*. Statistisches Bundesamt. in <https://www.destatis.de/EN/Press>.

18 - Destatis. (2025). *Migration between Germany and foreign countries, 1950 to 2025*. Statistisches Bundesamt.

19 - Destatis. (2025, 22 mai). *Gut jede vierte Person in Deutschland hat eine Einwanderungsgeschichte*. Statistisches Bundesamt. In :

https://www.destatis.de/DE/Presse/Pressemitteilungen/2025/05/PD25_181_125.html

20 - Destatis. (2026). *Migration and integration: Foreign population by place of birth and selected citizenships*. Statistisches Bundesamt. In :

<https://www.destatis.de/EN/Themes/Society-Environment/Population/Migration-Integration/Tables/foreigner-place-of-birth.html>.

21 - Eurostat, Office français de protection des réfugiés et apatrides [OFPRA], & Bundesamt für Migration und Flüchtlinge [BAMF]. (s. d.). *Données statistiques sur les migrations et l'asile*.

22 - Global Migration Group [GMG]. (2007). *Handbook for improving the production and use of migration data for development*. Global Knowledge Partnership for Migration and Development (KNOMAD), World Bank.

23 - Haenle, S. (2023, 20 juillet). *Migration und Integration in Deutschland: Ein aktuelles Meinungsbild*. Lunes. In : <https://lunes.app>.

24 - Hanewinkel, V., & Oltmer, J. (2017, 20 septembre). *Migration nach Deutschland: Aktuelle Herausforderungen und zukünftige Entwicklungen*. Bundeszentrale für politische Bildung [bpb]. In : <https://www.bpb.de/>

25 - Khoo, S. E., Voigt-Graf, C., McDonald, P., & Hugo, G. (2007). Temporary skilled migration to Australia: Employers' perspectives. *International Migration*, 45(4), 175–201. In : <https://doi.org/10.1111/j.1468-2435.2007.00423.x>

26 - Katseli, L. T., Lucas, R. E. B., & Xenogiani, T. (2006). *Effects of migration on sending countries: What do we know?* OECD Development Centre Working Paper No. 250. OECD Publishing.

27 - Lorenz, A. (2023, 23 juillet). *L'immigration, une chance économique pour l'Allemagne*. EUR Activ France. In : <https://www.euractiv.fr/>

28 - Montrer aux talents qualifiés la voie à suivre pour aller travailler en Allemagne. (2023, 15 août). *Deutschland.de*. In :

<https://www.deutschland.de/fr/topic/economie/travailler-en-allemande-centres-pour-lemploi-la-migration-et-le-developpement/>

29 - Overmars, A. G. D. (2014). *Codes en convenanten: (Zelf) regulering van studentenmigratie naar Europa*. Kluwer.

30- Özden, Ç., & Schiff, M. (Eds.). (2006). *International migration, remittances and the brain drain*. World Bank & Palgrave Macmillan.

31 - Schraven, B. (2018). *Geldsendungen von Migranten: Ist Migration die bessere Entwicklungshilfe?* German Institute of Development and Sustainability (IDOS). In : <https://www.idos-research.de>

32 - *Travailler en Allemagne*. (2023, 27 juillet). *Tatsachen über Deutschland*. In : <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/fri/>.

33 - Wihtol de Wenden, C. (2023, 15 août). *Convergences et divergences des politiques d'immigration entre la France et l'Allemagne*. *Hommes & Migrations*. In : <https://journals.openedition.org/hommesmigrations/>

34-Gemeinsam die Einwanderungsgesellschaft gestalten: Bericht der Fachkommission der Bundesregierung zu den Rahmenbedingungen der Integrationsfähigkeit. (2020, novembre). Fachkommission der Bundesregierung.

Romanization of Arabic Bibliography

1 - Almāyadīn. (2023, July 15). *Almānyā: 'adad al-lāji 'īn al-ūkrāniyyīn fī al-bilād taḥaṭṭā 'atabat al-milyūn*. Retrieved from [Al Mayadeen](#)

2 - Aqārī, Sālim, & Bin Rāhila, 'Abd al-Karīm. (2019). *Al-tajriba al-almāniyya fī isti qṭāb al-hijra al-inti qā 'iyya*. *Majallat Madārāt Siyāsiyya*, 3(1).

3 - CCME. (2023, July 24). *Barlīn – Musāhamat al-muhājirīn fī al-tanmiyya al-iqtisādiyya wa-l-ijtimā 'iyya li-Almānyā*. Retrieved from [CCME](#)

4 - *Tatsachen über Deutschland*. (2023, July 20). *Baladun ḥadīthun yastaqṭibu al-muhājirīn*. Retrieved from [Tatsachen über Deutschland](#)

5 - Sha'bān, Ḥamdī. (n.d.). *Al-hijra ghayr al-mashrū'a (al-ḍarūra wa-l-ḥāja)*. Markaz al-I'lām al-Amnī, Miṣr.

6 - Assū, Khālīd. (2017). *Al-hijra al-maghribiyya ilā Faransā (1912–1974): Ayya mawqi ' li-l-shabāb?* *Umrān*, 6(22).

7 - *Deutschland.de*. (2023, July 22). *Al- 'amal fī Almānyā*. Retrieved from [Deutschland.de](#)

8 - Fayyād, Ni'ma Hāshim. (2022). *Al- 'alāqa bayna al-hijra al-dawliyya wa-l-tanmiyya*. Al-Markaz al- 'Arabī li-l-Abḥāth wa-Dirāsāt al-Siyāsāt.

9 - *Tatsachen über Deutschland*. (2023, July 20). *Hijrat al- 'amāla al-māhira wa-l-mutakhaṣṣiṣa min buldān thālitha*. Retrieved from [Tatsachen über Deutschland](#)

10 - *Tatsachen über Deutschland*. (2023, July 22). *Al-hijra wa-l-indimāj*. Retrieved from [Tatsachen über Deutschland](#)

The Geopolitical Dynamics of Russian and Chinese Competition in Africa: Historical Roots and Economic and Security Intersections

ABDERRAHMANE SAHDI

¹ Faculté des Lettres et des Sciences Humaines – Mohammedia.

Email 1 : sahdiabdoo@gmail.com

 1: <https://orcid.org/0009-0009-2288-4939>

Received	Accepted	Published
13/08/2026	03/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.59-81>

Abderrahmane SAHDI. (2026). The Geopolitical Dynamics of Russian and Chinese Competition in Africa; Historical Roots and Economic and Security Intersections. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 59-81.

Abstract

This research presents an in-depth analytical examination of the geopolitical frameworks governing the escalating Russian and Chinese presence in the African sphere, tracing the historical trajectories of these ties from the Soviet legacy to early Chinese exploratory expeditions.

The study deconstructs contemporary mechanisms of influence: Moscow employs tools of "military diplomacy" and hybrid security arrangements to capitalize on emerging opportunities and fill strategic vacuums, whereas Beijing relies on massive investment packages, infrastructure development, and soft power diplomacy to consolidate its economic interests. Furthermore, the article addresses the structural determinants driving this intense competition, highlighting the centrality of Africa's strategic geography and vital maritime chokepoints, its immense reserves of energy and critical minerals, its demographic dynamics, and the exploitation by major powers of its political fragility and enduring security conflicts.

Ultimately, the relative success of both strategies stems less from the ingenuity of their design than from the objective opportunities offered by Africa itself—such as its prime geostrategic location, vast natural resources, youthful demography, and acute developmental gaps. Together, these determinants create fertile ground for foreign exploitation. Africa does not attract this level of international attention simply because Russia and China are powerful, but because the continent itself presents the ideal conditions for foreign intervention.

Keywords: African Geopolitics, Russian Strategic Influence, Chinese Economic Investments, Strategic Resources, Regional Security, Hybrid Power Dynamics.

© 2026, SAHDI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

الدينامية الجيوسياسية للتنافس الروسي والصيني في القارة الإفريقية: الجذور التاريخية والتقاطعات الاقتصادية والأمنية

عبد الرحمان سهدي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

الايمل: sahdiabdo@gmail.com

حساب ID: <https://orcid.org/0009-0009-2288-4939>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/03	2026/08/13

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.59-81>

للاقتباس: عبد الرحمان سهدي. (2026). الدينامية الجيوسياسية للتنافس الروسي والصيني في القارة الإفريقية: الجذور التاريخية والتقاطعات الاقتصادية والأمنية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص 59-81.

ملخص

يقدم هذا البحث قراءة تحليلية معمقة للأطر الجيوسياسية الحاكمة للحضور الروسي والصيني المتصاعد في المجال الإفريقي، متتبعا الامتدادات التاريخية لهذه الروابط منذ الإرث السوفيتي والرحلات الاستكشافية الصينية الأولى. وينتقل الدارس لتفكيك آليات النفوذ الراهنة؛ حيث توظف موسكو أدوات "الدبلوماسية العسكرية" والترتيبات الأمنية الهجينة لاستغلال الفرص وملئ الفراغات الاستراتيجية، في مقابل اعتماد بكين على حزم الاستثمار الضخمة، وتطوير البنى التحتية، وتوظيف الدبلوماسية الناعمة لتوطيد المصالح الاقتصادية. كما يتطرق المقال إلى المحددات البنيوية لهذا التنافس المحتدم، مبرزا محورية الموقع الجغرافي الإفريقي ومضايقه الحيوية، واحتياطات القارة الهائلة من الطاقة والمعادن الاستراتيجية، إضافة إلى ديناميتها الديموغرافية، واستثمار القوى الكبرى لحالة الهشاشة السياسية والنزاعات الأمنية المستدامة فيها.

إن النجاح النسبي لكلا الاستراتيجيتين لا يعود إلى براعة الخطط بقدر ما يعود إلى الفرصة الموضوعية التي توفرها إفريقيا نفسها كالموقع الجيواستراتيجي المميز، الموارد الطبيعية الضخمة، الديموغرافيا الفتية، والفجوات التنموية الحادة... كل هذه المحددات توفر أرضية خصبة لاستغلال أجنبي محتمل. ان إفريقيا لا تجذب هذا الاهتمام الدولي لأن روسيا والصين قويتان، بل لأن إفريقيا نفسها توفر الشروط المثالية للتدخل الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية الإفريقية، التغلغل الروسي، الاستثمارات الصينية البنيوية، الثروات الاستراتيجية، الأمن الإقليمي الإفريقي، أدوات القوة الهجينة.

©2026، سهدي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1. مقدمة

لقد تحولت إفريقيا من كونها ساحة هامشية لتصريف التنافسات الدولية إلى فاعل استراتيجي محوري في إعادة هيكلة خريطة القوى العالمية¹. ويعزى هذا التحول إلى عدة عوامل مترابطة: أولاً، يجسد موقعها الجغرافي الفريد أهمية حيوية نظراً لدوره في الربط بين ثلاث قارات رئيسية وسيطرته على ممرات بحرية استراتيجية تشكل أوردّة حيوية للنشاط التجاري الدولي². ثانياً، في سياق التحولات البنيوية الجارية في النظام الدولي والتراجع النسبي للنفوذ الغربي التقليدي³، برزت قوى جديدة - لاسيما الصين وروسيا - تسعى لإعادة موضوعة استراتيجي متعدد الأبعاد في الفضاء الإفريقي.

تختلف مسارات التدخل الاستراتيجي بين القوى الصاعدة في السياق الإفريقي اختلافاً جوهرياً⁴. تعتمد الأداة الروسية على منهجية هجينة تجمع بين التوسل بمؤسسات عسكرية خاصة (نموذج مجموعة فاغنر) وتسهيلات أمنية مترجحة، مستفيدة من الفراغات الأمنية التي تسود مناطق الاضطراب، وخاصة في الحزام الساحلي والصحراوي⁵. بمقابلة، تركز الرؤية الصينية على سرديّة تنموية بديلة، تستثمر فيها المزايا الاقتصادية والقوة الناعمة عبر تمويل الكيانات التحتية الكبرى⁶ والارتباطات المالية الطويلة الأمد، مع تأمين حصولها على المعادن الحيوية اللازمة لسلاسل التوريد العالمية. إن هذا التراحم المتسارع على الموارد الطبيعية الإفريقية والإمكانات الديموغرافية⁷ يفرض على الحكومات المحلية ضرورة التعاطي الذكي مع تعقيدات المسرح الدولي الذي أضحت فيه إفريقيا لاعباً أساسياً وليس مفعولاً سلبيّاً.

2. إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل مركزي يتعلق باليات توظيف كل من روسيا والصين للمحددات التاريخية والجغرافية والاقتصادية لتعزيز حضورهما الجيوسياسي في إفريقيا، وبالأخص الكشف عن التداعيات الاستراتيجية المترتبة على هذا التباين في أدوات النفوذ - التدخل الأمني الروسي المباشر في مقابل الشراكات الاقتصادية الصينية - على واقع الاستقرار السياسي والتنموي والأمني للقارة في ظل اشتداد التنافس الدولي على مواردها. ينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الاستفسارات الفرعية: كيفية استدعاء القوى الدولية لإرثها التاريخي في القارة كألية لإرساء شرعية وتوسيع نفوذها المعاصر؛ ودور المعطيات الجغرافية - الموقع الاستراتيجي، المضائق البحرية، الموارد الطبيعية، والتركيب الديموغرافية - في تحديد وجهات التنافس الدولي؛ وما إذا كانت سياسات التدخل الأجنبي تسهم في معالجة الأزمات الإفريقية أو في تعميق تعقيداتهما.

¹ - إبراهيم، حسن (2021). "الصراع الدولي على إفريقيا: دراسة في الجيوبوليتيكا المعاصرة". *مجلة الدراسات الإفريقية*، 15(3)، 45-72.

² - Mold, A., & Mukwaya, R. (2012). "Emerging powers in Africa: China, India and International Institutions". *African Development Review*, 24(3), 209-219.

³ - Pauw, B. A., & Thijs, R. (2017). "Africa's Strategic Geopolitical Position in the 21st Century". *African Studies Review*, 60(2), 45-78.

⁴ - الصاوي، أحمد (2022). "الاستراتيجيات الروسية والصينية في إفريقيا: مقارنة مقارنة". *مجلة شؤون استراتيجية*، 31(4)، 156-189.

⁵ - Shubin, V., & Egorov, E. (2018). "Russia in Africa: From Marginalization to Re-engagement". *African Studies*, 77(2), 246-267.

⁶ - Rolland, N. (2020). "China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative". *Asia Policy*, 27(1), 71-99.

⁷ - الصاوي، أحمد، مصدر سابق.

3. فرضيات البحث:

تستند الدراسة إلى ثلاث فرضيات أساسية تشكل إطارها التفسيري. تفترض الفرضية الأولى أن النفوذ الروسي في إفريقيا يتمحور حول "مبدأ المفاضلة الأمنية" واستثمار الأزمات والفراغات الجيوسياسية الناتجة عن تراجع التدخل الغربي من خلال أدوات عسكرية غير رسمية تضمن الوصول إلى الموارد الحيوية؛ بينما يستند النفوذ الصيني إلى "منطق الاعتماد الاقتصادي المتبادل" عبر آليات التمويل والقروض الموجهة للبنية التحتية، الأمر الذي يكفل لبكين هيمنة طويلة الأمد على القطاعات الاستخراجية والمعدنية الاستراتيجية. أما الفرضية الثانية فتذهب إلى أن المحرك الفعلي للتنافس بين القوتين لا يكمن في خطابات التضامن التاريخي التقليدي، بل في السعي الفعلي للسيطرة على الموارد الطبيعية والتحكم في المواقع الجيوستراتيجية ذات الأهمية القصوى كالمضائق البحرية. وفي سياق متفائل نسبياً، تقترح الفرضية الثالثة أنه رغم دور التنافس الخارجي في تفاقم الهشاشة المؤسسية والاضطرابات السياسية المحلية، قد يؤدي هذا المسار على المدى البعيد إلى تفكيك البنى الكولونيالية التقليدية، مما يمنح الفاعلين والدول الإفريقية "وكالة سياسية" متزايدة لفرض شروطهم ضمن النظام الدولي الناشئ.

4. الإطار المفاهيمي للبحث

يستند هذا المقال إلى مجموعة من المفاهيم الإجرائية التي تشكل عمود دراسته النقدي. يقصد بالجيوبوليتيك في هذا السياق دراسة الروابط الديناميكية بين المتغيرات الجغرافية كالموقع الجغرافي، المضائق المائية، توزيع الموارد الطبيعية، والخصائص الديموغرافية وتأثيرها المباشر في رسم السياسات الخارجية للقوى الكبرى وتوجيه استراتيجياتها داخل المجال الإفريقي¹. في المقابل، يشير مفهوم النفوذ الهجين إلى منظومة متكاملة من الأدوات غير التقليدية التي تستخدمها روسيا بفعالية، حيث يجمع بين استحداث القوة العسكرية غير الرسمية (كالشركات الأمنية الخاصة)، وعقود التسليح، وحملات التأثير الإعلامي والمعلوماتي لتعزيز حضورها الاستراتيجي على القارة السمراء². أما المقاربة الصينية فتتركز على مفهوم القوة الناعمة والتعايش السلمي، وهي سرديّة تستحضر الإرث التاريخي بما في ذلك الرحلات البحرية التاريخية ودعم حركات التحرر الوطني، وتعتمد على تقديم الدعم التنموي والقروض بصيغ خالية من الاشتراطات السياسية الصريحة، بهدف تعظيم المصالح الاقتصادية ونفي الاتهامات بالاستعمار الجديد³. وأخيراً، يعكس مفهوم العائد الديموغرافي الميزة الجيواقتصادية التي توفرها التركيبة السكانية الفتية في إفريقيا، حيث تشكل هذه الكتلة البشرية الضخمة خزاناً متجدداً للطاقة الإنتاجية والاستهلاكية، مما يجعلها عامل جذب استراتيجي قوي للقوى الاقتصادية الكبرى والشركات العابرة للحدود.

¹ -Flint, C., & Falah, B. F. (2004). "How the United States Justified Its War on Terror: Prime Minister Tony Blair as a Faithful Advocate". Review of International Studies, 30(2), 231-254.

² -Kofman, M., & Rojansky, M. (2015). "A Closer Look at Russia's 'Hybrid War'". Kennan Cable, 7, 1-6.

³ -Rolland, N. (2020). "China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative". Asia Policy, 27(1), 71-99.

5. منهجية البحث

لمقاربة الظاهرة المركبة التي تشكل موضوع هذه الدراسة، تم اعتماد منهجية تكاملية تتناسب مع تعقيد الموضوع وتشابك أبعاده. يسهم المنهج التاريخي في تتبع المسار الزمني لتطور العلاقات الإفريقية مع كل من موسكو وبكين، منذ المرحلة السوفيتية الأولى ومراحل الاستكشاف المبكرة وصولاً إلى الواقع المعاصر، مع رصد كيفية توظيف هذا الإرث التاريخي في تبرير وتحفيز السياسات الراهنة¹. يتيح المنهج الوصفي التحليلي، من جانبه، استقرار المعطيات الديموغرافية والجغرافية والسياسية المعقدة وفك تشابكاتها، فضلاً عن إخضاع المؤشرات الإحصائية المتصلة بالموارد الطبيعية وحجم التزامات المديونية والمؤشرات التنموية البشرية للتحليل العلمي الدقيق². أما منهج التحليل الجيوسياسي فيسمح بفهم التفاعلات الديناميكية بين الخصائص الجغرافية للقارة من قبيل الأهمية الاستراتيجية الموضوعية والمضايقات البحرية الحيوية والموارد الطبيعية وبين الأبعاد الاستراتيجية وخطط تمدد نفوذ كل من روسيا والصين³. وأخيراً، يوفر المنهج المقارن أداة تحليلية قوية لإقامة مناظرة نقدية بين أدوات النفوذ الروسي المرتكزة أساساً على المقاربات الأمنية والعسكرية ونظيرتها الصينية المعتمدة على الأسس الاقتصادية والاستثمارات في البنية التحتية، بغية تقييم الآثار الفعلية لكل نموذج على استقرار وفعالية البنى السياسية والمؤسسية بدول القارة الإفريقية⁴.

6. الأدبيات السابقة والإضافة العلمية للبحث

تتأسس هذه الدراسة على مراجعة نقدية للأدبيات الأكاديمية التأسيسية التي قاربت القوة الهجينة والتغلغل الخارجي في إفريقيا مثل (Shubin & Egorov, 2018؛ Kofman & Rojansky, 2015؛ Rolland, 2020؛ Weiss, 2022؛ الصاوي، 2022). وفي الوقت الذي ركزت فيه معظم الأطروحات السابقة إما على الأبعاد التاريخية والأيدولوجية وإما على التعاون التنموي بشكل مستقل، يتقدم بحثنا هذا ليربط التحليل الجيوسياسي والمجالي بفك تشابكات أدوات النفوذ الراهنة ومحدداتها البنوية. وقد أظهرت نتائج دراستنا وجود تباين بنيوي صريح بين نموذج 'المقايضة الأمنية' الروسي منخفض التكلفة المباشرة والسريع العوائد المعتمد على الفاعلين غير الرسميين والشركات العسكرية الخاصة (نموذج فاغنر)، وبين نموذج 'الاعتماد الاقتصادي المتبادل' الصيني طويل الأمد القائم على تمويل البنية التحتية والسيطرة على سلاسل توريد المعادن الحيوية كالكونغو وزامبيا. وتكمن الإضافة الأكاديمية النوعية لعمَلنا في تقديم قراءة جيومجالية وتفكيك الشرائط الموضوعية، (كالأهمية الموضوعية للمضايقات البحرية، العائد الديموغرافي، والهشاشة المؤسسية...) التي تجعل من القارة الإفريقية أرضية جاذبة للتدخلات والمنافسة الخارجية بذاتها. ونخلص في هذا السياق إلى أن التنافس الدولي الراهن محكوم ببراميات جيواقتصادية بحتة، مما يضع الفاعلين الأفارقة أمام ضرورة صياغة وكالة سياسية حقيقية تهدف لتفكيك حتمية التبعية ذاتها، بدلاً من الاكتفاء بالتنقل بين القوى العظمى.

¹ -Mathuki, R. M. (2020). "The Soviet Union and the National Liberation Movements in Africa". The Journal of African History, 45(3), 398-420.

² -Patnaik, P. (2019). "Structural Change and Development Policy". Oxford University Press.

³ -Flint, C. (2016). "Introduction to Geopolitics". Routledge, 3rd edition.

⁴ -Bratton, M., & Van de Walle, N. (1997). "Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective". Cambridge University Press.

المبحث الأول: التطور التاريخي والجغرافي للانخراط الاستراتيجي في القارة

تمتد الجذور الجيوسياسية للتفاعلات الروسية مع إفريقيا عميقا في التاريخ الاستراتيجي الحديث، حيث يعود أولها إلى المحاولات القيصرية المبكرة في أواخر القرن الثامن عشر الهادفة لاختراق المجالات الأمنية لشمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط¹. غير أن هذه المساعي تطورت لاحقا إلى شراكة استراتيجية منسقة وشاملة خلال الحقبة السوفيتية 1945-1991م، حيث اتخذت سياسة موسكو طابعا إيديولوجيا واضحا. تميزت تلك المرحلة بتوظيف الدعم المادي والعسكري الموجه إلى حركات التحرر الوطني الإفريقية كأداة جيوسياسية لتقويض الهيمنة الغربية الكولونيالية وإعادة هندسة موازين القوى الدولية في سياق الاستقطاب الثنائي للحرب الباردة². تجلت الأهداف في عمومها إلى كسر الطوق الرأسمالي وتشديد محاور نفوذ إيديولوجية وجيواستراتيجية في دول العالم الثالث الناشئة.

الشكل رقم 1: جدول لأهم المراحل التاريخية للانخراط الاستراتيجي: المسارات الروسية والصينية والأفريقية (1405-2024).

المرحلة والمدة الزمنية	المسار الصيني	المسار الروسي	المسار الأفريقي	البعد الجيوسياسي المحوري
المرحلة الأولى: التأسيس والتواصل المبكر (1405 - 1945م)	• رحلات الأدميرال "شينغ خه" البحرية لشرق إفريقيا (1405-1433). • تبادل تجاري ودبلوماسي ودبلوماسي سلمي القوة القوية القسرية.	• اتصالات قصيرة ودبلوماسية محدودة (مثل العلاقات الدينية والأرثوذكسية مع إثيوبيا أواخر القرن 19).	• المعاناة من تجارة العبيد والتفكك الاستعماري الغربي. • تقسيم القارة في مؤتمر (1884-1885) وبدءات الوعي القومي.	الاستكشاف البحري المبكر مقابل التمدد الإمبراطوري الغربي وتقسيم النفوذ.
المرحلة الثانية: الحرب الباردة والتضامن (1945 - 1990م)	• دعم حركات التحرر الوطني ومؤتمر باتدونغ (1955). • تمويل وبناء مشروع سكة حديد "تنزام" TAZARA (1970 - 1975).	• الدعم العسكري والأيديولوجي السوفييتي الشامل لحركات التحرر. • بناء شبكة نفوذ في أنغولا، موزمبيق، وإثيوبيا.	• موجة الاستقلال الجماعي وتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (1963). • تبني سياسة عدم الانحياز وإعادة تحصيل السيادة.	الاستقطاب الأيديولوجي للقضية الثنائية ودبلوماسية التحرر الوطني الجنوب-جنوب.
المرحلة الثالثة: إعادة التوضع والاقتصاد السياسي (1991 - 2012م)	• إطلاق منتدى التعاون الصيني الأفريقي FOCAC عام 2000. • التمدد التجاري والدبلوماسية القائمة على الموارد الطبيعية.	• الانكماش النفوذ عقب تفكك الاتحاد السوفييتي (التسعينات). • عودة تدريجية واستكنافية ومحدودة في عهد فلاديمير بوتين.	• تحول منظمة الوحدة إلى "الاتحاد الأفريقي" (2002). • إطلاق مبادرة "النيباد" (NEPAD) لتوطيد التنمية والتنمية القارية.	إعادة ترتيب الفراغ الجيوسياسي ما بعد سقوط القطبية الثنائية ويركز على الجيواقتصاد.
المرحلة الرابعة: الشراكة الاستراتيجية والتعددية (2013 - 2024م)	• إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" (2013). • تمويل البنى التحتية الكبرى والشراكة التنموية القائمة على القروض.	• قمم "روسيا-إفريقيا" في سوتشي (2019) وسانت بطرسبرغ (2023). • الشراكات الأمنية واستغلال ملفات الطاقة والمناجم.	• إطلاق وتفعيل "أجندة 2063". • تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية (AfCFTA) وتنويع الخيارات الاستراتيجية.	التنافس الدولي في ظل التعددية القطبية، والبحث الأفريقي عن الاستقلال الاستراتيجي.

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات:

- Shubin, V. (2021). *Russia's Renewed Engagement in Africa*, Chatham House.
 Rolland, N. (2020). Belt and Road Economics, *Asia Policy*, Vol. 27, No. 1.
 Weiss, M. L. (2022). Russia and China in Africa, *Journal of Strategic Studies*, Vol. 45, No. 5.
 UN DESA (2023). *World Population Prospects 2022*, United Nations.
 African Union Commission (2024). *Agenda 2063: The Africa We Want*, African Union.

¹ Mankoff, J. (2022). Russia's War in Ukraine and the Future of Its African Strategy. Center for Strategic and International Studies (CSIS).
² Shubin, V. (2013). *The Hot 'Cold War': The USSR in Southern Africa*. Pluto Press.

رغم مرحلة الانكفاء والتراجع الاستراتيجي الحاد التي عقيت انهيار الاتحاد السوفيتي، أعادت روسيا الاتحادية بناء تموضعها في القارة خلال العقدین الماضیین عبر منظومة من أدوات النفوذ الهجين المتنوعة. اشتملت هذه الأدوات على شراكات أمنية غير تقليدية وتوظيف الشركات العسكرية الخاصة (فاغنر)، إلى جانب مقاربات اقتصادية متعددة الأطراف، حيث استخدمت موسكو دبلوماسية السلاح والطاقة والصفقات الأمنية المرنة لملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تراجع الأدوار الدولية التقليدية في المجال الإفريقي¹.

في المقابل، يستند المسار الجيوسياسي للعلاقات الصينية الإفريقية إلى سردية تاريخية وحضارية متبينة عن نظيرتها الروسية. نجد أن أقدم اتصال دبلوماسي وتجاري موثق يعود إلى رحلات الاستكشاف البحري التي قادها الأدميرال تشنغ هي نحو السواحل الشرقية للقارة في القرن الخامس عشر². توظف بكين هذه السردية في السياق المعاصر كأداة استراتيجية (القوة الناعمة) لتعزيز فكرة السلمية التاريخية للصعود الصيني، وإثبات العمق الزمني لروابط المصلحة المشتركة، ونفي الأطروحات الغربية المتعلقة بالاستعمار الجديد أو فخاخ الديون³.

عقب فترة من العلاقات الدبلوماسية المحدودة قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، شهدت الستينيات تحولا استراتيجيا مهما، دفعه الدعم المادي والسياسي الذي قدمته بكين لحركات التحرر الإفريقية. استند هذا الدعم على مبادئ التعايش السلمي الخمسة التي صاغها رئيس الوزراء تشو إن لاي، والتي ركزت على التضامن الأفرو-آسيوي ومقاومة الإمبريالية من خلال تعزيز روابط "الجنوب العالمي" وبناء كتلة تصويتية ودبلوماسية تدعم المواقف الصينية الاستراتيجية في المحافل الدولية⁴.

المبحث الثاني: أدوات النفوذ الروسية والصينية. آليات التدخل والاستراتيجية

1. آليات النفوذ الروسي والمقايضة الأمنية

تطورت أدوات التدخل الروسي في إفريقيا بشكل جوهري عن الأساليب السوفيتية التقليدية، حيث استبدلت موسكو نموذج الدعم الأيديولوجي في عهد الاتحاد السوفياتي بنموذج المقايضة الأمنية في الفترة المعاصرة. تتمثل هذه المقاربة الجديدة في توظيف ثلاث آليات متكاملة: أولا، الشركات العسكرية الخاصة (مثل مجموعة فاغنر) التي توفر خدمات أمنية وتدريبية مباشرة للأنظمة الحاكمة دون الحاجة لتمويل عسكري حكومي مباشر⁵. ثانيا، عقود التسليح والدعم اللوجستي المرن التي تبرم دون اشتراطات سياسية صريحة، مما يوفر ستارا سياسيا للأنظمة الضعيفة أو المعزولة دوليا. ثالثا، استثمار موسكو في البحث عن قواعد عسكرية دائمة كتأمين قاعدة في بورتسودان لضمان حضور عسكري مستدام في المنطقة⁶.

¹ Ramani, S. (2023). Russia in Africa: Resurgence or Resignation?. Oxford University Press.

² Alden, C., & Large, D. (2019). New Directions in China-Africa Studies. Routledge.

³ Brautigam, D. (2011). The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa. Oxford University Press.

⁴ Taylor, I. (2020). China's New Role in Africa. Lynne Rienner Publishers.

⁵ Wagner, P. (2018). Private military companies and the politics of force. International Security, 43(2), 45-78.

⁶ Ramani, S. (2023). Russia in Africa: Resurgence or Resignation?. Oxford University Press.

يعكس هذا النموذج الروسي افتراضا استراتيجيا محددا في بيئات تعاني من ضعف مؤسسي واستقرار سياسي غير ثابت، الفاعلون المحليون يفضلون شريكا آمنا لا يفرض اشتراطات حكم راشد أو إصلاحات ديمقراطية. وهنا تكمن الميزة الروسية في تقديم الخدمات الأمنية المرنة مقابل حصول موسكو على امتيازات اقتصادية في قطاعات التعدين كالذهب، الماس، اليورانيوم ... وحق استثمار الموارد الطبيعية¹. تقدم موسكو، بالإضافة، استثمارات محدودة في البنية التحتية كدراغ ناعمة لشرعنة تواجدها، لكنها تبقى ثانوية مقابل الدور الأمني الأساسي.

2. آليات النفوذ الصيني والاعتماد الاقتصادي المتبادل:

تختلف الاستراتيجية الصينية بشكل جذري عن الروسية في آليات عملها وأهدافها الاقتصادية. تستند السياسة الصينية على ثلاث ركائز متكاملة: أولا، مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative) التي تربط الموانئ الأفريقية الرئيسية (مومباسا في كينيا، جيبوتي في القرن الإفريقي) بشبكة تجارية عابرة للمحيط الهندي، مما يضمن لبكين سيطرة لوجستية على حركة الصادرات الأفريقية². ثانيا، نموذج القروض التنموية الموجهة للبنية التحتية بشروط اقتصادية لينة إلى حد ما مقارنة بالمؤسسات المالية الغربية، مما يخلق علاقات اعتماد اقتصادي طويلة الأمد حيث تصبح الدول الأفريقية مدينة لبكين وملزمة بتوجيه صادراتها نحوها³. ثالثا، الاستثمار المباشر في قطاعات استخراجية استراتيجية خاصة معادن التحول التكنولوجي مثل الكوبالت والليثيوم والنيكل... لتأمين سلاسل التوريد الضرورية لصناعاتها التكنولوجية المحلية.

الشكل رقم 2: مصفوفة المقايضة الاستراتيجية: التكلفة المالية مقابل الاستدامة الزمنية للنفوذ الروسي والصيني.

أبعاد المقارنة	النموذج الروسي (Q3/منخفض-مؤقت)	النموذج الصيني (Q1/مرتفع-طويل الأمد)
التكلفة المالية	منخفضة جداً: الاعتماد على المقايضة المباشرة (الوصول إلى الموارد الطبيعية والمناجم مقابل المساعدات الأمنية)، دون التزامات تنموية هائلة.	مرتفعة جداً: ضخ مليارات الدولارات في قروض التنمية وخطوط الائتمان ومشروعات البنية التحتية الكبرى.
المدة الزمنية للاستدامة	قصير إلى متوسط الأمد: مؤثر بسرعة في الأزمات، لكن وجوده مرتبط باستمرار الأنظمة الحاكمة أو النزاعات المحلية.	طويل الأمد: يرسخ الاعتماد الجيو-اقتصادي والهيكل الممتد لعقود من خلال القروض وإدارة الموانئ والشبكات.
الأداة الإستراتيجية المحورية	الدبلوماسية الأمنية، الشركات العسكرية الخاصة (PMCs)، صفقات الأسلحة، واستغلال الحوكمة الهشة.	دبلوماسية التنمية، مبادرة 'الحزام والطريق'، القروض الثنائية، ومشاريع الطاقة والنقل.
مخاطر وتحديات جيوسياسية	مخاطر جيوسياسية، ثغرات أمنية، عدم استقرار مع تغير القوى الوطنية، وقبول محدود على المدى الطويل.	مخاطر استدامة الديون، الضغوط الدولية، وتكلفة إعادة هيكلة الديون.

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات:

¹ Shubin, V & Egorov, E. (2018). Russia in Africa: From marginalization to re-engagement. African Studies, 77(2), 246-267.

² Rolland, N. (2020). China's Eurasian century? Political and strategic implications of the Belt and Road Initiative. Asia Policy, 27(1), 71-99.

³ Brautigam, D. (2020). The dragon's gift: The real story of China in Africa. Oxford University Press.

- China Ministry of Foreign Affairs. (2024). Belt and Road Initiative: Africa component—Investment volume and strategic commitments. Chinese Government Publications.
- International Monetary Fund (IMF). (2023). Africa's external debt and resource curse: A comprehensive dataset (IMF Working Paper No. WP/23/145). International Monetary Fund.
- Kofman, M., & Rojansky, M. (2015). A closer look at Russia's 'hybrid war' (Kennan Cable No. 7). Woodrow Wilson International Center for Scholars.
- Wagner, P. (2018). Private military companies and the politics of force: Implications for state sovereignty and regional stability. *International Security*, 43(2), 45–78.
- World Bank. (2023). Chinese loans to African countries: Comparative analysis and debt sustainability (World Bank Economic Analysis Report). World Bank.

يعكس هذا النموذج الصيني حساسا استراتيجيا مختلفا فبدلا من شراء الولاء الفوري عبر الدعم الأمني، تستثمر بكين في خلق علاقات اقتصادية معقدة تجعل الفاعلين الأفارقة المعتمدين على الدعم الصيني المستمر¹. يرافق هذا جهد دبلوماسي ناعم عبر منتدى التعاون الصين-أفريقيا (FOCAC)، تأسس عام 2000، وأصبح الإطار المؤسسي الذي ينسق الاستثمارات والقروض والتبادل التجاري، مما يمنح الاقتصاد الصيني حضورا منظما ومستقرا².

3. المقارنة بين جدلية الزمن والتكلفة والاستدامة

يكشف هذا التحليل المقارن بين النموذجين عن فوارق حاسمة تتجاوز مستوى الآليات السطحية لتصل إلى جوهر الحسابات الاستراتيجية والأهداف طويلة الأمد. أولا، فيما يتعلق بالأفق الزمني والعوائد الاستراتيجية نجد أن النموذج الروسي يسعى إلى تحقيق مكاسب جيوسياسية سريعة من خلال ملئ الفراغات الأمنية، تأمين حصول فوري على الموارد، وتعزيز موطن قدم عسكري يرفع ثقل موسكو في المعادلة الدولية³. بينما يستثمر النموذج الصيني في علاقات طويلة الأمد ودائمة، حيث تبني بكين هياكل اقتصادية مهمة وعميقة يصعب فكها أو تعويضها على المدى البعيد⁴.

ثانيا، في بعد التكاليف المالية والاستدامة المالية، فروسيا تتمتع بميزة التكلفة المنخفضة نسبيا كالشركات العسكرية الخاصة تمول نفسها بنفسها عبر الامتيازات الاقتصادية المحصلة، مما يقلل الثقل المالي على الخزنة الروسية⁵. في المقابل، يتطلب النموذج الصيني استثمارات رأسمالية ضخمة وفورية كالمشاريع في البنية التحتية الضخمة، قروض تنموية بمليارات الدولارات، واستثمارات مباشرة في قطاع التعدين⁶. غير أن الصين تحسب أن هذه الاستثمارات ستؤتي أكلها على مدى عقود من خلال الهيمنة على سلاسل التوريد والوصول المضمون للموارد الاستراتيجية.

ثالثا، فيما يخص التأثيرات المؤسسية والسياسية على الدول المتلقية، يظهر النموذج الروسي في الحضور الأمني الذي يزيد من قدرات الأنظمة المحلية على القمع والبقاء في الحكم، لكنه لا يبني علاقات اقتصادية عميقة تجعل الدول الأفريقية معتمدة عليها هيكليا⁷. بينما يخلق النموذج الصيني الاعتماد الاقتصادي الهيكلي في جعل الدول الأفريقية مدينة لبكين بملايين

¹ Alden, C & Large, D. (2019). New directions in China-Africa studies. Routledge.

² Brautigam, D. (2011). The dragon's gift: The real story of China in Africa. Oxford University Press.

³ Ramani, S. (2023). Russia in Africa: Resurgence or Resignation? Oxford University Press.

⁴ Brautigam, D. (2020). The dragon's gift: The real story of China in Africa. Oxford University Press.

⁵ Kofman, M & Rojansky, M. (2015). A closer look at Russia's 'Hybrid War'. Kennan Cable, 7, 1-6.

⁶ Rolland, N. (2020). China's Eurasian century? Political and strategic implications of the Belt and Road Initiative. *Asia Policy*, 27(1), 71-99.

⁷ Shubin, V & Egorov, E. (2018). Russia in Africa: From marginalization to re-engagement. *African Studies*, 77(2), 246-267.

الدولارات، وتصبح صادراتها موجهة نحو الأسواق الصينية، وتصبح حاجتها للقروض الإضافية مستمرة، يتحول الاعتماد من علاقة سياسية مؤقتة إلى قيد اقتصادي دائم¹.

الشكل رقم 3: جدول: مصفوفة مقارنة استراتيجية بين آليات "المقايضة الأمنية" الروسية و"الاعتماد الاقتصادي" الصيني.

معيار المقارنة	النموذج الروسي ("المقايضة الأمنية")	النموذج الصيني ("التبعية الاقتصادية")
أهم الرافعات والأدوات	الشركات العسكرية الخاصة (فاغنر)، وعقود الأسلحة، والصققات الأمنية المرنة.	قروض البنية التحتية، ومبادرة الحزام والطريق، ومنتدى التعاون الصيني الصيني الأفريقي (فوكا).
المدى الزمني والعوائد	مكاسب جيوسياسية وفورية سريعة، وملء الفراغ الأمني الفوري.	استثمار استراتيجي طويل الأجل، وبناء شبكات من التبعية الهيكلية الدائمة.
التكلفة والعبء المالي	تكلفة منخفضة للخزانة (تعتمد على التمويل الذاتي من خلال التعدين).	استثمارات رأسمالية ضخمة ومليارات الدولارات في قروض التنمية.
الموارد المستهدفة	موارد ذات قيمة فورية (الذهب، الألماس، اليورانيوم).	معادن انتقال التكنولوجيا (الكوبالت، الليثيوم، النيكل).
الأثر المؤسسي المحلي	تقديم الدعم لحماية النظام دون شروط الحوكمة الرشيدة.	خلق تبعية اقتصادية وديون طويلة الأجل توجه الصادرات نحو بكين.

المصدر: إعداد الباحث بناءً على: (Kofman & Rojansky, 2015; Wagner, 2018; Brautigam, 2020; Rolland, 2020).

رابعاً، في بعد الخطاب والشرعية الدبلوماسية، تركز روسيا على خطاب التضامن التاريخي والذاكرة السوفيتية، مستحضرة دور الاتحاد السوفيتي في دعم حركات التحرر، مما يوفر شرعية سياسية وعاطفية للتدخل الأمني المعاصر². في حين تستثمر الصين في سرديّة التعايش السلمي والتنمية، حيث تقدم نفسها ليس كقوة عسكرية لكن كشريك اقتصادي يهدف لرفع معايير التنمية البشرية والاقتصادية³. هذا الخطاب الصيني أكثر جاذبية للدول الأفريقية الراغبة في تجنب الصورة النمطية للتدخل العسكري، مما يمنح بكين ميزة دبلوماسية ناعمة لا تملكها موسكو.

خامساً، وفيما يتعلق بـ الموارد المستهدفة والحسابات الاقتصادية، في الوقت الذي تركز فيه روسيا على موارد محددة كالذهب، الماس، اليورانيوم، البترول... بهدف تصديرها والحصول على عوائد سريعة⁴، نجد الصين تستهدف معادن تهم التحول التكنولوجي بالأساس كالكوبالت، الليثيوم، النيكل... التي تشكل العمود الفقري لصناعاتها الإلكترونية والطاقة النظيفة المستقبلية⁵. هذا يعكس حسابات استراتيجية مختلفة جذرياً، فروسيا تسعى للمكاسب الفورية والسيطرة الجيوسياسية، بينما الصين تستثمر في ضمان هيمنة اقتصادية طويلة الأمد على سلاسل القيمة العالمية.

¹ Alden, C & Large, D. (2019). New directions in China-Africa studies. Routledge.

² Weiss, M. L. (2022). Russia and China in Africa: Strategic competition and cooperation. Journal of Strategic Studies, 45(5), 621-647.

³ Brautigam, D. (2011). The dragon's gift: The real story of China in Africa. Oxford University Press.

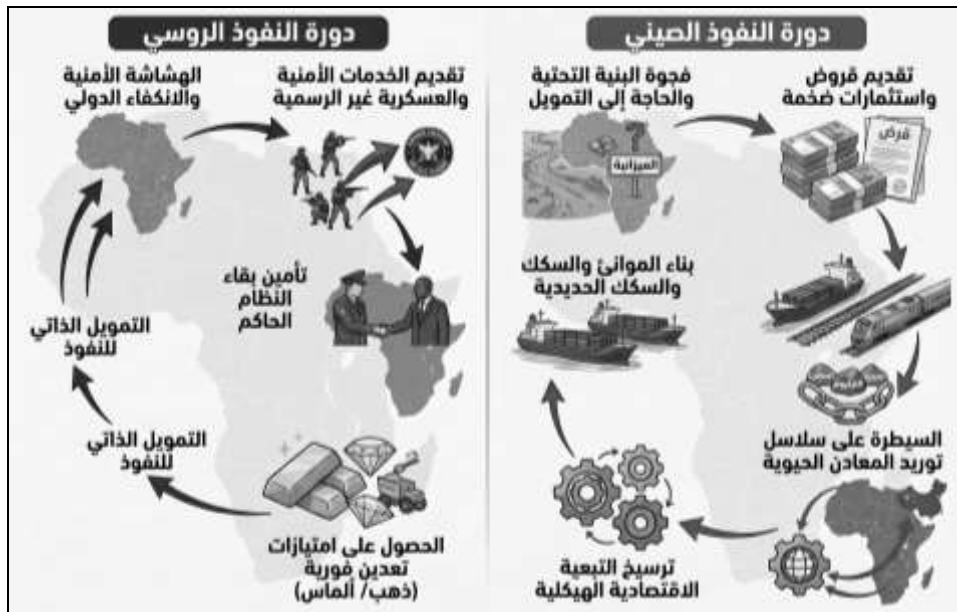
⁴ Shubin, V & Egorov, E.

⁵ Rolland, N. (2020). China's Eurasian century? Political and strategic implications of the Belt and Road Initiative. Asia Policy, 27(1), 71-99.

وأخيرا، فيما يخص المرونة والاستجابة للأزمات، يتمتع النموذج الروسي بمرونة عالية في الانسحاب أو إعادة التموضع السريعة، إذا تدهورت الأوضاع الأمنية في دولة ما، يمكن لموسكو سحب الشركات الخاصة والانتقال لأخرى بتكاليف منخفضة نسبيا¹. بينما يقيد النموذج الصيني بكين برهانات ضخمة ودائمة، عندما تستثمر بكين مليارات الدولارات في مشروع بنية تحتية ضخمة، تصبح ملزمة بضمان استقرار دوام للدولة المضيفة، وبالتالي قد تتدخل بشكل مباشر في الشؤون المحلية لحماية استثماراتها.

نستنتج ان النفوذ الروسي يستهدف التحكم الآني والسريع في الأزمات والفراغات الجيوسياسية عبر تكاليف أمنية منخفضة نسبيا وعوائد فورية، بينما النفوذ الصيني يستثمر في علاقات طويلة الأمد وعميقة اقتصاديا حتى لو كان العائد الآني أقل وضوحا. أما بخصوص الفرضية الثانية، فإن كلا النموذجين، رغم اختلاف الخطاب والآليات، يسعىان بوضوح للسيطرة على المعادن الاستراتيجية والموارد الطبيعية؛ روسيا تستفيد من الفوضى الأمنية لضمان امتيازات تعدينية فورية، والصين تبني علاقات اقتصادية تضمن لها الوصول الآمن والطويل الأمد إلى هذه الموارد الحيوية اللازمة لاستراتيجيتها التكنولوجية العالمية².

الشكل رقم 4: مخطط: نمذجة تحليلية لدورة إعادة إنتاج النفوذ وتكريس التبعية في النماذج الأمنية والاقتصادية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى: Shubin & Egorov, 2018; Weiss, 2022

المبحث الثالث: المحددات الجيوسياسية كأساس للتنافس الاستراتيجي

1. الموقع الاستراتيجي والممرات البحرية الحيوية

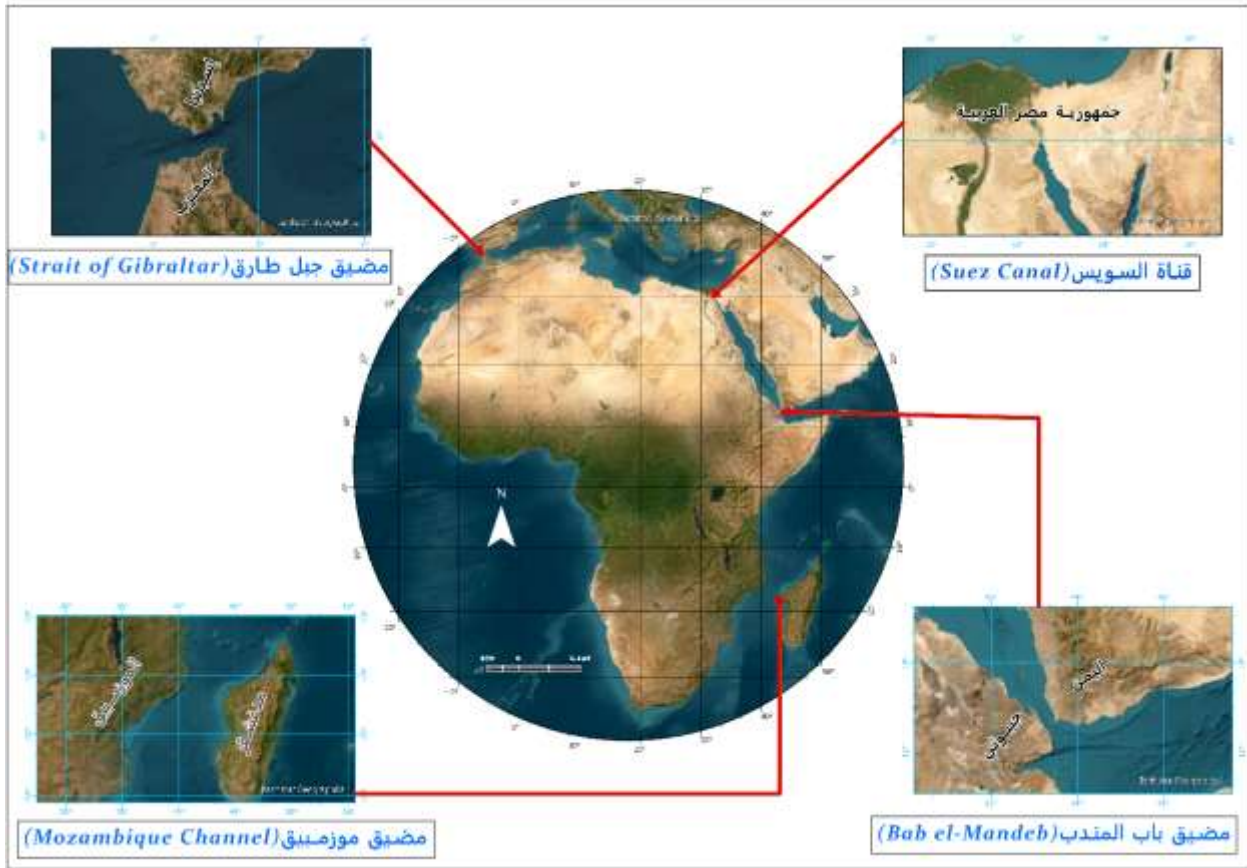
يتجاوز أهمية إفريقيا الجيوسياسية مجرد الموقع الجغرافي ليصبح حقيقة جيوبوليتيكية حاسمة في صياغة ديناميكيات الأمن البحري العالمي المعاصر. تقع القارة في موضع فريد حيث تحاط من الشمال بالبحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب

¹ Weiss, M. L. (2022). Russia and China in Africa.

² Ramani, S. (2023). Russia in Africa.

بالمحيط الأطلسي، ومن الشرق بالمحيط الهندي؛ وبهذه الطريقة، تشكل جسرا طبيعيا يربط ثلاث قارات أساسية هي أوروبا وآسيا والأمريكيتان. يعكس هذا الدور الجسر تحقيقا حقيقيا في الجغرافيا السياسية: إن 38 دولة إفريقية من إجمالي 54 دولة تمتلك سواحل بحرية تطل على ممرات ملاحية لا غنى عنها تشكل شرايين التجارة العالمية المركزية¹.

الشكل رقم 5: خريطة: أهم المضائق والقنوات البحرية للقارة الأفريقية.



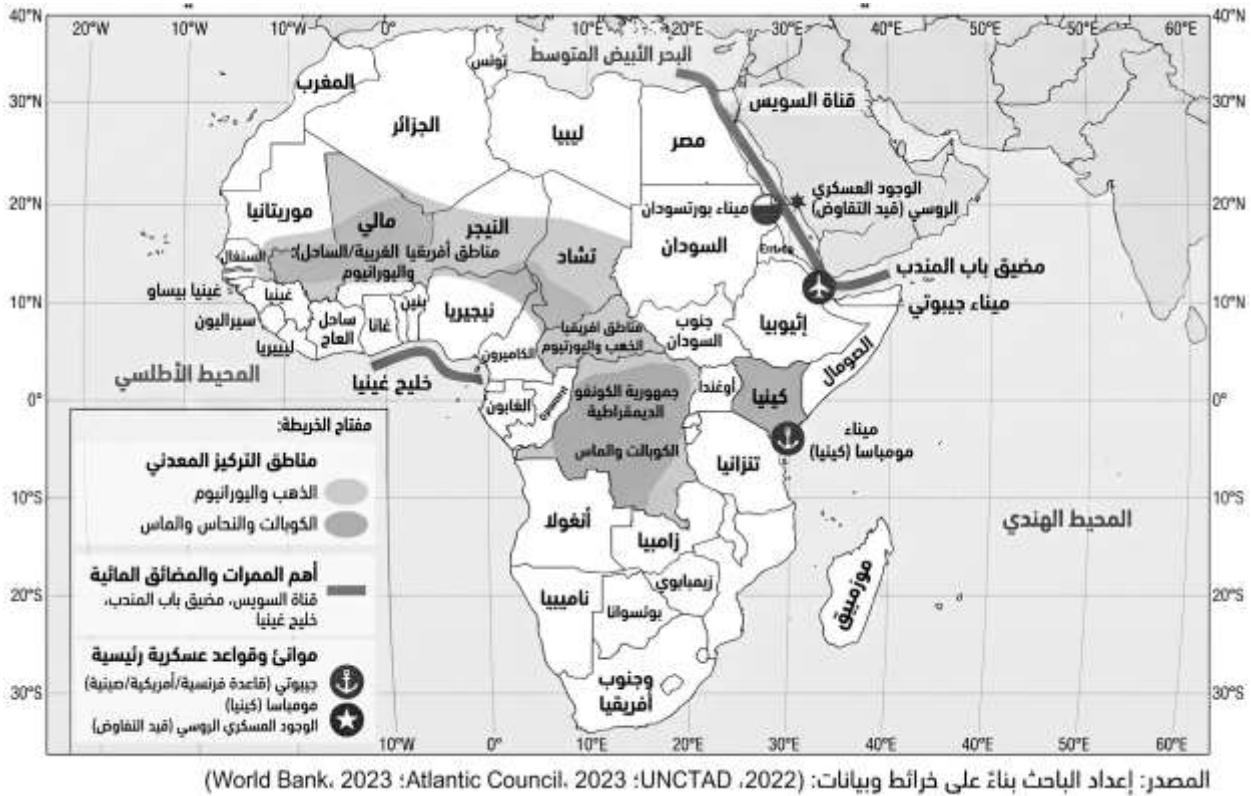
Source: Elaborated by the author using ArcGIS software based on data from [Primary Source, e.g., USGS / EIA / Esri World Imagery].

تتحكم هذه السواحل الإفريقية بنقاط اختناق جيواستراتيجية محددة بدقة، كل منها ينطوي على أهمية استراتيجية فائقة: خليج غينيا غربا يتمتع بثروات طاقة هائلة تجعله محط نزاع دائم على الاستثمارات والسيطرة؛ وبصورة أكثر حتمية، مضيق باب المندب والبحر الأحمر شرقا يشكلان نقطة العبور الحرجة التي تصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، مما يجعلهما مفتاح التجارة بين آسيا وأوروبا². تعبر قناة السويس المصرية وحدها ما نسبته 12% من إجمالي التجارة العالمية السنوية (IMO, 2023)، وهو رقم يحول السيطرة على هذه الممرات من مجرد مسألة تجارية إلى قضية جيوسياسية محورية.

¹ UNCTAD, 2022.

² Rolland, N. (2020). China's Eurasian century? Political and strategic implications of the Belt and Road Initiative. Asia Policy, 27(1), 71-99.

الشكل رقم 6: خريطة : التوزيع الجيوسياسي للمعادن الحيوية في إفريقيا.



هذا الواقع يفسر بشكل مباشر الحسابات الاستراتيجية لكل من روسيا والصين: تسعى موسكو بإصرار لتأمين قواعد بحرية دائمة (جهودها المستمرة لتحصيل موطن قدم في بورتسودان السودانية تعبر عن هذا القلق الاستراتيجي)، مما يضمن لها وجوداً عسكرياً دائماً يحمي مصالحها في المنطقة¹. في المقابل، تستثمر الصين استثمارات ضخمة جداً في تطوير وتحديث موانئ حيوية مثل جيبوتي ومومباسا في كينيا، ليس فقط كمحطات تجارية بل كنقاط سيطرة لوجستية مركزية توفر لبكين تحكماً فعلياً على تدفقات التجارة الإفريقية نحو الأسواق العالمية².

2. الثراء الطبيعي والموارد الاستراتيجية كمحرك أساسي للتنافس

تشكل الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها القاعدة المادية الصلبة التي تركز عليها كل الحسابات الجيوسياسية والاقتصادية لروسيا والصين تجاه إفريقيا. تتمتع القارة بتنوع جغرافي وطبيعي استثنائي، هضاب عالية وسلاسل جبلية شاهقة وأنهار ضخمة بحجم النيل والكونغو والزامبيزي التي تشكل أنظمة نهريّة شاملة، وبحيرات عذبة ذات أحجام هائلة (فيكتوريا وتانجانيقا ومالاوي)، وآخر الأهم، مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة التي تشكل حوالي 24% من إجمالي الأراضي الزراعية العالمية (African Development Bank, 2022).

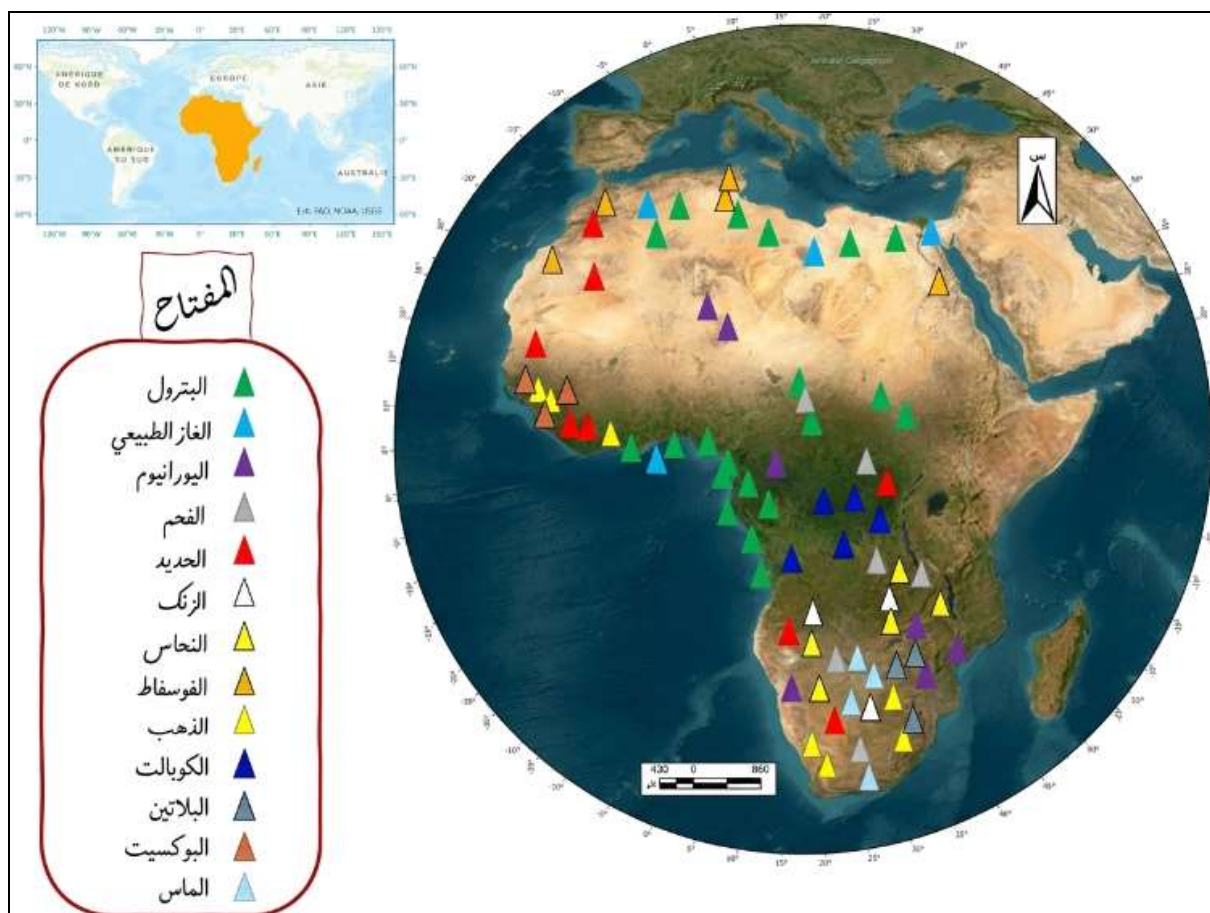
¹ Ramani, S. (2023). Russia in Africa: Resurgence or Resignation?. Oxford University Press.

² Brautigam, D. (2020). The dragon's gift: The real story of China in Africa. Oxford University Press.



لكن الأهمية الحقيقية والمحركة لسلوك القوى الدولية تكمن بعمق في الثروات المعدنية والطاقة التي تجعل إفريقيا كمستودع المعادن العالمي. تستضيف القارة حوالي 30% من إجمالي الاحتياطيات المعدنية المعروفة عالمياً، وتضم 40% من احتياطيات الذهب العالمية و90% من احتياطيات البلاتينات النادرة والمكلفة (World Bank, 2023). بالإضافة إلى ذلك، تعتبر إفريقيا المصدر الرئيسي والحيوي للمعادن الاستراتيجية الحديثة اللازمة للثورة التكنولوجية والتحول الأخضر: جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها تنتج أكثر من 70% من إمدادات الكوبالت العالمية الضرورية لصناعة البطاريات، وتملك إفريقيا احتياطيات هائلة من الليثيوم والنيكل والتنجستين (International Energy Agency, 2023).

الشكل رقم 7: خريطة: أهم الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها قارة أفريقيا:



المصدر عمل شخصي للباحث اعتماداً على معطيات:

U.S. Geological Survey. (2023). *Mineral Resources Data System (MRDS): Africa Mineral Deposits*. U.S. Department of the Interior, USGS.

<https://www.usgs.gov/centers/national-minerals-information-center>

يشرح هذا الثراء الاستثنائي والضرورة الحتمية لهذه الموارد الاستثمار الصيني الكبير والمستمر: استثمرت بكين وحدها حوالي 6 مليارات دولار في صفقة "سيكوماين" الاستراتيجية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقسمت إلى 3 مليارات دولار لتطوير البنية التحتية و3 مليارات دولار مباشرة لتطوير منجم نحاس-كوبالت الضخم¹. ذهبت الصين أبعد من ذلك بسيطرتها

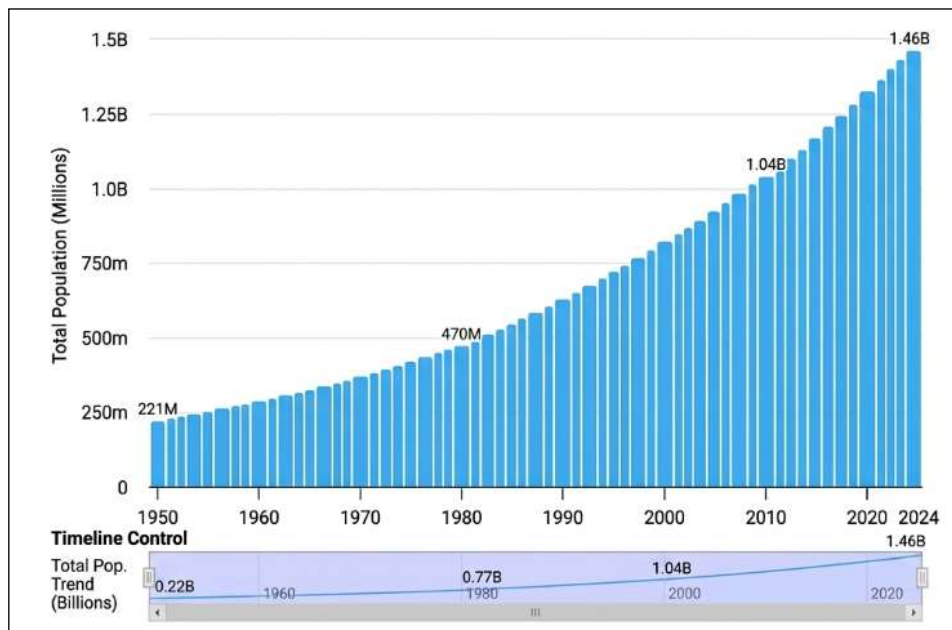
¹ Brautigam, D. (2020). *The dragon's gift: The real story of China in Africa*. Oxford University Press.

على 15 من أصل 17 امتياز لتعدين الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يعطيها فعليا احتكارا شبه كامل على هذا المعدن الحيوي¹. في المقابل، تعتمد روسيا على استراتيجية مختلفة ولكن متسقة: تبديل الخدمات والدعم الأمني المباشر بامتيازات تعدينية مباشرة وفورية (ذهب والماس في جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي)، مما يعطيها عوائد اقتصادية سريعة دون التزامات طويلة الأمد².

3. الديناميات الديموغرافية والعائد الديموغرافي كنافذة استراتيجية

تمر إفريقيا بتحول ديموغرافي لم يشهد له التاريخ المعاصر نظير حيث تضاعف عدد السكان بأكثر من خمس مرات في ستة عقود فقط، منتقلة من 283 مليون نسمة عند استقلالها عام 1960 إلى 1.5 مليار نسمة حاليا في 2024، مع توقعات علمية محتملة للوصول إلى 2.5 مليار نسمة بحلول منتصف هذا القرن الحالي³. الأهمية الاستراتيجية لهذا النمو تتجاوز الأرقام الخام لتصبح سمة سكانية فريدة: أكثر من 60% من السكان الأفارقة لم يتجاوزوا سن 25 سنة، بينما يبلغ متوسط العمر الإجمالي للقارة 19.7 سنة فقط⁴، مما يجعل إفريقيا بكل أريحية الأكثر شباباً عالمياً بفارق كبير عن أي قارة أخرى.

الشكل رقم 8: مبيان: تطور سكان القارة الأفريقية ما بين 1950 – 2024 م.



Source :Macrotrends. (2024). *Africa Population Growth Rate & Demographics 1950–2024*. Retrieved from <https://www.macrotrends.net/globalmetrics/countries/AFR/africa/population>

يترجم هذا التركيب العمري الفتى إلى ما يطلق عليه المحللون الاقتصاديون والديموغرافيون بالعائد الديموغرافي كنافذة حتمية من الفرص الاقتصادية والاستراتيجية، ستتنامي الكتلة السكانية في سن العمل (15-64 سنة) من 883 مليون نسمة

¹ Brautigam, D. (2020); World Bank Commodity Markets, 2023.

² Ramani, S. (2023). *Russia in Africa: Resurgence or Resignation?*. Oxford University Press.

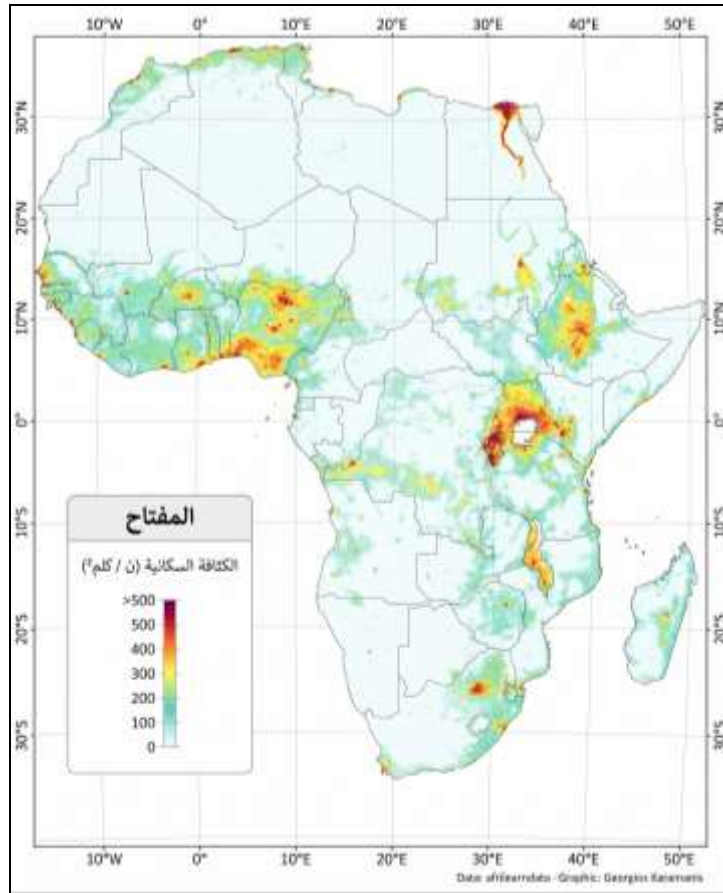
³ **United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2023). Title of the report or document.** United Nations.

⁴ **African Development Bank. (2024). Title of the report or document.** African Development Bank.



حاليا إلى 1.6 مليار نسمة بحلول عام 2050¹. يدرك صانعو القرار في موسكو وبكين بوضوح استثنائي أهمية هذا الرصيد البشري الهائل الذي قد يوفر أسواقا استهلاكية ضخمة لمنتجاتهما الصناعية، ويزيد الضغط المحموم على الموارد الطبيعية، ويوفر قوة عمل رخيصة وضخمة للاستثمارات الصينية في مشاريع البنية التحتية الضخمة².

الشكل رقم 9: خريطة: توزيع الكثافة السكانية في القارة الافريقية.



المصدر:

WorldPop & afriearndata.
(2020). *African Population
Density Spatial Dataset*.
Retrieved from
<https://github.com/afriearndata>

لكن هذا الثراء الديموغرافي يحمل في طياته تحديات هيكلية كالتوزيع الجغرافي للسكان غير متوازن بشكل مقلق تتركز الكثافات السكانية العالية بشكل حاد في الأحواض النهرية والسهول الساحلية المعينة (حوض النيل في مصر والسودان، دلتا النيجر، الساحل الغاني)، بينما تبقى مناطق شاسعة (الصحراء الكبرى شمالا وصحراء الكارو جنوبا) مناطق شبه مأهولة بالسكان تقريبا³. ينتج عن هذا التوزيع غير المتكافئ ضغط حاد على الموارد في المراكز الحضرية، وترك هوامش شاسعة محرومة من الخدمات، مما يعمق بشكل مباشر الهشاشة الأمنية والاستقرار السياسي التي تستغلها روسيا بفعالية.

¹ United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2023). *Title of the report or document*. United Nations.

² Alden, C & ,Large, D. (2019). *New directions in China-Africa studies*. Routledge.

³ African Studies Center. (2022). *Title of the report, article, or publication*. [University Name if applicable].

4. رأس المال البشري والفجوات التنموية الحادة كنقاط ضعف استراتيجية

رغم التحسن الملموس خلال العقود الأخيرة، تعاني إفريقيا من فجوات تنموية عميقة وحادة في القطاعات الحيوية للتعليم والصحة، مما يوفر فرصاً مباشرة للقوى الدولية للتدخل "كمنقذ تنموي". في قطاع التعليم: يتجاوز 100 مليون طفل إفريقي خارج نطاق التعليم المدرسي حالياً، مع معدلات مقلقة بشكل خاص في الدول جنوب الصحراء هنالك 20% من الأطفال بين 6-11 سنة خارج المدارس، و60% من المراهقين بين 15-17 سنة لم يتلقوا تعليماً ثانوياً¹. على الصعيد الصحي، رغم التحسن الملحوظ في متوسط العمر المتوقع (ارتفع من 43 سنة في 1960 إلى 66 سنة في 2024)، تبقى المؤشرات الصحية مقلقة للغاية: وفيات الأمهات لا تزال تشكل 70% من الوفيات المرتبطة بالحمل والولادة عالمياً، والملاريا وحدها تحصد 569 ألف وفاة سنوياً في إفريقيا (94% من وفيات الملاريا العالمية)².

تستثمر الصين بذلك في ملء هذه الفجوات الحادة كجزء من استراتيجية "القوة الناعمة" الشاملة: قدمت مليار جرعة لقاح كوفيد-19 (600 مليون جرعة بصفة تبرع مباشر و400 مليون جرعة عبر ترتيبات إنتاج مشترك مع دول إفريقية)، وأسست جامعات ومراكز بحث متقدمة، وقدمت منح دراسية واسعة لآلاف الطلاب الأفارقة³. يعزز هذا الاستثمار صورة بكين كشريك تنموي حقيقي مقابل القوى الاستعمارية السابقة. في المقابل، تسعى روسيا بفعالية لاستغلال هذه الفجوات التنموية بطريقة مختلفة: توفر حلولاً أمنية سريعة للحكومات المحبطة من عدم كفاءة الخدمات الحكومية المحلية والفوضى الأمنية المستمرة، متوقعة باستقرار فوري مقابل امتيازات اقتصادية مباشرة⁴.

5. الهشاشة المؤسسية والأزمات الأمنية كمدخل استراتيجي للنفوذ

تعاني معظم دول إفريقيا من هشاشة مؤسسية مزمنة وعميقة وصراعات إقليمية وإثنية معقدة: منطقة الساحل والصحراء وحدها تشهد نزوحاً داخلياً قسرياً ما يقارب 30 مليون شخص (لاجئون ونازحون داخليون)، وهو يمثل ثلث إجمالي اللاجئين العالميين⁵. ينظر صانعو السياسة في روسيا والصين إلى هذه الأزمات المعقدة بعين جيوسياسية واقعية: تمثل فراغات أمنية وسياسية واقتصادية ضخمة يمكن ملؤها بحلول استراتيجية تتوافق بدقة مع المصالح الوطنية لكل منهما.

استغلت روسيا بفعالية الفرصة التاريخية المتمثلة في الانسحاب الفرنسي المحموم من مالي (2022م) لإدخال مجموعة فاغنر العسكرية الخاصة، وقدمت دعماً أمنياً فورياً ولملموساً دون فرض اشتراطات دولية صارمة حول الحكم الراشد أو الإصلاح المؤسسي، مقابل حصولها على امتيازات تعدينية مباشرة⁶. بينما تقدم الصين نفسها بذكاء كشريك تنموي بديل عن القوى الغربية التقليدية، تركز بإصرار على مبدأ عدم التدخل الصريح في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وتسرع تنفيذ

¹ United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. (2024). *Title of the report or webpage*. UNESCO. Retrieved from <http://www.unesco.org/>

² World Health Organization. (2023). *Title of the report or webpage*. World Health Organization. Retrieved from <http://www.who.int/>

³ Ministry of Foreign Affairs China, 2023.

⁴ Weiss, M. L. (2022). Russia and China in Africa: Strategic competition and cooperation. *Journal of Strategic Studies*, 45(5), 621-647.

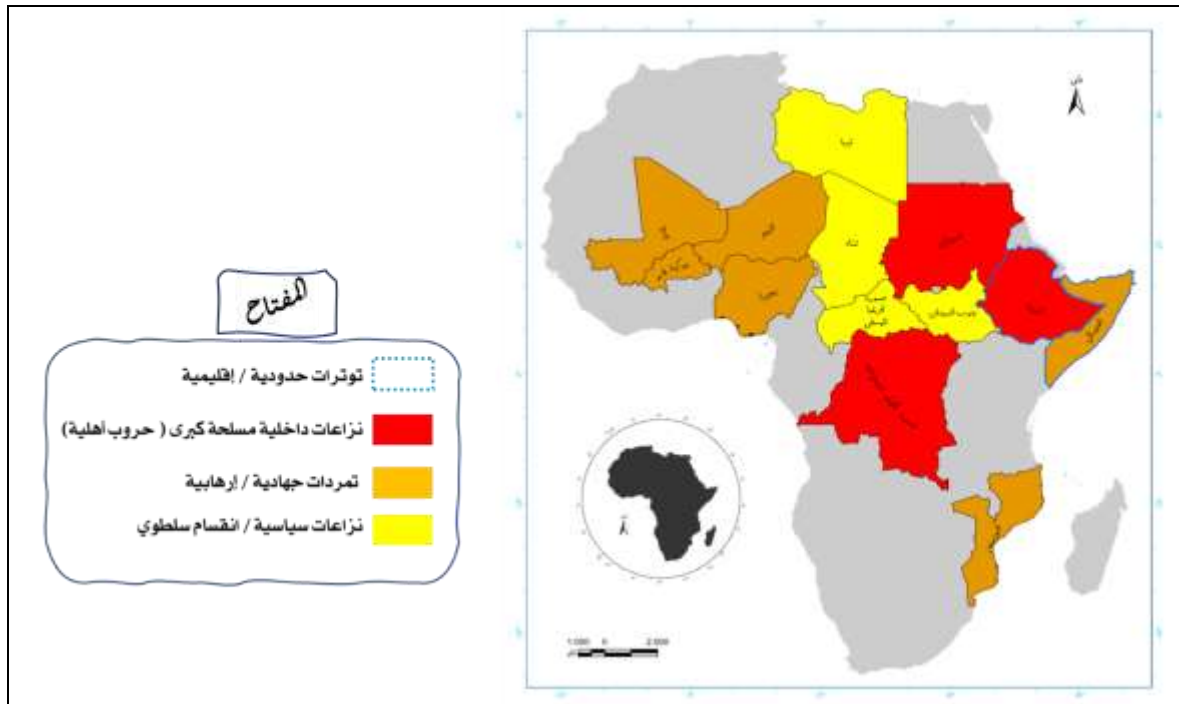
⁵ United Nations High Commissioner for Refugees [UNHCR], 2023.

⁶ Shubin, V & Egorov, E. (2018). Russia in Africa: From marginalization to re-engagement. *African Studies*, 77(2), 246-267.

مشاريع البنية التحتية الضخمة والقروض التنموية الميسرة في مناطق الصراع، مما يخلق الجوافز الحقيقية للاستقرار النسبي اللازم لضمان استمرار واستدامة استثماراتها.

في قمة منتدى التعاون الصين-أفريقيا الأخيرة (2024)، تعهدت بكين بضخ 50 مليار دولار لدعم إفريقيا على مدى السنوات القادمة (حجم قياسي وغير مسبوق يتضمن دعماً أمنياً غير مباشر)، وهذا يعكس استراتيجية طويلة الأمد وملتزمة لضمان استقرار واستمرار استثماراتها الضخمة¹.

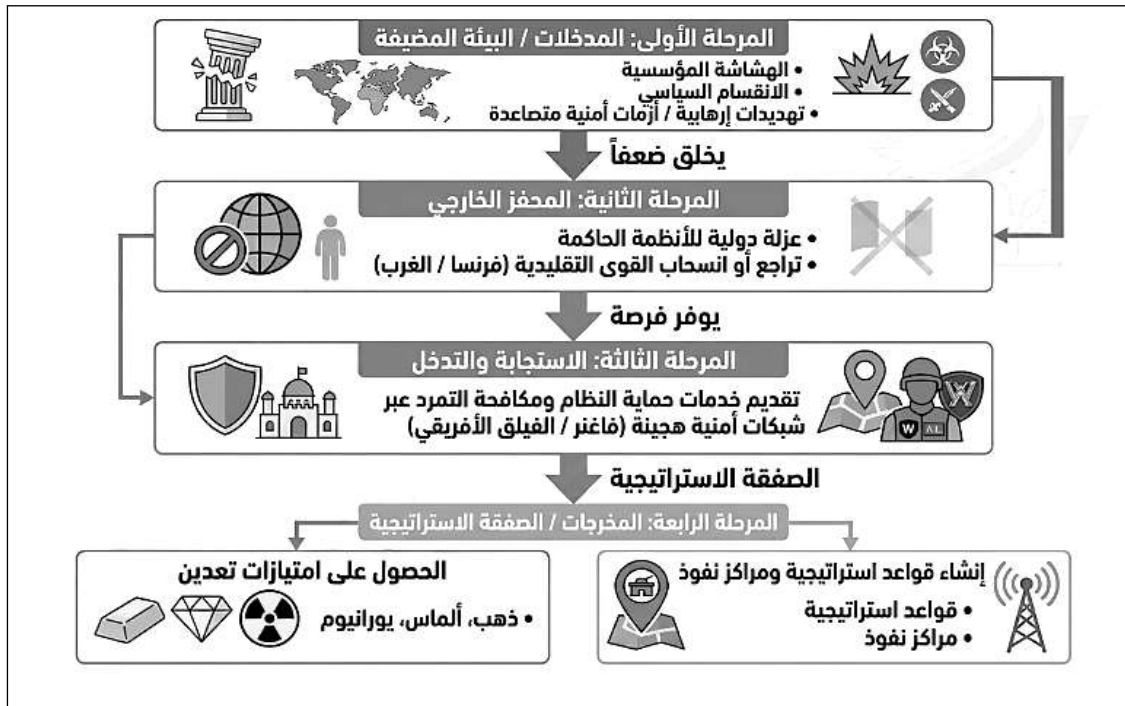
الشكل رقم 10: خريطة: أهم الأزمات السياسية في القارة الأفريقية في الفترة الراهنة:



المصدر: عمل شخصي، اعتماداً على معطيات: [aljazeera.comwashingtoninstitute.org](https://www.aljazeera.comwashingtoninstitute.org)

¹ Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China [MFA], 2024.

الشكل رقم 11: مخطط مفاهيمي: الميكانيزمات الجيوسياسية لتحويل الهشاشة الأمنية والمؤسسية إلى نفوذ استراتيجي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات: Mankoff, 2022; Ramani, 2023; Weiss, 2022

تمثل الهشاشة المؤسسية وتفاقم الأزمات الأمنية في دول جنوب الصحراء والساحل الإفريقي مدخلا استراتيجيا بالغ الأهمية بالنسبة للقوى الدولية الناشئة؛ حيث أثبتت الديناميكيات الراهنة أن الفراغ الجيوسياسي الناجم عن تعثر مقاربات الحوكمة والتراجع الميداني للقوى التقليدية يُشكل عامل جذب استراتيجي للنموذج الروسي. تعتمد موسكو في هذا السياق على 'دبلوماسية الأزمات' عبر مقايضة التغطية الأمنية والسياسية للأنظمة الحاكمة بامتيازات التعدين وسلاسل القيمة، مما يُعيد الاشتراطات المعيارية المتعلقة بالحكم الراشد، ويُسهّم في إعادة صياغة خريطة التموضع الجيوسياسي القاري بناءً على أزمات الشرعية المحلية.

كيف تشكل هذه المحددات ديناميات التنافس داخل القارة الافريقية؟

تؤكد هذه المحددات الجيوسياسية المتعددة والمتشابكة أن الموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية الضخمة والديموغرافيا الفتية والفجوات التنموية والأزمات الأمنية توفر جميعا الفرصة الذهبية لروسيا والصين لاستغلال وتطبيق أدوات النفوذ المختلفة والمتباينة. تستخدم روسيا الأزمات الأمنية والهشاشة المؤسسية كمدخل استراتيجي للنفوذ الفوري والملموس، بينما تستخدم الصين الموارد الطاقية والمعدنية والموقع الاستراتيجي المهم كأساس قوي لبناء اعتماد اقتصادي طويل الأمد وعميق. ان كلا القوتين تسعيان بإصرار للسيطرة على المعادن الاستراتيجية الحيوية والموقع الجيواستراتيجي المهم للقارة الافريقية.

الخاتمة

إن إفريقيا لم تعد ساحة هامشية تخضع للتنافس الدولي التقليدي، بل تحولت إلى مختبر استراتيجي حقيقي تختبر فيه القوى الدولية أدوات نفوذ متباينة بشكل جذري، فرغم الفارق الزمني الكبير بين المحاولات القيصريّة المبكرة والحقبة السوفيتية والعودة المعاصرة، فإن الخيط الناظم يبقى ثابتا في السعي المستمر لتأمين موطن قدم استراتيجي في القارة. كانت الخلفية التاريخية، في جوهرها، تمهيدا لفهم كيفية أن كل قوة تحمل موروثا جيوسياسيا مختلفا، رغم كلا السرديتين واختلافهما الظاهري، تظل الممارسات الفعلية للنفوذ غير نابعة من التاريخ فقط بقدر ما تنبع من الحسابات الاقتصادية المعاصرة.

تستخدم روسيا الأدوات الهجينة القائمة على المقايضة الأمنية المباشرة كالخدمات العسكرية والأمنية عبر الشركات العسكرية الخاصة والمستشارين العسكريين مقابل امتيازات تعدينية فورية، دون الالتزام بتطوير بنية تحتية طويلة الأمد. في المقابل، تختار الصين استراتيجية الاعتماد الاقتصادي المتبادل من خلال بناء علاقات معقدة وعميقة عبر مبادرة الحزام والطريق وقروض البنية التحتية الضخمة، مما يخلق التزامات اقتصادية طويلة الأمد. الفرق ليس فقط في الأدوات، بل في الفلسفة الأساسية، فروسيا تستهدف الربح الفوري والسيطرة الجيوسياسية السريعة، بينما الصين تستهدف الهيمنة الهيكلية طويلة الأمد على سلاسل القيمة العالمية.

إن النجاح النسبي لكلا الاستراتيجيتين لا يعود إلى براعة الخطط بقدر ما يعود إلى الفرصة الموضوعية التي توفرها إفريقيا نفسها كالموقع الجيوستراتيجي الفريد، الموارد الطبيعية الضخمة، الديموغرافيا الفتية، والفجوات التنموية الحادة... كل هذه المحددات توفر أرضية خصبة لاستغلال أجنبي محتمل. إن إفريقيا لا تجذب هذا الاهتمام الدولي لأن روسيا والصين قويتان، بل لأن إفريقيا نفسها توفر الشروط المثالية للتدخل الأجنبي.

يستخدم الفاعلان أدوات مختلفة جذريا، لكن يبقى المحرك الحقيقي للتنافس هو اقتصادي-جيوسياسي بحت وليس تاريخي أو أيديولوجي. قد يؤدي التنافس الخارجي إلى إضعاف البنى القديمة ومنح الفاعلين الأفارقة خيارات متعددة، وقد تحصل على خيارات لكنها تبقى محبوسة ضمن نظام دولي لا تتحكم به، أو الاختيار بين قوى مختلفة، لكنها لا تملك القدرة على الخروج من اللعبة بالكامل.

إفريقيا قد تكون ليست في موقع لاعب استراتيجي على الإطلاق، بل في موقع ميدان معركة تحت سيطرة قوى خارجية ترى فيها موردا وساحة لاختبار الاستراتيجيات، وليس شريكا حقيقيا في صياغة النظام الدولي، فالتحدي ليس في كيفية الاستفادة من التنافس الدولي، بل في كيفية الخروج من حتمية التبعية ذاتها.

بناء على ما تقدم، يطرح هذا البحث سؤالاً بحثياً يستحق دراسة مستقبلية معمقة ينبثق طبيعياً من الاستنتاجات التي توصلنا إليها:

إذا كانت الموارد الطبيعية والموقع الجيوستراتيجي والديموغرافيا الفتية لإفريقيا هي بالفعل شروط موضوعية تجعلها جاذبة للتدخل والصراع الأجنبي، فهل يمكن لأي استراتيجية وطنية أفريقية أن تتجاوز هذه الحتمية الجيوسياسية؟ أم أن

الاستقلال الاستراتيجي الحقيقي يتطلب خروجاً جذرياً من النظام الاقتصادي العالمي ذاته، وهو ما قد يكون أكثر تكلفة من التبعية نفسها؟

تمثل حالة إفريقيا اليوم لحظة تاريخية حرجة تكشف عن حقيقة مفادها أن الساحة الدولية لم تصبح أكثر ديمقراطية أو أكثر عدالة مع ظهور قوى جديدة، بل أصبحت أكثر تنافساً وأكثر تعقيداً. إفريقيا لم تحصل على وكالة سياسية حقيقية، بل على وهم الخيار بين عدة قوى خارجية. بقيت البنية الأساسية للعلاقات الدولية نفسها التي تسخر الموارد والجغرافيا والسكان للقوى الأقوى دون تغيير جوهري. والإشكال الحقيقي الذي ينتظر إجابة لا يتعلق بكيفية التعامل مع هذا الواقع، بل بإمكانية تغييره جذرياً.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

مقالات المجلات (الدوريات) العلمية والمجلات الثقافية:

1. إبراهيم، حسن. (2021). الصراع الدولي على إفريقيا: دراسة في الجيوبوليتيكا المعاصرة. مجلة الدراسات الإفريقية، 15(3)، 45-72. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة، معهد الدراسات الإفريقية.
2. حسن، علي محمود. (2021). القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا. حولية الدراسات الإفريقية، 19(1)، 234-267. الخرطوم، السودان: المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية.
3. الشرقاوي، محمد. (2020). إعادة الهيكلة الجيواستراتيجية وتأثيرها على القارة الإفريقية. المجلة العربية للعلوم السياسية، 28(2)، 89-115. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. الصاوي، أحمد. (2022). الاستراتيجيات الروسية والصينية في إفريقيا: مقارنة مقارنة. مجلة شؤون استراتيجية، 31(4)، 156-189. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية:

أ: الكتب والتقارير المؤسسية Books & Institutional Reports

1. African Development Bank. (2022). African Economic Outlook 2022: Natural Resources and Green Recovery. Abidjan, Ivory Coast: African Development Bank Publications.
2. African Development Bank. (2024). Demographic Dividend in Africa: Opportunities and Challenges. Abidjan, Ivory Coast: African Development Bank Research Series.
3. African Studies Center. (2022). Spatial Distribution and Internal Migration in Sub-Saharan Africa. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.
4. Atlantic Council. (2023). Africa's Strategic Importance in Global Maritime Security and Trade Routes. Washington, D.C.: Atlantic Council Global Scowcroft Center Publications.

5. China Ministry of Foreign Affairs. (2023). China's Assistance to Africa: A Comprehensive Review and Strategic Engagement. Beijing, China: Chinese Government Publications.
6. China Ministry of Foreign Affairs. (2024). 2024 China-Africa Cooperation Forum (FOCAC): Investment Commitments, Trade Statistics and Strategic Initiatives. Beijing, China: Chinese Government Publications.
7. International Energy Agency (IEA). (2023). Global EV Data Explorer: Critical Minerals for Clean Energy Transition and Renewable Technologies. Paris, France: IEA Publications.
8. International Maritime Organization (IMO). (2023). Review of Maritime Transport 2023: Shipping and Global Trade Corridors. Geneva, Switzerland: United Nations Publications.
9. UN Department of Economic and Social Affairs (DESA). (2023). World Population Prospects 2022: Demographic Profiles of African Countries. New York, NY: United Nations Publications.
10. UNCTAD. (2022). African Trade and Development: Maritime Transport, Logistics and Supply Chain Infrastructure. Geneva, Switzerland: United Nations Conference on Trade and Development.
11. UNESCO. (2024). Global Education Monitoring Report 2024: Learning for Peace and Sustainable Development in Sub-Saharan Africa. Paris, France: UNESCO Publications.
12. UNHCR. (2023). Global Trends: Forced Displacement in 2023—Regional Analysis with Focus on Africa. Geneva, Switzerland: United Nations High Commissioner for Refugees.
13. Union Africaine. (2024). Agenda 2063: The Africa We Want—Integration, Prosperity and Peace. Addis Ababa, Ethiopia: African Union Commission Publications.
14. World Bank. (2023). The Wealth of Nations in Africa: Mineral Resources, Economic Growth and Development Challenges. Washington, D.C.: World Bank Publications.
15. World Health Organization (WHO). (2023). World Malaria Report 2023: Regional Analysis with Africa Focus and Health Statistics. Geneva, Switzerland: WHO Publications.

ب: مقالات المجلات والدوريات العلمية Journal & Magazine Articles

1. Kofman, M., & Rojansky, M. (2015). A closer look at Russia's 'hybrid war'. Kennan Cable, (7), pp. 1-6. Washington, D.C.: Woodrow Wilson International Center for Scholars.
2. Rolland, N. (2020). China's Eurasian century? Political and strategic implications of the Belt and Road Initiative. Asia Policy, 27(1), pp. 71-99.
3. Shubin, V., & Egorov, E. (2018). Russia in Africa: From marginalization to re-engagement—military, security and economic interests. African Studies, 77(2), pp. 246-267.

4. Wagner, P. (2018). Private military companies and the politics of force: Implications for state sovereignty and regional stability. *International Security*, 43(2), pp. 45-78.
5. Weiss, M. L. (2022). Russia and China in Africa: Strategic competition and cooperation in a multipolar world. *Journal of Strategic Studies*, 45(5), pp. 621-647.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Al-Sawi, Ahmed. (2022). *Al-Istratijiyyat Al-Roussiya wa Al-Siniya fi Ifriqya: Muqaraba Muqarana* [Russian and Chinese Strategies in Africa: A Comparative Approach]. *Journal of Strategic Affairs*, 31(4), pp. 156-189. Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
2. Al-Sharqawi, Mohamed. (2020). *I'adat Al-Haykala Al-Jiwastratijiya wa Ta'thiruha 'ala Al-Qarra Al-Ifriqiya* [Geostrategic Restructuring and Its Impact on the African Continent]. *Arab Journal of Political Science*, 28(2), pp. 89-115. Beirut, Lebanon: Center for Arab Unity Studies.
3. Hassan, Ali Mahmoud. (2021). *Al-Kouwa A-Na'ima wa A-Diblomasiya Al-Iqtissadiya A-Siniya fi Ifriqya* [Chinese Soft Power and Economic Diplomacy in Africa]. *African Studies Yearbook*, 19(1), pp. 234-267. Khartoum, Sudan: University Institute of African Studies.
4. Ibrahim, Hassan. (2021). *A-Sira' A-Dawli 'ala Ifriqya: Dirassa fi L-Jiopolitika L-Mo'assira* [International Conflict over Africa: A Study in Contemporary Geopolitics]. *Journal of African Studies*, 15(3), pp. 45-72. Cairo, Egypt: Cairo University, Institute of African Research and Studies.

Morocco's African Policy: From Defence to Initiative

Mohamed elhachem AZAROUAL

Educational cadre, media personality, and op-ed writer; PhD Researcher, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Mohammed First University, Oujda, Morocco.

Email : azaroualcontacte@gmail.com

 1: <https://orcid.org/0009-0000-1735-1892>

Received	Accepted	Published
02/09/2026	16/09/2026	30/09/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.82-96>

Mohamed elhachem AZAROUAL. (2026). Morocco's African Policy; From Defence to Initiative. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 82- 96.

Abstract

This article examines the transformation of Morocco's African policy by distinguishing between the continuity of its main objectives and determinants and changes in its instruments, actors, and arenas of action. It addresses whether the shift from an emphasis on diplomatic defence to a broader capacity for initiative reflects a change in the objectives of Morocco's African policy or, rather, in the instruments and methods used to implement it. The article adopts a longitudinal comparison of this policy, supported by documentary analysis and selected case studies, focusing on the period 1999–2026 while drawing on the preceding period as a basis for comparison. The findings show that this transformation did not constitute a break with the main objectives of Morocco's African policy, foremost among them territorial integrity, the protection of strategic interests, and Morocco's African belonging. Instead, it took the form of gradual change in the policy programme, reflected in building shared interests, diversifying instruments and actors, expanding Morocco's geographical presence, and shifting from operating outside the African Union to pursuing initiatives from within it. The article also concludes that an increased capacity for initiative does not necessarily produce direct or uniform political outcomes across all cases.

Keywords: Gradual change; interest-based diplomacy; diplomatic actors; institutional action; South-South cooperation.

© 2026, AZAROUAL, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

السياسة الإفريقية للمغرب: من الدفاع إلى المبادرة

محمد الهاشم أزروال

إطار تربوي، إعلامي وكاتب رأي، باحث في سلك الدكتوراه – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة - المغرب

الايمل: azaroualcontacte@gmail.com

حساب  <https://orcid.org/0009-0000-1735-1892>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/16	2026/09/02

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.82-96>

للاقتباس: محمد الهاشم أزروال. (2026). السياسة الإفريقية للمغرب: من الدفاع إلى المبادرة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص: 82-96.

ملخص

يبحث المقال طبيعة التحول الذي عرفته السياسة الإفريقية للمغرب، من خلال التمييز بين استمرارية أهدافها ومحدداتها الرئيسية وبين التغير الذي طال أدوات التحرك والفاعلين وساحات الممارسة. وينطلق من إشكالية رئيسية تتمثل في تحديد ما إذا كان الانتقال من التركيز على الدفاع الدبلوماسي إلى توسيع المبادرة، يعكس تغيراً في أهداف السياسة الإفريقية للمغرب أم تغيراً في الأدوات والأساليب المستخدمة لتنفيذها. ويعتمد المقال مقارنة لمسار هذه السياسة عبر الزمن، مدعومة بالتحليل الوثائقي ودراسة حالات منتقاة، مع التركيز على الفترة 1999-2026، واستحضار المرحلة السابقة أساساً للمقارنة. وتبين الدراسة أن هذا التحول لم يمثل قطيعة مع الأهداف الرئيسية، وفي مقدمتها الوحدة الترابية للمملكة وحماية المصالح الاستراتيجية والانتماء الإفريقي للمغرب، وإنما اتخذ شكل تغير تدريجي في برنامج العمل، تجلّى في بناء المصالح المشتركة، وتنويع الأدوات والفاعلين، وتوسيع الحضور الجغرافي، ثم الانتقال في العمل من خارج «الاتحاد الإفريقي» إلى ممارسة المبادرة من داخله. كما تخلص الدراسة إلى أن زيادة القدرة على المبادرة المغربية لا تعني بالضرورة تحقيق نتائج سياسية مباشرة أو متساوية في جميع الحالات.

الكلمات المفتاحية: التغير التدريجي؛ دبلوماسية المصالح؛ الفاعلون الدبلوماسيون؛ العمل المؤسسي؛ التعاون جنوب-جنوب.

©2026، أزروال، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International.

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

احتلت إفريقيا جنوب الصحراء مكانة مهمة ضمن دوائر السياسة الخارجية المغربية، في ظل تفاعل مجموعة من العوامل والمحددات التي أسهمت في توجيه اختيارات المملكة تجاه هذه المنطقة (السعيد، 2021، ص. 23-24). ومع مطلع الألفية الثالثة، اتخذ هذا الحضور طابعاً أكثر انتظاماً وتنوعاً، من خلال تكثيف العلاقات الثنائية والزيارات الرسمية وتوسيع مجالات التعاون، وهي دينامية تعكسها على المستوى الرسمي، الزيادة الكبيرة في الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية منذ سنة 2000 (وزارة الثقافة والاتصال، 2018، ص 56). ومن هذا المنطلق يثير هذا المسار مسألة تتجاوز رصد كثافة التحرك المغربي داخل القارة، لتتصل بطبيعة التغير الذي طرأ على أساليب ممارسة سياسته الإفريقية وحدودها.

وتنبع أهمية دراسة هذا التحول من تعدد المستويات التي عرفت السياسة الإفريقية للمغرب. فقد اتسعت قنوات التحرك المغربي من العلاقات السياسية التقليدية إلى الزيارات الملكية رفيعة المستوى والشراكات الاقتصادية والمشاريع التنموية بالقارة، إلى جانب توظيف الخطاب الرسمي في تأطير العلاقة مع الدول الإفريقية، بما منح الحضور المغربي طابعاً أكثر تنوعاً واستمرارية (لحماني، 2023، ص. 191). كما برز العامل الاقتصادي بوصفه إحدى الأدوات التي وسعت مجالات التعاون وفتحت قنوات جديدة للتواصل داخل إفريقيا، إلى جانب الأبعاد السياسية والأمنية وغيرها (المودن وأزم، 2018، ص. 237). غير أن تعدد الأدوات وكثافة المبادرات لا يحسمان وحدهما طبيعة التحول؛ إذ تظل الحاجة قائمة إلى التمييز بين تغير وسائل تنفيذ السياسة الخارجية وبين تغير أهدافها ومحدداتها الرئيسية. ومن هذه الزاوية لا يقتصر البحث على وصف مظاهر الحضور المغربي، وإنما يتجه إلى مساءلة مستوى التغير الذي طرأ على السياسة الإفريقية المغربية نفسها وحدوده.

تناولت دراسات عربية متعددة التحول الذي عرفت السياسة الإفريقية للمغرب من زوايا متقاربة. فقد بحثت سناء السعيد مثلاً، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، من حيث محددها والمتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة فيها والفاعلين الأساسيين، مع رصد التفاعلات المغربية الإفريقية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف (السعيد، 2021، ص. 10). ومن جانبه ركز يحيى بولحية على محدثات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، من خلال التمييز بين الثوابت التاريخية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والدينية، مع تتبع التحولات التي رافقت المبادرات المغربية في المنطقة (بولحية، 2014، ص. 72). أما إبراهيم صابري وجعوان عبد الرحمن، فقد تناولوا تحولات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية وعلاقتها بالتموقع في إفريقيا، مع إبراز اندماج الأداة الاقتصادية ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد تتقاطع مع الأبعاد الثقافية والجيوسياسية والاجتماعية والدينية (صابري وجعوان، 2025، ص. 98).

وتوفر هذه الأعمال أرضية مهمة لفهم مظاهر التحول ومحدداته، غير أن التمييز بين تغير أهداف السياسة الخارجية وتغير الأدوات والبرامج المستخدمة لتحقيقها يظل مجالاً يحتاج إلى مزيد من الاختبار. ومن هنا تتحدد إضافة هذا المقال في محاولة فحص درجة هذا التغير وطبيعته، والبحث في عناصر الاستمرارية، مقابل ما طرأ على أدوات التحرك والفاعلين وساحات الممارسة، بدل الاكتفاء بإثبات وجود التحول أو تعداد مظاهره.

وتتمحور إشكالية المقال حول السؤال الآتي: كيف أعادت السياسة الإفريقية للمغرب بناء أدوات تحريكها من الدفاع إلى المبادرة، وإلى أي حد جرى ذلك في إطار استمرارية الأهداف والمحددات الرئيسية؟ ويسعى المقال إلى تحديد العناصر التي حافظت على استمراريته في هذا المسار، ورصد التغير الذي مس الأدوات والفاعلين وساحات التحرك، ثم تقدير درجة هذا التغير وطبيعته. ويفترض المقال أن الانتقال من الدفاع إلى المبادرة لم يمثل قطيعة مع الأهداف والمحددات الرئيسية للسياسة الإفريقية للمغرب، وإنما ارتبط بإعادة بناء تدريجية لأساليب تنفيذها، عبر تنوع الأدوات والفاعلين وتوسيع مجالات التعاون والانتقال من ربط مستوى العلاقات والتقارب السياسي، إلى توسيعها على أساس المصالح المشتركة مع استمرار الوحدة الترابية والانتماء الإفريقي وحماية المصالح الاستراتيجية ضمن محدداتها الأساسية.

ويستند تفسير هذا التحول إلى أدبيات التغير في السياسة الخارجية، ولا سيما التمييز بين درجاته الذي اقترحه (Charles F. Hermann)، إذ يحيل مفهوم تغير البرنامج (Program Change) إلى تغير الوسائل والأساليب المستخدمة في معالجة قضايا السياسة الخارجية مع بقاء الأهداف التي توجهها دون تغيير جوهري (Hermann, 1990, pp. 5-6). ويتيح هذا التمييز الفصل بين تنوع أدوات التحرك وبين إعادة توجيه السياسة الخارجية بأكملها. ويكمل هذا الإطار النقاش الأحدث حول التغير التدريجي (Gradual Change)، الذي ينظر إلى التحول باعتباره مسارا تراكميا قد يتشكل عبر تعديلات متتابعة بدل ارتباطه حصرا بقطيعة أو صدمة مفاجئة (Wehner, 2026, p. 270). وعلى المستوى المنهجي، يعتمد المقال مقارنة زمنية لمسار السياسة الإفريقية للمغرب، تركز أساسا على الفترة 1999-2026، مع استحضار المرحلة السابقة بوصفها أساسا للمقارنة، وتوظف التحليل الوثائقي ودراسة حالات منتقاة لرصد الاستمرارية والتغير في الأهداف والأدوات والفاعلين وساحات التحرك ونمط السلوك الدبلوماسي. وقد وقع اختيار حالات الانسحاب من المؤسسة القارية سنة 1984، والانفتاح على تنزانيا سنة 2016، ثم العودة إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، باعتبارها محطات كاشفة تسمح بمقارنة استمرارية الأهداف بتغير أدوات التحرك وساحاته ونمط إدارة الاختلاف.

وينتظم المقال في محورين مترابطين؛ يتناول الأول الانتقال من دبلوماسية المواقف إلى بناء المصالح، من خلال بحث استمرارية الأهداف وحدود الدفاع الدبلوماسي، ثم تتبع اتساع هامش المبادرة عبر بناء المصالح المشتركة. أما المحور الثاني فيركز على مأسسة هذا التحول، من خلال تنوع الأدوات والفاعلين، بالانتقال من العمل خارج المؤسسة القارية إلى توسيع المبادرة من داخلها، بما يسمح باختبار ما إذا كان التحول المغربي أقرب إلى تغير تدريجي في برنامج العمل الخارجي أم هو إعادة توجيه شاملة للسياسة المغربية لإفريقيا.

ويجري اختبار هذا التحول من خلال خمسة مستويات مترابطة، حيث يتعلق المستوى الأول بدرجة استمرارية الأهداف والمحددات الرئيسية، بما يسمح بالتمييز بين تغير الغايات وتغير وسائل تحقيقها، ويرتبط الثاني بالأدوات المستخدمة من القنوات الدبلوماسية التقليدية إلى التعاون الاقتصادي والتنموي والأمني والديني والتكوييني. أما الثالث فيخص الفاعلين المشاركين في تنفيذ السياسة الإفريقية ومدى اتساع دائرتهم خارج الجهاز الدبلوماسي المباشر. ويتناول المستوى الرابع ساحات التحرك ولا سيما العلاقة بين العمل الثنائي والحضور داخل «الاتحاد الإفريقي»، فيما يرصد المستوى الخامس نمط السلوك الدبلوماسي، ومدى انتقاله من الاستجابة للمواقف والتحركات القائمة، إلى إطلاق مبادرات وبناء مصالح تسمح بتوسيع هامش

الفعل. ولا يفترض اجتماع هذه المؤشرات حدوث قطيعة في السياسة الخارجية المغربية، بل يوفر أساسا لتقدير درجات الاستمرارية والتغير وتحديد المستوى الذي وقع فيه التحول.

1- من دبلوماسية المواقف إلى بناء المصالح

يقتضي فهم طبيعة التحول الذي عرفته السياسة الإفريقية للمغرب البدء بتحديد العناصر التي حافظت على قدر كبير من الاستمرارية، وفي مقدمتها الأهداف المرتبطة بالوحدة الترابية وحماية المصالح الاستراتيجية. فقد ظلت هذه المحددات حاضرة عبر مراحل مختلفة، في حين تغيرت الأدوات والأساليب المعتمدة للدفاع عنها تبعا للسياقات الإقليمية والقارية. ومن هذا المنطلق، يساعد تتبع المرحلة السابقة على فهم حدود المقاربة المغربية الدفاعية، وما ترتب عنها من كلفة، قبل انتقالها إلى أدوات أكثر تنوعا ومرونة.

1.1- استمرارية الأهداف وحدود الدفاع الدبلوماسي

احتلت قضية الوحدة الترابية موقعا مركزيا في توجيه السياسة الإفريقية للمغرب، وظهر أثرها بوضوح في طبيعة العلاقات مع عدد من الدول، وفي مستوى الحضور داخل المؤسسات القارية. وقد مثل انسحاب المغرب من «منظمة الوحدة الإفريقية» سنة 1984 إحدى أبرز صور هذا الارتباط، إذ جاء في سياق الخلاف حول قبول عضوية ما يسمى «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» داخل المنظمة، وهو ما دفع الرباط إلى مغادرة الإطار المؤسساتي القاري مع الاستمرار في تطوير علاقاتها الثنائية داخل إفريقيا (وزارة الثقافة والاتصال، 2018، ص. 77). ومثلت هذه المرحلة تغليبها للدفاع عن الموقف السيادي على الحضور داخل المؤسسة القارية؛ فضلت بذلك قضية الصحراء محددات ثابتة، بينما ارتبطت أدوات التحرك الدبلوماسي أساسا بطريقة التعامل مع المواقف والاصطفافات القائمة حول هذا الملف.

وامتد أثر قضية الصحراء من تحديد الموقف الرسمي للمغرب تجاه القارة، إلى التأثير في درجات التقارب والتباعد مع عدد من الدول الإفريقية، وكذا في اختيار الشركاء ومسار العلاقات معها (بولحية، 2014، ص. 75). فخلال مرحلة طويلة، اكتسب موقف الدولة من النزاع وزنا كبيرا في تقدير مستوى العلاقة معها، بما جعل الدفاع عن الوحدة الترابية حاضرا في توجيه جانب معتبر من النشاط الدبلوماسي المغربي داخل إفريقيا. غير أن ربط مستوى العلاقة الثنائية بدرجة التقارب في هذا الملف حد في بعض الحالات من إمكانية تطوير مجالات التعاون بمعزل عن الخلاف السياسي، وأبقى جانبا من التحرك مرتبطا بالاستجابة للمواقف القائمة.

ولم يؤد الانسحاب من «منظمة الوحدة الإفريقية» إلى توقف الحضور المغربي في القارة، إذ استمرت العلاقات الثنائية وبرامج التعاون مع عدد من الدول الإفريقية، وهو ما سمح بالحفاظ على قنوات سياسية واقتصادية وإنسانية خارج الإطار القاري. غير أن هذا الحضور الثنائي لم يكن قادرا على تعويض الغياب عن المؤسسة التي تصاغ داخلها المواقف والقرارات المشتركة؛ بحيث استمرت أجهزة المنظمة في الاشتغال وتراكم داخلها واقع مؤسساتي لم يكن المغرب طرفا مباشرا في مناقشته أو التأثير في صياغته.

وأفرز هذا الاختيار مع مرور الوقت، كلفة مؤسساتية واضحة؛ إذ حرم المغرب من المشاركة المباشرة في النقاشات والقرارات التي كانت تصاغ داخل التنظيم القاري، وترك مساحة أوسع أمام الأطراف المناوئة لموقفه في قضية الصحراء. وربطت بعض الدراسات بين مراجعة هذا النهج وإدراك محدودية «سياسة الكرسي الفارغ»، معتبرة أن الغياب عن المؤسسة القارية أضعف قدرة المغرب على التأثير في البيئة التي تتشكل داخلها المواقف الإفريقية، حتى مع استمرار علاقاته الثنائية بعدد من دول القارة (الكوخي، 2017، ص. 2-3). وتساعد هذه القراءة على فهم طبيعة التحول اللاحق؛ فالمشكلة لم تكن في تغير الهدف السيادي ذاته، وإنما في مدى ملائمة الوسيلة المعتمدة للدفاع عنه.

غير أن حدود المقاربة الدفاعية لا تعني أن السياسة الإفريقية للمغرب انتقلت فجأة من الدفاع إلى المبادرة، إذ استمرت العلاقات الثنائية مع عدد من الدول الإفريقية وتراكت خلالها أدوات تعاون مهدت للتحول اللاحق. ومع اتساع هذه العلاقات بدأ الخطاب الرسمي يوظف التوجه نحو إفريقيا ضمن سياسة متناسقة ومتكاملة، تقوم على توسيع مجالات التعاون وتنويع صيغ الشراكة، ضمن توجه عام ومستمر في السياسة الخارجية (وزارة الثقافة والاتصال، 2018، ص. 112). ويظهر هنا أن الانتقال نحو المبادرة جرى في صورة مسار تدريجي أعاد ترتيب العلاقة بين الهدف والوسيلة؛ فاستمرار الدفاع عن المصالح السيادية تزامن مع البحث عن أدوات أوسع للحركة، بما هيأ للانتقال من التركيز على الموقف السياسي للدولة الشريكة إلى توسيع قاعدة العلاقة معها على أساس المصالح والتعاون.

2.1- بناء المصالح وتوسيع هامش المبادرة

اتسع نطاق التحرك المغربي تدريجياً نحو دول لم تكن العلاقات معها قد بلغت مستوى الحضور القائم في غرب ووسط القارة. وقد شكل الانفتاح على شرق إفريقيا سنة 2016 مؤشراً دالاً في هذا الاتجاه؛ إذ أقر الخطاب الملكي بأن العلاقات مع دول هذه المنطقة لم تكن كافية، وربط الزيارتين الملكيتين إلى رواندا وتنزانيا بالرغبة في إضفاء دينامية جديدة في العلاقات الاقتصادية والسياسية وتوسيع السياسة الإفريقية لتأخذ بعداً قارياً (المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال، 2016، ص. 194). وفي الحالة التنزانية، أسهمت الزيارة في توسيع مجالات التعاون بتوقيع اثنتين وعشرين اتفاقية شملت التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي، والتشاور السياسي، والطاقة والفلاحة والنقل والسياحة والقطاع البنكي والاستثمار (Le Matin, 2016). وأصبح توسيع التعاون في هذه الحالة مدخلاً لتطوير العلاقة وتعميقها، بما يعكس تقدماً لتغليب المصلحة المشتركة، رغم استمرار الاختلاف في الموقف السياسي. ويبرز تبعاً لذلك توسيع هامش التحرك الدبلوماسي مع عدم افتراض أن التعاون الثنائي يفضي بالضرورة إلى تطابق المواقف أو تغييرها.

ولم تبدأ ملامح هذا التحول مع جولة شرق إفريقيا سنة 2016 وحدها، بل ظهرت قبل ذلك في الخطاب الرسمي المغربي. ففي خطاب المسيرة الخضراء لسنة 2012، أعلن جلالة الملك محمد السادس مواصلة تعزيز علاقاته مع الدول الإفريقية، ثنائياً وجهوياً، رغم استمرار بعض هذه الدول في مواقف مخالفة للموقف المغربي بشأن قضية الصحراء (المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال، 2012، ص. 261). ويشير هذا النهج الجديد إلى أن الاختلاف السياسي لم يعد يؤدي بالضرورة إلى تجميد العلاقة أو استبعاد التعاون؛ إذ أصبحت المصلحة المشتركة وسيلة لإبقاء قنوات التواصل مفتوحة وتهيئة مجال أوسع

للتفاعل السياسي، من دون افتراض وجود أثر آلي أو فوري للتعاون على مواقف الدول المعنية. وهكذا اتجهت السياسة الإفريقية تدريجيا من ربط العلاقة بدرجة التقارب السياسي إلى إدارة الاختلاف ضمن شبكة أوسع من المصالح.

واكتسب التعاون «جنوب-جنوب» موقعا أوضح في الموقف الرسمي المغربي، بوصفه إطارا عمليا لبناء المصالح وليس اعتباره مجرد امتداد لخطاب التضامن بين الدول الإفريقية (الندوي، 2017، ص. 114)، ففي المنتدى الاقتصادي المغربي الإفريقي سنة 2014، ربط الخطاب الملكي تطور التعاون الإفريقي بالنجاعة والمردودية والمصادقية، ودعا إلى جعل التعاون جنوب-جنوب في صلب الشراكات الاقتصادية الإفريقية (المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال، 2014، ص. 420)، واتسعت ضمن هذا التوجه مشاركة القطاع الخاص في العلاقات الاقتصادية مع القارة (الندوي، 2017، ص. 125)، إلى جانب نقل الخبرات والتكنولوجيا وتطوير مشاريع مرتبطة بالحاجات التنموية للدول الإفريقية (السعيد، 2021، ص. 222). وتغيرت وظيفة التعاون داخل السياسة الإفريقية للمغرب، إذ أصبح أداة لبناء مصالح متبادلة تمنح العلاقة قدرة أكبر على الاستمرار، وتسمح في الوقت نفسه بتوسيع خيارات التحرك السياسي والدبلوماسي. وعلى هذا الأساس تقوم المبادرة المغربية على توسيع مجالات التفاعل وإدارة الاختلاف ضمن شبكة من المصالح المشتركة، مع تخفيف ارتباط تطوير العلاقة بدرجة التقارب السياسي حول قضية الصحراء.

وهنا تجب الإشارة إلى أن اتساع شبكة المصالح لا يعني أن التعاون الاقتصادي أو التنموي يؤدي بالضرورة إلى مكاسب سياسية مباشرة، إذ استمرت علاقات المغرب مع دول تختلف معه في قضية الصحراء بالتوازي مع تطوير مجالات التعاون معها. وتتمثل قيمة هذا التحول أساسا في توسيع هامش الحركة الدبلوماسية المغربية والحفاظ على قنوات التواصل مع الدول المؤيدة للطرح الانفصالي رغم الاختلاف السياسي، الأمر الذي خفف من ارتباط العلاقات الثنائية بملف واحد، وسمح باتساع مجالات التعاون بتنوع الأدوات والفاعلين المكلفين بتنفيذ السياسة الإفريقية للمغرب.

2- توسيع المبادرة ومأسسة أدواتها

شهدت المبادرة الإفريقية للمغرب تطورا في الأدوات والفاعلين المشاركين في تنفيذها، بما منح التحرك الخارجي طابعا أكثر تنوعا وتنظيما. وبرز هذا التحول من خلال تعدد المتدخلين واختلاف وظائفهم، مع استمرار التوجيه الاستراتيجي للسياسة الخارجية ضمن الإطار المؤسسي القائم على مركزية المؤسسة الملكية.

2-1- تنوع الأدوات والفاعلين

رافق اتساع المبادرة الإفريقية للمغرب في مجالات التعاون، انتقال تدريجي من دبلوماسية تركز بدرجة أكبر على المؤسسة الملكية والفاعل الحكومي إلى شبكة أوسع من الفاعلين (السعيد، 2021، ص. 108). وقد أكد الخطاب الملكي الموجه إلى منتدى «كرانس مونتانا» سنة 2015 أن السياسة الإفريقية للمغرب لا تقتصر على الفاعلين الحكوميين، وإنما تشمل أيضا الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني، ضمن مقاربة شمولية ومندمجة وإدماجية (وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع التواصل، 2015، ص. 24). واكتسب البعد الديني بدوره صيغة أكثر مؤسساتية مع إحداث «مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة» (المملكة المغربية، ج.ر. 2015، ص. 5996)، التي قدمت باعتبارها إطارا للتعاون

وتبادل التجارب وتنسيق الجهود بين العلماء الأفارقة، وربط نشاطها بقضايا الأمن والاستقرار والتنمية. ويعكس هذا الاتساع تغيرا في برنامج العمل أكثر مما يعكس تغيرا في أهداف السياسة الإفريقية نفسها؛ إذ أصبحت المبادرة موزعة بين أدوات اقتصادية ودينية ومجتمعية تعمل إلى جانب القنوات الدبلوماسية التقليدية، بما يوسع قدرة الدولة على بناء علاقات مستمرة ومتعددة المستويات.

ويظهر أثر هذا التنوع أساسا في اختلاف الوظائف التي تؤديها أدوات التحرك داخل العلاقة مع الدول الإفريقية، إلى جانب اتساع عددها. فإلى جانب الشراكات الاقتصادية والتنموية، اتسع التعاون ليشمل بناء القدرات وتقاسم الخبرة والتكوين الجامعي والمهني والتقني، بما يجعل العلاقة تتجاوز الاتفاق السياسي أو المشروع الاستثماري المحدود زمنيا (السعيد، 2021، ص. 293). وفي المجال الديني، أضيفت قنوات مؤسساتية للتكوين والتواصل مع الأطر الدينية الإفريقية إلى الروابط الروحية والتاريخية القائمة أصلا. وسمح هذا التعدد ببناء مستويات مختلفة من العلاقة مع الدولة والمجتمع والمؤسسات، بحيث لا تبقى المبادرة مرتبطة بأداة واحدة أو بفاعل واحد. ويعبر تنوع الأدوات هنا عن تحول في طريقة بناء العلاقة واستدامتها أكثر مما يعبر عن تغير في غايات السياسة المغربية في إفريقيا؛ إذ أصبحت المصالح تبنى من خلال مسارات متوازية يمكن أن يدعم بعضها بعضا دون أن تتطابق وظائفها أو نتائجها.

أفرز توسع دائرة الفاعلين نمطا لا يقوم على تعدد مراكز القرار، وإنما يجمع بين مركزية التوجيه الاستراتيجي وتعدد مستويات التنفيذ. فالمؤسسة الملكية احتفظت بدور محوري في تحديد التوجهات الاستراتيجية، في حين تسهم الحكومة في تنفيذ السياسة الخارجية وتبنيها، إلى جانب مشاركة البرلمان في بعض مراحلها، بما يعكس تعدد الفاعلين دون تعدد مراكز التوجيه الاستراتيجي (بكور وبن زيتون، 2022، ص. 22). ويمنح هذا البناء السياسة المغربية في إفريقيا قدرة على التحرك في مجالات متعددة في الوقت نفسه، لكنه في المقابل يجعل فعالية المبادرة مرتبطة أيضا بدرجة التنسيق بين المتدخلين واستمرار البرامج بعد إطلاقها. لذلك، لا تتوقف أهمية تعدد الفاعلين على عدد المؤسسات المشاركة، بل على مدى قدرتها على جعل التنسيق بين مركز القرار وأجهزة التنفيذ شرطا أساسيا لمأسسة المبادرة المغربية واستدامة نتائجها.

واكتسب تنوع الفاعلين بعدا مؤسسيا أوضح مع دستور 2011، الذي عزز موقع الحكومة داخل السلطة التنفيذية، عبر توسيع اختصاصات المجلس الحكومي وتقوية دوره في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها (عبروض وفضائل، 2025، ص. 4). واحتفظت المؤسسة الملكية في الوقت نفسه، بموقع محوري في المجال الخارجي، من خلال التوجهات الاستراتيجية التي يتداول فيها المجلس الوزاري، واعتماد السفراء، وتوقيع المعاهدات والمصادقة عليها وفق المقتضيات الدستورية (بكور وبن زيتون، 2022، ص. 19). ولم يؤد هذا التوزيع إلى نقل مركز التوجيه الاستراتيجي للسياسة الخارجية إلى فاعلين آخرين، بقدر ما وسع دائرة المؤسسات المشاركة في تنفيذها، بما في ذلك القطاعات الحكومية التي أصبحت مجالات التعاون الإفريقي تدخل ضمن اختصاصاتها المباشرة. ويعكس هذا التعدد للفاعلين، مأسسة أكبر للمبادرة الإفريقية المغربية؛ إذ يظل تحديد الخيارات الكبرى اختصاصا ملكيا، بينما تتولى مؤسسات وقطاعات متعددة تنفيذه عبر برامج واتفاقيات ومشاريع تعاون.

وانعكس هذا التعدد أيضا على طريقة إدارة التحرك الإفريقي، إذ أصبحت الزيارات الملكية إطارا يجمع في المناسبة الواحدة بين العمل السياسي والتعاون الحكومي وحضور المؤسسات العمومية والقطاع الخاص، وهو ما حول الزيارة الثنائية من أداة

بروتوكولية إلى منصة لإطلاق اتفاقيات وبرامج متعددة المجالات. وأدى ذلك إلى إعادة توزيع وظائف التنفيذ داخل شبكة أوسع من المتدخلين، مع استمرار دور الدبلوماسية الرسمية وبقاء التوجيه العام للسياسة الخارجية مرتبطا بالمؤسسة الملكية ضمن البناء الدستوري القائم. بشكل يؤكد أن التحول في السياسة الخارجية المغربية طال أساسا برنامج العمل وأدواته، عبر جعل المبادرة أكثر قدرة على الجمع بين السياسي والاقتصادي والديني والتقني داخل تحرك واحد، بدل الاقتصار على قناة دبلوماسية منفردة.

2-2- من العمل خارج المؤسسة القارية إلى المبادرة من داخلها

شكلت عودة المغرب إلى «الاتحاد الإفريقي» سنة 2017 تحولا كبيرا في طريقة ممارسته لسياسته الإفريقية، وليس مجرد تراجع عن قرار الانسحاب من «منظمة الوحدة الإفريقية» سنة 1984. فبعد عقود من الغياب اعتمد خلالها المغرب بدرجة كبيرة على العلاقات الثنائية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية مع دول القارة، أتاحت العودة إضافة مستوى مؤسساتي جديد للتحرك، بما يسمح بالدفاع عن مواقفه والمشاركة في النقاشات والقرارات من داخل أجهزة الاتحاد (Louw, 2018, p. 12). ويتمثل جوهر هذا الانتقال في تغير الوسيلة المعتمدة للدفاع عن المصالح نفسها؛ إذ أصبح الحضور داخل المنظمة جزءا من استراتيجية التحرك، إلى جانب العلاقات الثنائية التي استمرت في أداء وظائفها. وتقدم العودة بهذا التوصيف مظهرا واضحا يدل على استمرارية الهدف مع تغير ساحة العمل وأدواته، بما يؤكد أن التغير مس أساسا أساليب تنفيذ السياسة الإفريقية للمغرب دون تغيير أهدافها.

ويتضح البعد المؤسساتي لهذا التحول أكثر، في تطور طريقة معالجة قضية الصحراء داخل «الاتحاد الإفريقي». فقد اعتمدت قمة نواكشوط في يوليو 2018 القرار رقم 693، الذي أنشأ آلية إفريقية تتكون من «ترويكا» الاتحاد، أي الرؤساء السابق والحالي والمقبل، إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد، لدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لحل الملف. وقرر القرار أن تثار قضية الصحراء داخل هذا الإطار وعلى مستوى رؤساء الدول والحكومات فقط (African Union, 2018b, p. 10). وتبرز أهمية هذا القرار في نقله جزءا من التحرك المغربي من التعامل مع آثار قرارات مؤسسة كان خارجها إلى ممارسة السياسة الإفريقية من داخل بنيتها وموازيتها. ومع ذلك لا يصح اعتبار القرار حلا للنزاع أو دليلا على حسم التوازنات القارية لصالح المغرب؛ بل الأدق أنه وفر إطارا مؤسساتيا جديدا لمعالجة الملف، وأكد في الوقت نفسه مركزية المسار الذي تقوده الأمم المتحدة. ومن هنا نستشف أن المؤسسة القارية أصبحت إحدى ساحات المبادرة الدبلوماسية المغربية، بعدما ظلت لسنوات جزءا من القيود المفروضة على هامش التحرك المغربي داخل القارة.

وامتد التحول المؤسساتي المغربي إلى الحضور الفعلي في أجهزة «الاتحاد الإفريقي»، بالإضافة لتغير طريقة معالجة قضية الصحراء داخله؛ فبعد نحو عام من استعادة عضويته، انتخب المغرب في يناير 2018 عضوا في «مجلس السلم والأمن» لمدة سنتين ممثلا لمنطقة شمال إفريقيا (African Union, 2018a, p. 39). وأتاح هذا الحضور المشاركة في أحد الأجهزة الرئيسية المعنية بقضايا السلم والأمن في القارة، بما وسع مجال التحرك من العلاقات الثنائية والمشاركة في القمم، إلى الانخراط في أجهزة صنع القرار القاري، رغم أنه لا يمكن أن نقرن بين اكتساب هذه العضوية وامتلاك قدرة منفردة على توجيه قرارات المجلس؛ لكن رغم ذلك، فإنها تعكس تغيرا في موقع المغرب داخل المؤسسة الإفريقية، بالانتقال من الغياب عن أجهزتها إلى



التنافس على مواقع داخلها واستخدامها مجالا إضافيا للدفاع عن مصالحه والمشاركة في معالجة القضايا القارية. ويبدو هنا أن مؤسسة المبادرة ارتبطت بتوسيع ساحات العمل وأدوات التأثير مع بقاء الأهداف الرئيسية التي وجهت السياسة الإفريقية خلال المراحل السابقة ثابتة.

وبقي الإرث السياسي والمؤسسي المتراكم داخل «الاتحاد الإفريقي» حاضرا بعد استعادة المغرب عضويته، وهو ما يمنع قراءة العودة باعتبارها تحولا فوريا في موازين المنظمة. فقد رحب القرار رقم 653 الصادر في يوليو 2017 بعودة المغرب، مع استمرار تأطير معالجة مشكل النزاع حول الصحراء المغربية بالقرارات ذات الصلة للاتحاد الإفريقي وقرارات الأمم المتحدة. كما دعا رئيس الاتحاد ورئيس مفوضيته، بالتشاور مع «مجلس السلم والأمن»، إلى اتخاذ التدابير المناسبة لدعم جهود الأمم المتحدة وتشجيع الطرفين على التعاون لإنجاح المسار الجديد (الاتحاد الإفريقي، 2017، ص. 36). وتبين مقارنة هذا القرار بالقرار رقم 693 لسنة 2018 أن التحول المؤسسي جرى بالتدرج؛ إذ انتقلت السياسة المغربية من مجرد استعادة موقع داخل منظمة تحمل إرثا سياسيا وقانونيا سابقا، إلى محاولة التأثير في الأطر التي يعالج من خلالها الملف داخلها. كما لا يمكن القول في الآن ذاته أن العودة عجلت بإنهاء القيود القائمة في الاتحاد، لكن المؤكد هو تغيير موقع المغرب إزاءها، بالانتقال من التعامل معها من خارج المؤسسة إلى التفاوض حولها والعمل على تعديلها من داخلها.

وأضافت العودة إلى «الاتحاد الإفريقي» مجالا جديدا لممارسة المبادرة ضمن السياسة الإفريقية للمغرب، إلى جانب استعادة الحضور المؤسسي داخل المنظمة، فقد أصبح العمل الثنائي مع الدول الإفريقية متكاملا مع الحضور داخل أجهزة الاتحاد والتفاعل المباشر مع آليات صنع القرار القاري، في وقت ظلت فيه القيود المرتبطة بالإرث السابق للمنظمة قائمة بدرجات متفاوتة. فالانتقال من الدفاع إلى المبادرة لم يبلغ منطق حماية المصالح السيادية، وإنما غير البيئة التي يمارس داخلها هذا الدفاع والأدوات الموظفة لتحقيقه. فبدل الاكتفاء بمواجهة المواقف الصادرة عن المؤسسة من الخارج، أصبح المغرب طرفا مشاركا في النقاش والتفاوض حولها من الداخل، وهو ما يمثل أحد أكثر مؤشرات التحول وضوحا في برنامج سياسته الإفريقية.

وتحدد مقارنة الحالات التي تناولها المقال مستوى التحول بصورة أدق. فقد مثل انسحاب سنة 1984 نموذجا لتغليب الدفاع عن الموقف السيادي ولو على حساب الحضور داخل «الاتحاد الإفريقي»، في حين اتجه المسار بعد 1999 تدريجيا إلى توسيع العلاقات وبناء المصالح دون جعل التطابق السياسي شرطا سابقا للتعاون. وأظهرت حالة تنزانيا إمكان تطوير شراكة متعددة المجالات مع دولة استمر الاختلاف معها بشأن قضية الصحراء، بينما أضافت العودة إلى «الاتحاد الإفريقي» والقرار رقم 693 بعدا جديدا تمثل في نقل جانب من المبادرة إلى داخل المؤسسة القارية نفسها. وتبين هذه الحالات أن الأهداف السيادية والاستراتيجية مثلت العنصر الأكثر استمرارية، بينما وقع التغير الأوضح في الأدوات والفاعلين وساحات التحرك ونمط إدارة الاختلاف. ولا يبدو الانتقال من الدفاع إلى المبادرة في ضوء ذلك، انتقالا بين سياستين منفصلتين، بل مسارا تراكميا وسع خيارات الفعل حول أهداف احتفظت بدرجة عالية من الاستمرارية.

3-النتائج ومناقشتها

تبين الدراسة أن التحول الذي عرفته السياسة الإفريقية للمغرب لم يمثل قطيعة مع أهدافها ومحدداتها الرئيسية، بقدر ما ارتبط بتغيير تدريجي في طرق تنفيذها. فقد حافظت الوحدة الترابية وحماية المصالح الاستراتيجية والانتماء الإفريقي على موقعها ضمن محددات التحرك المغربي، بينما اتسعت الأدوات والفاعلون وساحات الممارسة بصورة واضحة. وانتقلت السياسة الإفريقية للمغرب تدريجيا من التركيز على التعامل مع المواقف القائمة والدفاع عن المصالح المرتبطة بها في ملف الصحراء المغربية، إلى توسيع القدرة على المبادرة عبر بناء المصالح المشتركة، وتنويع مجالات التعاون، والانفتاح على دول تختلف مواقفها السياسية مع المغرب، والجمع بين العلاقات الثنائية والتحرك من داخل «الاتحاد الإفريقي». وتدعم هذه النتيجة فرضية المقال بأن التحول شمل أساسا أدوات السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا وأسايب تنفيذها، ولم يشمل تغيير أهدافها.

وتؤكد نتائج الدراسة أن توسيع المبادرة لم يؤد بالضرورة إلى أثر سياسي مباشر أو متساو في جميع الحالات. فقد أتاح بناء المصالح المشتركة الحفاظ على قنوات التعاون مع دول تختلف مع المغرب في بعض القضايا، ووسع الحضور داخل مناطق ومؤسسات لم يكن التحرك فيها بالدرجة نفسها سابقا، لكنه لم يؤد بصورة آلية إلى توحيد المواقف أو إزالة القيود القائمة داخل «الاتحاد الإفريقي». ويقتضي ذلك التمييز بين القدرة على المبادرة وبين نتائجها؛ فالأولى تتصل باتساع خيارات التحرك وتنوع أدواته، بينما تظل الثانية مرتبطة بتفاعلات الدول وموازن القوى والسياقات الإقليمية والدولية. ويجنب هذا التمييز تقييم السياسة الإفريقية للمغرب بمنطق النجاح أو الإخفاق المجرد، ويتيح قياس تحولها من خلال قدرتها على توسيع مجال الفعل مع بقاء نتائج هذا الفعل متفاوتة.

4-الخلاصة

يقتضي تقييم السياسة الإفريقية للمغرب مستقبلا، الانتقال من رصد كثافة التحرك إلى قياس نتائج المبادرة، وذلك من خلال التمييز بين الحضور والنفوذ، وبين توقيع الاتفاقيات ودرجة تنفيذها، وبين توسيع الشراكات وقدرتها الفعلية على تعديل أنماط التصويت والمواقف داخل المؤسسات القارية، خاصة داخل منظمة «الاتحاد الإفريقي». ويستدعي ذلك أيضا متابعة أثر تعدد الفاعلين في درجة التنسيق بين الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والدينية، ومقارنة النتائج بين المناطق الإفريقية المختلفة. ويتيح هذا المدخل تجاوز القراءة التي تختزل التحول في كثرة الزيارات والمشاريع، والانتقال إلى تقييم أدق لقدرة السياسة المغربية في إفريقيا على تحويل المبادرة إلى تأثير مستدام، وهو مستوى يحتاج إلى معالجة مستقلة تتجاوز حدود هذا المقال.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال. (2012). «خطاب بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء»، الرباط، 6 نونبر 2012، ضمن خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الرابع: 2010-2014.

2. المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال. (2014). «خطاب افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإفريقي»، أبيدجان، 24 فبراير 2014، ضمن خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الرابع: 2010-2014.
3. بولحية، يحيى. (2014). «محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات»، سياسات عربية، العدد 10، شتنبر 2014.
4. وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع التواصل. (2015). «رسالة إلى المشاركين في منتدى كرانس مونتانا»، الداخلية، 13 مارس 2015، ضمن خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الخامس: 2015-2019.
5. المملكة المغربية. (2015). الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) المتعلق بإحداث «مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة»، الجريدة الرسمية، العدد 6372، 8 رمضان 1436 (25 يونيو 2015)، ص. 5996.
6. المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال. (2016). «خطاب بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء»، دكار، 6 نونبر 2016، ضمن خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الخامس: 2015-2019.
7. الكوخي، محمد. (2017). «استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية»، مركز الجزيرة للدراسات، 9 فبراير 2017.
8. الندوي، محسن. (2017). «الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية»، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 2، يونيو 2017.
9. الاتحاد الإفريقي. (2017). «مقرر بشأن قضية الصحراء الغربية»، Rev.1 (XXIX) Assembly/AU/Dec.653، الدورة العادية التاسعة والعشرون لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 3-4 يوليوز 2017.
10. وزارة الثقافة والاتصال. (2018). إفريقيا في خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوليوز 1999-أبريل 2018، قطاع الاتصال، الرباط.
11. المودن، محمد، وأزم، زكرياء. (2018). «الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة»، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018.
12. السعيد، سناء. (2021). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.
13. بكور، عبد اللطيف، وبن زيتون، محمد أمين. (2022). «الأساس الدستوري للسياسة الخارجية بالمغرب: قراءة تحليلية للدستور 2011»، ضمن إدريس لكريني ولحسن الحسنواي (تنسيق)، السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير: الضوابط والديناميات، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، العدد 61، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.
14. لحمامي، عبد القادر. (2023). «سياسة المغرب الإفريقية من خلال الخطب والزيارات الملكية»، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 5، ماي 2023.
15. عيروض، أيوب، وفضائل، هدى. (2025). «تحولات موقع الحكومة في دستور 2011: نحو إعادة رسم التوازنات الدستورية بالمغرب»، مجلة المقالات الدولية، العدد 3، يونيو 2025.

16. صابري، إبراهيم، وجعوان، عبد الرحمن. (2025). «تحويلات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية: بين البعد الدولي والتموقع بالقارة الإفريقية»، مجلة المقالات الدولية، العدد 7، نونبر 2025.

المراجع باللغات الأجنبية

1. Hermann, Charles F. (1990). "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol. 34, No. 1, March 1990.
2. Le Matin. (2016). « Sa Majesté le Roi Mohammed VI et le Président tanzanien John Pombe Magufuli président la cérémonie de signature de 22 conventions et accords bilatéraux », 24 octobre 2016, www.lematin.ma.
3. Louw-Vaudran, Liesl. (2018). The Meaning of Morocco's Return to the African Union, North Africa Report, No. 1, Institute for Security Studies, January 2018.
4. African Union. (2018a). Decision on the Election of Ten (10) Members of the Peace and Security Council, EX.CL/Dec.1003(XXXII), 32nd Ordinary Session of the Executive Council, Addis Ababa, 25–26 January 2018.
5. African Union. (2018b). Decision on the Report of the Chairperson of the Commission of the African Union on the Issue of Western Sahara, Assembly/AU/Dec.693(XXXI), 31st Ordinary Session of the Assembly, Nouakchott, 1–2 July 2018.
6. Wehner, Leslie E. (2026). "Gradual Change in Foreign Policy : A Role-Theoretic Approach", International Studies Perspectives, Vol. 27, No. 3, 2026.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Al-Mamlaka Al-Maghribia, Wizarat Al-Thaqafa wa Al-Ittissal. (2012). "Khitab bi Mounassabat Al-Dhikra Al-Sabia wa Al-Thalathin lil-Massira Al-Khadra [Speech on the Occasion of the Thirty-Seventh Anniversary of the Green March]", Rabat, 6 November 2012, in *Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, Vol. 4: 2010–2014.
2. Al-Mamlaka Al-Maghribia, Wizarat Al-Thaqafa wa Al-Ittissal. (2014). "Khitab Iftitah Al-Mountada Al-Iktissadi Al-Maghribi Al-Ivoiri [Opening Speech of the Moroccan-Ivorian Economic Forum]", Abidjan, 24 February 2014, in *Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, Vol. 4: 2010–2014.
3. Boulhiya, Yahya. (2014). "Mouhaddidat Al-Siyassa Al-Kharijia Al-Maghribia Tijah Douwal Gharb Ifriqia wa Janoub Al-Sahra: Al-Thawabit wa Al-Moutaghayirat [Determinants of Moroccan Foreign Policy

- towards West African and Sub-Saharan African Countries: Constants and Variables]", *Siyassat Arabia [Arab Policies]*, No. 10, September 2014.
4. Wizarat Al-Chabab wa Al-Thaqafa wa Al-Tawassol, Kitaa Al-Tawassol. (2015). "Rissala Ila Al-Moucharikin fi Mountada Crans Montana [Message to the Participants in the Crans Montana Forum]", Dakhla, 13 March 2015, in *Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, Vol. 5: 2015–2019.
 5. Al-Mamlaka Al-Maghribia. (2015). Al-Dahir Al-Sharif Raqm 1.15.75, 24 June 2015, Al-Moutaalliq bi Ihdath Mouassassat Mohammed VI lil-Oulama Al-Afarika [Royal Decree No. 1.15.75 establishing the Mohammed VI Foundation of African Ulema], Al-Jarida Al-Rasmia [Official Gazette], No. 6372, 25 June 2015, p. 5996.
 6. Al-Mamlaka Al-Maghribia, Wizarat Al-Thaqafa wa Al-Ittissal. (2016). "Khitab bi Mounassabat Al-Dhikra Al-Hadia wa Al-Arbain lil-Massira Al-Khadra [Speech on the Occasion of the Forty-First Anniversary of the Green March]", Dakar, 6 November 2016, in *Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, Vol. 5: 2015–2019.
 7. Al-Koukhi, Mohamed. (2017). "Istiratijiyyat Aoudat Al-Maghrib lil-Ittihad Al-Ifriqi wa Al-Tawazounat Al-Karria [Strategies of Morocco's Return to the African Union and Continental Balances]", Al Jazeera Centre for Studies, 9 February 2017.
 8. Al-Nadawi, Mohsen. (2017). "Al-Ahammia Al-Istiratijia lil-Diblomassia Al-Iktissadia fi Al-Alakat Al-Maghribia Al-Ifriqia [The Strategic Importance of Economic Diplomacy in Moroccan-African Relations]", *Majallat Chououn Istiratijia [Strategic Affairs Journal]*, No. 2, June 2017.
 9. Al-Ittihad Al-Ifriqi. (2017). "Moukarrar bi Chaan Kadiyat Al-Sahra Al-Gharbia [Decision on the Issue of Western Sahara]", Assembly/AU/Dec.653(XXIX) Rev.1, 29th Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Addis Ababa, 3–4 July 2017.
 10. Wizarat Al-Thaqafa wa Al-Ittissal. (2018). *Ifriqia fi Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Africa in the Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, July 1999–April 2018, Communication Department, Rabat.
 11. Al-Mouden, Mohamed, and Azem, Zakaria. (2018). "Al-Diblomassia Al-Iktissadia lil-Mamlaka Al-Maghribia Tijah Ifriqia: Al-Aliyat wa Al-Mounafassa [The Economic Diplomacy of the Kingdom of Morocco towards Africa: Mechanisms and Competition]", *Majallat Madarat Siyassia [Political Orbits Journal]*, Vol. 1, No. 4, March 2018.
 12. Al-Saidi, Sanaa. (2021). *Al-Tawajohat Al-Jadida li Al-Siyassa Al-Kharijia Al-Maghribia Tijah Ifriqia Janoub Al-Sahra [New Orientations of Moroccan Foreign Policy towards Sub-Saharan Africa]*, Doctoral

Thesis in Public Law, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez.

13. Bakour, Abdelatif, and Ben Zeitoun, Mohamed Amine. (2022). "Al-Assas Al-Doustouri lil-Siyassa Al-Kharijia bi Al-Maghrib: Kiraa Tahlilia li Doustour 2011 [The Constitutional Basis of Foreign Policy in Morocco: An Analytical Reading of the 2011 Constitution]", in Driss Lakrini and Lahcen El Hasnaoui (eds.), *Al-Siyassa Al-Kharijia Al-Maghribia fi Alam Moutaghayir: Al-Dawabit wa Al-Dinamiyat [Moroccan Foreign Policy in a Changing World: Frameworks and Dynamics]*, Seminar and Study Days Series, No. 61, 1st ed., National Printing and Stationery Press, Marrakech.
14. Lahmami, Abdelkader. (2023). "Siyassat Al-Maghrib Al-Ifriqia min Khilal Al-Khoutab wa Al-Ziyarat Al-Malakia [Morocco's African Policy through Royal Speeches and Visits]", *Majallat Ibn Khaldoun lil-Dirassat Al-Kanounia wa Al-Iktissadia wa Al-Ijtimaia [Ibn Khaldun Journal of Legal, Economic and Social Studies]*, No. 5, May 2023.
15. Aïroud, Ayoub, and Fdail, Houda. (2025). "Tahawoulat Mawki Al-Houkouma fi Doustour 2011: Nahwa ladat Rasm Al-Tawazounat Al-Doustouria bi Al-Maghrib [Transformations in the Position of the Government under the 2011 Constitution: Towards Redrawing the Constitutional Balances in Morocco]", *Majallat Al-Makalat Al-Dawlia [Journal of International Articles]*, No. 3, June 2025.
16. Sabri, Ibrahim, and Jaouane, Abderrahmane. (2025). "Tahawoulat Al-Diblomassia Al-Iktissadia Al-Maghribia: Bayna Al-Boud Al-Dawli wa Al-Tamawdo bi Al-Karra Al-Ifriqia [Transformations of Moroccan Economic Diplomacy: Between the International Dimension and Positioning on the African Continent]", *Majallat Al-Makalat Al-Dawlia [Journal of International Articles]*, No. 7, November 2025.

Intelligence Doctrine: Conceptual Problem and Comparative

Mohamed Elzin Mohamedahmed Ibrahim

Associate Professor. Brigadier General (Ret.), Researcher in Intelligence Studies, Joaan Bin Jassim Académie for Defense Studies, Ahmed Bin Mohammed Military College, Qatar.

Email : mibrahim@bjb.edu.qa

mohamed.elzin@abmmc.edu.qa

 <https://orcid.org/0009-0005-8638-044X>

Received	Accepted	Published
22/08/2026	31/08/2026	30/09/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.97-110>

Mohamed Elzin Mohamed ahmed Ibrahim. (2026). Intelligence Doctrine: Conceptual Problem and Comparative. Journal of Strategic and Military Studies, volume 8 (issue 32), pp: 97- 110.

Abstract

This study seeks to develop an analytical framework for reinterpreting the politicization of intelligence through the Proximity Hypothesis, arguing that the degree of structural and functional proximity between intelligence analysts and decision-makers does not determine politicization in a deterministic way; rather, it creates a multi-level interactive environment that shapes different forms of politicization, including hard, soft, structural, and cognitive politicization. The study is guided by a central question: how does structural proximity influence the production of intelligence analysis, and what are the limits of possible analytic independence? Methodologically, the research adopts a theoretical-analytical approach based on reconstructing the relevant literature and synthesizing applied insights to develop a probabilistic explanatory model that accounts for the gradation of politicization patterns. The findings suggest that intelligence politicization is not merely the result of direct political pressure, but rather the outcome of a multi-level interaction involving institutional structure, communication channels, professional culture, and shared cognitive frameworks. Accordingly, managing proximity through appropriate institutional mechanisms can enhance the relevance and effectiveness of intelligence analysis while preserving a relative degree of analytic independence.

Keywords: Intelligence Doctrine, Professional Independence, Comparative Models.

© 2026, Elzin Mohamedahmed, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

عقيدة الاستخبارات: الإشكالية المفاهيمية والنماذج المقارنة

محمد الزين محمد أحمد إبراهيم

أستاذ مشارك. دكتور. عميد (متقاعد) محمد الزين محمد أحمد، باحث في الدراسات الاستخباراتية، محاضر بأكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، كلية أحمد بن محمد العسكرية، (قطر).

الإيميل: mibrahim@jbj.edu.qa

mohamed.elzin@abmmc.edu.qa

<https://orcid.org/0009-0005-8638-044X> حساب

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/08/31	2026/08/22

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.97-110>

محمد الزين محمد أحمد إبراهيم. (2026). «العقيدة الاستخباراتية: إشكالية المفهوم والمقارنة». *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*، 08 (32)، ص ص: 97-110.

ملخص

تتناول هذه الدراسة الإشكالية المفاهيمية لعقيدة الاستخبارات، من خلال مساءلة حدود تمييزها عن العقيدة العسكرية والاستراتيجية والثقافة المؤسسية والإجراءات التشغيلية. وتنطلق من أن العقيدة الاستخباراتية تمثل إطاراً مؤسسياً يربط بين تصور الدولة للتهديد، وتحديد أولوياتها الاستخباراتية، وبناء قدراتها، ومعايير إنتاج المعرفة، وآليات توظيفها في القرار. كما تبحث الدراسة المبادئ الموجّهة للعقيدة والمستويات التي تنتقل عبرها من التصور الاستراتيجي إلى الممارسة المؤسسية، ثم تختبر تجلياتها من خلال نماذج وطنية مقارنة في الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وإسرائيل، للكشف عن أثر اختلاف البيئات الاستراتيجية والبنى المؤسسية في تشكيلها. وتخلص الدراسة إلى أن العقيدة لا تستمد فاعليتها من الاتساق وحده، وإنما من قدرتها على الموازنة بين التوجيه والمرونة، والتكامل والتعدد، والاستجابة لمتطلبات القرار والاستقلال المهني، بما يجعل قابلية المراجعة والتعلم شرطاً أساسياً لفاعليتها واستدامتها وقدرتها على التكيف مع التحولات الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: عقيدة الاستخبارات؛ الاستقلال المهني؛ النماذج المقارنة.

©2026، الزين محمد أحمد، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تقوم الاستخبارات على مفارقة معرفية ومؤسسية: فكلما ازدادت حاجة الدولة إلى المعرفة في بيئة استراتيجية غامضة، ازدادت حاجتها إلى مؤسسات قادرة على إنتاج تقديرات قابلة للاستخدام دون أن تحوّل افتراضاتها السابقة إلى حقائق ثابتة. فالاستخبارات ليست مجرد امتلاك للمعلومات، وإنما عملية مؤسسية لتحويل المعلومات الناقصة والمتعارضة إلى معرفة تقديرية تخدم القرار؛ وهو ما جعل طبيعة الاستخبارات ووظيفتها وحدودها موضوعاً مستمراً في الأدبيات، من تأسيس شيرمان كنت Sherman Kent للاستخبارات الاستراتيجية، إلى معالجة مايكل هيرمان Michael Herman لطبيعة القوة الاستخباراتية، وصولاً إلى النقاشات المعاصرة حول الاستخبارات بوصفها نشاطاً مهنياً قائماً على التقدير والاحتمال والمراجعة المستمرة (Herman, 1996; Kent, 1949; Warner, 2002).

غير أن هذا التراكم لم يحسم سؤالاً مغايراً لا يقل أهمية: ما الذي ينتظم وراء هذه الممارسات جميعاً؟ كيف تحدد المؤسسة أولوياتها، وتبني قدراتها، وتوزع مواردها، وتضبط العلاقة بين الجمع والتحليل والتقدير، وترجم تصورات الدولة عن التهديد إلى ممارسة مؤسسية؟ تنقل هذه الأسئلة النقاش من الاستخبارات بوصفها وظيفة إلى الاستخبارات بوصفها نظاماً مؤسسياً تحكمه مبادئ وتصورات موجهة؛ ومن هنا تبرز إشكالية العقيدة الاستخباراتية.

غير أن نقل مفهوم «العقيدة» من المجال العسكري إلى المجال الاستخباراتي ليس انتقالاً اصطلاحياً بريئاً. فالعقيدة نشأت في سياق تنظيم استخدام القوة، بينما تتمثل الوظيفة الاستخباراتية أساساً في إنتاج المعرفة التي تسبق الفعل وتؤثر فيه. ومن ثم يطرح المفهوم سؤالاً تأسيسياً: هل يمكن أن تكون للاستخبارات عقيدة بالمعنى نفسه الذي تكون به للقوات المسلحة، أم أن الطبيعة الاحتمالية والمعرفية للعمل الاستخباراتي تقتضي تصوراً مختلفاً للعقيدة؟ وتزداد المسألة تعقيداً لأن الاستخبارات تحتاج إلى مبادئ مشتركة تنظم الأولويات والقدرات والتنسيق والممارسة، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى مساحة مؤسسية لمراجعة الفرضيات وتحدي الأنماط القائمة. وقد أبرز قوستافسون وديفيس Davies and Gustafson هذا التوتر في دراستهما للعقيدة الاستخباراتية العسكرية، مؤكدين أن محاولة إخضاع الممارسة الاستخباراتية لمنطق عقائدي عسكري تكشف تعارضاً بين متطلبات الاتساق العقائدي وطبيعة العمل الاستخباراتي المهنية والمعرفية (Davies & Gustafson, 2019, p. 25).

ومن ثم، لا نفهم العقيدة الاستخباراتية في هذا المقال بوصفها نسخة من العقيدة العسكرية أو دليلاً للإجراءات، وإنما بوصفها إطاراً مؤسسياً يترجم تصور الدولة لوظيفة الاستخبارات إلى مبادئ توجه تحديد الأولويات، وبناء القدرات، وإنتاج المعرفة، وتنسيق الجهود، وعلاقة الاستخبارات بالقرار. وتكشف الوثائق العقائدية الحديثة أن هذا الإطار يتجاوز الإجراءات التشغيلية إلى تنظيم المفاهيم والوظائف والهياكل والأفراد والتدريب ودعم العمليات، بما يجعل العقيدة أقرب إلى منطق مؤسسي ناظم للممارسة منها إلى مجموعة من التعليمات التنفيذية (Davies & Gustafson, 2019, p. 25).

وعليه، لا يبحث المقال عن تعريف شكلي للعقيدة الاستخباراتية، وإنما يفحص حدود المفهوم ووظيفته وشروط فاعليته، ويسعى إلى الإجابة عن السؤال الآتي: ما الذي يجعل الإطار الذي تنتظم من خلاله الممارسة الاستخباراتية «عقيدة» فعلاً، وكيف تتحدد مبادئه وتباين تجلياته تبعاً للبيئات الاستراتيجية والمؤسسية للدول؟ وينطلق المقال من حجة مفادها أن العقيدة الاستخباراتية الفاعلة لا تقاس بقدرتها على فرض الاتساق وحده، وإنما بقدرتها على الموازنة بين التوجيه والمرونة، والانضباط المهني والانفتاح على مراجعة الافتراضات.

ولمعالجة هذه الإشكالية، ينقسم المقال إلى خمسة محاور مترابطة. يتناول المحور الأول الإشكالية المفاهيمية للعقيدة وحدود تمييزها عن العقيدة العسكرية والاستراتيجية والثقافة التنظيمية والإجراءات التشغيلية. ويناقش المحور الثاني المبادئ الموجّهة ومستوياتها، وكيف تنتقل من التصور الاستراتيجي إلى الممارسة الاستخباراتية. ثم يختبر المحور الثالث المفهوم من خلال نماذج دولية مختارة، للكشف عن أثر البيئة الاستراتيجية والبنية المؤسسية في تشكيل العقائد وتباينها. ويتناول المحور الرابع جدل العقيدة بين الاتساق والمرونة، والتوجيه المهني والاستقلال في الحكم، والتكامل وتعدد مصادر المعرفة. ويختتم المحور الخامس بتركيب إطار تحليلي للعقيدة الاستخباراتية يحدد أبعادها الاستراتيجية والمؤسسية والمعرفية والوظيفية، ويبين شروط تحولها من أداة للتوجيه إلى آلية للتعلم والتكيف المؤسسي.

1- الإشكالية المفاهيمية لعقيدة الاستخبارات

لا تبدأ إشكالية العقيدة الاستخباراتية من السؤال عما إذا كانت أجهزة الاستخبارات تمتلك مبادئ توجه عملها؛ فالممارسة والوثائق المؤسسية تكشف عن ذلك بوضوح. وإنما تبدأ من سؤال أكثر دقة: متى تتحول هذه المبادئ إلى عقيدة، وما الذي يميزها عن الاستراتيجية والسياسة الأمنية والثقافة المهنية والإجراءات التشغيلية؟ وتزداد صعوبة السؤال حين يُنقل مفهوم نشأ في المجال العسكري إلى نشاط تختلف طبيعته؛ فالعقيدة العسكرية تتصل أساساً بتنظيم استخدام القوة، بينما تتعامل الاستخبارات مع إنتاج المعرفة في ظروف يطغى عليها النقص والغموض وعدم اليقين.

وتتصل هذه الإشكالية بطبيعة الاستخبارات ذاتها؛ إذ لم يستقر تعريفها في الأدبيات على معنى واحد، فهي تشير في الوقت نفسه إلى المعلومات، والعملية التي تُنتج بها، والمؤسسات التي تتولى إنتاجها واستخدامها. ويشير ميشيل وارنر Warner إلى أن اختزال الاستخبارات في المعلومات يغفل ما يُفعل بهذه المعلومات، ولمن تُنتج، ولأي غرض؛ كما يستعيد تمييز كينت بين الاستخبارات بوصفها نشاطاً والاستخبارات بوصفها منتجاً. وبذلك تصبح الاستخبارات عملية مؤسسية لإنتاج المعرفة بقدر ما هي منتج نهائي يصل إلى المستخدم (Kent, 1949, p. 3). وهذا التعدد في مستويات المفهوم مهم لفهم العقيدة؛ لأن العقيدة التي توجه المنتج وحده لا تفسر المنظومة التي تحدد ما يُجمع، وما يُحلل، وما يُستبعد، وكيف تُبنى القدرات، ولمن تُوجّه المعرفة.

ومن هنا تنشأ المفارقة المركزية: الاستخبارات تحتاج إلى العقيدة وتقاومها في آن واحد. تحتاج إليها لأنها لا تستطيع العمل بكفاءة من دون أولويات مشتركة، وهياكل، وقدرات، ومناهج، وتدريب، وآليات للتنسيق؛ لكنها تقاومها لأن المعرفة التي تنتجها تظل احتمالية، ولأن التحليل المهني يتطلب اختبار الفرضيات ومراجعة الافتراضات وتوسيع نطاق البدائل. وقد أبرز قوستافسون وديفيس هذه المعضلة في دراستهما للعقيدة الاستخباراتية العسكرية، مبينين أن محاولة إدخال الممارسة الاستخباراتية في إطار عقائدي عسكري تكشف توتراً بين الحاجة إلى الاتساق المؤسسي وبين طبيعة العمل الاستخباراتي القائمة على الحكم المهني والتفكير النقدي (Davies & Gustafson, 2019, p. 25).

وهنا ينبغي التمييز بين العقيدة بوصفها إطاراً للتفكير والعقيدة بوصفها قالباً للتفكير. ففي الحالة الأولى توفر العقيدة لغة مشتركة ومبادئ موجّهة تساعد المؤسسة على تنظيم الممارسة دون أن تحدد مسبقاً نتائجها؛ أما في الحالة الثانية فإنها قد تتحول إلى مصدر للجمود، حين تصبح الافتراضات التي يفترض أن توجه البحث قيوداً على ما تستطيع المؤسسة رؤيته وتفسيره. وهذه المعضلة ليست نظرية محضة؛ إذ ترتبط مباشرة بمخاطر التفكير الجمعي، والتثبيت على فرضية واحدة،



والانحياز التأكدي، وهي مخاطر تزداد عندما تتحول الخبرة المؤسسية إلى يقين يصعب اختباره. ومن ثم، فإن العقيدة الاستخباراتية لا تكون ناجحة لأنها تنتج قدراً أكبر من الاتساق فحسب، وإنما لأنها توفر اتساقاً يسمح بالمراجعة ولا يلغىها (Davies & Gustafson, 2019, p. 32).

ويترب على ذلك أن الوثيقة العقائدية لا ينبغي أن تُساوى بالعقيدة نفسها. فالوثيقة ليست سوى التجسيد الرسمي لمنظومة أوسع من المبادئ والتصورات المؤسسية. وتوضح العقيدة البريطانية المشتركة هذا المعنى؛ إذ لا تقتصر على وصف دورة الاستخبارات، بل تمتد إلى المفاهيم والوظائف والهياكل والأفراد والتدريب ودعم التخطيط والعمليات، بما يكشف أن العقيدة تعمل على تنظيم العلاقة بين المعرفة والقدرة والممارسة داخل المنظومة الاستخباراتية (UK Ministry of Defence, 2023, p. 15). ومن ثم، فإن وجود وثيقة عقائدية لا يكفي لإثبات وجود عقيدة فاعلة؛ فالمعيار الأهم هو مدى انتقال المبادئ التي تتضمنها إلى بناء المؤسسة وأولوياتها وممارساتها.

وعليه، يمكن تأصيل العقيدة الاستخباراتية بوصفها إطاراً مؤسسياً من المبادئ والتصورات الموجهة التي تحدد فهم الدولة لوظيفة الاستخبارات، وتوجه أولوياتها وبناء قدراتها وإنتاجها المعرفي وتنسيق مكوناتها وعلاقتها بالقرار، مع إبقاء الحكم المهني ومراجعة الافتراضات جزءاً من بنيتها لا استثناءً عليها. وبهذا المعنى، تقع العقيدة في مستوى وسيط بين الاستراتيجية والممارسة: تتأثر بالتصور الاستراتيجي للدولة، لكنها تترجمه إلى منطق مؤسسي؛ وتوجه العمل، لكنها لا ينبغي أن تحدد نتائجه مسبقاً. وهذه الخاصية هي التي تميز العقيدة الاستخباراتية عن مجرد مجموعة من الإجراءات، وتجعلها مفهوماً قابلاً للتحليل المقارن.

2- المبادئ الموجهة للعقيدة الاستخباراتية

إذا كانت العقيدة الاستخباراتية تمثل الإطار الذي تنظم داخله الوظيفة، فإن مضمونها لا يتحدد بوجود وثيقة عقائدية بقدر ما يتجسد في المبادئ التي تضبط إنتاج المعرفة واستخدامها. وتكشف العقائد المعاصرة، الأمريكية والأطلسية، أن هذه المبادئ لا تعمل بوصفها قواعد إجرائية منفصلة، وإنما باعتبارها معايير تنظم العلاقة بين احتياجات القرار، وإمكانات الجمع والتحليل، وجودة التقدير، والزمن الذي تظل فيه المعرفة قابلة للاستخدام (Joint Chiefs of Staff, n.d., p. 3).

ويأتي في مقدمة هذه المبادئ توجيه الجهد الاستخباراتي نحو احتياجات القرار؛ فالاستخبارات لا تجمع المعلومات لمجرد توافرها، وإنما لتقديم إجابات عن أسئلة أمنية واستراتيجية محددة. ومن ثم تبدأ العملية العقائدية بتحديد المتطلبات والأولويات قبل اختيار وسائل الجمع وتوزيع الموارد. غير أن توجيه الاستخبارات نحو القرار لا يعني إخضاع التقدير لرغبته؛ فثمة فرق حاسم بين أن يحدد صانع القرار ما يحتاج إلى معرفته وأن يحدد مسبقاً ما يريد أن تكون عليه الإجابة. الأول شرط للفاعلية، أما الثاني فيفتح الباب أمام التسييس وتقويض الاستقلال المهني (NATO, 2020, pp. 3–4).

ومن هنا يتصل مبدأ الاستقلال المهني بالنزاهة الفكرية؛ إذ لا قيمة لإطار عقائدي يوجه الجمع والتحليل إذا كان غير قادر على حماية التقدير من ضغط التوقعات السياسية أو المؤسسية. وقد بين ريتشارد بيتس Richard K. Betts أن الإخفاق الاستخباراتي لا ينشأ بالضرورة من غياب المعلومات، وإنما قد ينشأ من الطريقة التي تُفسَّر بها الأدلة داخل عملية صنع القرار (Betts, 1978, p.61). ولذلك لا يعني الاستقلال الانفصال عن صانع القرار، بل الحفاظ على قدرة المؤسسة على عرض ما ترجحه الأدلة، وتحديد حدود المعرفة ودرجات الثقة، حتى عندما لا تتطابق النتائج مع التوقعات القائمة. وهنا تصبح النزاهة الفكرية أكثر من قيمة أخلاقية؛ إنها شرط معرفي لصحة التقدير.

ويترتب على ذلك مبدأ ثالث يتمثل في عدم مساواة المعلومة بالاستخبارات. فالمعلومة لا تصبح معرفة استخباراتية بمجرد جمعها، وإنما عبر تقييم مصدرها، واختبار مصداقيتها، وربطها بغيرها، وتفسير دلالتها. ويؤكد مايكل هيرمان أن التقييم والتحليل والدمج والتفسير لا تعمل في خط مستقيم، بل تتفاعل بصورة تسمح لنتائج التحليل بإعادة توجيه الجمع نفسه (Herman, 1996, p.112). ومن ثم فإن دورة الاستخبارات لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها سلسلة ميكانيكية مغلقة، وإنما باعتبارها عملية تكرارية يعيد فيها إنتاج المعرفة تشكيل الأسئلة التي تستدعي معرفة جديدة.

ويتصل بذلك مبدأ التكامل، لا باعتباره تنسيقاً إدارياً بين الأجهزة فحسب، وإنما باعتباره مبدأً معرفياً يقوم على أن أي مصدر لا يستنفد الواقع بمفرده. فالقيمة الاستخباراتية تنشأ من تركيب الأدلة المتباينة واختبارها ببعضها ببعض، مع الاحتفاظ بحدود كل مصدر ودرجة موثوقيته. وتؤكد عقيدة الناتو أهمية التعاون والتنسيق والتكامل في إنتاج الاستخبارات الشاملة (NATO, 2020, pp. 3–4). لكن التكامل لا ينبغي أن يتحول إلى تجانس في الحكم؛ فالمطلوب هو وحدة الجهد مع تعدد التقدير، بحيث تتكامل المعلومات دون أن تُدمج الأحكام في رأي واحد قبل اختبار البدائل.

ويضاف إلى ذلك عامل الزمن بوصفه جزءاً من قيمة المعرفة نفسها. فالتقدير الاستخباراتي لا يقاس بالدقة وحدها، وإنما كذلك بقدرته على الوصول في الوقت الذي يمكن فيه استخدامه. وتشير عقيدة الناتو إلى التوتر الدائم بين السرعة والجودة والشمول؛ فالمعرفة الدقيقة التي تصل بعد انقضاء لحظة القرار قد تفقد جزءاً أساسياً من قيمتها العملية (NATO, 2020, pp. 3–4). ومن ثم فإن الحرفية الاستخباراتية لا تتمثل في إنتاج «أفضل تحليل ممكن» بمعزل عن السياق، وإنما في إنتاج أفضل تقدير ممكن ضمن حدود الزمن والموارد وعدم اليقين.

أما المبدأ الذي يمنح هذه المنظومة قدرتها على الاستمرار فهو المرونة والمراجعة. فالبيئة الاستراتيجية تتغير، والخصوم يتعلمون، والتكنولوجيا تعيد تشكيل أدوات الجمع، والتهديدات تتداخل وتتبدل. لذلك فإن العقيدة التي لا تتضمن آلية لمراجعة افتراضاتها تخاطر بالتحول من أداة لتنظيم المعرفة إلى وسيلة لإعادة إنتاجها. ولا تعني المرونة التخلي عن المبادئ، وإنما القدرة على مراجعة تطبيقها وافترضاها مع الحفاظ على الغاية المؤسسية التي تستند إليها.

وهكذا لا تعمل المبادئ الموجهة السابقة بصورة منفصلة؛ فالأولوية تحدد ما ينبغي معرفته، والاستقلال والنزاهة يحددان شروط إنتاج التقدير، والتكامل يوسع قاعدة الأدلة، والزمن يحدد متى تصبح المعرفة ذات قيمة عملية، والمرونة تضمن إمكان مراجعة ما سبق اعتباره صحيحاً. ومن ثم فإن العقيدة الاستخباراتية لا تظهر هنا كقائمة تعليمات، وإنما كشبكة من التوازنات التي تدير التوتر بين المعرفة والقرار، والدقة والسرعة، والتكامل والاستقلال، والخبرة السابقة والحاجة إلى إعادة النظر (Joint Chiefs of Staff, 2022, chap. II).

وبذلك يمكن اختزال المبدأ الجامع للعقيدة الاستخباراتية في أن المعرفة التي تنتجها المؤسسة ينبغي أن تكون موجهة، مستقلة، قابلة للاختبار، متكاملة، وفي الوقت المناسب، وقابلة للمراجعة. وفي هذا المعنى، تصبح العقيدة طريقة لتنظيم الحكم المهني تحت عدم اليقين، لا طريقة لإلغاء عدم اليقين.

3- العقيدة الاستخباراتية في التطبيق: النماذج الوطنية والمقارنة

تكشف المقارنة بين النماذج الوطنية أن العقيدة الاستخباراتية لا تتشكل في فراغ مفاهيمي، وإنما تتبلور عند تقاطع البيئة الاستراتيجية، وبنية الدولة، وطبيعة التهديد، وتنظيم المجتمع الاستخباراتي. ولذلك لا تكمن القيمة التحليلية للمقارنة في

البحث عن نموذج «مثالي»، وإنما في الكشف عن الكيفية التي تعيد بها الدول ترتيب المبادئ العقائدية نفسها وفق احتياجاتها. ومن هذه الزاوية، تبدو الولايات المتحدة والصين وروسيا وإسرائيل حالات كاشفة لاختلاف منطق بناء العقيدة وموقع الاستخبارات داخل الدولة أكثر من كونها نماذج متنافسة يمكن ترتيبها على مقياس واحد.

في الحالة الأمريكية، تشكل العقيدة الاستخباراتية داخل منظومة شديدة التعدد المؤسسي، تتوزع فيها الوظائف بين أجهزة ومكونات مختلفة، الأمر الذي يجعل التكامل والتنسيق وتوزيع الاختصاصات عناصر مركزية في تنظيم العمل الاستخباراتي. وتظهر هذه السمة في JP 2-0, Joint Intelligence، التي تضع إطاراً مشتركاً للاستخبارات وتربط بين تحديد الاحتياجات، والجمع، والمعالجة، والتحليل، ونشر المنتج الاستخباراتي، بما يجعل الاستخبارات وظيفة مشتركة تخدم مستويات متعددة من صنع القرار (Joint Chiefs of Staff, 2013, para. II-4). ومن ثم فإن التحدي العقائدي الأمريكي لا يتمثل أساساً في غياب القدرات، وإنما في تحويل التعدد المؤسسي إلى قدرة معرفية متكاملة دون أن يؤدي التكامل إلى إضعاف تعدد المصادر والتقدير.

وتقدم الصين نموذجاً مختلفاً؛ إذ يصعب فصل تنظيم العمل الاستخباراتي عن التصور الأوسع للأمن والقوة والدولة. ولا ينبغي هنا اختزال «العقيدة الصينية» في وثيقة استخباراتية واحدة؛ فالأدق أن تُقرأ من خلال موقع المعرفة والمعلومات داخل التصور الصيني الأوسع للأمن والاستراتيجية. وتُظهر الأدبيات المقارنة أن الاختلافات في التصورات العقائدية بين الولايات المتحدة والصين لا تتعلق بالوسائل وحدها، وإنما تمتد إلى كيفية فهم الطرفين لطبيعة الصراع، ومصادر القوة، وسلوك الخصم، الأمر الذي يمكن أن ينتج اختلافاً في الإدراك والتقدير الاستراتيجي (Twomey, 2010, pp. 20–27). ومن ثم تكشف الحالة الصينية أن العقيدة الاستخباراتية لا تتحدد فقط بطريقة تنظيم الوظائف، بل أيضاً بالموقع الذي تمنحه الدولة للمعرفة داخل عملية بناء القوة وتحديد التهديدات.

أما روسيا، فتبرز فيها بصورة أوضح الصلة بين الاستخبارات والأمن القومي والقدرة الاستراتيجية للدولة. ولا يعني ذلك اختزال المنظومة الروسية في جهاز واحد أو في وظيفة واحدة، وإنما يشير إلى تعدد الأجهزة وتداخل أدوارها، وإلى ارتباط العمل الاستخباراتي بصورة وثيقة بالبنية الأوسع للأمن والسياسة الخارجية. ويشير مارك غالويوتي إلى أن أجهزة الاستخبارات والأمن الروسية تعمل في بيئة سياسية تجعلها جزءاً من ممارسة أوسع للحرب السياسية، وأن فهم سلوكها يقتضي النظر إلى العلاقة بين الأجهزة والقيادة السياسية، لا إلى عمليات جمع المعلومات بمعزل عن سياقها السياسي (Galeotti, 2017). ولذلك يوسع النموذج الروسي السؤال من «كيف تنتج المؤسسة الاستخباراتية المعرفة؟» إلى سؤال أكثر تركيزاً: كيف تُدمج المعرفة الاستخباراتية في تصور الدولة للصراع والمنافسة الاستراتيجية؟

وتكشف الحالة الإسرائيلية زاوية مختلفة للمشكلة؛ فقد اكتسب الإنذار المبكر موقعاً مركزياً في التفكير الأمني الإسرائيلي، بما جعل اكتشاف المؤشرات وتفسيرها في الوقت المناسب من أكثر الوظائف حساسية. غير أن حرب أكتوبر 1973 كشفت حدود هذا التركيز؛ إذ لم يكن الإخفاق نتيجة غياب المعلومات فحسب، وإنما نتيجة صعوبة تحويل المؤشرات المتاحة إلى تقدير صحيح قبل وقوع الحدث. وهذه النقطة تتوافق مع تحليل ريتشارد ك. بيتس، الذي يرى أن الإخفاقات الاستخباراتية لا يمكن اختزالها في نقص المعلومات أو عيوب التنظيم، لأن الغموض في الأدلة والالتباس في الحكم يجعلان الخطأ جزءاً من طبيعة التقدير الاستخباراتي نفسه (Betts, 1978, pp. 72–78). ومن ثم تكشف الحالة الإسرائيلية أن امتلاك مؤشرات الإنذار لا

يضمن وحده تجنب المفاجأة؛ إذ تظل الطريقة التي تُفسَّر بها المؤشرات وقدرة المؤسسة على تحدي تقديراتها السابقة عاملين حاسمين.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الحالات، تكشف المقارنة عن قاسم مشترك يتجاوز اختلاف المؤسسات والوثائق: العقيدة تتشكل حول المشكلة الاستراتيجية التي تحاول الدولة حلها. ففي الولايات المتحدة يبرز سؤال التكامل داخل منظومة واسعة ومتعددة المؤسسات؛ وفي الصين تتضح أهمية موقع المعرفة داخل التصور الأوسع للأمن والاستراتيجية؛ وفي روسيا تبرز العلاقة بين تعدد الأجهزة والسلطة والاستخدام الاستراتيجي للاستخبارات؛ وفي إسرائيل تظهر بصورة خاصة مشكلة الإنذار وتفسير المؤشرات. ومن ثم لا ينبغي النظر إلى اختلاف العقائد باعتباره اختلافاً في الوثائق أو المصطلحات فحسب، بل باعتباره انعكاساً لاختلاف الطريقة التي تربط بها الدول بين الأمن والمعرفة والقرار.

غير أن المقارنة تكشف في الوقت نفسه أن البيئة الاستراتيجية، مهما كان تأثيرها، لا تفسر العقيدة بمفردها. فالتحديات لا تنتقل مباشرة من البيئة إلى الوثيقة العقائدية؛ وإنما تمر عبر مؤسسات وتقاليد سياسية وثقافات مهنية وترتيبات للسلطة تحدد ما الذي تعتبره الدولة تهديداً، وما المعرفة التي تراها ضرورية، ومن يملك حق إنتاجها وتفسيرها. ولذلك فإن تفسير العقيدة يقتضي الجمع بين متغيرين متلازمين: المتغير الاستراتيجي الذي يحدد طبيعة المشكلات التي تحتاج الدولة إلى معرفة بشأنها، والمتغير المؤسسي الذي يحدد كيف تُنظم هذه المعرفة، ومن ينتجها، وكيف تتكامل المؤسسات أو تتنافس في إنتاجها.

وتكشف المقارنة كذلك أن العقيدة لا تعمل على مستوى واحد. فهي تبدأ من تصور عام للتهديد وموقع الاستخبارات في الأمن الوطني، ثم تنتقل إلى تحديد الأولويات وبناء القدرات وتنظيم العلاقة بين الأجهزة، قبل أن تظهر في الممارسة التحليلية والعملية. ولذلك فإن الحكم على العقيدة من خلال وثائقها وحدها قد يقود إلى صورة ناقصة؛ فقد تكون الوثيقة متقدمة من حيث المبادئ، بينما تعيد البنية المؤسسية إنتاج أنماط مختلفة في الممارسة. والعكس صحيح؛ فقد لا تكون العقيدة مصاغة في وثيقة واحدة، لكنها تكون واضحة في طريقة توزيع الموارد، وتنظيم التدريب، وتحديد الاحتياجات، وإدارة العلاقة مع صانع القرار.

وعليه، لا تؤيد المقارنة فرضية وجود «عقيدة استخباراتية نموذجية» تصلح لجميع الدول، وإنما تشير إلى وجود بنية مشتركة من الوظائف والمبادئ تتخذ أشكالاً مختلفة بحسب السياق الاستراتيجي والمؤسسي. فالتوجيه، والتكامل، والاستقلال المهني، والإنذار، والتحليل، والمرونة لا تختفي من نموذج إلى آخر، لكنها لا تحتل الموقع نفسه ولا تُترجم بالطريقة ذاتها. ومن هنا فإن السؤال الأهم ليس أي العقائد أفضل في المطلق، وإنما كيف تعيد كل دولة ترتيب مبادئها العقائدية استجابةً لطبيعة مشكلتها الأمنية، وبنيتها المؤسسية، وتصورها لموقع الاستخبارات داخل الدولة؟ فاختلاف العقائد، بهذا المعنى، لا يعكس مجرد اختلاف في الصياغة، بل اختلافاً في الكيفية التي تُعرّف بها الدول علاقة المعرفة بالأمن والسلطة والقرار.

وهذا الاستنتاج يمهد للمحور التالي؛ إذ إذا كانت العقيدة تتشكل من خلال توازنات مختلفة، فإن المسألة لا تنتهي عند تحديد مبادئها أو وصف نماذجها، بل تنتقل إلى اختبار قدرتها على إدارة التوترات الملازمة لها: كيف تحافظ العقيدة على الاتساق دون أن تتحول إلى جمود، وعلى التكامل دون إلغاء التعدد، وعلى القرب من القرار دون فقدان الاستقلال المهني؟ فالعقيدة لا تُختبر فقط في قدرتها على تنظيم العمل في الظروف الاعتيادية، وإنما تتكشف قيمتها الحقيقية عندما تتعرض

افتراضاتها للاختبار تحت ضغط الأزمات والمفاجآت الاستراتيجية. وهنا ينتقل النقاش من سؤال بناء العقيدة إلى سؤال حدودها ومخاطرها وقدرتها على البقاء فاعلة عندما يصبح الواقع أكثر تعقيداً من التصورات التي صيغت لتفسيره.

4. معضلة العقيدة الاستخباراتية: بين الاتساق والتكيف المؤسسي

إذا كانت المقارنة السابقة تكشف أن العقيدة تتشكل وفق البيئة الاستراتيجية والبنية المؤسسية، فإنها تكشف في الوقت نفسه أن فاعلية العقيدة لا تُقاس بقدرتها على إنتاج الاتساق وحده. فالمؤسسة الاستخباراتية تحتاج إلى مبادئ مشتركة تنظم أولوياتها ومفاهيمها وممارساتها، لكنها تعمل في بيئة لا تسمح بتحويل هذه المبادئ إلى قواعد مغلقة؛ لأن المعرفة التي تنتجها احتمالية، والتهديدات متغيرة، والمعلومات قابلة لتفسيرات متعددة. ومن هنا تنشأ المعضلة المركزية: كيف تستطيع العقيدة أن تنتج قدراً كافياً من الاتساق المؤسسي دون أن تجعل هذا الاتساق عائقاً أمام التفكير النقدي والتكيف؟

تكتسب هذه المعضلة أهمية خاصة لأن العقيدة تقوم، بطبيعتها، على التوحيد والتقييس وبناء لغة ومفاهيم مشتركة. غير أن ما يمثل مصدر قوة مؤسسية في بعض السياقات قد يتحول إلى مصدر ضعف معرفي في سياقات أخرى. وقد جعل ديفيز وغوستافسون هذه المفارقة محورياً لتحليلهما للعقيدة الاستخباراتية العسكرية، مبينين وجود توتر أصيل بين نزعة العقيدة إلى التقييس وتوحيد الممارسة وبين طبيعة العمل الاستخباراتي التي تتطلب قدراً من التفكير غير النمطي والقدرة على تحدي الافتراضات السائدة (Davies & Gustafson, 2019). ومن ثم فإن المشكلة لا تتمثل في وجود العقيدة، وإنما في الحد الذي تتحول عنده المبادئ المشتركة من إطار لتنظيم التفكير إلى إطار يحدد مسبقاً ما ينبغي التفكير فيه وكيف ينبغي تفسيره.

وهنا تبرز مسألة الافتراضات بوصفها نقطة التقاء بين العقيدة والإخفاق الاستخباراتي. فقد أوضح ريتشارد ك. بيتس أن الإخفاق لا ينتج بالضرورة عن غياب المعلومات، وإنما قد يحدث عندما تُفسَّر المعلومات المتاحة داخل أطر تجعل بعض الاحتمالات تبدو غير معقولة أو غير مرجحة (Betts, 1978, pp. 72–78). وتكشف هذه الفكرة أن الخطر الحقيقي لا يكمن دائماً في «عدم رؤية» الإشارة، بل في رؤية الإشارة من خلال عدسة تجعل معناها مختلفاً عما قد تكون عليه. ولذلك فإن المؤسسة التي تنجح في ترسيخ نمط مشترك للتفكير قد تحقق مكاسب كبيرة في الاتساق، لكنها قد تدفع ثمن ذلك إذا أصبح النمط نفسه غير قابل للمساءلة.

ومن هنا تصبح المرونة مفهوماً معرفياً ومؤسسياً، لا مجرد قدرة إدارية على تعديل الخطط. فالعقيدة المتكيفة هي التي تسمح للمؤسسة بمراجعة افتراضاتها، واستيعاب المعلومات المخالفة، وتعديل أولوياتها، وإعادة النظر في أساليبها عندما تكشف الخبرة حدودها. ويؤكد جون هولستر هيدلي، في دراسته للتعليم من الإخفاقات الاستخباراتية، أن مجرد تحديد أسباب الإخفاق لا يضمن التعلم منه؛ إذ إن تحويل الخبرة إلى تعلم مؤسسي يتطلب قدرة على استيعاب الدروس وإدخالها في الممارسة المؤسسية (Hedley, 2005, pp. 435–450). وبذلك لا يصبح التعلم مرحلة لاحقة للعقيدة، وإنما جزءاً من قدرتها على الاستمرار.

لكن إدخال التعلم والمراجعة في بنية العقيدة لا يعني التخلي عن الاتساق. فالمؤسسة التي تعيد النظر في كل شيء بصورة مستمرة قد تفقد القدرة على بناء خبرة تراكمية أو معايير مهنية مستقرة. ولذلك فالمطلوب ليس عقيدة «مرنة» بالمعنى الذي يجعلها قابلة للتغيير في كل اتجاه، وإنما عقيدة ثابتة في مبادئها وقابلة للمراجعة في تطبيقاتها وافتراضاتها. وهذه التفرقة مهمة؛

لأنها تنقل النقاش من الثنائية السطحية بين «الجمود» و«المرونة» إلى سؤال أكثر دقة: ما الذي ينبغي أن يبقى ثابتاً داخل العقيدة، وما الذي ينبغي أن يكون قابلاً للتعديل؟

ويتصل هذا السؤال مباشرة بالعلاقة بين الاستخبارات وصانع القرار. فالاستخبارات لا تعمل خارج عملية صنع السياسة؛ إذ إن قيمتها العملية تتوقف بدرجة كبيرة على قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المعرفية للقيادة. غير أن الاستجابة لاحتياجات القرار لا تعني الاستجابة لتفضيلاته. وقد حذر جوشوا روفنر من أن التسييس يحدث عندما تتعرض التقديرات لضغوط تجعلها تعكس التفضيلات السياسية بدل أن تعبر عن الحكم المهني للمؤسسة، وخلص إلى أن حتى الأشكال «الناعمة» من التسييس يمكن أن تضر بجودة تقدير التهديد وبالعلاقة بين الاستخبارات وصنع السياسة (Rovner, 2013, pp. 55–60). ومن ثم فإن العقيدة الاستخباراتية تواجه هنا معضلة أخرى: كيف تضمن الصلة بالقرار دون أن تتحول الصلة إلى تبعية معرفية؟

ويقتضي ذلك التمييز بين الاستجابة والاستجابة المنحازة. فالمؤسسة الاستخباراتية مطالبة بفهم احتياجات صانع القرار، وتحديد الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات، وتقديم منتجات قابلة للاستخدام؛ لكن استقلالها المهني يظهر تحديداً عندما تكون النتيجة التي توصلت إليها غير منسجمة مع التوقعات السياسية. ولذلك لا ينبغي أن تقيس العقيدة قرب المؤسسة من القرار بمدى استعدادها لمجاراة المستخدم، وإنما بقدرتها على إقامة علاقة منتجة معه مع الحفاظ على استقلال الحكم الاستخباراتي (Herman, 1996, p.155).

وتظهر المعضلة نفسها في العلاقة بين التكامل والتعدد. فالتكامل بين الأجهزة ضروري لتجميع المعلومات وتكوين صورة أوسع، لكنه قد يفقد قيمته إذا تحول إلى تجانس في التقدير. فوجود أكثر من جهاز أو مصدر لا يمثل عبئاً تنظيمياً فحسب؛ بل يمكن أن يكون مصدراً للتصحيح المتبادل وكشف الفرضيات التي قد لا تظهر داخل مؤسسة واحدة. ومن هنا فإن العقيدة التي تسعى إلى إنتاج «صوت واحد» قد تحقق الاتساق، لكنها تخاطر بخسارة إحدى أهم مزايا التعدد المؤسسي: إمكانية أن يتحدى تقدير بديل التقدير السائد قبل أن يتحول إلى يقين مؤسسي. وهذه الفكرة تنسجم مع الأدبيات التي تربط جودة التحليل بقدرة المؤسسات على اختبار البدائل وعدم الاكتفاء بالتفسير الأكثر توافقاً مع الافتراضات القائمة (Marrin, 2013, p. 54).

ومن ثم فإن التكامل العقائدي ينبغي أن يفهم بوصفه تنظيمياً للتعدد لا إلغاءً له. فالغاية ليست أن تتحدث جميع المؤسسات بصوت واحد منذ البداية، وإنما أن توجد آليات تسمح بتجميع اختلافاتها، واختبار تقديراتها، وتحديد أسباب التباين بينها، ثم بناء تقدير أكثر صلابة. وهذا يجعل التعدد المؤسسي قيمة معرفية متى كان محكوماً بقواعد للتنسيق والمراجعة، لا مجرد تنافس بيروقراطي على الموارد والنفوذ.

ومن هذه الزاوية، فإن أخطر عقيدة استخباراتية ليست العقيدة الضعيفة أو غير المكتملة، وإنما العقيدة التي تنتج ثقة مؤسسية زائدة في صحة افتراضاتها. فقد تمتلك المؤسسة قدرات متقدمة في الجمع والتحليل، لكنها تظل عرضة للإخفاق إذا أصبحت غير قادرة على تصور أن الإطار الذي تبني عليه تقديراتها قد يكون خاطئاً. ولهذا فإن مراجعة الافتراضات لا ينبغي أن تُترك للمبادرات الفردية أو لردود الفعل بعد الأزمات، بل ينبغي أن تجد مكاناً داخل التصميم العقائدي نفسه؛ أي أن يصبح السؤال عن «ما الذي قد نكون مخطئين بشأنه؟» جزءاً من الممارسة المهنية، لا استجابة متأخرة لإخفاق وقع بالفعل (Jervis, 2010, pp. 1–14).

وبذلك تتجاوز المعضلة الثنائية التقليدية بين «العقيدة» و«المرونة». فالعقيدة لا تكون متكيفة لأنها تتخلى عن مبادئها، وإنما لأنها تجعل القدرة على مراجعة التطبيق والافتراضات جزءاً من الالتزام بهذه المبادئ. ومن ثم يمكن النظر إلى النضج العقائدي باعتباره قدرة المؤسسة على الحفاظ على اتجاهها دون تحويل الاتجاه إلى قيد على التفكير، وعلى التعلم دون فقدان هويتها المهنية، وعلى تعديل ممارساتها دون التخلي عن المعايير التي تمنح العمل الاستخباراتي اتساقه. وهنا تبرز نتيجة أوسع: قوة العقيدة لا تظهر عندما يكون الواقع متوافقاً مع افتراضاتها، وإنما عندما يختلف الواقع عنها. ففي لحظة الأزمة أو المفاجأة أو تغير طبيعة التهديد، يتضح ما إذا كانت العقيدة إطاراً للتعلم أم آلية لإعادة إنتاج ما تعرفه المؤسسة مسبقاً. ولذلك فإن العقيدة الأكثر نضجاً ليست التي تمنع التغيير، بل التي تجعل المؤسسة قادرة على استيعابه دون أن تفقد قدرتها على التمييز بين ما ينبغي الحفاظ عليه وما ينبغي مراجعته.

5- نحو إطار تحليلي للعقيدة الاستخباراتية

تفضي المقارنة السابقة إلى أن العقيدة الاستخباراتية لا يمكن اختزالها في وثيقة أو دورة عمل أو مجموعة من المبادئ المهنية؛ فهي بناء مركب تتفاعل داخله أبعاد استراتيجية، ومؤسسية، ومعرفية، ووظيفية. ومن ثم، فإن تحليل العقيدة لا ينبغي أن يبدأ بالسؤال عما إذا كانت الدولة تمتلك وثيقة عقائدية معلنة، وإنما بكيفية انتقال تصورها للتهديد والأمن إلى أولويات استخباراتية، وقدرات مؤسسية، وممارسات لإنتاج المعرفة، وأنماط للعلاقة مع القرار. وهذا الانتقال هو الذي يمنح العقيدة معناها الفعلي ويجعل مقارنتها ممكنة بين البيئات الوطنية المختلفة (Herman, 1996, p. 16). يقوم الإطار المقترح على أربعة أبعاد مترابطة. يتمثل الأول في البعد الاستراتيجي، أي تصور الدولة للتهديدات ومصادر الخطر والأهداف التي ينبغي أن تخدمها الاستخبارات؛ فمن خلاله تتحدد الأسئلة التي تستحق أولوية الجمع والتحليل، وبذلك تصبح العقيدة ترجمة مؤسسية للتصور الاستراتيجي للدولة. أما الثاني فهو البعد المؤسسي، ويتعلق بتنظيم المجتمع الاستخباراتي، وتوزيع الاختصاصات والموارد، وأنماط التنسيق والتكامل، ومستوى استقلال الأجهزة عن مراكز القرار. ولا تكفي هنا دراسة ما تقوله الوثائق؛ إذ تظل المسافة بين المبدأ العقائدي والممارسة الفعلية مسألة تحليلية قائمة بذاتها (Bruce & George, 2015, pp. 1–23).

ويتمثل البعد الثالث في البعد المعرفي، وهو الأكثر تمييزاً للعقيدة الاستخباراتية عن العقيدة العسكرية. فالمؤسسة الاستخباراتية لا تتعامل مع واقع مكتمل المعالم، وإنما مع أدلة ناقصة واحتمالات متنافسة؛ ولذلك يتصل جوهر العقيدة بكيفية تقييم الأدلة، ودمجها، وتفسيرها، وصياغة التقدير في ظل عدم اليقين. ويبين هيرمان أن التحليل الاستخباراتي لا يتحرك في مسار خطي مغلق؛ فالتقييم والتحليل والدمج والتفسير تتفاعل بصورة مستمرة، كما يمكن لنتائج التحليل أن تعيد توجيه عملية الجمع نفسها (Herman, 1996, p.100).

أما البعد الرابع فهو الوظيفي، ويختبر قدرة العقيدة على تحويل هذه المبادئ والتصورات إلى أداء قابل للاستخدام: من تحديد المتطلبات، إلى الجمع والتحليل، ثم إنتاج التقدير وتقديمه في الوقت الذي يمكن فيه توظيفه في القرار. وهنا تتصل العقيدة مباشرة بمشكلة العلاقة بين المعرفة والسياسة؛ فهيرمان يميز في التقدير رفيع المستوى بين المعرفة الموضوعية وبين مصالح المستخدمين المؤسسية، ويجعل استقلال التقدير عن التحيزات الناتجة عن مصالح المستفيد جزءاً من قيمة الاستخبارات نفسها (Herman, 1996, pp. 257–280).

ولا تعمل هذه الأبعاد بصورة مستقلة؛ فقوة الإطار تكمن في العلاقات بينها. فالتصور الاستراتيجي يحدد ما ينبغي معرفته، والبناء المؤسسي يحدد من ينتج المعرفة وكيف، والمنظور المعرفي يحدد كيفية تقييم الأدلة والاحتمالات، بينما يختبر البعد الوظيفي قدرة المنظومة على تحويل الناتج إلى معرفة قابلة للاستخدام. ومن ثم فإن اختلال أحد هذه الروابط قد يضعف العقيدة كلها، حتى عندما تمتلك المؤسسة موارد تقنية ومعلوماتية واسعة.

ويضاف إلى ذلك مبدأ حاكم هو قابلية العقيدة للمراجعة والتعلم. فمأسسة المعرفة المهنية لا تعني تثبيت الممارسة إلى الأبد، بل إنشاء معايير تسمح بتطويرها. ويؤكد النقاش المعاصر حول مهنية التحليل الاستخباراتي أن تطوير المعايير والتدريب والمعرفة المهنية عملية مستمرة وليست إنجازاً نهائياً؛ كما يشير مارين إلى أن غياب نظرية متماسكة للاستخبارات يجعل تحديد المسؤوليات التحليلية وحدودها أكثر صعوبة (Marrin, 2007, p. 821). ومن ثم فإن العقيدة الناضجة هي التي تستطيع أن تؤسس للممارسة دون أن تغلق باب تطويرها.

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى العقيدة الاستخباراتية باعتبارها نظاماً مؤسسياً متعدد الأبعاد تتحدد فاعليته بمدى الاتساق بين تصوره الاستراتيجي، وبنيته المؤسسية، ومنطقه المعرفي، ووظيفته في دعم القرار، وبقدرته في الوقت نفسه على التعلم وإعادة الضبط. ويمنح هذا التصور الدراسة المقارنة معياراً يتجاوز مقارنة الوثائق والمصطلحات؛ إذ يسمح بفحص العقائد وفق أسئلة أكثر دقة: ماذا تريد الدولة أن تعرف؟ من يملك إنتاج هذه المعرفة؟ كيف تُبنى وتُختبر؟ وكيف تنتقل إلى القرار؟ والأهم: ما الآليات التي تمنع العقيدة نفسها من أن تصبح مصدراً للعلمي الذي يفترض أن تساعد الاستخبارات على تجنبه؟

وعليه، فإن الإضافة النظرية للمقال لا تتمثل في اقتراح «عقيدة نموذجية» تصلح لجميع الدول، وإنما في تقديم إطار لتحليل العقيدة من خلال أربعة أبعاد متفاعلة، يحكمها شرط خامس عابر لها هو قابلية المراجعة والتعلم. وبهذا تنتقل دراسة العقيدة من سؤال ماذا تقول الوثيقة؟ إلى سؤال أعمق: كيف تُنظم المؤسسة إنتاج المعرفة، وكيف تضبط علاقتها بالقرار، وكيف تحافظ على قدرتها على إعادة التفكير عندما تتغير البيئة أو تنهار افتراضاتها؟

6- الخاتمة

تكشف دراسة العقيدة الاستخباراتية أن صعوبة المفهوم لا ترجع إلى غموض لغوي فحسب، وإنما إلى طبيعة الوظيفة التي يحاول تنظيمها: إنتاج معرفة قابلة للاستخدام في بيئة تتسم بالنقص والغموض والتغير. ولذلك لا يمكن استنساخ العقيدة العسكرية داخل المجال الاستخباراتي دون تعديل، كما لا يمكن اختزال العقيدة في وثيقة أو مجموعة من الإجراءات التشغيلية. إنها، في صورتها الأكثر نضجاً، إطار مؤسسي يربط بين تصور الدولة للتهديد، وبناء مؤسساتها وقدراتها، وتحديد أولوياتها، ومعايير إنتاج المعرفة، وآليات توظيفها في القرار. ومن ثم، فإن العقيدة لا تعبر فقط عن الطريقة التي تعمل بها المؤسسة الاستخباراتية، وإنما تكشف أيضاً عن الكيفية التي تفهم بها الدولة بيئتها الأمنية وتنظم من خلالها علاقتها بالمعرفة والقرار. وقد أظهر التحليل أن اختلاف النماذج الوطنية لا يلغي وجود عناصر مشتركة في العقائد الاستخباراتية، لكنه يكشف في المقابل أن ترتيب هذه العناصر وأولوياتها يتشكلان وفق البيئة الاستراتيجية والبنية المؤسسية والثقافة المهنية لكل دولة. فالعقيدة التي تتطور في دولة ذات امتداد استراتيجي عالمي وتعدد مؤسسي واسع لا يمكن أن تكون مطابقة لعقيدة دولة تواجه بيئة تهديد أكثر تركيزاً أو تعتمد على بنية استخباراتية مختلفة. ومن هنا، فإن البحث عن نموذج عالمي موحد للعقيدة



الاستخباراتية يبدو أقل فائدة من البحث عن معايير تحليلية تسمح بفهم العقائد ومقارنتها، وتكشف كيفية انتقال التصورات الاستراتيجية إلى مبادئ مؤسسية، ثم إلى قدرات وممارسات ومنتجات استخباراتية.

وتقود المقارنة كذلك إلى نتيجة أكثر عمقاً تتعلق بالعلاقة بين العقيدة والبيئة التي تعمل فيها. فالعقيدة ليست بنية ثابتة تُبنى مرة واحدة ثم تستمر بمعزل عن التحولات، وإنما هي بناء مؤسسي قابل لإعادة التشكيل كلما تغيرت طبيعة التهديدات، أو ظهرت أنماط جديدة من الصراع، أو تغيرت أدوات إنتاج المعرفة وتوظيفها. ولذلك فإن قيمة العقيدة لا تكمن في قدرتها على المحافظة على الاستمرارية فقط، وإنما في قدرتها على استيعاب التغير دون أن تفقد المؤسسة اتساقها ووظيفتها. وهذا يفسر لماذا لا ينبغي النظر إلى مراجعة العقيدة باعتبارها اعترافاً بفسلها، بل باعتبارها جزءاً من قدرتها على التعلم والتكيف.

والنتيجة الأهم أن العقيدة الاستخباراتية لا ينبغي أن تقاس بصرامة قواعدها، وإنما بقدرتها على تنظيم العمل دون إغلاق باب المراجعة. فالمؤسسة التي لا تملك مبادئ مشتركة معرضة للتشتت وفقدان الاتجاه، لكن المؤسسة التي تتعامل مع مبادئها بوصفها حقائق غير قابلة للاختبار معرضة للجمود وإعادة إنتاج افتراضاتها. وبين هذين الخطرين تتحدد القيمة الحقيقية للعقيدة: أن تمنح المؤسسة اتجاهاً دون أن تمنحها يقيناً زائفاً، وأن توحد الممارسة دون أن توحد التفكير، وأن تقرب الاستخبارات من القرار دون أن تجعلها أسيرة له. ومن ثم، فإن المرونة ليست نقيض العقيدة، كما أن الاتساق ليس مرادفاً للجمود؛ وإنما تكمن العقيدة الفاعلة في قدرتها على الجمع بينهما ضمن إطار يسمح بالتوجيه والمراجعة في آن واحد.

وفي ضوء ذلك، يقترح المقال النظر إلى العقيدة الاستخباراتية من خلال ترابط أربعة أبعاد أساسية: البعد الاستراتيجي، الذي يحدد ما تعتبره الدولة تهديداً وما تحتاج إلى معرفته؛ والبعد المؤسسي، الذي ينظم توزيع المسؤوليات والقدرات والتنسيق بين مكونات المنظومة الاستخباراتية؛ والبعد المعرفي، الذي يحدد معايير إنتاج المعرفة وتقييم الأدلة والتعامل مع عدم اليقين؛ والبعد الوظيفي-السياسي، الذي ينظم انتقال المعرفة الاستخباراتية إلى دوائر القرار وحدود العلاقة بين التقدير المهني وصناعة السياسة. ولا تعمل هذه الأبعاد بصورة مستقلة، بل تتفاعل لتشكيل العقيدة بوصفها منظومة متكاملة، وهو ما يتيح الانتقال من دراسة العقيدة باعتبارها نصاً إلى دراستها باعتبارها منطقاً مؤسسياً يحكم إنتاج المعرفة واستخدامها.

وبذلك يمكن النظر إلى العقيدة الاستخباراتية بوصفها أحد المؤشرات الأكثر دلالة على نضج الدولة في إدارة المعرفة الأمنية؛ إذ تكشف ليس فقط ما تمتلكه من أجهزة وقدرات، وإنما كيف تفكر، وكيف تتعلم، وكيف تتعامل مع عدم اليقين، وكيف تحول المعرفة إلى قدرة على الفعل. وفي هذا المعنى، لا تكون العقيدة غاية في ذاتها، ولا بديلاً عن الخبرة والحكم المهني، وإنما تصبح وسيلة لبناء مؤسسة قادرة على التعلم المستمر وإعادة تقييم افتراضاتها والاستجابة للتحولات دون أن تفقد اتساقها المؤسسي. وربما هنا تحديداً تكمن القيمة الأعمق للعقيدة الاستخباراتية: أن تجعل المؤسسة أكثر قدرة على التفكير المنظم، من دون أن تجعلها أسيرة لما فكرت فيه بالأمس.

قائمة المراجع

- Betts, Richard K. "Analysis, War, and Decision: Why Intelligence Failures Are
- Davies, Philip H. J., and Kristian Gustafson. "Intelligence and Military Doctrine: Paradox or Oxymoron?" *Defence Studies* 19, no. 1 (2019): 19–36. Taylor & Francis Online.
- Davies, Philip H. J., Kristian Gustafson, and Ian Rigden. "The Intelligence Cycle Is Dead, Long Live the Intelligence Cycle: Rethinking Intelligence Fundamentals for a New Intelligence Doctrine." In *Understanding the Intelligence Cycle*, edited by Mark Phythian, 56–75. London: Routledge, 2013.
- Galeotti, Mark. *Russian Political War: Moving Beyond the Hybrid*. London: Routledge, 2020.
- Herman, Michael. *Intelligence Power in Peace and War*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996. Cambridge University Press.
- Joint Chiefs of Staff. JP 2-0: Joint Intelligence. Washington, DC: Joint Chiefs of Staff. Joint Chiefs of Staff — Joint Intelligence Doctrine.
- Kent, Sherman. *Strategic Intelligence for American World Policy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1949.
- NATO Standardization Office. (2020). *Allied joint doctrine for intelligence, counter-intelligence and security (AJP-2, Edition B, Version 1)*.
- Twomey, Christopher P. *The Military Lens: Doctrinal Differences and Deterrence Failure in Sino-American Relations*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.
- -United Kingdom, Ministry of Defence. *Joint Doctrine Publication 2-00: Intelligence, Counter-Intelligence and Security Support to Joint Operations*. 4th ed. Shrivenham: Development, Concepts and Doctrine Centre, 2023. UK Ministry of Defence — JDP 2-00.
- Warner, Michael. "Wanted: A Definition of 'Intelligence': Understanding Our Craft." *Studies in Intelligence* 46, no. 3 (2002).

Moroccan Efforts to Integrate Migrants from Sub-Saharan Africa Within the Social Fabric

Aarab Najiha¹; Haytoui Mohamed²

¹ PhD Researcher in Sociology at the Faculty of Letters and Humanities, Abdelmalek Essaadi University Tetouan

² Professor-researcher at the Faculty of Letters and Humanities, Abdelmalek Essaadi University Tetouan

Email1 : najihaaarabe@gmail.com

Email2 : m.haytoui@uae.ac.ma

 1:0009-0006-1721-3979

Received	Accepted	Published
07/09/2026	19/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.111-126>

Aarab Najiha; Haytoui Mohamed (2026), Moroccan Efforts to Integrate Migrants from Sub-Saharan Africa Within the Social Fabric. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue 32), pp : 111- 126.

Abstract

The aim of the present article is to shed light on Morocco's endeavors to facilitate the integration of Sub-Saharan migrants into Moroccan society through a range of legal provisions and legislation designed to help migrants integrate positively within the social tissue. As integral part of Moroccan society today, migrants from sub-Saharan Africa are and should therefore enjoy all crucial rights. From this point of view, this article provides an opportunity to examine the reality of sub-Saharan migrants within Moroccan society, in the context of Morocco's efforts to support the integration of such population segment.

Deliberately we sought to combine an analysis in this work of certain Moroccan laws that constitutes part of the country's policy for managing African migration with the concept of social integration as a priority that Morocco aims to achieve through various public policies and programs which take into account the human dimension of migration.

We fundamentally concluded that the integration of sub-Saharan Africans into Moroccan social underlying structure presents numerous challenges, including constraints linked to the migrants themselves and others related to the new (Moroccan) social environment. Moreover, achieving successful integration for these migrants depends totally on the pace of their participation in various social activities.

Keywords: Migrants/ Integration/ Social fabric/ Sub-Saharan Africans/ Moroccan society.

© 2026, Aarab & Haytoui, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجهودات المغرب في اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي

أعراب نجيحة¹؛ حيتومي محمد²

¹ طالبة باحثة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي تطوان

² أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي تطوان

الايمل 1: najihaaarabe@gmail.com

الايمل 2: m.haytoui@uae.ac.ma

حساب  1: 3979-1721-0006-0009

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/19	2026/09/07

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.111-126>

للاقتباس: أعراب نجيحة؛ حيتومي محمد (2026). مجهودات المغرب في اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي ،
مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص: 111-126.

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء، على المجهودات التي يبذلها المغرب في سبيل تيسر اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي، من خلال مجموعة من البنود والتشريعات القانونية الرامية إلى مساعدة المهاجرين على الاندماج بشكل إيجابي في النسيج الاجتماعي. فالمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء يشكلون اليوم جزء لا يتجزأ من المجتمع المغربي في كليته، وبالتالي ينبغي أن يتمتعوا بكافة الحقوق الأساسية. ومن هذا المنطلق يتيح هذا المقال فرصة لقراءة واقع المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في قلب المجتمع المغربي في سياق مجهودات المغرب في مساعدة هذه الشريحة على الاندماج.

عمدنا في هذا العمل على المزاوجة بين قراءة بعض القوانين المغربية المدرجة ضمن سياسة تدبير المغرب لموضوع هجرة الأفرقة، مع استحضار مفهوم الاندماج الاجتماعي كأولوية يسعى المغرب إلى تحقيقه عبر مختلف السياسات والبرامج العمومية التي تراعي البعد الإنساني في ملف الهجرة.

توصلنا في النهاية إلى أن اندماج أفرقة جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي المغربي، يطرح تحديات بالجملة؛ منها عوائق مرتبطة بالمهاجرين أنفسهم، ومنها عوائق ترتبط بالوسط الاجتماعي الجديد (المغربي)، فضلا عن أن تحقيق الاندماج الناجح لهؤلاء المهاجرين رهين بمدى انخراطهم في مختلف الأنشطة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المهاجرون، الاندماج، النسيج الاجتماعي، أفرقة جنوب الصحراء، المجتمع المغربي.

©2026، أعراب & حيتومي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تعد الهجرة من الموضوعات التي كثر الحديث عنها والاهتمام بها، إذ لم تعد ظاهرة طبيعية كما كانت في الماضي، أي مرتبطة بعوامل طبيعية تؤدي بالفرد إلى تغير مجال إقامته، بل أضحت ظاهرة اجتماعية، سياسية واقتصادية جد معقدة، تؤثر على كافة مجالات الحياة الاجتماعية، مما يقتضي مقارنة شاملة لمعالجة ظاهرة الهجرة في عموميتها. خاصة أمام التحول التكنولوجي الذي يشهده العالم، حيث بات بإمكان المهاجر الانفتاح على عوالم عديدة، دون الاضطرار إلى التنقل لمعرفة ما يقع في الضفة الأخرى، إنما من خلال كتابة بعض الكلمات المفتاحية على مواقع التواصل الاجتماعي يمكن لك أن تعرف العالم الآخر وماذا يحدث فيه، وبالتالي يمكن لنا القول بأن التكنولوجيا أدت إلى تسهيل الطريق أمام المهاجر للوصول للعالم الآخر، من خلال الترويج للعديد من الأفكار عبر وسائل التواصل الاجتماعي المحفزة على اكتشاف الضفة الأخرى، وهو ما يحفز فئة عريضة من المجتمع على التفكير في الهجرة.

تبين احصائيات العالم ارتفاع عدد المهاجرين على المستوى الدولي، إذ تشير احصائيات المنظمة الدولية للهجرة خلال سنة 2019 "أن عدد المهاجرين الدوليين بلغ 272 مليون مهاجر أي بنسبة 3,5 بالمائة من مجموع سكان العالم" (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص 2) قد يبدو هذا الرقم بسيط جدا، لكن الاحصائيات التي جاءت بعد هذه السنة تؤكد مدى ارتفاع المهاجرين على مستوى العالم، مما يتطلب تعاونا مستمرا للحد من الهجرة غير النظامية من جهة، وتحسين طرق تدبير الهجرة النظامية من جهة ثانية.

إن المغرب بدوره لم يخرج من دائرة الدول التي تستقبل أعداد مهمة من المهاجرين، فقد تحول في الآونة الأخيرة من محطة عبور إلى بلد استقرار وإقامة للعديد من المهاجرين من مختلف الدول، فالمغرب يعد بلدا ينعم بالاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، مما يحفز المهاجرين على الاستقرار فيه، خاصة الذين يفرون من الحروب والأزمات الاقتصادية.

إن تحول المغرب من منطقة عبور إلى بلد استقرار جاء نتيجة اتخاذ الاتحاد الأوروبي لاسيما اسبانيا، العديد من الإجراءات التي عملت على اغلاق الحدود للحد من أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى اسبانيا والاتحاد الأوروبي عامة عن طريق المغرب عبر سبته وملييلية بالتحديد. وبالتالي هذا الإجراء فرض على العديد من المهاجرين الذين جاؤوا إلى المغرب بنية الهجرة إلى اوروبا، الاستقرار في المغرب بعد فشل محاولتهم في تحقيق حلم العبور للضفة الأوروبية. هذا الواقع فرض على المغرب اتخاذ مجموعة من التدابير لمحاولة ادماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع المغربي بغية تجاوز الصراعات التي قد تنشأ بين المواطنين الأصليين والمهاجرين، خاصة القادمين من جنوب الصحراء. لقد تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بقضية المهاجرين في المجتمع المغربي بداية بإصدار قانون 03 02 المعني بالهجرة غير الشرعية وإقامة الأجانب في المغرب، مروراً بدستور 2011 الذي من خلاله تم التأكيد على أهمية اندماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي المغربي. كما تم وضع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء خلال 2014 كإجراء ثالث، حيث قدر عدد المهاجرين خلال هذه الفترة بنحو 40 ألف مهاجر.

يبدو من الواضح أن مسألة الهجرة الأفريقية من جنوب الصحراء تحديدا، من الهجرات المعقدة والمركبة التي تخلف أثرا كبيرا على مستوى بلدان الاستقبال تحديدا، وذلك نظرا لوجود عناصر وعوامل عديدة تتحكم في انتاج هذه الهجرات، فإلى جانب الحروب والاضطهاد الذي يتعرض له المهاجرون، نجد هناك قضايا أخرى متعلقة بالتميز العنصري وتعريض المهاجرين

أنفسهم للخطر من خلال الهجرة غير النظامية. فالتحديات القانونية والاجتماعية توجد على قائمة الاكراهات التي تواجه المهاجر أثناء الانتقال للاستقرار في مجال جديد، مما يطرح اشكالية الاندماج بقوة في محاولة المهاجرين الانخراط في الحياة الاجتماعية للبلد الجديد. فالرهان الحقيقي الذي يواجهه المغرب في إطار التعامل مع المهاجرين، هو في واقع الأمر مسألة الاندماج كمحطة أساسية وأولى في محاولة خلق توازن بين المهاجرين القادمين في الغالب من جنوب الصحراء وبين المواطنين، وفي ذلك محاولة القضاء على الخطابات العنصرية التي يتم الترويج لها في غالبية الأحيان عبر منصات رقمية أو غيرها من الوسائل، مقابل التشجيع على مبدأ التعايش والسلام والتسامح.

على اعتبار أن المغرب ينهج سياسة الاندماج الاجتماعي، ضمن مقاربة إنسانية شاملة تراعي حقوق المهاجرين، فإن هذا يدفعنا نحو التساؤل؛ عن ماهي أهم السياسات المتبعة من طرف المغرب فيما يتعلق باندماج المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي؟ وإلى أي حد نجحت هذه السياسات في تحقيق الاندماج المراد لهؤلاء المهاجرين ضمن النسيج الاجتماعي المغربي؟ وما أهم دلالات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من منظور سوسيولوجي وظيفي؟

1. مفهوم الاندماج الاجتماعي

يكتسي مفهوم الاندماج أهمية بالغة في موضوع الهجرة، إذ أن الهم الشاغل بالنسبة للفاعلين والمسؤولين عن ملفات الهجرة هو البحث عن السبل الممكنة لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، إنه اندماج يشمل مجموعة من الجوانب المتداخلة ذات الطابع السياسي، الاقتصادي، الثقافي ...، مما يجعل سيورة اندماج المهاجر في بلد الاستقبال تتطلب وقتا وجهدا من طرف المهاجر، عبر السعي إلى تقبل المحيط الجديد والمشاركة إلى جانب المواطنين الأصليين في أنشطة الحياة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم الاندماج الاجتماعي باعتباره الإطار العام الذي يضم باقي أصناف الاندماج المرتبطة بقطاعات فرعية. ومن بين التعريفات التي يمكن استحضارها مايلي:

أولاً: يحيل مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى " العملية الاجتماعية التي تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم، افقيا بتمثل قيمها، عاداتها، وانماط عيشها، وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة وتوطد ولاءهم لها" (فوشان، ص 33).

ثانياً: يقصد بالاندماج من الناحية السوسيولوجية " السيرورة الاثنولوجيا التي تمكن شخصا أو مجموعة من الأشخاص من التقارب والتحول إلى أعضاء في مجموعة أكبر وأوسع، عبر تبني قيم نظامها الاجتماعي وقواعده"، (مالكي، 2013، ص 5).

ثالثاً: حسب انتوني غيدنز " الاندماج هو مجموعة من عملية التبادل على مستوى الأفعال والسلوكيات التي تحدث بين الفاعلين والجماعات التي يرتبطون فيما بينهم بعلاقات حرة وفي نفس الوقت تكون خاضعة وتفرض عليهم معايير وقيم تحولهم لتبعية وخضوع للمجتمع" (ميلودي ، 2024 ، ص 5).

بوجه عام؛ يمكن القول بأن الاندماج الاجتماعي يتطلب تدخل فاعلين أساسيان، من جهة لابد من تضافر جهود المؤسسات والفاعلين المسؤولين عن الهجرة وتداعياتها، ومن ناحية أخرى لابد للمهاجر القيام بجملة من الخطوات والإجراءات

التي من شأنها أن تساعد على الانخراط بشكل فعال في البيئة الجديدة، من خلال بناء علاقات اجتماعية مع مختلف شرائح بلد المستقبل، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والمبادرات التي تخصص للمهاجرين قصد تعريفهم بثقافة البلد الجديد.

وبالتالي فعملية الاندماج الاجتماعي، رغم ما تحمله من دلالة واضحة، توحى بأن المهاجر هو الذي يتحمل المسؤولية الأكبر في بذل الجهد للاندماج الاجتماعي في المجتمع، إلا أن ذلك لا يلغي دور المؤسسات والفاعلين في ميدان الهجرة في تيسير سبل هذا الاندماج.

2. هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء للمغرب كمشكل اجتماعي

شكل استقرار المهاجرين من جنوب الصحراء على الأراضي المغربية مشكل اجتماعي حقيقي، واجهها الدولة والمجتمع المغربي عامة، هذه الهجرة التي تراوحت بين اتخاذ المغرب كنقطة عبور إلى أوروبا وبين اتخاذها كمنطقة استقرار دائمة، مما أفضى إلى بروز مشاكل اجتماعية بالجملة، أثرت على مناحي اجتماعية متعددة، كما زحزحت النظام العام في عدد من المدن التي تشهد توافد أعداد مهمة من المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء.

إن ملف هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء للمغرب لا يمكن قراءته بمعزل عن سياقات اجتماعية، اقتصادية وسياسية، فالفقر والنزاعات والحروب كانت دائما دافعا رئيسيا يدفع بعدد من الأفراد إلى التنقل خارج بلدانهم الأصلية بحثا عن ظروف جديدة تمكنهم من تحقيق متطلبات العيش الكريم، حيث "يعبر سنويا من بلدان افريقيا جنوب الصحراء بين 65000 و120000 مهاجر في طريقهم إلى أوروبا" (ابن الشيخ، 2022، ص 3)، هذا الرقم يعد مؤشرا واضحا على هشاشة الأوضاع التي يعيش فيها المهاجرين في بلدانهم الأصلية (افريقيا جنوب الصحراء) مما يدفع بهم إلى اتخاذ قرار الهجرة أملا في مستقبل أفضل. وعليه فالمغرب لطالما كان أرض سلام وأمان، يرحب بالجميع ويتيح فرصا للقادمين من الدول الافريقية ليصبحوا جزءا من المجتمع المغربي؛ سواء لأولئك الذين فرضت عليهم الظروف الاستقرار في المغرب بعد فشل محاولة عبورهم إلى أوروبا، أو أولئك الذين اختاروا منذ البداية المغرب أرضا للاستقرار.

إن تواجد الأفارقة من جنوب الصحراء على الأراضي المغربية لم يكن حدثا عابرا على المستوى الاجتماعي، بل تصاعدت في مدن عديدة خطابات الكراهية والعنف أمام خروج هذه الفئة (المهاجرين) للشارع للمطالبة بحقوقهم في العيش الكريم باعتبارهم جزء لا يتجزأ من المجتمع المغربي. مما طرح مشاكل اجتماعية بالجملة، ففي الوقت الذي يحاول المهاجرين من جنوب الصحراء الحصول على مشروعية استقرارهم في المجتمع المغربي، يصطدمون بواقع اجتماعي مليء بالعراقيل، أولها باعتبارهم فئة منبوذة في النسيج الاجتماعي من طرف فئة عريضة من المواطنين المغاربة، هذا ما نصادفه في حالات كثيرة في الشارع العام، في الفضاءات العمومية حيث يبرز الصراع الاجتماعي القائم على العنصرية والنظرة الدونية في فضاءات اجتماعية تلتقي فيه التناقضات على اختلاف أشكالها. إن ما يتعرض له المهاجرين من جنوب الصحراء من عنصرية وتعامل دوني له ارتباط بسلسلة من التمثيلات الاجتماعية التي ترسخت في عقول بعض المغاربة وهي مرتبطة أساسا بالآخر "الأسود"، أي التمييز المؤسس على العرق، "فمن الصور النمطية السلبية التي ترسخت منذ عقود في مخيال الأفراد حول الآخر *الأسود* الوافد من افريقيا جنوب الصحراء بالتحديد، والتي لازالت تطارد المهاجرين الجدد في حياتهم اليومية بالمغرب، اقتران صورتهم بأعمال اللصوصية والخوف والترهيب" (آيت تكتنا، 2021، ص 92). إن هذه الصور النمطية هي المسؤولة عن تصرفات وردود فعل بعض المواطنين

المغاربة اتجاه أفارقة جنوب الصحراء، هي صور ترسخت في المخيال الشعبي لعقود من الزمن؛ فاستمرارية هذه الصور النمطية السلبية تجاه المهاجرين يشكل إعاقة لعملية الاندماج الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين في قلب المجتمع المغربي.

السياق العام لاعتبار هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء كمشكل اجتماعي، له صلة بمحددات اجتماعية واقتصادية متعلقة بتوفير الشروط السوسيواقتصادية لاحتضان المغرب عدد من المهاجرين حسب خصوصية كل مجال جغرافي، ففي ظل غياب هذه الشروط الموضوعية نكون أمام حالة من الفوضى الاجتماعية، نتيجة غياب الاستعداد اللازم لتوافد المهاجرين على مجال ما، وفي ظل هذه الوضعية تبرز مشاكل اجتماعية مرتبطة بتدبير الفضاء العام المشترك، الاستفادة من الخدمات الأساسية ولاسيما الصحية، والتنافس على الموارد الأساسية.

لقد أضى المهاجرين من جنوب الصحراء في قلب المجتمع المغربي جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي العام، يتفاعلون مع المحيط الخارجي ويساهمون في تشكيل الرأي العام، لقد أضحو بدورهم فاعلين في المجتمع.

3. السياسات المغربية الرامية إلى تيسير اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء

نتيجة تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، اتخذ المغرب جملة من التدابير الرامية إلى مساعدة هؤلاء المهاجرين للانخراط بشكل فعال وإيجابي في الحياة الاجتماعية. لقد شكل حضور المهاجرين من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي مشكل اجتماعي حقيقي بالنسبة للعديد من المواطنين الذين كانوا ينظرون لهذه الفئة بنظرة احتقار وعنصرية، رافضين بشكل قطعي وجودهم في المغرب، ومن جهة أخرى نجد فئة أخرى ترحب بقدوم هؤلاء المهاجرين وتعتبر وجودهم مسألة عادية تفترض التعايش والسلم. وفي خضم هذا التناقض الحاصل بين من يرحب بقدوم أفارقة جنوب الصحراء للمغرب وبين رافضين لهم، كان لابد على المغرب القيام بمجموعة من الخطوات التي من خلالها سوف يحدد الوضعية القانونية والاجتماعية لهذه الفئة؛ وأول ما قام به هو صياغة قانون 02 03 المتعلق بالأجانب الموجودين على التراب الوطني، وقد عزز هذا القانون بجملة من التشريعات القانونية الأخرى؛ إنها خطوة أساسية الهدف منها توفير الظروف والشروط الاجتماعية المناسبة لاستقرار هؤلاء المهاجرين من جنوب الصحراء في بيئة اجتماعية تراعي خصوصية وحاجيات هذه الفئة.

1.3 القانون 02 03

شكلت الهجرة خلال الآونة الأخيرة قضية مهمة بالنسبة للمغرب أمام ارتفاع حالات الأجانب بما فيهم المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، فالحفاظ على النظام العام للمغرب يمثل إحدى التحديات الكبرى التي كانت تدفع بالمغرب نحو اتخاذ تدابير مدروسة بشأن ملف الهجرة.

واستجابة للحاجة الاجتماعية المتمثلة في ضرورة إيجاد حلول فعالة لدخول الأجانب والمهاجرين للمغرب، قام المغرب بوضع قانون 02 03 (وزارة العدل، 2003) المتعلق بدخول الأجانب للمغرب وبالهجرة غير الشرعية، كخطوة أولى في مجال الهجرة، الغرض منها تحديد الكيفية التي يدخل بها الأجانب إلى المغرب والتفصيل في القوانين التي تحدد للأجانب والمهاجرين غير

الشرعيين ما لهم وما عليهم. إن هذا القانون يحدد الوضعية القانونية للتواجد على التراب المغربي بالنسبة للأجانب والمهاجرين غير الشرعيين بالدرجة الأولى.

يحدد القانون مجموعة من الشروط والقواعد العامة التي تنضم إقامة الأجانب بالمغرب، ومن بينها ما يتعلق بمنح بطاقة التسجيل والإقامة للأجانب؛ إذ يتم اختيار المهاجرين والأجانب الذين تمنح لهم هذه الوثائق بعناية كبيرة، حفاظا على الأمن الاجتماعي.

يهدف هذا القانون إلى بلورة رؤية واضحة في مجال تعامل المغرب مع الأجانب والمهاجرين غير النظاميين، وفق مقاربة إنسانية تحترم حقوق المهاجر والأجنبي باعتباره إنسان قبل كل شيء، فالمغرب كان حارصا منذ بداية الانخراط في القضايا المتعلقة بالهجرة على ضرورة التزامه بتبني فكرة الحفاظ على كرامة الإنسان بغض النظر عن أصوله، جنسيته وانتماءه ووضعه القانوني.

2.3 دستور 2011 وإدماج المهاجرين

يمثل دستور 2011 (الجريدة الرسمية، 2011) نقلة نوعية في التنظيم المغربي، على مستوى كافة المجالات المرتبطة بالحياة الاجتماعية، فكما أنه جاء بمجموعة من المقترحات والتشريعات المتعلقة بحقوق المواطنين المغاربة، فإنه على الجهة الأخرى لم يغفل الاعتراف بالحقوق العامة للأجانب والمهاجرين وذلك طبقا لما تنص عليه القوانين الدولية التي سعت منذ عقود إلى صياغة القوانين والقواعد القانونية الجاري بها العمل في ميدان الأجانب والمهاجرين بشكل عام.

لقد نص الفصل 30 من الدستور في فقرته الثالثة على أنه: "...يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنين المغاربة، وفق القانون"، مضيفا في الفقرة الموالية على أنه "يمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل"، كما نصت الفقرة الأخيرة من نفس الفصل على أنه "يحدد القانون شروط تسليم الأشخاص المتابعين أو المدانين لدول أجنبية، وكذا شروط منح حق اللجوء" (الجريدة الرسمية، 2011، ص 24/25).

لقد نص الدستور بشكل صريح على ضرورة توفير الحاجيات الضرورية للمهاجرين والأجانب بما في ذلك السكن اللائق والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما عمل على الدعوة لمحاربة كافة أشكال التمييز العنصري والقضاء على الخطابات التي تروج حول التعصب واستخدام العنف في التعامل مع الأجانب والمهاجرين، وعليه قد مثل الدستور باعتباره وثيقة قانونية تشريعية خطوة رئيسية، ترمي إلى ضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين بما يتوافق مع متطلبات العيش الكريم. فالإنسان في الدستور المغربي أولوية لا يمكن الاستهانة به وفق أي ظرف، وبذلك ينبغي صيانة حقوقه وتجنب جميع الوسائل والطرق التي قد تؤدي إلى إلحاق الأذى بهذا الإنسان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3.3 الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

جاءت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تأكيداً على ما ورد في مضامين دستور 2011 وقانون الأجانب والهجرة غير الشرعية 03 02 الذي أولى أهمية بالغة لحقوق الأجانب وحرياتهم، فعملية اندماج المهاجرين بغض النظر عن أصولهم كانت هي الغاية من كل التشريعات الوطنية، وأفارقة جنوب الصحراء كانوا جزءاً من هذه القوانين التي صاغها المغرب عبر مراحل.

قام المغرب بإصدار الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (المملكة المغربية، 2014) التي تروم إلى تسهيل اندماج المهاجرين النظاميين في المجتمع، بناءً على مقارنة إنسانية تراعي حقوق هؤلاء المهاجرين، خاصة القادمين من جنوب الصحراء على اعتبار أنهم شكلوا النسبة الأكبر من حيث جنسية أكثر المهاجرين استقراراً بالمغرب.

طموح المغرب من خلال وضع الاستراتيجية هو تحسين تدبير تدفقات الهجرة على المستوى الوطني، وهو ما ترجم في مجموعة من الأنشطة والخطوات التي استهدفت مجالات متعددة من الحياة الاجتماعية، ومنها ما يلي:

مجال التربية والتكوين: تؤكد الاستراتيجية على ضرورة استفادة المهاجرين من نفس الحقوق التي يتمتع بها المغاربة، عن طريق الحصول على التعليم الجيد والتدريب المهني ومكافحة كافة أشكال التمييز العنصري في المدارس، كما أنها تعمل على تنفيذ أحكام قانون الإطار 51.17 المتعلق بفتح المدارس المغربية في وجه أطفال المهاجرين، وفي الموسم الدراسي ما بين 2019_2020 استفادت 11 جمعية مغربية من دعم الوزارة لتنظيم دورات دعم لفائدة أطفال المهاجرين، فضلاً عن أن الدولة المغربية قامت عام 2017 بتقديم برنامج لصالح أطفال المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين أربعة وستة سنوات لضمان اندماجهم بشكل أفضل في مجال التعليم، كما هو الشأن بالنسبة لأبناء المواطنين المغاربة فإن أبناء المهاجرين بدورهم يستفيدون من المبادرة الملكية "مليون محفظة" إذ مكنت هذه المبادرة من استفادة 617 تلميذ مهاجر في موسم 2019_2020.

انطلاقاً من هنا يتضح بأن أبناء المهاجرين بدورهم يستفيدون من مختلف الخدمات المتاحة لأبناء المغاربة في مجال التعليم، مما يساعدهم على الاندماج في المجال التعليمي.

• **مجال الصحة:** توفير الحق فيولوج مختلف الخدمات الصحية لجميع فئات المهاجرين، وضمان الحق في السكن اللائق؛ في إطار تبني المغرب المقاربة الإنسانية الشاملة التي تضع الحق في جودة الحياة فوق كل اعتبار. بالموازاة مع ذلك تعمل الاستراتيجية على فتح المجال أمام فئات المهاجرين من أجل الاستفادة من البرامج والأنشطة التي تتاح للمواطنين المغاربة، فضلاً عن أن الاستراتيجية تطمح إلى فتح المجال أمام المهاجرين واللجئين للاستفادة من التأمين الصحي الإجباري.

• **مجال الرياضة:** قام المغرب بمحاولة اندماج المهاجرين في النوادي الرياضية والانخراط في الجمعيات الرياضية، وهو ما يساهم في اندماجهم على الصعيد الرياضي.

• **مجال الثقافة:** بالنظر إلى مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، يتبين بأنها تدعم بشكل رئيسي احترام ثقافة المهاجرين والأجانب الوافدين على المغرب، ضمن مقاربة إنسانية تؤمن بمبادئ التعايش والانفتاح على الآخر المختلف. إنها ثقافة مبنية على التسامح وتقبل الغير لتحقيق العيش المشترك. وعليه تتاح للمهاجرين فرصة المشاركة في المؤتمرات والندوات الثقافية ذات الصلة بالتراث اللامادي والتعاون المغربي الأفريقي في التعريف بالثقافة الأفريقية، فضلاً عن فتح المجال أمام هؤلاء المهاجرين لتنظيم معارض حول المنتوجات الأفريقية التي تعود لمناطقهم.

إن رهان تحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في المغرب، يقتضي استحضار جميع مجالات الحياة الاجتماعية بغية الوصول الى الاندماج الكلي، ولهذا الغرض قامت المملكة المغربية عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإصدار ورقة بحثية تخص موضوع الهجرة وسوق الشغل في 2018 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018)، حيث أن المغرب وقع على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين ويخضع تشغيل المهاجرين لأحكام مدونة الشغل المغربية، إذ تتضمن هذه المدونة فصول قانونية تحدد حقوق وواجبات المهاجرين. يتضح على أن الاندماج على مستوى الشغل يمكن المهاجرين من الانخراط بشكل فعال في أنشطة الحياة اليومية من خلال بناء علاقات جديدة في مجال العمل من شأنها أن تسهل عليهم عملية الاندماج.

في إطار السياسة الجديدة للاندماج التي نهجها المغرب، فقد اتخذ المجلس الوطني لحقوق الانسان العديد من الإجراءات في هذا الباب ولعل من أهمها:

أولاً: حظر كل شكل من أشكال العنف الذي يمارس ضد المهاجرين.

ثانياً: ضمان الولوج للعدالة الاجتماعية في حالة القاء القبض على أحد المهاجرين.

ثالثاً: الدعم المادي والقانوني بالنسبة للمهاجرين القاصرين، مع ضمان الدعم النفسي والصحي للنساء ضحايا العنف.

رابعاً: تسهيل تسجيل المواليد ومنح شهادة الوفاة.

إن القائمة طويلة فيما يخص الإجراءات التي اتخذها المجلس الوطني لحقوق الانسان بغرض تسهيل عملية اندماج المهاجرين، فإلى جانب ما سبق قد تم إطلاق حملة استثنائية في 2014 لتسوية وضعية المهاجرين المقيمين في المغرب بطريقة غير قانونية، وذلك بغرض تسهيل عملية ولوج المهاجرين إلى الخدمات العمومية كالصحة، السكن، والتعليم.

من الواضح أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي صاغها المغرب مراعاة للقانون الدولي للهجرة، فيها العديد من المزايا التي تساهم في إدارة ظاهرة الهجرة بشكل عقلاني، لكن مع ذلك فمن بين العيوب التي يمكن أن نعتبرها تتخلل هذه الاستراتيجية، هي عدم وجود رؤية شاملة وواضحة في إطار ملف الهجرة من الناحية القانونية، فإلى اليوم لا نجد قانون خاص باللجوء في المغرب ينظم عملية اللجوء بشكل قانوني، ومنظم لاسيما وأن المغرب يستقبل العديد من المهاجرين سواء من جنوب الصحراء أو غيرهم الطالبين للجوء. كما لا يوجد قوانين صريحة بخصوص الهجرة غير النظامية باستثناء القانون رقم 03 02 الذي يحدد إقامة الأجانب بالمغرب ومحاربة الهجرة غير الشرعية، وهذا يتطلب من المغرب اجتهادات قانونية في مجال الهجرة لتتحدث في يوم من الأيام عن مغرب يحسن إدارة تدفقات الهجرة النظامية وغير النظامية.

على الرغم من كل المجهودات التي بذلتها المملكة المغربية في سبيل تسهيل اندماج المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي، إلا أن هذه المجهودات ظلت مقتصرة على مجالات محددة، مما أفضى إلى بروز اختلالات عدة أثرت على سير اندماج المهاجرين في الحياة الاجتماعية وأسهمت بشكل واسع في تقليص فرص استفادتهم من الخدمات الأساسية. لعل الواقع الاجتماعي يكشف عن عدد مهم من المهاجرين الذين ينتمون إلى جنوب الصحراء ولا يستفيدون من جملة من الحقوق الإنسانية، فضلاً عن كون خطاب العنصرية والكراهية اتجاه هذه الفئة (المهاجرين) في تصاعد في عدد من المدن التي تشهد

استقرار وتوافد أعداد مهمة من المهاجرين، وهو ما يكشف عنه بشكل مباشر خطابات الكراهية والتحريض التي تنشر على منصات التواصل الاجتماعي حيث يتحول المهاجر إلى مصدر للإزعاج والفوضى، في سياق خطاب عنصري قائم على النظرة الدونية للمهاجرين.

على الرغم من أن المغرب قدم مجهودات جبارة من خلال سن قانون 03 02 الرامي إلى مكافحة الهجرة غير النظامية إلا أن عدد المهاجرين غير النظاميين القادمين من جنوب الصحراء إلى المغرب في وتيرة تصاعد، فضلا عن أن تنزيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء قد كشف عن فشل المقاربة الأمنية في الحد من معدلات الهجرة غير النظامية، مما يتطلب انفتاح أكبر على البعد الإنساني القائم على اندماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي.

4. الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من منظور وظيفي

في خضم العمل على تحليل مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، قد ارتأينا إلى الاعتماد على المنظور الوظيفي من منطلق أن المشكل الاجتماعي الذي عالجه الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء هو مشكل اندماج المهاجرين الأفارقة في النسيج المغربي، فنتيجة تحول المغرب خلال السنوات الأخيرة من محطة عبور إلى بلد استقرار لعدد مهم من المهاجرين لاسيما أفارقة جنوب الصحراء، فقد تطلب الأمر التفكير في مجموعة من الآليات والوسائل التي كان الهدف الأساسي منها هو العمل على مساعدة المهاجرين على الاندماج في المجتمع. وبذلك شكلت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء كسياسة قائمة على صياغة مجموعة من البرامج الهادفة إلى تيسير اندماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي آلية مهمة. ومن هنا تتحدد وظيفة الاستراتيجية في تسهيل سبل اندماج هذه الفئة من المهاجرين، ومن منطلق المنظور الوظيفي فالمجتمع مبني بالأساس على مجموعة من الأدوار الاجتماعية التي تقسم بين أفراد المجتمع في إطار الحفاظ على التوازن الاجتماعي، وبذلك فالمهاجرين بدورهم تناط بهم مجموعة من الأدوار الاجتماعية التي ينبغي عليهم القيام بها باعتبارهم يشكلون جزء من المجتمع سواء تم الاعتراف بهم على هذا الأساس أو لم يتم الاعتراف بهم.

ركزت الاستراتيجية الوطنية على تسوية وضعية عدد مهم من المهاجرين المتواجدين على التراب المغربي سواء الذين دخلوا بطرق مشروعة أو غير مشروعة؛ حفاظا على وحدة المجتمع وتماسكه، إذ تمت عملية التسوية القانونية الأولى للأجانب في وضعية غير قانونية خلال سنة 2014، إذ أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال 31 دجنبر 2014 وضع حوالي 27130 طلبا للتسوية لمهاجرين من أصول 115 جنسية، كما أن 9716180 حصلوا على قبول إيجابي للتسوية. أما عملية التسوية الثانية فقد تمت خلال دجنبر 2016 إذ تم وضع طلب ما مجموعه 25600 (احمدون، 2021، ص 27)، وقد تمكنت هذه الفئة من الحصول على بطاقة الإقامة وبالتالي أصبحت تعيش بشكل قانوني في المغرب.

إن انتقال المهاجرين من جنوب الصحراء للمغرب، يعكس وجود مجموعة من الحاجيات التي يطمح هؤلاء المهاجرين إلى تحقيقها في المغرب، فكثيرا منهم كانت دوافعهم للهجرة بسبب الحروب والكوارث الطبيعية، وتم اختيار المغرب على أساس أنه بلد الاستقرار والأمن، وبالتالي كان لابد للمغرب أن يتخذ مجموعة من الإجراءات والاستراتيجية التي يهدف من خلالها إلى تحقيق حاجيات المهاجرين، فالشغل، السكن، التعليم، الصحة، كلها حاجيات للمهاجر التي ينبغي أن يوفر المغرب أرضية جيدة لتحقيقها في ظل ظروف احترام الآخر المختلف وتعزيز مبدأ العيش المشترك، ومن هنا كانت الاستراتيجية الوطنية للهجرة

واللجوء إحدى الركائز الأساسية التي استند عليها المغرب في عملية اندماج المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء عبر مجموعة من المجالات الأساسية (الجريدة الرسمية، 2014):

وفي مجال الشغل، يعمل المغرب على تسهيل ولوج المهاجرين لسوق الشغل من خلال التعريف بحاجيات سوق الشغل المغربية وأهم الفرص والإمكانات المتاحة، مع ضمان مجموعة من الحقوق والواجبات للمهاجر.

وفي مجال التعليم، ركز المغرب من خلال مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على تمكين أبناء المهاجرين من الوصول إلى نظام التعليم سواء النظامي أو غير النظامي على قدم المساواة بين اللاجئين والمهاجرين الشرعيين مع ضمان تكوينات خاصة للمهاجرين للتعريف باللغات والثقافات المغربية المتنوعة.

وعلى المستوى الصحي: العمل على ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى العلاج بنفس الشروط المتوفرة للمواطنين المغاربة، وهنا يأتي دور جمعيات المجتمع المدني من خلال عملها على مساعدة المهاجرين على الولوج للمرافق العمومية الصحية.

وفي مجال التكوين المهني، تقوم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على ضمان ولوج المهاجرين لمراكز التكوين المهني من خلال تسهيل اندماجهم في مسار التكوين المهني وخاصة بالنسبة للمهاجرين النظاميين، إذ من شأن هذه التكوينات أن تساهم في الانخراط الإيجابي للمهاجرين في سوق الشغل المغربية.

أما في مجال السكن فتضمن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء الحق في السكن لمجمل المهاجرين النظاميين، وكذا اللاجئين من منطلق أن السكن حق للجميع وذلك في إطار الشروط التي تتوفر لدى المواطنين المغاربة.

إن هذه الإجراءات التي قامت عليها الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء قائمة على مجموعة من الرهانات الأساسية وهي أربعة رهانات كالتالي:

- الرهان الإنساني: عن طريق محاربة الاتجار بالبشر واحترام حقوق المهاجرين مع نبذ كل أشكال التمييز والعنصرية.
- رهان الاندماج يتأطر ضمن تسهيل ولوج المهاجرين وخاصة الموجودين في وضعية قانونية إلى جانب اللاجئين إلى المجالات السالفة الذكر.
- رهان السياسة الخارجية والحكامة: عن طريق التعاون الدولي والاعتراف بأن الهجرة وتأثيراتها العالمية تدخل ضمن مسؤولية الجميع.
- الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: اعتبار الهجرة كعامل مساعدة على التنمية وليس كعائق.

بغية تنزيل مضامين هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، فإن الأمر يقتضي بالضرورة أن نستحضر وظيفية كل مؤسسة على حدة في حرصها على الاستجابة لحاجيات المهاجرين وفقا لما تنص عليه الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق اندماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي المغربي. فالاندماج وفق التصور الوظيفي هو مسؤولية الدولة قبل أن يكون مسؤولية الافراد، بمعنى لا بد أن تكون هنالك مجهودات جبارة من طرف مجمل المؤسسات والقطاعات المسؤولة والعمل جنبا إلى جانب في سبيل تحقيق الاندماج المراد للمهاجرين. "فالمجتمع يشبه بالكائن العضوي الحي...الذي يتكون من مجموعة من العناصر والبنيات والأنظمة، ويؤدي كل عنصر من هذه العناصر وظيفة ما داخل هذا الجهاز المجتمعي"

(حمداوي جميل، 2015، ص50) كما تقول بذلك الوظيفية، واستمرارية هذا الكائن رهين باستمرار الوظائف والأدوار التي يقوم بها جميع أعضاء الجسم، فحدوث أي خلل على مستوى عنصر معين ينعكس سلبا على باقي العناصر ويؤدي إلى حدوث اختلالات عميقة. إنه الأمر نفسه يحدث للمجتمع في علاقته بالأدوار الاجتماعية المنوطة بجميع المؤسسات الاجتماعية وارتباطا بالمهاجرين يمكن القول على أن المهاجر مادام أنه أصبح عضو في المجتمع فبطريقة أوتوماتيكية قد منحت له وظيفة معينة من طرف المجتمع ينبغي عليه القيام بها، نتحدث عن ذلك التماسك والتوازن الاجتماعي الذي لا يتحقق إلا بوجود انسجام تام بين جميع أعضاء المجتمع. ولأجل ضمان هذا التوازن والانسجام لابد من الاعتراف بالمهاجر على أساس أنه عضو مندمج في المجتمع ليساهم بشكل أكبر في خدمة هذا الآخر.

يركز الاتجاه الوظيفي في دراسة الظاهرة الاجتماعية على دراستها في زمنها الراهن دون العودة إلى دراسة المسار التاريخي الذي قاطعته الظاهرة لأن ذلك من اختصاصات التاريخ، ومن هنا نجد أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء قد عملت على دراسة ملف الهجرة في علاقته بالاندماج في وقتنا الراهن، وما يطرحه واقع استقبال المغرب لأعداد كبيرة من المهاجرين الوافدين على المنطقة من تحديات واكراهات سواء كانت ذات طابع اجتماعي، اقتصادي أو حتى سياسي.

بالاستناد على التصور الوظيفي في تحليل مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، يمكن تسليط الضوء على الأنظمة الأربعة التي سبق أن تحدث عنها تالكوت بارسونز والتي يفسر من خلالها وظيفية الفعل الاجتماعي، لنفهم بذلك تحديات اندماج المهاجرين في المجتمع المغربي:

النظام البيولوجي: يقوم على أساس أن وظيفة المجتمع هي تحقيق مجموعة من الحاجيات البيولوجيا التي يتم الاستجابة لها ثقافيا عبر مجموعة من الآليات، وهو التصور الذي يتزعمه المالنوفسكي في الانتروبولوجيا والذي يعتبر أن كل حاجة طبيعية تقابلها استجابة اجتماعية. فالحاجة إلى الأمن بالنسبة للمهاجر على سبيل المثال تقتضي توفير السكن لهذا المهاجر كأولوية وكمدخل أساسي للاندماج.

نظام الشخصية: له ارتباط بشخصية الفرد المهاجر وهنا يمكن القول على أن هذا يعبر عن مجموع الاستعدادات القبلية التي تكون عند المهاجر للاندماج في المجتمع الجديد، ففي غياب استعدادات قبلية للمهاجر بنية الاندماج تظل كل المحاولات التي تبذلها الدولة والجهات المعنية محدودة.

نظام اجتماعي: يتحدد من خلال العلاقة التفاعلية القائمة بين المهاجر والمجتمع المضيف (المغرب)، أي مدى تفاعل المهاجر من جنوب الصحراء مع المواطنين المغاربة في مجمل السياقات اليومية، فهذا التفاعل يعد مدخلا أساسيا لتحقيق الاندماج.

نظام الثقافة: في هذا الصدد يمكن أن نتحدث عن مدى انخراط وتقبل المهاجر من جنوب الصحراء للثقافة المغربية ومدى تكيفه معها، خاصة وأن المغرب يراهن على التنوع ويتقبل الاختلاف ويسعى إلى تحقيق التعايش المشترك بين مختلف فئات المجتمع، ومن خلال الاستراتيجية فإنه يراهن بشكل كبير على هذا الاختلاف كمدخل أساسي لاندماج الافارقة جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي، وعليه يتم التشجيع على تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة هؤلاء المهاجرين بغية التعريف بالثقافة المغربية على اختلافها وتنوعها.

يتأسس المجتمع حسب النظرية الوظيفية على أربع وظائف أساسية، يهدف من خلالها إلى الحفاظ على التماسك والاستقرار الاجتماعي ويمكن أن نحلل قضية اندماج المهاجرين في المجتمع المغربي، وفقا لهذه الوظائف. يتم الحديث في البداية عن التكيف بمعنى طريقة تكيف الأفراد مع كل وضعية اجتماعية جديدة، فدخل المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء للمغرب يعني أنهم أمام وضعية اجتماعية جديدة غير مسبقة، إنهم أمام مجتمع جديد له ثقافة وخصوصية مختلفة تماما عن تلك التي اعتادوا عليها في بلدان الأصل، ومن هنا يبتكر المهاجرين مجموعة من الآليات للتكيف مع المجتمع الجديد. وفي خضم مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء نجد أن عملية التكيف تتم عبر التعريف بالثقافة المغربية وفتح مجال للنقاش بين المهاجرين والمواطنين. ثم الوظيفة الثانية تتحدد في تحقيق الأهداف أي أن المهاجرين لهم مجموعة من الأهداف يسعون لتحقيقها من خلال الهجرة، وبذلك تعمل الاستراتيجية على تحقيق الهدف الأكبر وهو الاندماج في النسيج المغربي، أي ادخال العناصر الجديدة الذين هم المهاجرين في البنية الاجتماعية المغربية. وأخيرا يتم الحديث عن وظيفة إدارة التوترات؛ وهنا يمكن أن نستحضر المجهودات التي قام بها المغرب عبر الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال التأكيد على نبذ كل أشكال التمييز والعنصرية التي يمكن أن تمارس ضد المهاجرين وهو ما ينص عليه الدستور المغربي كذلك في إطار احترام الجميع.

خلاصات عامة

أولاً: يطرح موضوع اندماج أفارقة جنوب الصحراء بالمغرب، تحديات بالجملة، منها ما يتعلق بعوائق ترتبط بالمهاجرين أنفسهم، الذين لا يستطيعون بأي شكل من الأشكال التخلي عن ثقافتهم التي جاؤوا بها من بلدانهم الأصلية بغية الاندماج في النسيج الاجتماعي المغربي، ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار مجموع التمثلات الاجتماعية التي ترسخت لدى عدد من المواطنين المغاربة حول أفارقة جنوب الصحراء، عائقا اجتماعيا يحول دون اندماج المهاجرين بالشكل الذي ينبغي.

ثانياً: السياسات العمومية التي يتبناها المغرب فيما يخص تنظيم استقرار المهاجرين بالمغرب، والعمل على الحد من وتيرة الهجرة غير النظامية، تستلزم انخراط مكثف من طرف جمعيات المجتمع المدني، هذا الأخير الذي ينبغي أن يقوم بدور التوعية والتحسيس من جهة، ويساهم في ترسيخ قيم تقبل الآخر المختلف واحترامه من جهة ثانية، مما سينعكس إيجابا على اندماج المهاجرين في مجتمع يؤمن بالاختلاف ويتعايش معه.

ثالثاً: لابد من تشجيع المهاجرين على الانخراط في أنشطة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع المغربي، دون اقصاء للثقافة الأم التي يحملونها. فالمهاجر نفسه منذ الوهلة التي يدخل فيها المغرب بين ثقافتان؛ ثقافة نشأ فيها ويستمد منها سلوكه، عاداته، قيمه، وثقافة جديدة (مغربية) يقتضي الواقع منه أن يتعايش معها ويكون فردا فاعلا داخل نسق من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية. وعليه لابد أن تخصص برامج ولما لا دورات تكوينية، تهدف إلى التعريف بالثقافة المغربية وتسعى إلى فهم ثقافة المهاجرين، من خلال تسليط الضوء على نقاط التشابه والاختلاف.

خاتمة

من المؤكد على أن المغرب بذل ومازال يبذل مجهودات كبيرة في مجال الهجرة واللجوء، على اعتبار أن ملف الهجرة يمثل أولوية لا يقبل التنازل. وهو ما يتجسد من خلال القوانين والتشريعات الوطنية ذات الصلة بتدبير ملف الهجرة، إلى جانب انخراط ومصادقة المغرب على مجموعة من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المهاجرين، وهو ما يعكس على الدوام العناية الدائمة التي يمنحها المغرب للهجرة.

إن الهجرة ليست قضية سياسية أو اقتصادية فحسب بل هي مسألة اجتماعية شديدة التعقيد، تستلزم على الدوام انخراط جميع الفاعلين للعمل على تحسين جودة القوانين والتشريعات التي تصاغ في ميدان الهجرة. فالمقاربة الأمنية وحدها ليست كافية للحد من الهجرة غير النظامية بل لابد من مقاربة اجتماعية ونفسية، من خلالها ننفذ إلى عمق الظاهرة ونفهمها بصورة أوضح.

بخصوص المهاجرين القادمين من افريقيا جنوب الصحراء فإنهم اليوم صاروا جزء لا يتجزأ من النسيج المغربي العام، إذ بدورهم أصبح لهم دور كبير في المجال الاقتصادي والاجتماعي ويساهمون في مجالات التنمية بمختلف أشكالها، مما يقتضي زيادة مجهودات المغرب لأجل اندماج أكبر لهذه الفئة في المجتمع. فالمغرب بالنسبة لأغلب المهاجرين من جنوب الصحراء يفتح أمامهم فرصا لبناء حياة اجتماعية متوازنة في سياق توفير ظروف العيش الكريم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- المنظمة الدولية للهجرة، (2018). تقرير الهجرة في العالم.
- فوشان، عبد القادر، الاندماج الاجتماعي: المفهوم، الابعاد والمؤشرات، جامعة وهران.
- مالكي، امحمد. (2013). الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- أناس ابن الشيخ، (2022). المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور واكراهات المعيش اليومي. مجلة سوسيولوجيون، المجلد الثالث، العدد 1.
- رفيق أيت تكتنا، (2021). صورة المهاجرين جنوب الصحراء في الذهنية المغربية وتأثيرها على اندماجهم الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع المغربي: مقارنة سوسيوتاريخية. مؤلف جماعي. الهجرة الدولية والديناميات السوسيوإقليمية: السياقات، التجليات، الافرازات. المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى.
- المملكة المغربية. (2003). قانون 02 03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والهجرة غير المشروعة. وزارة العدل، مديرية التشريع.
- الجريدة الرسمية. (2011). دستور 2011. مديرية الطبعة الرسمية. المملكة المغربية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). الهجرة وسوق الشغل.

- احمدون، نجلاء. (ماي 2021). الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وتحديات الاندماج. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. العدد 1.
- الجريدة الرسمية. (2013). الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. المملكة المغربية. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.
- حمداوي جميل. (2015). نظريات علم الاجتماع. شبكة الألوكة، الطبعة الأولى.

المراجع باللغات الأجنبية

- Royaume du Maroc, « Politique nationale d'immigration et d'asile », Rapport 2020

Romanization of Arabic Bibliography

1. Al-Munazzamah al-Duwalīyah lil-Hijrah (International Organization for Migration). 2018. *Taqrīr al-hijrah fī al-ʿālam (World Migration Report)*.
2. Fūshān, ʿAbd al-Qādir. n.d. *Al-Indimāj al-ijtimāʿī: al-mafhūm, al-abʿād wa-al-muʿashshirāt (Social Integration: Concept, Dimensions and Indicators)*. Jāmiʿat Wahrān.
3. Mālikī, Amḥammad. 2013. *Al-Indimāj al-ijtimāʿī wa-bināʾ al-mujtamaʾ al-muwāṭanah fī al-Maghrib al-Kabīr (Social Integration and Building a Society of Citizenship in the Greater Maghreb)*. Al-Markaz al-ʿArabī lil-Abḥāth wa-Dirāsāt al-Siyāsāt, al-Muʿtamar al-Sanawī al-Thānī lil-ʿUlūm al-Ijtimāʿīyah wa-al-Insānīyah.
4. Anās Ibn al-Shaykh. 2022. "Al-Muhājirūn min Ifrīqiya Janūb al-Ṣaḥrāʾ fī al-mujtamaʾ al-Maghribī: bayn riḥlat al-ʿubūr wa-ikrāhāt al-maʿīsh al-yawmī (Migrants from Sub-Saharan Africa in Moroccan Society: Between the Crossing Journey and the Constraints of Daily Living)." *Majallat Sūsiyūlūjiyūn*, al-Mujallad 3, al-ʿAdad 1.
5. Rafīq Ayt Taktā. 2021. "Ṣūrat al-muhājirīn Janūb al-Ṣaḥrāʾ fī al-dhihnīyah al-Maghribīyah wa-taʿthīrūhā ʿalā indimājihim al-ijtimāʿī wa-al-thaqāfī dākhil al-mujtamaʾ al-Maghribī: muqārabah sūsiyūtārīkhīyah (The Image of Sub-Saharan Migrants in the Moroccan Mentality and Its Impact on Their Social and Cultural Integration Within Moroccan Society: A Socio-Historical Approach)." In *Al-Hijrah al-Duwalīyah wa-al-Dīnāmīyāt al-Sūsiyū-Majālīyah: al-Siyāqāt, al-Tajallīyāt, al-Ifrāzāt (International Migration and Socio-Spatial Dynamics: Contexts, Manifestations, Outcomes)*. Al-Markaz al-Dīmuqrāṭī al-ʿArabī, al-Ṭabʾah al-ʾUlā.
6. Al-Mamlakah al-Maghribīyah (Kingdom of Morocco). 2003. *Qānūn 02 03 al-mutaʿalliq bi-dukḥūl wa-iqāmat al-ajānib bi-al-Mamlakah al-Maghribīyah wa-al-hijrah ghayr al-mashrūʾah (Law 02-03 Concerning the Entry and Residence of Foreigners in the Kingdom of Morocco and Irregular Migration)*. Wizārat al-ʿAdl, Mudīriyat al-Tashrīʾ.

7. Al-Jarīdah al-Rasmīyah (Official Gazette). 2011. *Dustūr 2011 (Constitution of 2011)*. Mudīrīyat al-Ṭab'ah al-Rasmīyah, al-Mamlakah al-Maghribīyah.
8. Al-Majlis al-Iqtisādī wa-al-Ijtimā'ī wa-al-Bī'ī (Economic, Social and Environmental Council). 2018. *Al-Hijrah wa-sūq al-shughl (Migration and the Labor Market)*.
9. Aḥmadūn, Najlā'. May 2021. "Al-Istrātījīyah al-Waṭanīyah lil-Hijrah wa-al-Lujū' wa-taḥaddiyāt al-indimāj (The National Strategy for Migration and Asylum and the Challenges of Integration)." *Majallat Ibn Khaldūn lil-Dirāsāt al-Qānūnīyah wa-al-Iqtisādīyah wa-al-Ijtimā'īyah*, al-'Adad 1.
10. Al-Jarīdah al-Rasmīyah (Official Gazette). 2013. *Al-Istrātījīyah al-Waṭanīyah lil-Hijrah wa-al-Lujū' (The National Strategy for Migration and Asylum)*. Al-Mamlakah al-Maghribīyah, Al-Wizārah al-Mukallafah bi-al-Maghāribah al-Muqīmīn bi-al-Khārij wa-Shu'ūn al-Hijrah.
11. Ḥamdāwī, Jamīl. 2015. *Naẓarīyāt 'ilm al-ijtimā' (Theories of Sociology)*. Shabakat al-Alūkah, al-Ṭab'ah al-Ūlā.

The Problematic of Urban Water and the Quality of Services Provided in the City of Taza

Bouaiche Hossin¹; El-Amrani Abdelouahed²

¹ Department of Geography, Sidi Mohamed ben Abdellah University, Fez, Multidisciplinary Faculty of Taza, Morocco.

² Department of Geography, Sidi Mohamed ben Abdellah University, Fez, Multidisciplinary Faculty of Taza, Morocco.

Email 1 : hossin.bouaiche@usmba.ac.ma

Email 2 : abdelouahed.elamrani@usmba.ac.ma

 1: Orcid No: [0009-0005-4881-5617](https://orcid.org/0009-0005-4881-5617)

 2: Orcid No : [0009-0006-7181-8039](https://orcid.org/0009-0006-7181-8039)

Received	Accepted	Published
10/08/2026	01/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.127-140>

Bouaiche Hossin; El-Amrani Abdelouahed. (2026). *The Problematic of Urban Water and the Quality of Services Provided in the City of Taza. Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 127- 140.

Abstract

This research paper aims to examine urban water consumption in the city of Taza and to assess the quality of services provided by the Autonomous Regional Water and Electricity Distribution Agency of Taza (*Régie Autonome de Distribution d'Eau et d'Électricité de Taza – RADEETA*). It further seeks to contribute to promoting a culture of rational water use and sound water management, particularly within the urban sphere and, more broadly, within society at large. To accomplish this study, a geographical approach was adopted, based on describing and explaining the underlying factors of the phenomenon under investigation, with the aim of arriving at conclusions and generalizations that could be extended to other regions. The findings of this research paper can be summarized as follows: first, there is a continuous increase in the demand for urban water across the various consuming sectors; second, the growing number of subscribers has contributed to rising water demand; third, domestic consumption accounts for a significant share of overall urban water use; fourth, water accessibility remains notably weaker in the marginalized areas of Taza compared to the rest of the city's neighborhoods; and fifth, RADEETA has undertaken considerable efforts to improve the quality of the water services it provides.

Keywords: urban water, domestic use, quality of services, city of Taza

© 2026, Bouaiche & El-Amrani, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

إشكالية الماء الحضري وجودة الخدمات المقدمة بمدينة تازة

بوعيش حسين¹؛ العمراني عبد الواحد²

¹الكلية متعددة التخصصات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، تازة، المغرب.

²الكلية متعددة التخصصات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، تازة، المغرب.

الايمل:1 hossin.bouaiche@usmba.ac.ma

الايمل:2 abdelouahed.elamrani@usmba.ac.ma

حساب :1 0009-0005-4881-5617

حساب :2 0009-0006-7181-8039

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/01	2026/08/10

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.127-140>

للاقتباس: بوعيش حسين؛ العمراني عبد الواحد. (2026). إشكالية الماء الحضري وجودة الخدمات المقدمة بمدينة تازة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم /المجلد 08 (العدد 32)، ص ص: 127-140.

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى مناقشة ودراسة استهلاك الماء الحضري بمدينة تازة، وتحليل جودة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمدينة تازة، فضلا عن الإسهام في نشر ثقافة ترشيد استهلاك الماء وتدييره بشكل معقلن داخل المجال الحضري بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام. ولإنجاز هذه الورقة العلمية تم الاعتماد على النهج الجغرافي، من خلال وصف وتفسير عوامل الظاهرة، قصد الوصول إلى استنتاجات وتعميمات يمكن إسقاطها على مناطق أخرى. وقد خلصنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج الآتية: أولا، أن هناك تزايد مستمر في الطلب على الماء الحضري من قبل مختلف القطاعات المستهلكة؛ وثانيا، تزايد عدد المشتركين ساهم في تزايد الطلب على الماء؛ وثالثا، أهمية الاستهلاك المنزلي للماء ضمن بنية الاستهلاك الحضري، رابعا؛ أن هناك ضعف على مستوى الولوجية للماء بالنسبة للمناطق الهامشية بمدينة تازة؛ مقارنة بباقي أحياء المدينة، خامسا؛ أن هناك مجهودات جبارة من قبل الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للرفع من جودة الخدمات المائية المقدمة.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: الماء الحضري – الاستعمال المنزلي – جودة الخدمات – مدينة تازة.

©2026، بوعيش & العمراني، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

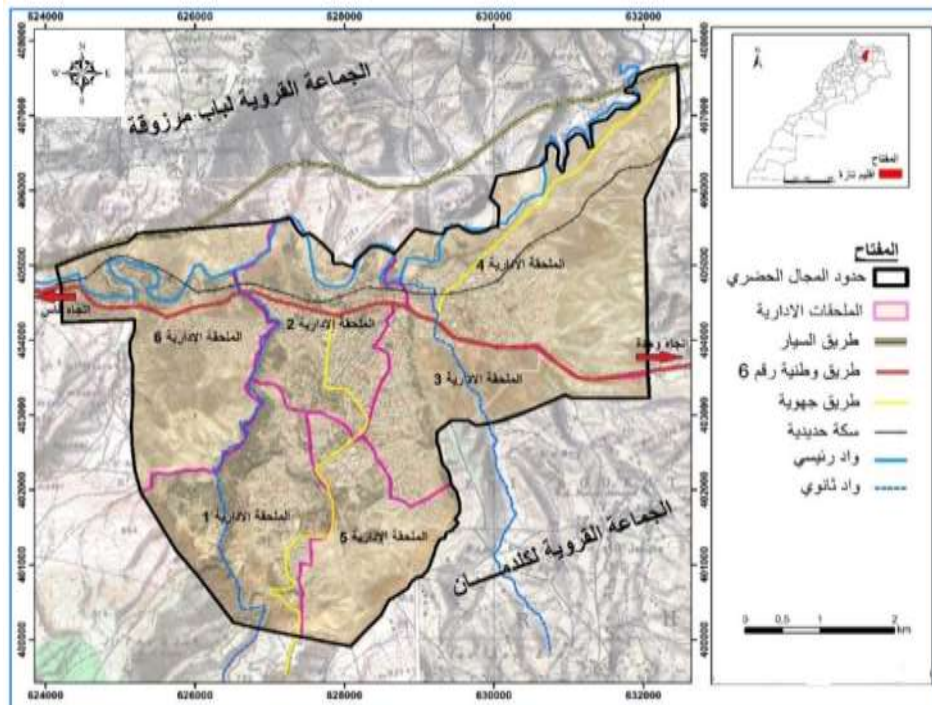
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

في ظل تزايد قاعدة المستعملين للماء، أضى الاستعمال الحضري للماء يحتل مكانة هامة داخل نظام استعمال المياه، نظرا لتزايد الطلب عليه، لذلك وجب الوقوف عند هذا الاستعمال بالمزيد من التدقيق والتفصيل. إذ يعد الاستعمال الحضري من أقدم القطاعات استهلاكاً للماء، ويعرف الطلب عليه تزايداً مستمراً بفضل تزايد عدد السكان وتوسع المجال الحضري. يقصد بالاستهلاك المائي حجم المياه التي يتسلمها المنخرطون عبر شبكة الربط، يتم ضبط حجم المياه التي يتم تسليمها للمنخرطين، عبر عدادات يحصل عليها المشترك بعد إبرام عقدة مع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء. وتختلف كمية المياه المستهلكة من قطاع إلى آخر، ومن وسط إلى آخر، حسب اختلاف طبيعة الأنشطة الممارسة.

وفي هذا السياق يحاول هذا المقال إبراز إشكالية أساسية تتعلق بتنامي استهلاك الماء الحضري بمدينة تازة، في ظل ظرفية مناخية متسمة بتوالي سنوات الجفاف. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز مظاهر التبذير، والقطاعات المستهلكة للماء ضمن بنية الاستهلاك الحضري. تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية في كونها ستسهم في خلق نقاش، حول موضوع ذي أهمية كبرى، وهو سبل الحفاظ على الماء الحضري واستغلاله بنجاعة، في ظل سياسة تدبير الطلب، وفي سياق تنامي التنافس على الماء من قبل قطاعات مختلفة، ونهدف من خلال هذه الدراسة: تقييم حجم الماء الحضري المستعمل بمدينة تازة واستعمالاته؛ وإبراز مظاهر تبذير الماء الحضري بمدينة تازة.

الخريطة رقم 1: توطين منطقة الدراسة



وتنتهي مدينة تازة للحوض المائي سبو، وبالضبط إلى عالية حوض إيناون، وتتموضع من الناحية الطبوغرافية في ممر تازة الذي يتميز بموقع استراتيجي هام، يربط شرق المغرب بغربه، كما تعتبر منطقة التقاء سلسلة جبال الأطلس المتوسط الشمالي

الشرقي، بسلسلة جبال الريف، وتنتهي إداريا إلى إقليم تازة، وتصنف في خانة المدن المتوسطة، بحيث وصل عدد سكانها إلى 150763 نسمة، حسب آخر إحصاء عام للسكان والسكنى 2024، وتعرف المنطقة دينامية اقتصادية وخدمية مهمة.

1- المنهج والخطوات المنهجية المتبعة في إنجاز الدراسة

إن انتشار سلوك التدبير غير الرشيد للماء بشكل عام، وللماء الحضري على وجه الخصوص، دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع قصد تكميم حجم استهلاك الماء الحضري، وإبراز أهم الأنشطة المستهلكة للماء الحضري، وخاصة الاستعمال المنزلي الذي يعد من أبرز الاستعمالات المائية بالمدينة. كما أن تحليل السلوك الاستهلاكي للأسر والأفراد من شأنه الإسهام في إيجاد حلول للحفاظ على الموارد المائية وتديرها بشكل معقلن. لإخراج هذه الورقة البحثية إلى حيز الوجود، اعتمدنا المنهج الجغرافي، الذي يركز على ثلاث خطوات فكرية وهي:

الوصف: وصف خصائص ومميزات الموضوع المدروس، استنادا إلى العمل البيبليوغرافي، والعمل الميداني الذي من خلاله تمكنا من جمع المعلومات والحقائق التي لها صلة بالموضوع.

التفسير: من خلال هذه المرحلة حاولنا البحث عن العوامل المفسرة للظاهرة المدروسة، حيث قمنا بعمل ميداني رصين من أجل إيجاد تفسيرات حقيقية للظاهرة المدروسة. وفي هذا الصدد قمنا بالعديد من الخرجات الميدانية....

التعميم: تهدف هذه الخطوة الوصول إلى استنتاجات والخروج بقواعد ومبادئ يمكن إسقاطها على نفس الظاهرة بمناطق أخرى، كما تم فرز وتفرغ الحقائق، وتصنيفها على شكل جداول ومبيانات، وخرائط.

2- تزايد الطلب على الماء الموجه نحو القطاعات المستهلكة بمدينة تازة

داخل نظام الاستعمال يكون الهدف من إنتاج المياه، هو خنقها داخل شبكات التوزيع، ووضعها رهن إشارة المشتركين في هذه الشبكة، قصد استهلاكها، لذلك يجب أن نفهم أن الاستهلاك هو حجم المياه التي يتم تسليمها للمستهلكين عند مدخل نظام توزيعهم الخاص (منزل، مصنع، فندق، إدارة...)، ويتم ضبط وقياس هذا الحجم عن طريق عدادات خاصة، تحدد مواصفاتها عقدة تبرم بين الموزع والمستهلك. (المحدد، 2003، ص 278).

الجدول رقم 01: أنواع الزبناء ونسبة استهلاكهم للماء بتازة حسب سنة 2017

أنواع الزبناء	حجم الاستهلاك م3	النسبة المئوية %
الإدارات	1774720	25.02
السقايات العمومية	301870	4.25
الحمامات	59522	0.84
الفنادق	16216	0.23
الخواص	4941678	69.66
مجموع المبيعات م3	7094006	100

المصدر: الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء تازة

يتضح من خلال الجدول أعلاه، تعدد الزبناء المستهلكين للماء الحضري، حيث يشكل الخواص (الاستهلاك المنزلي)، 69.66 % من مجموع الاستهلاك الحضري بمدينة تازة، ويقدر الاستهلاك السنوي حسب سنة 2017 ب 4941678 م³، ثم الإدارات التي تستهلك 25 % من مجموع الاستهلاك بما يقدر ب 1774720 م³، ثم السقايات العمومية التي تستهلك 4.25 % من مجموع الاستهلاك الحضري بمدينة تازة، كما بلغ مجموع حجم الاستهلاك الموجهة نحو مختلف الزبناء 7094006 م³ سنة 2017. وعموما يمكن القول إن الخواص (الاستهلاك المنزلي) يحتل حصة كبيرة من مجموع الاستهلاك الحضري للماء، بما يقارب 5 ملايين م³ من مجموع الاستهلاك، يبرز هذا الوضع أهمية الاستهلاك المنزلي للماء، مقارنة بباقي المستعملين الآخرين داخل بنية استهلاك الماء الحضري بمدينة تازة.

3 - تطور مبيعات الماء الحضري حسب القطاعات المستهلكة بمدينة تازة

مع تزايد وتعدد الأنشطة داخل مدينة تازة، ارتفعت نسبة المبيعات من الماء الحضري بالنسبة لجميع القطاعات والأنشطة المستهلكة له.

الجدول رقم 2: المبيعات حسب نوعية الاستعمال بمدينة تازة ب م³

مجموع المبيعات	القطاعات المستهلكة للماء الحضري					السنوات
	الاستعمال المنزلي	الفنادق	الحمامات	السقايات العمومية	الإدارات	
5649282	4280826	17019	134535	123981	1092921	2008
5907533	4580595	14688	113571	147572	1053107	2009
6169961	4757236	14718	109419	152382	1136206	2010
6311078	4846917	15122	109524	185334	1154181	2011
6463323	4975216	14376	101784	204322	1167625	2012
6602877	4976906	14478	80369	201814	1329310	2013
6664729	4887476	13987	73579	218514	1471173	2014
6684011	4793195	18537	62804	216482	1592993	2015
6873575	4815061	19015	65460	218477	1755561	2016
7094006	4941678	16216	59522	301870	1774720	2017

مصدر المعطيات: الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة 2022

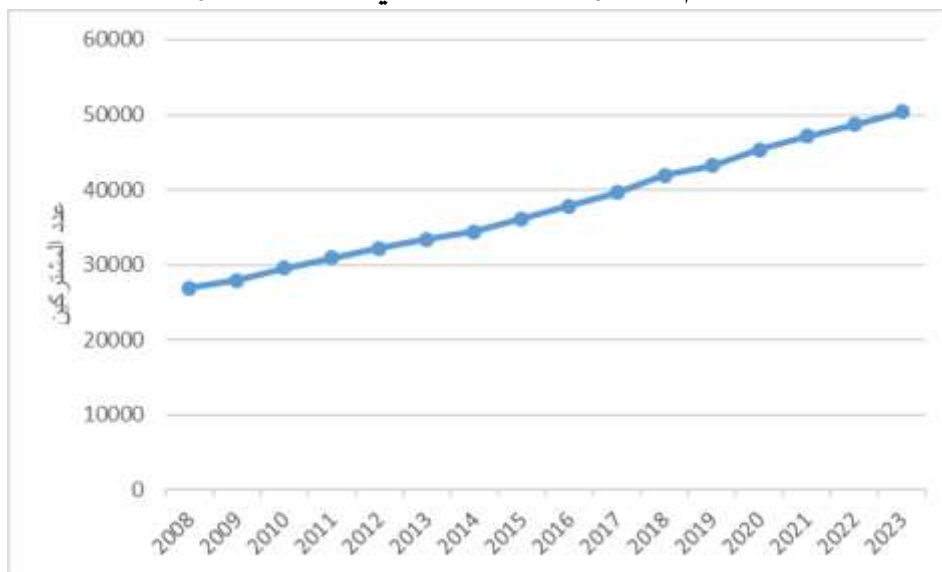
إن اختلاف أنواع الاستهلاك المائي مرتبط باختلاف أنواع المشتركين بالوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمدينة تازة، فهناك الاستهلاك الخاص وهو كمية المياه التي تتطلبها المنازل (الاستهلاك المنزلي)، والاستهلاك الإداري أي حاجيات المصالح الإدارية من المياه، يليها الاستهلاك الصناعي الذي تتطلبه المؤسسات الصناعية كالمعامل، والحمامات، محطات غسل السيارات والمركبات، ثم هناك استهلاك السقايات العمومية التي ظلت تلعب دورا أساسيا في تزويد السكان غير مرتبطين بالشبكة، والتي تمثل 6% من مجموع ساكنة مدينة تازة. يتضح من خلال الجدول أعلاه تطور حجم المبيعات حسب نوعية الاستعمال بمدينة

تازة، حيث نلاحظ هيمنة الخواص (الاستعمال المنزلي) على باقي الاستعمالات الأخرى، وهذا الأمر يبرز لنا مدى أهمية الاستهلاك المنزلي للماء، ضمن بنية الاستهلاك الحضري.

4- تطور عدد الزبناء المشتركين في شبكة الماء الشروب بمدينة تازة

واكب تطور حجم المياه الحضرية المستهلكة، وتزايد طول الشبكة، تزايد في عدد الزبناء المشتركين في شبكة الماء الشروب.

الشكل رقم 1: تطور عدد المشتركين في شبكة الماء الوكالة



المصدر: الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة 2010.

يمثل المبيان رقم 1 تطور عدد زبناء الوكالة حيث انتقل من 26913 مشتركا سنة 2008 إلى ما يعادل 50358 مشتركا سنة 2023، ويعود هذا الارتفاع إلى توسع المدينة وتزايد عدد سكانها. وبالتالي تزايد عدد المشتركين بالشبكة، علما أن عدد الأسر أكثر بكثير من عدد الاشتراكات، وذلك نظرا لوجود أسر بدون اشتراك، أو امتلاك عدد من الأسر اشتراكا أو عددا واحدا.

الجدول رقم 03: تطور عدد المشتركين حسب القطاعات المستهلكة للماء بتازة

المجموع	عدد المشتركين حسب القطاعات المستهلكة للماء بتازة					السنوات
	الخواص	الفنادق	الحمامات	السقايات العمومية	الإدارات	
26913	26389	8	35	53	428	2008
27974	27445	8	32	53	436	2009
29555	28941	8	36	55	515	2010
30883	30324	8	34	54	463	2011
32213	31646	8	33	53	473	2012
33389	32819	8	23	55	754	2013
34427	33831	9	13	59	497	2014

36102	35497	10	13	65	508	2015
37876	37302	10	31	48	485	2016
39603	39055	11	33	48	456	2017

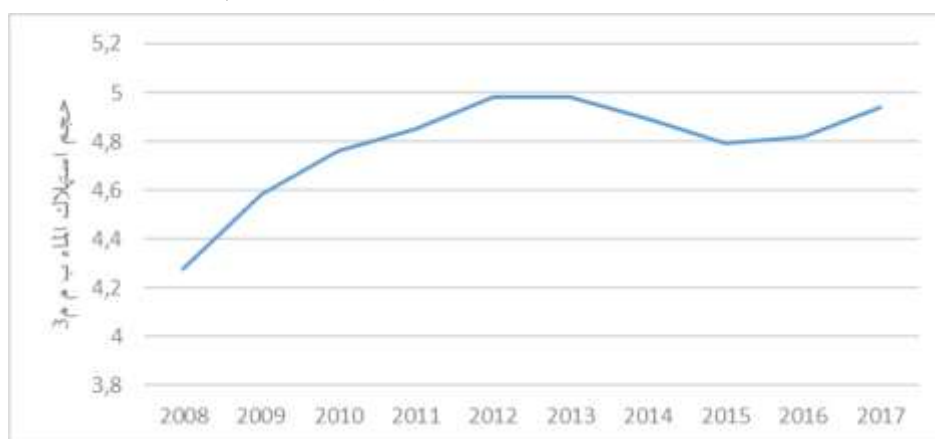
مصدر المعطيات: الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة

من خلال الجدول رقم 03 يتضح تطور عدد المشتركين بالنسبة لجميع القطاعات المستهلكة للماء، حيث إن حصة الأسد من المشتركين تعود إلى الخواص (الاستهلاك المنزلي) الذي يهيمن على باقي القطاعات الأخرى، حيث انتقل عدد المشتركين الخواص من 26913 سنة 2008 إلى ما يقارب 40000 سنة 2017. ثم بعد ذلك نجد الإدارات حيث انتقل عدد المشتركين من 428 سنة 2008 إلى 456 سنة 2017، ثم السقايات العمومية الذي انخفض عدد اشتراكاتها من 53 سنة 2008 إلى 48 سنة 2017، ثم الحمامات العمومية حيث انخفض عدد المشتركين من 35 سنة 2008 إلى 33 سنة 2017، وأخيرا الفنادق حيث انتقل عدد المشتركين من 8 سنة 2008 إلى 11 سنة 2017. نستخلص أن المشتركين الخواص يشكل حصة الأسد من مجموع الاشتراكات، وهذا الأمر يبرز لنا تطور عدد المشتركين الخواص (المنازل) على حساب باقي المشتركين، ويعد المشتركون الخواص من أبرز وأهم مستهلكي الماء الحضري بمدينة تازة.

5- تزايد حجم الاستهلاك المنزلي من الماء بمدينة تازة باستمرار

لقد صنفت الوكالة المستقلة لتوزيع الماء بتازة المستهلكين إلى مجموعة من الأصناف، من أبرزهم الاستهلاك المنزلي، الذي يعتبر من بين أهم القطاعات التي تستهلك كميات ضخمة من المياه سنويا، مقارنة بباقي المستهلكين الآخرين للماء الحضري، وهي في تزايد مستمر، ويطلق على الاستهلاك المنزلي المستهلكين الخواص، أي السكان الذين يتوفرون على عدادات خاصة لقياس كمية المياه المستهلكة شهريا.

الشكل رقم 02: تطور حجم الاستهلاك المنزلي ب المليون م³ بمدينة تازة



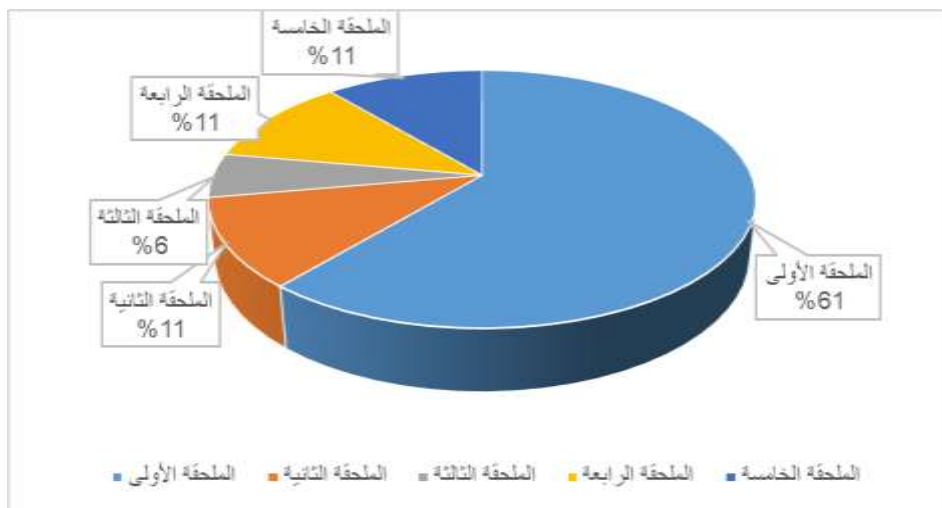
مصدر المعطيات: الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، تطور حجم الاستهلاك المنزلي الذي ارتفع من 4.1 مليون م³ سنة 2008 إلى ما يقارب 5 مليون م³ سنة 2017، حيث نسجل ارتفاعا ملحوظا على مستوى حجم المياه المستهلكة، على مستوى المنازل.

6- أحياء الصفيح بتازة مع التزود بالماء الشروب

تعتبر النافورات مصدرا أساسيا لتزود الأحياء الهامشية، وبعض الأجزاء من الأحياء القديمة للمدينة العتيقة بالماء الشروب، نظرا لغياب أو انعدام الإيصالات الفردية، وتعتبر النافورات حلا تم اللجوء إليه من أجل ضمان تزويد هؤلاء السكان بالماء الشروب.

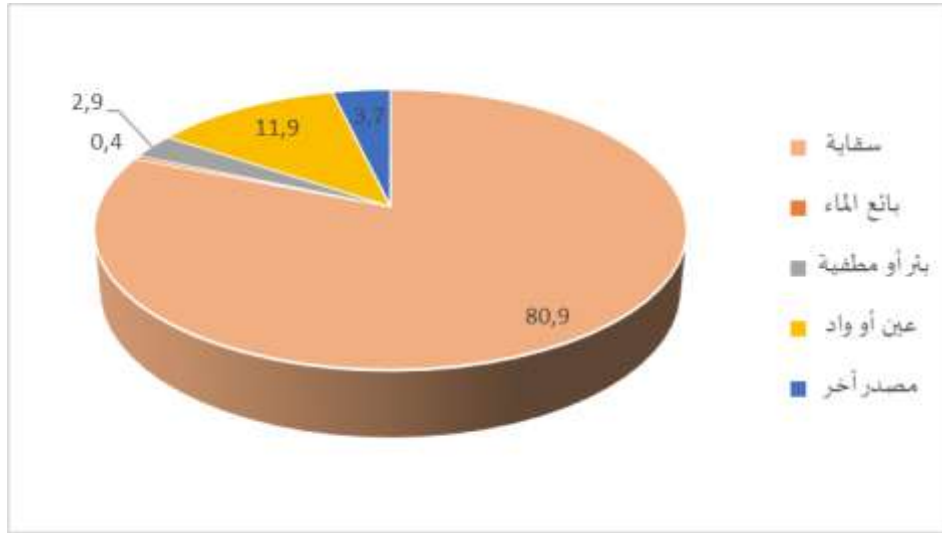
الشكل رقم 03: عدد النافورات العمومية حسب المالحقات الإدارية بمدينة تازة



مصدر المعطيات: بحث ميداني دجنبر، 2024

يتبين من خلال الشكل رقم 3 أن توزيع النافورات العمومية يتسم بالتباين بين مختلف المالحقات الادارية، حيث تتركز معظم النافورات في المالحقة الأولى والمجالات المحيطة بنسبة 61 %، حيث تنتشر النافورات العمومية في الأماكن التي تقل فيها نسب الربط الفردي، في المدينة العتيقة، إضافة إلى الدواوير التي توجد في هوامش المدينة مثل الربايز، شلوحه، أصدور، بارك فوراج... وفي المقابل نجد بعض المالحقات الإدارية تنعدم فيها النافورات العمومية، كالمالحقة الإدارية السادسة. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة الأسر المستفيدة من شبكة توزيع الماء الشروب 94 %، إلا أنه في بعض الأحياء الهامشية والناقصة التجهيز، وفي بعض الدواوير التابعة لمدينة تازة، لا توجد شبكة الربط الفردي مثل دوار الشلوحه، دوار بوحجر، دوار أصدور، وبالتالي تلجأ هذه الأسر إلى النافورات العمومية من أجل تلبية احتياجاتها أو تغطية احتياجاتها المنزلية من الماء الصالح للشرب.

الشكل رقم 04: مصادر التزود بالماء للأسر غير المرتبطة بشبكة عمومية



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

يتضح من خلال الشكل رقم 4 أن الساكنة التي لا تتوفر على الربط الفردي بشبكة الماء، تزود من مصادر أخرى متعددة ومتنوعة، أهمها اللجوء إلى الآبار والسقايات العمومية بنسبة 80%، في المقابل 11% تزود بالماء من العيون المتواجدة بالمدينة (عين البطوان، عين المصارة...); في حين 2.9%؛ تزود من الآبار والمطفيات و 3.7% تزود من مصادر أخرى؛ وتنتشر الساكنة التي لا تتوفر على الربط الفردي بالأحياء الناقصة التجهيز، خاصة في هوامش المدينة.

7- جودة الماء الشروب بمدينة تازة

من أجل ضمان ماء صالح للشرب وذي جودة، تحرص الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة، كباقي منتجي وموزعي المياه بالمغرب على احترام المعايير المغربية المعمول بها، ولهذا الغرض عملت على تجهيز مختبر لمراقبة جودة المياه المنتجة والموزعة. وتتم هذه المراقبة عبر إجراء عدة تحاليل بشكل يومي ومستمر.

وتساعد مختلف التحاليل المنجزة على التأكد من استجابة الماء الموزع للمعايير المغربية، ولتحسين مستوى المراقبة سعت الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة للاستعانة بمختبر خارجي معترف به في ميدان مراقبة جودة المياه، حيث يقوم بمراقبة دورية ومستمرة للمياه الموزعة بالمدينة. كما تتم المراقبة من طرف المصالح المعنية كمنشآت الصحة، والمصالح الصحية البلدية، وكذا مختبر المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

وتخضع المياه قبل الوصول إلى المستعمل أو المستهلك، إلى التحاليل الميكروبيولوجية في مدخل ومخرج شبكة التوزيع، وإلى تحليلات المراقبة التي يتم إجراؤها على مصادر المياه الخامة، للتأكد من عدم وجود تلوث بكتيري، ومن أبرز وأهم التحاليل التي يتم إنجازها، بشكل دوري ومستمر:

- قياس درجة حرارة الماء

- تحديد نسبة الهيدروجين (PH) أي الحموضة: أن تتراوح ما بين 5 و 8.



- تحديد الطلب الكيماوي للأكسجين (DCO) اللازم لأكسدة المواد العضوية.

- تحديد الطلب البيوكيماوي على الأكسجين لمدة خمسة أيام (DBO5) ، ويعتمد على هذا المعيار بشكل كبير، لأن الحياة

المائية مرتبطة بكمية الأكسجين الموجود في الماء، وتضمن أكسدة المادة العضوية القابلة للتدهور البيولوجي، والوسط الملوث يفتقر أو يشهد نقص كبير على مستوى الأكسجين.

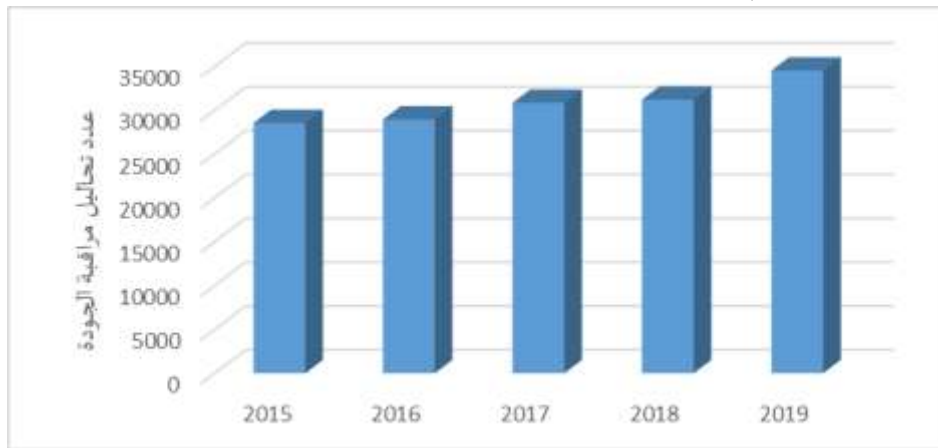
- ضبط نسبة التشبع بالأكسجين (O2 %) وتمثل نسبة الأكسجين الموجود في الماء ب 75 %، وكلما انخفضت هذه النسبة عن 25%، تصبح المياه ملوثة وغير صالحة للاستعمال.

1.7- مراقبة الجودة من طرف الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة

لضمان جودة المياه الموزعة عبر شبكتها مستوى جميع المراحل، تتم المراقبة انطلاقا من خزانات الماء، وكذا من نقطة التزود

بالماء، إلى غاية صنابير الزبناء.

مبيان رقم 05 : عدد التحاليل المنجزة من أجل مراقبة جودة المياه



مصدر المعطيات: الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء تازة

لقد تزايد عدد تحاليل مراقبة الجودة، إذ انتقل من 28550 سنة 2015 إلى 34534 خلال سنة 2019، هذا العدد من

التحاليل يشمل، تحاليل فيزيو كيميائية وبكتيرية، وقد بلغت نسبة مطابقة النتائج للمعايير المعمول بها: 100 % (وثائق و. م. ت. م. ك، التقرير السنوي 2019).

2.7- التسربات والجهود المبذولة لتحسين جودة الخدمات وصيانة الشبكات

في إطار الجهود التي تقوم بها الوكالة المستقلة لتوزيع الماء بمدينه تازة، من أجل الرفع من جودة الخدمات، قامت الوكالة

بمجموعة من التدخلات والعمليات قصد الكشف عن التسربات وإصلاحها من أجل الحد من هدر المياه عن طريق التسرب.

جدول رقم 04 : عدد ونوع تدخلات الوكالة المستقلة لتوزيع الماء بتازة

السنوات	عدد ونوع التدخلات التي تقوم بإصلاحها الوكالة المستقلة لتوزيع الماء			مجموع التدخلات
	في الشبكة	في الايصالات	في العدادات	
2008	316	1964	1259	3539
2009	295	2211	1126	3632
2010	338	2569	1122	4029
2011	323	2804	1465	4592
2012	317	3077	1516	4910
2013	325	3121	1605	5051
2014	350	3105	1348	4803
2015	210	3169	1297	4676
2016	241	2596	1594	4431
2017	200	2715	1605	4520

مصدر المعطيات: الوكالة المستقلة للماء والكهرباء بتازة، 2020

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا عدد ونوع التدخلات التي تقوم بها الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة من أجل الحد من المياه المتسربة، فخلال سنة 2017 قامت الوكالة بإصلاح 4520 تسرباً مقابل 4431 سنة 2016، حيث يظهر الجدول أعلاه ارتفاعاً ملموساً على مستوى التسربات التي تم إصلاحها من طرف الوكالة المستقلة خلال السنوات الممتدة من 2008 إلى 2017.

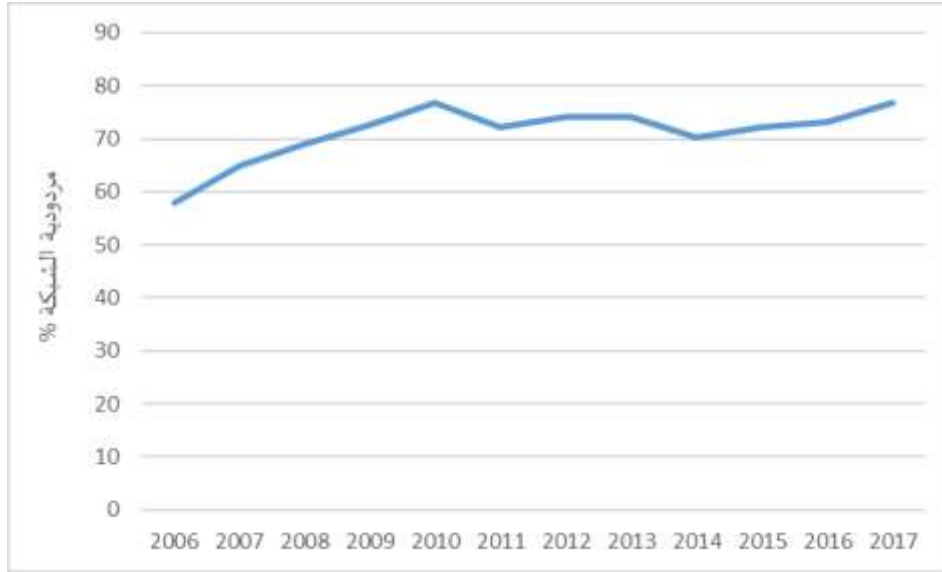
3.7- حالة ومردودية شبكة التوزيع بمدينة تازة

يقصد بمردودية شبكة التوزيع: نسبة المياه المفقودة داخل قنوات شبكة النقل والتوزيع بسبب التسرب، ويمكن التعرف على نسبة مردودية شبكات التوزيع من خلال مقارنة حجم المياه عند مدخل الشبكة، وحجم المياه التي تم إيصالها إلى المستهلكين المنخرطين وذلك خلال فترة زمنية معينة. ومن المتداول أن مردودية الشبكة تتناقص مع تزايد طول الشبكة وكذلك مع تقادم هذه الشبكة.

وفي منطقة الدراسة تتأثر بنية شبكة توزيع الماء بمجموعة من العوامل، أهمها طبوغرافية المدينة التي تتميز بتدرج في مستويات الانحدار من الجنوب في اتجاه الشمال، إضافة إلى تأثيرها ببعض الانهيارات الصخرية والارضية. ويبلغ طول شبكة توزيع الماء بتازة 563 كلم حسب سنة 2023 (الوكالة المستقلة لتوزيع الماء سنة 2024)، وبشكل عام فإن دراسة وتتبع ومعرفة حالة شبكة توزيع المياه يعتبر أمراً معقداً، نظراً لبنيتها المعقدة، بالإضافة إلى الأعطاب التي تحصل؛ والتي هي عبارة عن كسور أو شقوق، تفضي إلى حدوث تسربات، تساهم في ضياع كميات هامة من المياه، وقد يكون هذا التسرب في باطن الأرض ولا يطفو على السطح، وبالتالي يصعب الكشف عن مكان التسرب، ويستمر ضياع المياه لسنوات دون الكشف عن ذلك.



الشكل رقم 6: تطور مردودية شبكة التوزيع ما بين 2006 و 2017 بمدينة تازة.



المصدر: الوكالة المستقلة لتوزيع الماء بمدينة تازة

يتضح من خلال الشكل رقم 6 أن مردودية الشبكة في تطور مستمر؛ بفضل الجهود المبذولة من طرف الجهات المختصة؛ ففي سنة 2006، كانت مردودية الشبكة تقدر بـ 58 %؛ حيث كانت تضيع ما يقارب 40 % من المياه المنتجة عن طريق التسربات، هذا الوضع يبرز مدى تهالك شبكات توزيع المياه؛ خاصة في المدينة القديمة. وبشكل عام فإن هناك تحسن على مستوى مردودية الشبكة التي انتقلت من 58 % سنة 2006 إلى 74 % سنة 2012، ثم ارتفعت إلى 76.81 % سنة 2017.

8-الخلاصة

الماء مادة حيوية وأساسية، حيث ترتبط به بمختلف الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، وبدونه تتوقف العجلة الاقتصادية ومختلف الخدمات. وتعمل الجهات المختصة على تعبئة هذا المورد، وإنتاجه ونقله عبر شبكات التوزيع الداخلية والخارجية، وتخزين، لكي يصبح في متناول المستهلك، إلى جانب ذلك تقوم هذه الجهات بمجهودات كبيرة للحيلولة دون ضياع هذا المورد، من خلال البحث عن مختلف التسربات وإصلاحها، ورغم ذلك لا تزال نسبة مهمة تضيع عن طريق التسرب، نظرا لتهالك وتقادم شبكة التوزيع، خاصة داخل المدينة القديمة. خلصنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن المدينة تستهلك كمية ضخمة من المياه، ويعد الاستهلاك المنزلي من أبرز المستهلكين للماء بمدينة تازة. كما خلصنا أن هناك ضياع كميات مائية كبيرة بفعل التسرب.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الحافظ إدريس (2015): الموارد المائية بالمغرب: الإمكانيات والتدبير والتحديات، المطبعة الرقمية، وجدة، 448ص.

- العمراني عبد الواحد (2014): أطلس العيون المائية بعالية حوض ورغة الأوسط ودورها في تنظيم المجال والمجتمع (حالة جماعات: عين مديونة وبوعادل وبني وليد). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، 378 ص.
- الضحاك إدريس (2022): الماء والقانون: الموارد – النظام القانوني – النزاعات، الطبعة الثانية، مؤسسة ألف ياء، الرباط. المغرب، ص 358.
- المحداد لحسن (2003): الماء والإنسان بحوض سوس: إسهام في دراسة نظام مائي مغربي، منشورات مركز ابن تومرت للدراسات والنشر والتوثيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، 448 ص.
- زين العابدين علي صفر، سمير حمو جميل (2018): طرق تحليل أوجه الاستهلاك الحضري والمنزلي للمياه في أربيل وتقدير الحاجة المستقبلية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد الرابع، ص: 41 – 60.
- التقرير السنوي للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة، سنة 2019.

المراجع باللغات الأجنبية

- Al-Harawi, Al-Hadi. (2013). *Al-Oussra, Al-Maraa wa Lkiyam; Tassaoulat Sociologiya fi Kaday L-Maraa [Family, Women and Values: Sociological Questions in Women's Issues]*, Casablanca, Morocco: East Africa.

Romanization of Arabic Bibliography

- Al-Ḥāfiẓ, Idrīs. 2015. *Al-Mawārid al-mā'iyah bi-al-Maghrib: al-imkāniyāt wa-al-tadbīr wa-al-taḥaddiyāt (Water Resources in Morocco: Potential, Management, and Challenges)*. Al-Maṭba'ah al-Raqmiyah, Wajdah. 448 pp.
- Al-'Umrānī, 'Abd al-Wāḥid. 2014. *Aṭlas al-'uyūn al-mā'iyah bi-'āliyat Ḥawḍ Wargha al-Awsaṭ wa-dawruhā fī tanzīm al-majāl wa-al-mujtama' (ḥālāt jamā'āt: 'Ayn Madiūnah, Bū 'ādal, Banī Walīd) (Atlas of Water Springs in the Upper Middle Wergha Basin and Their Role in Organizing Space and Society – Case of the Communes: Ain Mediouna, Bouadel, and Bani Walid)*. Aṭrūḥah li-nayl shahādat al-duktūrāh fī al-Jughrāfiyā. Jāmi'at Sayyidi Muḥammad bin 'Abd Allāh, Kulliyat al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-Insāniyah Sāyis – Fās. 378 pp.
- Al-Ḍaḥḥāk, Idrīs. 2022. *Al-Mā' wa-al-qānūn: al-mawārid – al-nizām al-qānūnī – al-nizā'āt (Water and Law: Resources – Legal System – Disputes)*. Al-Ṭab'ah al-thāniyah. Mu'assasat Alif Yā', al-Ribāṭ, al-Maghrib. 358 pp.
- Al-Maḥḍād, Laḥsan. 2003. *Al-Mā' wa-al-insān bi-Ḥawḍ Sūs: ishām fī dirāsāt nizām mā'i Maghribī (Water and Man in the Souss Basin: A Contribution to the Study of a Moroccan Water System)*. Manshūrāt Markaz



Ibn Tūmart lil-Dirāsāt wa-al-Nashr wa-al-Tawthīq, Kullīyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah, Jāmi‘at Ibn Zahr, Ākādir. 448 pp.

- Zayn al-‘Ābidīn ‘Alī Šafar & Samīr Ḥammū Jamīl. 2018. *Ṭuruq taḥlīl awjuh al-istihlāk al-ḥaḍarī wa-al-manzilī lil-miyāh fī Arbīl wa-taqdīr al-ḥājah al-mustaqbalīyah (Methods of Analyzing Aspects of Urban and Domestic Water Consumption in Erbil and Estimating Future Need)*. *Al-Majallah al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm wa-Nashr al-Abḥāth (Arab Journal of Sciences and Research Publishing)*, al-Mujallad al-thānī, al-‘adad al-rābi‘, pp. 41–60.

- Al-Taqrīr al-sanawī lil-Wikālah al-Mustaqillah li-Tawzi‘ al-Mā’ wa-al-Kahrabā’ bi-Tāzah, sanat 2019 (Annual Report of the Independent Water and Electricity Distribution Agency of Taza, Year 2019).

A Reading of the Book: "Sociology of religion, paths and perspectives"

Alouache Ismail¹; Achahboun Zoubida²

¹Researcher in Sociology, Faculty of Humanities and Social Sciences, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

²Professor-researcher in sociology, Faculty of Humanities and Social Sciences, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

Email1 : tayabalouache1991@gmail.com

Email2 : z.achahboun@uiz.ac.ma

ORCID identifier 1: <https://orcid.org/0009-0008-9412-1626>

Received	Accepted	Published
12/08/2026	10/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.141-150>

Alouache Ismail; Achahboun Zoubida. (2026). A Reading of the Book: "Sociology of religion, paths and perspectives". *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 141- 150.

Abstract

In this scholarly study, we attempt to contribute to enriching the debate on the religious phenomenon; to raise a topic within the framework of what is known as the "return of religion," and to attempt to decipher its scientific and methodological elements and determinants, in addition to questioning the scientific and historical contexts that produced it. On the one hand, this scholarly paper addresses the scientific and theoretical foundations of the sociology of religion, by returning to classical approaches and arriving at contemporary paradigms in the field of religious sociology. It also addresses the most important issues facing researchers in the study of social phenomena. The religious phenomenon does not deviate from the context and criteria associated with the characteristics that distinguish the phenomenon from other phenomena, which are not subject to the conditions defined by the founder of French sociology, Émile Durkheim. On the other hand, it served as a platform to highlight the importance of theoretical and methodological accumulation in the sociology of religion, focusing on the founders or pioneers and their most important propositions and concepts. Furthermore, it is impossible to skip or bypass such approaches in understanding the religious phenomenon, both theoretically and practically.

Keywords: Sociology of religion, religion, religiosity, religious phenomenon.

© 2026, Alouache& Achahboun, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

قراءة في كتاب "سوسيولوجيا الدين، مسارات وأنظار"

علواش إسماعيل¹؛ أشهبون زبيدة²

¹ باحث في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.

² أستاذة باحثة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

البريد الإلكتروني: tayabalouache1991@gmail.com

البريد الإلكتروني: z.achahboun@uiz.ac.ma

حساب 1: <https://orcid.org/0009-0008-9412-1626>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/10	2026/08/12

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.141-150>

للاقتباس: علواش إسماعيل؛ أشهبون زبيدة. (2026). قراءة في كتاب "سوسيولوجيا الدين، مسارات وأنظار"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص: 141-150.

ملخص

نحاول في هذه القراءة العلمية، المساهمة في إغناء النقاش حول الظاهرة الدينية؛ وإثارة موضوع يدخل في إطار ما عرف ب " عودة الدين"، ومحاولة فك عناصرها ومحدداتها العلمية والمنهجية، هذا إلى جانب مساءلة السياقات العلمية والتاريخية التي أفرزتها. هذا من جهة، فأن هذه الورقة العلمية تطرقت إلى التأصيل العلمي والنظري لعلم الاجتماع الديني، من خلال العودة إلى المقاربات الكلاسيكية وصولاً إلى البرادجمات المعاصرة في حقل السوسيولوجية الدينية، وكذا أهم الإشكالات المطروحة أمام الباحثين في دراسة الظواهر الاجتماعية والظاهرة الدينية لا تخرج عن سياق ومعياري الذي يرتبط بخصائص التي تميز الظاهرة عن باقي الظاهر الغير التي لا تخضع للشروط كما حددها مؤسس علم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم. ومن جهة، كانت محطة لإبراز أهمية التراكم النظري والمنهجي في علم الاجتماع الديني مع المؤسسين أو الرواد وأهم الطروحات والمفاهيم التي أسست للبناء المعرفي للظواهر الاجتماعية بشكل عام والظاهرة الدينية على وجه التحديد، كما أنه لا يمكن القفز أو التجاوز لهكذا مقاربات في فهم الظاهرة الدينية تنظيراً وممارسة، هذا التراكم الثقافي يمهّد الطريق للغوص في عمق الظاهرة التي يساهم كل من الفرد والمجتمع في إنتاجها وكذا المساهمة في صيرورتها وديمومتها، وذلك إثر التحولات الاجتماعية التي يتعرض لها بفعل عوامل متعددة لا يمكن حصرها في عامل واحد أو تفسيرها من خلال الاختصار على محدد أو نظرة أحادية للظاهرة الدينية، بل الأمر يتطلب مقاربة عابرة للتخصصات وتعدد المناهج في العلوم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجية الدين، التدين، الظاهرة الدينية.

©2026، علواش و أشهبون، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تواصل مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية إصدار أعمال تنتمي إلى حقول معرفية متعددة ومختلفة المشارب الفكرية والمنهجية. تشكل هاته الحقول العلمية والإنسانية والأدب والفن وغيرها، أو ما أصبح يعرف بالعلوم الاجتماعية، وهي تعمل ذلك لتنير الطريق للباحث المتخصص وللقارئ والمتتبع للشأن الثقافي والتعليمي والمتخصص في ذات الوقت، ليحتل إصدار الباحث د إبراهيم الهيباوي، مكانة مهمة ضمن إصدارات المجلة العلمية والمحكمة، الذي اختار لمؤلفه عنوان، "سوسيولوجيا الدين، مسارات وأنظار، ط 1، 2021، ويحتوي هذا الإصدار على 136 صفحة بين دفتيه من القطع الكبيرة من تصميم تشكيلي الفنان السوري خلدون الأحمد.

المحور الأول: التراكم السوسيولوجي حول الظاهرة الدينية

1. مقدمات نظرية

حاول الباحث السوسيولوجي د. إبراهيم الهيباوي منذ المقدمة" التأسيس لنظريات سوسيولوجية الدين وذلك بالعودة إلى التقليد السوسيولوجي والإشكاليات المطروحة فيه: الدين والمجتمع والسياسة والحداثة والديمقراطية والعلمانية... عند ابن خلدون وأوكيست كونت وإيميل دوركايم وماكس فيبر" (الهيباوي: 2021، ص. 5)، كما أن الباحث بعودته إلى هاته الأطر النظرية يهدف من خلال ذلك إلى البحث عن مقاربات ونظريات علمية ومناهج قادرة على فهم وتفسير الظواهر الدينية في العالم الإسلامي" (الهيباوي: 2021، ص. 6)؛ لقد اشتغل الباحث في تحليلاته المفاهيمية والمنهجية اعتمادا على البراديكم السوسيولوجي في توضيح الرؤية والزوايا التي انطلق منها لتوضيح معالم الظاهرة الدينية وخصائصها المميزة عن باقي الظواهر التي يعج بها المجتمعات.

إن مقولة "عودة الدين"؛ فكرة قديمة جديدة في نفس الوقت وهي بمثابة عملة ذات وجهين مختلفين ومتنوعين، نظرا للحمولة الثقافية والسياسية والإيديولوجية لهكذا مقولات تتداول في مختلف الأوساط سواء العلمية وغيرها.

لقد كان القرن التاسع عشر لحظة فارقية حيث طرحت فرضية أقول الدين أو اختفائه وذلك بسبب الحداثة التي نزعت الطابع السحري عن العالم بتعبير ماكس فيبر، فهاته المقولة أصبحت هي كذلك جديرة بالعناية والاهتمام من طرف الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، ولا يزال الباحث المهتم بقضايا الدين والدين في المغرب على وجه التحديد يعتره نقص في الدراسات والأبحاث والبراديغمات والمناهج المساعدة في التحليل والتأويل.

علاوة، على هذا نجد الباحث السوسيولوجي في المغرب علي وردى الذي يحاكي تطور الدراسات والأبحاث " الدراسات الاجتماعية للإسلام مقارنة بدراسة اليهودية أو المسيحية" (علي وردى، 2011، ص. 48)، يشير إلى كون دراسات الأديان الأخرى على عكس الإسلام الذي ما زال هذا الحقل العلمي فيه بكرا، ويحتاج للدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية الدينية والثقافية من أجل تراكم معرفي وإثنو-نظري يغني خزانة البحث العلمي حول ظاهرة الإسلام بمختلف شعائره الدينية والعقدية في العالم برمته.

لقد كانت للمفاهيم التي استعملها الباحث السوسيولوجي في متنه النظري والميداني أهمية بالغة في فهم الأطر النظرية والمنهجية من أجل بسط أجراً المفاهيم من شكلها المجرد النظري إلى شكلها وتمظهراتها في الميدان الإمبريقي بحثاً عن الدلالات الرمزية والثقافية لهكذا مفاهيم سوسيولوجية بالأساس.

2. الدين: تعريفه ودلالته الرمزية

عموماً، إن الدين نسق رمزي، ومؤسسة كباقي المؤسسات الاجتماعية، ويعد الهاجس الأول في البحث السوسيولوجي خاصة في شقه المتعلق بالتجربة الدينية، وهو ما يتطلب العودة إلى مشروعية تقديم تعريف لهذا الحقل العلمي المتخصص، أم أنه كما كان الأمر عند المؤسسين ماكس فيبر الذي يصرح أن جل الباحثين في العلوم الاجتماعية والأديان يتفقون على أنه من المستحيل تقديم تعريف للدين.

هكذا، يتضح لنا أن نطرح سؤالاً غاية في الأهمية، وقد سبق طرحه من قبل، يتعلق الأمر بجدوى العودة إلى النظريات السوسيولوجية خاصة جيل المؤسسين، الذين أرحوا وقعدوا لهذا العلم موضوعاً ومنهجاً؟ غير أن هذه العودة لهذه الأطروحات والبراديفات المعرفية غايتها تكمن في تدقيق الموضوع المشتغل فيه وتبيان الفروقات والتقاطعات بينهما، لهذا كانت العودة إلى الرواد الأوائل في علم الاجتماع الديني أمراً لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه.

ومن أدبيات البحث السوسيولوجي الأكاديمي التي اعتمد عليها الباحث الهيباوي في مؤلفه خصوصاً في اشتغاله في الفصل الثاني الذي عنوانه بـ "سوسيولوجية الإسلام وأهمية الدين في استقرار الدولة"، حيث أبرز فيه كيف أصبح الإسلام موضوعاً للسوسيولوجية، وتناوله كموضوع قابل للدراسة والبحث العلمي، يشير الباحث في المتن السوسيولوجي الذي راكمه في هذا المؤلف إلى كون الأعمال السوسيولوجية المنجزة حول الإسلام ظلت إلى حدود مطلع الألفية الثالثة محدودة، لتنفجر بعد الأحداث الإرهابية العملاقة التي شهدتها العالم لكنها ربطت الإسلام بالعنف.

هذا ما نجده عند المفكر والباحث محمد أركون الذي يرى «أن الإسلام هذا الدين الحنيف ارتبط بالعنف شئنا أم أبينا بعد ضربة 11 أيلول/سبتمبر وتفجيرات لندن وبالي وشرم الشيخ وعمان والرياض والدار البيضاء والجزائر» (محمد أركون، 2011، ص.32).

هذا الترابط موضوعاً ومنهجاً بين الإسلام والسوسيولوجية جعل البحث والممارسة العلمية يؤول إلى نتيجتين حسب الباحث الهيباوي، "الأولى، الانحراف عن دراسة الإسلام بموضوعية وحياد يمكنه أن يؤسس لسوسيولوجية الإسلام، والثانية، الحاجة الملحة لسوسيولوجيا الإسلام من أجل فهم معمق للظاهرة الدينية بالمجتمعات المسلمة".

3. الدين نسق اجتماعي

إذا كان دور الدين الحفاظ على النسق الداخلي للمجتمع ويساهم بشكل أو بآخر في استمرارية النظم الاجتماعية، فإن دور العلم يكمن أساساً في الحفاظ على النسق الخارجي، من خلال البحث عن الأسباب والعلل للكشف عن أمراض المجتمع. ولتوسيع دائرة النقاش واستمراراً في محاولة الإجابة ما أمكن عن سؤال العودة إلى الرواد الأوائل، نجد أن نظرية ابن خلدون في دراسته لل عمران البشري، نظراً لكونه يعد من أول المؤسسين لعلم الاجتماع على حساب أوكست كونت وهذا كان يثير كثيراً من

النقاش في الأوساط العلمية والأكاديمية، لنتركه جانبا، ولنعد إلى نظريته ومنظوره للمسألة الدينية، حيث ربط الدين بالتغير الاجتماعي، في ترابط مع السلطة والدولة والعصبية، إلى جانب حضور براديجم الزمن الدائري الذي حدد به تطور المجتمع والدولة، يقول روبر مونطاني "يعد ابن خلدون المؤرخ المسلم الوحيد الذي كان قادرا على أن يعطي نظرة شاملة عن المغرب الكبير طيلة قرون" (محمد أركون، 2011، ص. 31).

4. المحددات المنهجية

اشتغل الباحث السوسيولوجي د. إبراهيم الهيباوي في هذا المؤلف الهام بمنهجية سوسيولوجية عميقة اختار فيها المنهجية العلمية في تنظيم الأفكار واستحضار مختلف النظريات حول سوسيولوجية الدين بتعدد مناهجها ونظرياتها، إذ تعددت المناهج التي شغلها واشتغل بها في بلورة فكرة الموضوع الذي قاربه في علم الاجتماع الأديان، هذا من جهة ومن جهة أخرى لقد حاول فك العناصر والمحددات العلمية والمنهجية لموضوع الدراسة، من خلال استحضار نماذج لنظريات ومناهج كلاسيكية بالمقارنة مع نظريات تدخل في ما يسمى النظريات الحديثة في البراديكم العلمي الجديد.

المحور الثاني: مقاربات سوسيولوجية للظاهرة الدينية

1. إيميل دوركايم والظاهرة الدينية

في هذا المحور، سنتطرق إلى «المدرسة الفرنسية الدين بين التطور والإكراه الاجتماعي»، لقد تناول الباحث الانتقال الذي شهده المجتمع الغربي في القرن التاسع عشر وذلك نتيجة لثورات وهزات اجتماعية وسياسية وثقافية تفاعلت مع البنى الاجتماعية وخلخلت النظم الاقتصادية والدينية، وقد أفرز ذلك عدة ظواهر اجتماعية (البطالة، الفقر، الانتحار، الظاهرة الدينية، التنظيم البيروقراطي، العمل، الدولة...) (إبراهيم الهيباوي، 2021، ص. 46)، فانتبه علماء الاجتماع إلى دراسة الظاهرة الدينية نظرا لدور الدين في الحفاظ على التماسك والتوازن الاجتماعي.

2, أوكيست كونت وجهوده في علم الاجتماع الديني

بناء على هذا الأساس النظري والمنهجي في البحث في قضايا وإشكالات ترتبط بالقضايا الدينية، ننطلق في هذا المنحى من الطرح الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي أوكيست كونت الذي يترع على عرش السوسيولوجيا الفرنسية، الذي تعود له هاته التسمية أولا، وثانيا كونه من بين علماء الاجتماع الذين حاولوا نقل المنهج التجريبي من العلوم الطبيعية إلى جانب آخرون إلى العلوم الاجتماعية وبشكل خاص علم الاجتماع كعلم جديد في تلك الفترة، حيث تحضر الظاهرة الدينية في مشروعه العلمي والفكري، من خلال فهمه لتطور وتقدم المجتمع والتنظيم الاجتماعي، جعله ذلك يقسم إلى علم الاجتماع، إلى "الستاتيكا أو الثبات الاجتماعي، والديناميكا الاجتماعية" (August Cont. 1996 . P65)، وقد كان حاضرا مفهوم التطور والمنظور الوظيفي للأشياء وللدين بشكل خاص، والذي سيعتمد معيار التغير أو الديناميكا لقياس مراحل تطور الفكر البشري فيما عرف بقانون الحالات الثلاث وتصنيفه للعلوم، وبشكل مرحلة التطور والتقدم البشري "نقطة ضرورية لانطلاقة العقل الإنساني نحو الأمام" (August Cont. 1996 .P52)، ولهذا " ينظر كونت إلى الدين كجزء عضوي في التنظيم الاجتماعي، لذلك يقدم رؤية وظيفية للدين داخل النسق الاجتماعي متأثرا بالفيزيولوجيا، ولأن أحد أبرز غايات كونت هي الحفاظ على مكتسبات الثورة

الفرنسية السياسية سنة 1789 " (إبراهيم الهياوي، 2021، ص.52)، وللحديث عن مسألة الثبات والاستاتيكا الاجتماعية في فهم الظاهرة الدينية، كون "الدين استراتيجية لخلق الوفاق" (سابينو إكوافيفا إنزو باتشي، 2011، ص.32).

ستكون المحطة الثانية، في إطار هاته القراءة العلمية مع الرواد الأوائل لعلم الاجتماع من داخل المدرسة الفرنسية، مع صاحب قواعد المنهج في علم الاجتماع، أو كما يحلو للبعض إن ينعتوه بأنه "قعد للسوسيولوجيا"، نظرا لكونه قعد لهذا العلم الجديد، ووضع له أسسا ومفاهيم ومنهجاً ميزه عن باقي العلوم الاجتماعية، وبصم البحث السوسيولوجي من خلال كتابه الشهير "الأشكال الأولية للحياة الدينية"، فهو بمثابة انطلاقة فعلية للبحث في عمق الظاهرة الدينية، لذلك سيتعرض في بناء نظريته لمفهوم المقدس Le sacre والمدن Le profane بحثا في ذلك على تعريف للدين، يقول دوركايم "فالمقدس والديوي هما السمة المميزة للحياة الدينية، لأن كل أشياء العالم موزعة بين هذا الثنائي المتناقض" (إبراهيم الهياوي، 2021، ص.55).

إن جوهر الدين يتجسد في مفهومين أساسيين المقدس والمدنس في فهم الظاهرة الدينية، اعتمد المنظور الدوركايمي الطقس والمقدس كأشكال وتمظهرات وأنماط من التدين في المجتمع.

هكذا تمكنا من أن نتطرق لعدة تجارب ومقاربات بحثية، ونحن أمام تجربة ذي توكفيل الذي ينحو بالظاهرة الدينية نحواً مغايراً ومختلفاً من خلال فهم الترابط الحاصل بين الدين والديمقراطية، وتظهر مساهمته في علم الاجتماع الديني، المرتكزة على "ثلاث مستويات أساسية: أولها، أهميته العلمية والمنهجية في دراسة الظواهر الاجتماعية ومنها الظواهر الدينية لأن مؤرخي الفكر السوسيولوجي كرايمون أرون وروبرت نسيبت جعلاه حلقة مهمة في تأسيس علم الاجتماع.

هذا من جهة، انشغاله بالدين وإسهامه بكيفية من الكيفيات في تأسيس سوسيولوجية الدين بإثارته الترابط الموجود بين الدين والديمقراطية، واعتباره التعددية الدينية أو الممارسة الدينية الحرة ممارسات ديمقراطية تجسد النظام السياسي الحديث، ومن جهة أخرى، قيامه بمقارنة سوسيولوجية الشباب والمجتمع الفرنسي ونظيره الأمريكي، من حيث الفعالية السياسية والثقافية، من جهة نشاطاتها الديموقراطية وتشعبه بمضامين الحداثة" (إبراهيم الهياوي، 2021، ص.66)، في هذا السياق يعد عالم الاجتماع دو توكفيل أن الدين بكونه يحدد الرغبات والمشتبهات الدينيّة خاصة في المجتمع التي لا يكون فيها الدين قوة ومبدأ من مبادئ السلطة، بل يحضر كمنظومة مستقلة، ويبرز هذا الفصل الذي يضعه بين الدين والدولة، أي إقامة فصل بين الديني والمقدس" (إبراهيم الهياوي، 2021، ص.67).

3. المدرسة الألمانية، الدين من الهيمنة إلى النموذج

إذا كان الباحث قد تناول في الفصل الأول من هذا العمل الذي بين أيدينا "مدخل لسوسيولوجيا الدين"، مروراً بالفصل الثاني الذي خصصه "إلى سوسيولوجيا الإسلام وأهمية الدين في استقرار الدولة"، والفصل الثالث الذي عنوانه "المدرسة الفرنسية، الدين بين التطور والإكراه الاجتماعي، فإنه خصص الفصل الرابع لـ "المدرسة الألمانية، الدين من الهيمنة إلى النموذج".

عموماً ستكون لعلماء الاجتماع الألمان نظرة مغايرةٍ منهجاً وموضوعاً لقضايا المجتمع، بخلاف نظرة المدرسة الفرنسية التي تعتمد في تفسيرها على الملاحظة والفرضيات والتجارب، كانت تهمل من طرح دارويني تطوري، في فهم السلوك البشري

والتجربة الدينية، لهذا سيكون للمدرسة الألمانية منظور مختلف ومغاير لتفسير وفهم وتأويل أبعاد السلوك البشري الذي يرتبط أساسا بالبعد الديني.

في خضم هذا البناء والفهم لآليات التحليل والتأويل تكتسي المقاربة الماركسية في بعدها الفلسفي والسياسي للظاهرة الدينية، يعرف هذا التيار الماركسي الدين، كونه " هو وعي الذات والشعور بالذات لدى الإنسان الذي لم يجد بعد ذاته أو الذي فقدها" (كارل ماركس وفريدريك إنجلز ، 1981 ، ص.33).

يعد الدين عند ممثل التحليل الماركسي بمثابة آلية لتحليل التناقض الاجتماعي، "وليس ظاهرة تستحق الدراسة بشكل مستقل، فتختلف في تحليلها للدين اختلافا متباينا عن المنظورات السابقة الوضعية والوظيفية بالخصوص، فلقد انطلق صاحبها من مفهوم الاغتراب لينتقد تصور هيغل وفيورباخ للاغتراب الناتج عن ارتباط الإنسان بقوة غيبية فقط لمجرد أن الإنسان يصنع داخل المجتمع آلهة ينسب لها قدره وفشله وبؤسه" (إبراهيم الهيباوي، 2021، ص. 67)، وكون الدين أفيون الشعوب المقولة الشهيرة التي تعبر عن سعادة الناس الوهمية، وهي التي تجعل من الدين يتمظهر بمظهر الوهم والزيغ، ضمن ما يعرف بالبنية الفوقية، في مقابل وتعارض تام مع البنية التحتية، والأولى غالبا ما تكون محط استغلال للمالكي وسائل الإنتاج.

ستتعرض المقاربة الماركسية في شقها المتعلق بالمسألة الدينية، الذي نحن بصدد فهمه واستيعاب منظوره لمراحل تطور البناء وتقدم المجتمع، إلى انتقادات وتأويلات وكذا تحريفات، إلى جانب تصورات تنهل من التراكم النظري الذي بناه ماركس وإنجلز تجاه قضايا مجتمعية، وفي إطار هكذا قراءات معاصرة للتراكم المعرفي الماركسي، يمكن أن نستحضر أحد أبرز الوجوه الذي حاول بناء تحليلاته لفهم الظاهرة الدينية، من خلال العودة إلى مفهوم الهيمنة والإيديولوجيا، وهذا يبرر كونه مجدد وقارئ للفكر الماركسي، حيث حاول غرامشي فهم الدين ضمن آلية الصراع وفك التناقضات الموجودة في المجتمع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تساءل عن أدوار كل من الكنيسة" والمثقف الديني خاصة وأنه كان مفتونا بالإصلاح البروتستانتي كبراديجم للتغير التاريخي" (إبراهيم الهيباوي، 2021، ص. 85).

لقد أدى التحليل السوسيولوجي الذي قدمه أنطونيو غرامشي من خلال تأسيسه لهكذا تحليلات التي تقوم أساسا على علاقة الدين بالسياسة، ليكون هنا يتبع منهجيا المقاربة الماركسية في التحليل والبناء لمفهوم الدين، " فهذا المعنى رؤية نقدية للتصور الماركسي الكلاسيكي متجاوزا المقاربة الاقتصادية التي تجعل الدين استلابا مرتبطا بالاقتصاد موظفا _غرامشي_ ماكس فيبر في هذا النقد، فالإصلاح الديني اللوثيري والكالفيني ولد العالم الحديث" (دانيال هيرفي وليجيه وجان بول وليام، 2018، ص. 109-112).

علاوة على ما سبق، تظل مقارنة جورج زيمل للدين "تتقاطع مع منظور فيبر فيصبح ذا خصوبة فائقة في سوسيولوجيا الدين" (إبراهيم الهيباوي، 2021، ص. 213)، وقد استنتج فيبر على أن "الدين هو السبب الحقيقي الكامن وراء هذا الاختلاف، وهو المحرك الفعلي لعملية التحديث التي تشهدها المجتمعات الصناعية" (إبراهيم الهيباوي، 2021، ص. 104).

إن هذا ما سنتنبه إليه النظريات المعاصرة في سوسيولوجية الدين، بهدف تشكيل نظرة مركبة وجامعة حول الواقع الاجتماعي في ارتباطها مع البعد الديني، ليكون البعد الديني والتجربة الدينية من خلال مفهوم الحقل الديني مع بيير بورديو

يتجسد في العلاقة بين المعتقد سوسيولوجيا المعتقد، ويعود بذلك إلى ذلك التداخل المركب بين الممارسات الدينية والممارسات السحرية في المجتمع، إلى جانب أهمية الطقوس الدينية فيتشكل البناءات الثقافية والتمثيلات الاجتماعية.

استنتاجات تركيبية

تتضح مما سبق؛ أن إشكالية الدين من منظور علوم المجتمع والسياسة؛ أعمال ابن خلدون نموذجاً، أن هذا الأخير كان يهدف بذلك إلى بناء نظريته حول الزمن الدائري كما قال عبد الكبير الخطيبي (إبراهيم الهيباوي، 2021، ص. 31)، ولمعرفة القانون المتحكم في تطور المجتمع من حالة البداوة والترحال والعيش على الصيد والانتجاع، إلى حالة الاستقرار وممارسة الأنشطة الزراعية وصولاً إلى حالة التحضر وإقامة الدولة وأخيراً الانهيار بالركون للمجون والمتع (روبير مونطاني، 2014، ص. 19).

كما يتضح أيضاً أن للدين دوراً في التماسك الاجتماعي وتعزيز النسب والدم لبناء الوحدة العصبية، بهدف ضمان الاستقرار والاستمرار والتوازن الاجتماعي والسياسي، يقول عبد الكبير الخطيبي، "أن العصبية كتضامن اجتماعي دموي (عبد الكبير الخطيبي، 2009، ص 179)، وأن تاريخ المجتمعات المغاربية تاريخ عصبيات ودول (محمد جراح، 2015، ص. 95).

خلاصة تركيبية

إن هذا التتبع لمسارات التراكم السوسيولوجي حول الظاهرة الدينية في العلوم الاجتماعية، قد سمح لنا بالوقوف على أهم المراحل التاريخية وكيف تطور البحث في علم الاجتماع الديني- الموضوع والمنهج- إلى جانب ذلك حاولنا بشكل أو بآخر أن نبين الأدوار التي يشغلها الدين والدين في المجتمع من خلال ترسيخ قيم التوازنات والتماسك الاجتماعي وفق نسق وبناء اجتماعي محدد، يهدف إلى استيعاب الفعل الديني والتجربة الدينية كعالم معاش، كما أن الظاهرة الدينية تختلف معالمها وتباين محدداتها من مجتمع إلى آخر وفق سياقات متعددة يختفي فيها التصنيف والتشكيل، مما يستدعي البحث بشكل مستمر وبصيرورة عن المناهج والمقاربات لفك شفرات ورموز معالمها وأنماطها في علاقة مع الثقافة المحلية.

البibliوغرافيا:

- إبراهيم الهيباوي، سوسيولوجيا الدين، مسارات وأنظار، منشورات مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2021.
- دانيال هيرفي وليجييه وجان بول وليام، سوسيولوجيا الدين، مقاربات كلاسيكية، ترجمة يوسف طاهر الصديق، هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018، ط 1.
- كارل ماركس وفريدريك إنجلز حول الدين، ترجمة ياسين الحفيظ، دار الطليعة، بيروت، 1981، ط 2.
- سابينو إكوفيفا إنزو باتشي، علم الاجتماع الديني، الإشكالات والسياقات، ترجمة عزالدين عناية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، 2011، ط 1.

- هشام صالح، دار الساق، 2011، ط. 1. مقدمة ترجمة كتاب محمد أركون، نحو تاريخ مقارن للديانات التوحيدية، ترجمة
- روبير مونطاني، الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر محاضرات ملقاة بكلية الآداب بجامعة باريس معهد الدراسات الإسلامية نونبر - دجنبر 1930، ترجمة محمد ناجي بن عمر أفرقيا الشرق، بدعم من وزارة الثقافة، 2014.
- عبدالكبير الخطيبي، النقد المزدوج، ترجمة أدونيس وعبد السلام بن عبد العالي وزبيدة بورحيل ومحمد برادة، منشورات دار الجمل، 2009.
- محمد جحاح، الزاوية بين القبيلة والدولة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للزاوية الخمليشية بالريف، تقديم عبد الجليل حليم، أفريقيا الشرق، بدعم من وزارة الثقافة، 2015.
- علي وردي، دراسات في سوسيولوجيا الإسلام، ترجمة رافد الأسدي مراجعة للترجمة والتصدير ماجد شبر، الوراقة للنشر والتوزيع بغداد، 2011، ط. 1.
- August Cont Philosophies des Sciences: Edition Galimard ;1996 .

Romanization of Arabic Bibliography

1. 'Ibrāhīm al-Hībāwī. 2021. *Sūsiyūlūjiyā al-dīn: masārāt wa-anzār (Sociology of Religion: Paths and Perspectives)*. Manshūrāt Mu'assasat Muqārabāt lil-Nashr wa-al-Ṣinā'at al-Thaqāfiyah.
2. Dānīyāl Hirfī Lijh wa-Jān Būl Wilyām (Daniel Hervieu-Léger and Jean-Paul Willaime). 2018. *Sūsiyūlūjiyā al-dīn: muqārabāt kalāsikīyah (Sociology of Religion: Classical Approaches)*. Translated by Yūsuf Ṭāhir al-Ṣiddīq. Al-Ṭab'ah 1. Hay'at al-Baḥrayn lil-Thaqāfah wa-al-Āthār.
3. Kārl Mārks wa-Fridrik Injilz (Karl Marx and Friedrich Engels). 1981. *Ḥawla al-dīn (On Religion)*. Translated by Yāsīn al-Ḥafīz. Al-Ṭab'ah 2. Dār al-Ṭalī'ah, Bayrūt.
4. Sābīnū Ikwāfifā wa-Inzū Bātshī (Sabino Acquaviva and Enzo Pace). 2011. *'Ilm al-ijtimā' al-dīnī: al-ishkāliyyāt wa-al-siyāqāt (Sociology of Religion: Problematics and Contexts)*. Translated by 'Izz al-Dīn 'Ināyah. Al-Ṭab'ah 1. Hay'at Abū Ḥabīb lil-Thaqāfah wa-al-Turāth — Kalimah.
5. Muḥammad Arkūn (Mohammed Arkoun). 2011. *Naḥwa tārikh muqāran lil-adyān al-tawḥīdiyyah (Towards a Comparative History of Monotheistic Religions)*. Translated by Hishām Ṣāliḥ. Al-Ṭab'ah 1. Dār al-Sāqī.
6. Rūbīr Mūntānī (Robert Montagne). 2014. *Al-Ḥayāh al-ijtimā'īyah wa-al-siyāsīyah lil-Barbar: muḥāḍarāt ulqiyat bi-Kullīyat al-Ādāb bi-Jāmi'at Bārīs — Ma'had al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Nūfimbir-Dijambir 1930 (The

Social and Political Life of the Berbers: Lectures Delivered at the Faculty of Arts, University of Paris — Institute of Islamic Studies, November—December 1930)*. Translated by Muḥammad Nājī ibn ‘Umar. Afrīqiyā al-Sharq. Bi-da‘m min Wizārat al-Thaqāfah.

7. ‘Abd al-Kabīr al-Khaṭībī (Abdelkebir Khatibi). 2009. *Al-Naḡd al-muzdawij (The Double Critique)*. Translated by Adūnīs (Adonis), ‘Abd al-Salām bin ‘Abd al-‘Ālī, Zubaydah Būrḥīl, and Muḥammad Barādah. Manshūrāt Dār al-Jamal.

8. Muḥammad Jaḥāḥ. 2015. *Al-Zāwiyah bayn al-qabīlah wa-al-dawlah fī al-tārīkh al-ijtimā‘ī wa-al-siyāsī lil-zāwiyah al-Khamlīshīyah bi-al-Rīf (The Zawiya Between Tribe and State in the Social and Political History of the Khamlīshīyah Zawiya in the Rif)*. Foreword by ‘Abd al-Jalīl Ḥalīm. Afrīqiyā al-Sharq. Bi-da‘m min Wizārat al-Thaqāfah.

9. ‘Alī Wardī (Ali Al-Wardi). 2011. *Dirāsāt fī sūsiyūlūjiyā al-Islām (Studies in the Sociology of Islam)*. Translated by Rāfid al-Asadī; translation revised and foreword by Mājid Shubar. Al-Ṭab‘ah 1. Al-Warrāqah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Baghdād.

Political communication and the price issue: a case study of government communication and the crisis of importing cattle from Brazil in Morocco

Lahssayni Aziz ¹; Elmakki Hicham²

¹ Doctoral researcher, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Morocco

² Professor-Researcher, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Morocco.

Email 1 : Aziz.lahssayni@usmba.ac.ma

Email 2 : Hicham.elmakki@usmba.ac.ma

 1: <https://orcid.org/0009-0001-8619-0735>

 2: <https://orcid.org/0000-0003-1802-5292>

Received	Accepted	Published
10/09/2026	25/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.151-174>

Lahssayni Aziz; Elmakki Hicham. (2026). Political communication and the price issue; a case study of government communication and the crisis of importing cattle from Brazil in Morocco. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 151- 174.

Abstract

The study aimed to reveal some characteristics of communication during the crisis phase (the communication crisis that accompanied the importation of Brazilian cattle) on the part of the government, the media, and public opinion. This was done by revealing the communication strategy (the selected topics...) pursued by the three parties that possess the legitimacy to discuss and debate within the space of political communication.

To that end, the study used the descriptive-analytical method by collecting and analyzing data through the digital environment, especially the official government website, the Arabic-language website of the electronic newspaper Hespress, and some other national and international websites. The study revealed that the issue of cattle importation constituted a subject of extensive media discussion and also led to the involvement of a large number of citizens in public debate and satire, to the point of questioning the government's agricultural policy, especially since the government's communication was weak and below expectations. This led the media to dominate the scene. Ultimately, it negatively affected the government's image in the eyes of public opinion. Based on the study, the importance of political communication in crisis management becomes clear. This means that the government must adopt preventive crisis communication by communicating with public opinion through the media in order to explain its decisions and the measures it takes.

Keywords: Communication; Government Communication; Public Image; Institutional Reputation.

© 2026, Lahssayni & Elmakki, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

التواصل السياسي ومسألة الأسعار: نموذج التواصل الحكومي وأزمة استيراد الأبقار من البرازيل بالمغرب

الحسايني عزيز¹؛ المكي هشام²

¹ طالب باحث ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

² أستاذ باحث ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

الايمل 1: Aziz.lahssayni@usmba.ac.ma

الايمل 2: Hicham.elmakki@usmba.ac.ma

حساب  1: <https://orcid.org/0009-0001-8619-0735>

حساب  2: <https://orcid.org/0000-0003-1802-5292>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/25	2026/09/10

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.151-174>

للاقتباس: الحسايني عزيز؛ المكي هشام (2026). التواصل السياسي ومسألة الأسعار: نموذج التواصل الحكومي وأزمة استيراد الأبقار من البرازيل بالمغرب ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص : 151-174.

ملخص

استهدفت الدراسة الكشف عن بعض خصائص الاتصال خلال مرحلة الأزمة (أزمة التواصل التي رافقت استيراد الأبقار البرازيلية) لكل من الحكومة، الإعلام والرأي العام. وذلك من خلال الكشف عن الاستراتيجية التواصلية (المواضيع المختارة...) التي تسلكها الأطراف الثلاث والتي تمتلك الشرعية للنقاش والسجال داخل فضاء التواصل السياسي. ومن أجل ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تجميع وتحليل المعطيات عبر البيئة الرقمية، وخاصة الموقع الرسمي للحكومة، وموقع الجريدة الإلكترونية هسبريس بالعربية، وبعض المواقع الإلكترونية الأخرى الوطنية والدولية. كشفت الدراسة على أن قضية استيراد الأبقار شكلت موضوعا للتداول الإعلامي على نطاق واسع كما أدت إلى انخراط عدد كبير من المواطنين في النقاش العمومي والسخرية ووصل الأمر إلى حد مساءلة السياسة الفلاحية للحكومة، خاصة وأن تواصل الحكومة كان ضعيفا ودون التطلعات. وقد أدى ذلك إلى تصدر الإعلام للمشهد. وانتهى الأمر إلى التأثير بشكل سلبي على صورة الحكومة لدى الرأي العام.

انطلاقا من الدراسة تتضح أهمية التواصل السياسي في تدبير الأزمات. وهو ما يعني ضرورة أن تتبنى الحكومة تواصلًا وقائيا للأزمات من خلال التواصل مع الرأي العام عبر وسائل الإعلام. لشرح قراراتها والإجراءات التي تتخذها.

الكلمات المفتاحية: التواصل، التواصل الحكومي، الصورة الذهنية، سمعة المؤسسة.

©2026، الحسايني & المكي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

يعد التواصل عاملاً مهماً في تعزيز الثقة بين المنظمات وجمهورها. ويتطلب ذلك من المنظمة أن تعمل على تكييف سياستها وهياكلها التنظيمية من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها المجتمع. ففي عالم متقلب وسريع التغير يحدث في أحيان كثيرة أن تندلع أزمات تتطلب من المنظمة أن تقدم توضيحات من خلال تواصلها مع جمهورها. فقد أثبتت مجموعة من الدراسات في علوم الإعلام والاتصال أهمية تبني المؤسسة لسياسة تواصل الأزمة والذي يفرض على المنظمات اعتماد تواصل وقائي ينطلق من فهم جيد للمحيط الذي تعمل فيه المنظمة ودراسة الجمهور.

وفي هذا الصدد قدمت العلاقات العامة كتخصص مجموعة من النماذج لتدبير التواصل بين المنظمة وجمهورها. من بينها نظرية الامتياز¹ La théorie de l'excellence في العلاقات العامة والذي يتطلب اعتماد تواصل ذو اتجاهين متوازن تراعي فيه المؤسسة في آن واحد مصلحتها ومصلحة جمهورها. ويعني ذلك حالة تصل فيها إلى تحقيق الفهم المتبادل بينها وبين جمهورها. ولوصف نظرية التميز ربط منظورها ما بينها وبين خمس كلمات محورية ومنه فالعلاقات العامة المتميزة هي إدارية، واستراتيجية، ومتناظرة، ومتنوعة، وأخلاقية (Gurnig et al., 2002, p. 306).

ذلك أن اقتصر المنظمة على الإعلام دون الاهتمام بحاجات الجمهور يفتح المجال أمام ممارسة "البروبغندا" والدعاية السياسية (المنظمات السياسية). وهو ما يؤدي إلى توسيع الهوة بينهما ويؤدي إلى ضعف ثقة الجماهير في المنظمة. ويكتسي وضع الحكومة كمنظمة سياسية طابعاً خاصاً باعتبارها مسؤولة عن تدبير الشأن العام. ويدفعها ذلك إلى التفاعل مع كل القضايا التي تستأثر باهتمام الجمهور وتلك التي تثير جدلاً واسعاً. فقد أثبتت التجارب بأن التواصل بشأن هذه القضايا يساعد على تجاوز الأزمات بأقل الخسائر. كما أنه (أي الحكومة) فاعل سياسي يساهم في دينامية التفاعل داخل "فضاء" التواصل السياسي إلى جانب كل من رجال الصحافة والإعلام والرأي العام.

في هذا الإطار شكلت الطريقة التي تواصلت بها الحكومة المغربية بشأن قرار استيراد الأبقار من دول أمريكا الجنوبية أو ما يعرف بقضية استيراد "أبقار البرازيل"، شكلت أزمة للتواصل أثارت اهتمام كل من الإعلام الوطني والخارجي. وساهمت في انخراط عدد كبير من المواطنين (الرأي العام) في النقاش حول الإجراء الحكومي والسياسة التواصلية التي اعتمدها لضمان نجاح الإجراء وبالتالي التخفيف من أزمة الخصاص الذي يشهده قطاع إنتاج اللحوم الحمراء وخفض الأسعار. ومنه يمكن التساؤل حول دور السياسة التواصلية التي نهجتها الحكومة في تعميق الأزمة؟

1. الدراسات السابقة

اهتمت مجموعة من الدراسات بالتواصل الحكومي. ويمكن التمييز في هذه الدراسات بين التوجه الذي ينظر إليه على أنه مسألة استراتيجية تقتضي من المنظمة الحكومية الأخذ بالاعتبار علاقته بباقي القطاعات الحكومية. بالإضافة إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل في كسب ثقة الجمهور. وهناك توجه يركز على أهمية التواصل الحكومي في الحد من الأزمات والطوارئ. ثم

¹ ترتبط النظرية بأعمال جرونج وهانت Grunig & Hunt وتؤكد على أن المنظمة تمارس العلاقات العامة وفق نماذج هي (الوكالة الصحافية، نموذج المعلومات العامة، نموذج اللامتوازن ثنائي الاتجاه، النموذج المتوازن ثنائي الاتجاه).

هناك دراسات أخرى توجّهت إلى دراسة تحدي الإعلام الرقمي على التواصل الحكومي، وأهمية توظيف العلاقات العامة، لإنجاح التواصل الحكومي.

ومن بين هذه الدراسات يمكن أن نستعرض مايلي: دراسة قام بها كل من Horsley & Liu سنة 2007م والتي خلصت إلى أهمية تطوير عملية الاتصال الحكومي من خلال الحرص على توفير المعلومات للجمهور والاهتمام بتنظيم حملات للاقناع. وكذا أهمية الاتصال المتوازن مع الجمهور. وقد أثبتت الدراسة أهمية التواصل الداخلي، والتواصل بين القطاعات الحكومية المختلفة، ثم التواصل الخارجي. دراسة لـ Levenshus & Horsy سنة 2010م، شملت الدراسة عينة من المؤسسات الحكومية (976) وبحثت في تأثير بعض العوامل على أداء المؤسسات وتوصلت إلى تحديد بعض العوامل مثل الوضع السياسي، الإطار القانوني، علاقة المؤسسة بالإعلام. كما خلصت إلى أهمية تطوير أداء المتخصصين فب الاتصال. وكذا دور الوعي بدراسة تنوع الجمهور وتنوع حاجاته واهتمامته. دراسة Johansen & Salomonsen, fradsen سنة 2016م على منظمات حكومية بالدانمارك. انتهت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في إنجاح الاتصال الحكومي. ويعتمد ذلك على قدرة المنظمات الحكومية على توظيف وسائل الإعلام لتحقيق أهدافها ما يؤدي إلى انخراط أيجابي لها. دراسة لكل من Crespo & LoPEZ سنة 2017م بينت الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد ووسائل التواصل الحديثة في تعزيز شرعية المنظمة، والتمكن من كسب ثقة الجمهور. كما خلصت الدراسة إلى أهمية اعتماد الشفافية في نقل المعلومات. والحرص على توافق الرسائل الاتصالية في جميع الوسائل المستخدمة للتواصل مع الجمهور.

وبالنسبة للتوجه الذي يؤكد على أهمية التواصل الحكومي في الحد من الأزمات نجد دراسة لـ دينا أشرف أحمد محمد سنة 2024م تحت عنوان الاتصال الحكومي عبر صفحات الوزارات الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي والتي خلصت فيها إلى أهمية الجمهور وقدرته على التأثير على القرارات السياسية الحكومية. كما توصلت إلى نتائج تؤكد أهمية الجمهور كشريك أساسي في صناعة القرار جنبا على جنب مع الحكومة وكذا الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي لما توفره من مزايا التفاعل والانتشار.

2. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- الكشف عن السياسة التواصلية التي اعتمدها الحكومة المغربية للتعاطي مع السجال الذي أثاره وصول شحنات من الأبقار البرازيلية إلى المغرب. من خلال البحث عن الوسائل التي وظفتها والطريقة التي اعتمدها لشرح الإجراء، وتحليل مضامين الأخبار؛
- التعرف على الطريقة التي تناول بها الإعلام والصحافة الموضوع من خلال عينة نموذج الجريدة الإلكترونية هسبريس بالعربية وعينة من المقالات المستخرجة من المواقع الإخبارية الإلكترونية العربية والدولية الناطقة بالعربية، ودور ذلك في التأثير على الجمهور؛

■ تحليل مضامين عينة من التعليقات حول موضوع استيراد الأبقار من البرازيل للتعرف على بعض الانطباعات التي ترسخت لدى الجماهير حول أزمة استيراد الأبقار والتعرف على تطلعاته وانتظاراتها من الحكومة.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة على المستوى النظري في توفير معطيات حول السياسة التواصلية للحكومة مع الأزمات ما يمكن من إطلاق بحوث حول التواصل الحكومي تساعد على فهم سبل التعامل مع الأزمات وتطويقها من أجل التخفيف من انعكاساتها على الأفراد والمجتمع وكذا العمل على تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات.

أما على المستوى التطبيقي فتُمكن الدراسة من لفت انتباه المتخصصين في التواصل داخل المنظمات الحكومية إلى أهمية تواصل الأزمة قبل وأثناء وبعد. وذلك من أجل ضمان تنزيل الخطط والإجراءات الحكومية. وتفادي معارضة المواطنين أو عدم انخراطهم لإنجاحها.

4. مفاهيم الدراسة

أ- التواصل

يشير التواصل داخل السياق الاجتماعي إلى العملية التي تستهدف نقل المعلومات وهي عملية تنطوي على التبادل الرمزي والمادي للأفكار والبيانات وتتأسس على عمليتي ترميز (تشفير) المعلومات وفك الترميز. (Gurnig et al., 2002, p.170) ويشير التواصل في تعريف آخر إلى العملية التي تجسد التفاعل بين مرسل ومرسل إليه داخل سياق اجتماعي معين وتمثل الغاية من التواصل مشاركة الآخرين في المعلومات والأفكار والصور الذهنية والآراء (رشتي، 1978، ص. 49)

ب - التواصل الحكومي

اقترن التواصل الحكومي سابقا بمفهوم التواصل السياسي. فقد اعتبر الباحث الفرنسي دومنيك وولتون Dominique Wolton بأن التواصل السياسي في مرحلة معينة كان يعني تواصل الحكومة مع المواطنين (Wolton, 1989, p. 28) قبل أن يعرف المفهوم تطورا فرضته التحولات التي شهدتها المجتمعات الغربية وخاصة الدور المتنامي لوسائل الإعلام وظهور الصحافة كسلطة رابعة وكذا تزايد تأثير الرأي العام مع ظهور استطلاعات الرأي.

ويشير التواصل الحكومي حسب محمد إبراهيم عايش إلى مختلف الجهود المبذولة من طرف الحكومة، والتي توظف المعلومات والبيانات المتوفرة لديها من أجل إحداث تأثير في معارف وسلوك أفراد المجتمع، على أن ذلك يتطلب الإلمام بتوجهات الجمهور من خلال عملية رصد تستهدف التعرف على اهتماماته وأهم المشاكل التي تواجه المجتمع من أجل إيجاد حلول عملية لها (عايش وآخرون، 2020، ص. 12). ويؤمن الاتصال الحكومي وظائف نذكر منها اثنتين الأولى تتعلق بالدور الذي يلعبه في التوعية. فمن خلال التواصل تعمل الحكومة على شرح القرارات والدفاع عنها والترويج لها ويساعد ذلك على تشجيع الحوار الاجتماعي بين أفراد المجتمع من جهة وبينهم وبين الدولة. الوظيفة الثانية تتعلق بالتنشئة السياسية التي تعمل على إعداد الفرد المؤهل للانخراط في بناء ودعم وحدة المجتمع (عايش وآخرون، 2020، ص. 13).

ج - الصورة الذهنية

ويعرف معجم مصطلحات العلاقات العامة الصورة الذهنية على أنها "الناجئ النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الأفراد أو الجماعات إزاء شخص معين، أو نظام أو شعب...أو منظمة" (المشاقبة، 2015، ص 215). ويمكن التمييز بين ثلاث أشكال للانطباعات التي تتشكل لدى الأفراد حول الأفراد والمنظمات والأفكار وغيرها، يتعلق الأمر بصورة سلبية معارضة تتطلب من المنظمة العمل على تغييرها من خلال أساليب متعددة، صورة إيجابية مؤيدة للمنظمة مثلا يجب العمل من خلال العلاقات العامة على الحفاظ عليها وتعزيزها، ثم أخيرا صورة محايدة تتأرجح ما بين التأييد والمعارضة وتتميز بسهولة التأثير عليها من أجل تغييرها (كصورة) لصالح المنظمة (المشاقبة، 2015، ص 215).

د - سمعة المؤسسة

يقصد بسمعة المنظمة الكيفية التي تبدو بها عند جمهور المهتمين والطريقة التي يقيمونها بها تواجهها في البيئة التي تشتغل فيها علما أن هذه البيئة تفرض عليها الدخول في تنافس وتبرير تدخلاتها. ويمكن اعتماد مجموعة من المؤشرات لقياس سمعة مؤسسة معينة على الأقل الإحاطة بتمثيلات الجمهور المهتم، ويمكن في هذا الصدد الاعتماد على رضا العملاء، والانطباعات الإعلامية، وقدرة المنظمة على إدارة الأزمات (Philippe & Durand, 2009, p. 46) ويمكن قياس سمعة المؤسسة من خلال مؤشرات أخرى جاءت في مقياس عرف بمقياس حاصل السمعة والذي يأخذ بعين الاعتبار عدة جوانب مثل الجاذبية العاطفية، الرؤية والقيادة والأداء المالي بالنسبة للمؤسسات التجارية والمسؤولية الاجتماعية (الصالح، 2020، ص 49).

وفي هذا الإطار تهتم العلاقات العامة بالإجراءات والآليات التي تمكن المؤسسة من بناء سمعة أو المحافظة عليها وفي الحالات التي تعقب الأزمات إعادة ترميمها. كما يعد التواصل المؤسسي عاملا مهما لتحقيق ذلك، شريطة أن يرافق هذا التواصل دراسة للبيئة التي تشتغل فيها المؤسسة وكذا دراسة اتجاهات الجمهور (Philippe & Durand, 2009, p. 49).

5. إشكالية الدراسة

أدى التواصل الحكومي بشأن قرار استيراد الأبقار من بعض دول أمريكا الجنوبية إلى خلق نقاش وسجال ومواقف متعارضة بشأن القرار بين الأطراف الثلاث المساهمة في النقاش حول المسائل السياسية وهي الفاعل السياسي (الحكومة)، رجال الصحافة والإعلام والرأي العام. ويعود ذلك إلى النقاش الواسع الذي انطلق على وسائل التواصل الاجتماعي والمتأثر بانتشار صور وتعليقات تخص شحنة من الأبقار تم استيرادها من البرازيل 1 لسد الخصاص الحاصل في اللحوم الحمراء داخل السوق المغربية.

خلفت صور الأبقار وحالتها بالإضافة إلى عدم المعرفة المسبقة بالسلالة حالة من الارتباك والتخوف لدى المستهلك. وسرعان ما تحول إلى قضية رأي عام دفع الإعلام الوطني والأجنبي إلى الاهتمام بالموضوع. الشيء الذي يتطلب من السياسي التدخل للتحكم فيما يتم تعميمه للرأي العام. ذلك أن التواصل السياسي كفضاء للتدافع والمساجلة يجعله في مواجهة رغبة لدى الإعلامي من أجل تحقيق سبق وإثارة المتلقي، ورغبة لدى المواطن من أجل الحصول على المعلومات اللازمة.

¹ يتعلق الأمر بالشحنة الأولى التي ضمت 2800 من الأبقار تم نقلها من البرازيل نحو المغرب

انطلاقاً من ذلك يمكن طرح التساؤل الإشكالي: كيف تواصلت الحكومة حول مسألة الاستيراد وما تأثير ذلك على الأطراف الأخرى المشكلة للتواصل السياسي (الإعلام، الرأي العام)؟
ومنه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تواصلت الحكومة بشأن قرار الاستيراد؟
- كيف تناول الإعلام ممثلاً في المواقع الإلكترونية (العينة المختارة) قضية الاستيراد؟
- ما الصورة الذهنية التي ترسخت لدى الجماهير بشأن قضية الاستيراد؟ وما دورها في تعزيز الثقة في الحكومة؟

فرضيات البحث

تفترض الدراسة أن طريقة تعاطي الفاعل السياسي (الحكومة) مع موضوع استيراد الأبقار من البرازيل وعدم اعتماد استراتيجية لتواصل الأزمة قد ساهم في إقحام موضوع الإجراء الحكومي في فضاء التواصل السياسي في الوقت الذي كان من الممكن أن يعد إجراء روتينياً لعمل الحكومة. كما تفترض أن تواصلها حول الموضوع تميز بنوع من التقصير وساهم في التأثير على الصورة الذهنية للجمهور (الرأي العام).

وقد أدى ذلك إلى تصدر الإعلامي والصحافي لواجهة النقاش حيث ساهم من خلال المواضيع التي اختارها كمواضيع إعلامية في التأثير على الأجندة السياسية خاصة من خلال السمات التي اختار أن يركز عليها في المعالجة الإعلامية.

كما تفترض الدراسة أن التواصل الحكومي إلى التأثير على الجمهور ودفعه إلى تبني موقف معارض لقرار الاستيراد وضد استهلاك المنتج. ومنه التأثير على سمعة الحكومة.

6. المنهجية والأدوات

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع ظاهرة التواصل بين الأطراف المشكلة لفضاء التواصل السياسي في البيئة الرقمية (المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي). وقد تم الاعتماد على الأثنوجرافيا الرقمية Netnographie باعتبارها أداة معدة للبحث في الفضاءات الافتراضية. وهي كلمة تمزج بين كلمتين ethnographie وnetwork (Sayagh, 2013, p. 229) من أجل ملاحظة سلوك الفاعلين الثلاث على الأنترنت (دراسة لعينة من الرسائل التي خلفها الفاعلون من نصوص (متن). تصريحات الفاعلين السياسيين، مقالات الصحافيين، وتعليقات المتابعين). ولتعميق الفهم حول الظاهرة المدروسة تم الاعتماد على المنهج المختلط الكمي والكيفي لتحليل الوثائق والتعليقات. أولاً من خلال تطبيق خطوات التحليل الموضوعاتي على كل من التصريحات الصادرة عن الحكومة والمواد الإعلامية، وقد شملت ست خطوات (براون وكلارك، 2024، ص. 18) هي خلق الألفة مع البيانات من خلال تفرغ البيانات، وقراءتها، وتدوين الأفكار الأولية، ثم خطوة ثانية تستهدف خلق رموز أولية، ثم تبويب الرموز في موضوعات رئيسية، ثم مراجعة الموضوعات. كخطوة خامسة تعريف الموضوعات وتسميتها، ثم أخيراً وكمرحلة سادسة إصدار تقرير.

ثانياً إجراء تحليل للمشاعر ونمذجة المواضيع للتعليقات على المقالات ذات الصلة بالموضوع والتي تم تجميعها من موقع هسبريس بالعربية. فبعد حصر التعليقات (427) تم ترميزها اعتماداً على المعنى العام الذي تحيل عليه كما هو وارد في المثال

ومن ثم تصنيفها إلى (سلبية، إيجابية، ثم محايدة) وقد تم الاعتماد على برنامج إكسيل Microsoft Office Excel لتصنيف هذه البيانات وتحليلها.

يمكن حصر قنوات الاتصال الحكومي التي خضعت للتحليل في كل من موقع الحكومة المغربية الرسمي <https://www.mcrpsc.gov.ma> / موقع وزارة العلاقات مع البرلمان <https://alhoukouma.gov.ma>، ليكون الوزير الوصي يشغل في الآن نفسه مهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة. إلى جانب ذلك تعد الحسابات الرسمية لكل من الحكومة والناطق الرسمي على وسائل التواصل الاجتماعي قنوات تعمل من خلالها الحكومة على التواصل مع المواطنين بشأن القضايا التي تخص تسيير القطاعات التي تشرف عليها.

كما قامت الدراسة بتحليل التعليقات الواردة في الجريدة الإلكترونية هسبريس التي تصدر بالعربية لأسباب متمثلة في التفاعل المهم الذي تحظى بها المواد الإعلامية التي تنشر على الموقع مقارنة بالمواقع الأخرى. والذي يترجمه العدد المهم للتعليقات. وقبل عرض النتائج يمكن إبداء بعض الملاحظات من بينها كون الموقع يعتمد إلى ذكر معدل التفاعل مع التعليقات وهو ما يعيق التعرف على العدد الحقيقي للتفاعلات فمثلا عوض تحديد عدد المؤيدين للتعليق وعدد المخالفين يقتصر القائمون بالاتصال (المكلفون بتدبير الموقع) على وضع المعدل مثلا إذا كان عدد المؤيدين هو 10 وعدد المعارضين هو 30 يظهر معدل (-20). ولتوضيح الإجراءات التي مر منها تحليل التعليقات فقد تم أولا حصر عدد التعليقات (427)، ثم شرع في معالجتها أو ما يعرف "تنظيف البيانات" (data Cleaning) (براون وكلارك، 2024، ص. 17) بغية الحفاظ على النصوص فقط من خلال إزالة بعض الرموز وعلامات الترقيم وأدوات الربط، كمرحلة ثالثة تم الترميز من خلال التعبير عن توجه التعليق في أقل الكلمات تعبيرا. كما قمنا بإحصاء التفاعلات (حاصل التفاعلات) مع التعليقات وهو ما يمكن من فرز واضح لتوجهات الجمهور. لأجل ذلك قمنا بحصر عدد المقالات التي تطرقت للموضوع كما يتضح في الجدول (01).

جدول رقم (01): عينة المقالات على جريدة هسبريس الإلكترونية

تاريخ النشر	عنوان المقال	عدد التعليقات
26 مارس 2023م	وصول 2800 رأس من "الأبقار البرازيلية (هسبريس، 2023)	35
30 مارس 2023م	أبقار البرازيل (هسبريس، 2023)	16
01 أبريل 2023م	توقعات بضعف الإقبال على أبقار البرازيل (هسبريس، 2023)	35
01 أبريل 2023م	توريد "بقر البرازيل" إلى المغرب.. المراقبة ترافق مساعي خفض أسعار اللحوم (هسبريس، 2023)	49
02 أبريل 2023م	أبقار البرازيل تثير اهتمام المغاربة.. هذه أبرز مميزات السلالة المستوردة (هسبريس، 2023)	61
02 أبريل 2023م	رابطة تطالب بالتحقيق في "أبقار البرازيل (هسبريس، 2023)	25
05 أبريل 2023م	وزير الفلاحة يضمن (هسبريس 2023) جودة لحوم الأبقار البرازيلية ويعد بالرفع من رؤوس الإبل	113
11 أبريل 2023م	السلامة الصحية للأبقار البرازيلية المستوردة تعود إلى واجهة النقاش بالمغرب (هسبريس، 2023)	50
05 ماي 2023م	كيفية تسويق لحوم "بقر البرازيل" المستورد تواصل إثارة الجدل في المغرب (هسبريس، 2023)	44

المصدر: الدراسة الميدانية

إلى جانب تحليل المشاعر فإن تعليقات المتابعين تمكن من تتبع أهم المواضيع التي تطرق لها أفراد الجمهور وهم يعلقون على المادة الصحافية، أو على تصريحات المسؤولين الحكوميين ويقتضي ذلك إجراء "نمذجة للمواضيع" topic model كأداة

لتحديد أكثر المواضيع التي تم التطرق لها في نص (متن) معين وقد تم تطبيقها بداية في الكتب ثم الصحف وصولاً للمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي (Churchill & Singh, 2022, p. 215). وتعد سحابة الكلمات من بين أهم الوسائل لعرض المواضيع التي تم التطرق لها، ويعتمد لإنشاء السحابة على البرمجة أو التعلم الآلي وذلك من أجل تحديد وتصنيف الآراء الشخصية في المستندات. (براون وكلاارك، 2024، ص. 11) ويعني ذلك أن يتم دمج تعلم الآلة والدراسات اللغوية وعلم اللغة الحاسوبي كما يمكن الاستعانة ببعض المواقع الإلكترونية التي تقدم خدمة إنشاء سحابة الكلمات كما هو الشأن بالنسبة لموقع www.wordcloud.online/ar الذي اعتمدناه في هذه الدراسة.

7. نتائج الدراسة

أولاً: الاتصال الحكومي "استيراد الأبقار من إجراء حكومي إلى أزمة للتواصل"

يشكل عدم استقرار الأسعار موضوع للتواصل السياسي في المغرب. وهو ما يفسر استمرار المساجلات والجدال حول السياسة الفلاحية وخاصة ما يتعلق بتمويل الأسواق المحلية. وقد اضطرت الوزارة إلى إصدار بلاغ توضيحي حول تكلفة استيراد الأغنام خلال موسم 2023م و2024م، بعد تضارب الأرقام بين المعارضة والحكومة بشأن التكلفة الحقيقية لعمليات الاستيراد التي استهدفت توفير أضياف العيد.

وفي هذا الصدد يمكن ذكر البلاغ الصادر عن الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية المعارض والذي اعتبر بأن الحكومة مسؤولة عن هدر 13.3 مليار سنتيم من ميزانية الدولة (موقع حزب التقدم والاشتراكية، 2025). ويأتي هذا البلاغ ليؤكد مجموعة من التصريحات التي سبق لمسؤولين في المعارض أن أدلو بها رداً على تصريح لرشيد الطالبي العلمي عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود الأغلبية بخصوص تكلفة عمليات الاستيراد والتحفيزات الضريبية. والذي حددها في 30 مليار سنتيم. وقد كان المسؤول الحزبي والذي يشغل منصب رئيس مجلس النواب وهو يدلي بهذه المعطيات يرد على تصريح الوزير نزار بركة وزير التجهيز والنقل، الأمين العام لحزب الاستقلال أحد الأحزاب الثلاث المشكلة للأغلبية الحكومية. وكان نزار بركة قد اتهم المضاربين بالجشع والتسبب في ارتفاع الأسعار (اليوم 24، 2025).

اختارت الحكومة عدم التعليق على الجدل الذي أثاره استيراد الأبقار وقد اعتمدت بالأساس على خطاب الإنكار من خلال عدم التطرق للموضوع، أو تعميم النقاش من خلال الحديث عن سياسة الاستيراد بشكل عام دون تحديد الكلام حول قضية استيراد الأبقار البرازيلية والجدل الذي أثارته على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتعكس المتابعة الإخبارية على الموقع الرسمي للحكومة ذلك. فمن خلال قسم فضاء الأخبار في آخر المستجدات (موقع الحكومة المغربية، 2025) ومحوّر مراقبة وتمويل الأسواق نجد بأن الحكومة قد تطرقت لموضوع نقص المواد التموينية في الأسواق دون التطرق لموضوع الجدل المثار بشأن الأبقار البرازيلية. فمن خلال عناوين المختارة يتضح توجه الحكومة إلى التعميم.

من تاريخ 23 مارس 2023م، تاريخ وصول أول شحنة للأبقار البرازيلية المستوردة لا نجد في موقع الحكومة في فضاء مراقبة وتمويل الأسواق ما يشير إلى المشكل. في فضاء الفلاحة (موقع وزارة الفلاحة المغربية، 2025) كذلك لا نجد بأن الحكومة تطرقت

للموضوع. وتأكيدا لموقف عدم التعليق جاءت تصريحات المسؤولين الحكوميين كإجابات على الصحفيين الذين تفاعلوا مع الجدل المثار حول عملية الاستيراد. وفي هذا الصدد تظهر إجابات كل من الناطق الرسمي باسم الحكومة عقب اجتماعات المجلس الحكومي الأسبوعية وكذا اللقاءات الصحفية. وكذا وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات محمد صديقي وهنا نذكر التصريحات التي تناقلتها وسائل الإعلام بعد لقاء نظمته وكالة المغرب العربي للأنباء (وكالة المغرب العربي للأنباء، 2025). وكذا تصريح صحفي للسيد الوزير للموقع الإلكتروني العمق المغربي (العمق المغربي، 2025). تظهر كتوجه الحكومة نحو اعتماد استراتيجية "إنكار الأزمة"

تشكل الندوة الصحفية التي تلي الاجتماع الأسبوعي للحكومة فضاء للنقاش بين كل من الصحفيين والفاعل السياسي (الناطق الرسمي للحكومة). وبالرغم من التأطير الذي تخضع له النقاشات خلال الندوة الصحفية من خلال الدعوة إلى الالتزام بموضوع اجتماع المجلس الحكومي فإن الصحفيين المشاركين في الندوة يلجؤون إلى طرح أسئلة تواكب المستجدات الطارئة والمتأثرة بما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي.

من خلال البحث في مضامين الندوات الصحفية. لاحظنا أن موضوع الأسعار بصفة عامة ومسألة أسعار اللحوم يفرض نفسه خلال شهر رمضان المبارك، ويعود ذلك إلى تغيير في نمط الاستهلاك لدى المواطنين. وهو نمط تواكبه في الغالب إجراءات حكومية. من هنا وبعد الاطلاع على الندوات الصحفية التي تلي انعقاد المجلس الحكومي لشهر مارس 2023م وهي خمس ندوات صحفية على التوالي في 02 و08 و16 و23 و30 مارس 2023م. لاحظنا تهميش لموضوع الاستيراد ويتضح ذلك من خلال تأجيل إثارته إلى نهاية الندوة الصحفية، وهو يعطي انطباعا بعدم أولوية الموضوع للحكومة. وكذا اعتماد الحديث بشكل عام عن الاستيراد دون تخصيص الكلام للاستيراد من البرازيل.

لاحظنا من خلال تتبع تصريحات المسؤولين اختيار الحكومة الصمت في مواجهة الأزمة، وفي هذا الصدد سجلنا ردود كل من وزير الفلاحة والتنمية القروية محمد الصديقي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان مصطفى بيتاس والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف بالميزانية.

وقد أجمعت أغلب التدخلات على الدفاع عن الإجراءات الحكومي وتعداد المكاسب المتوقعة ومنها انخفاض الأسعار، وقد تبين من خلال تتبع تعليقات الجمهور على أن الوعود التي أطلقتها الحكومة بخصوص الأسعار لم تتحقق ومنه تزايد حدة الانتقاد للإجراء.

ويمكن أن نستعرض المواضيع التي شكلت أولوية لدى الفاعل السياسي وهي على التوالي. خصصت تدخلات أعضاء الحكومة جزء مهم لشرح دواعي اللجوء للاستيراد من البرازيل والمتمثلة بالرغبة في الحفاظ على القطيع الوطني الذي أنهكته سنوات الجفاف المتعاقبة وتأثير جائحة كوفيد 19 على العادات الاستهلاكية للمواطنين، وسلاسل الإنتاج. ومنه الرغبة في ضمان تموين الأسواق لتحقيق الأمن الغذائي وخفض الأسعار.

وصف الاجراء من طرف المسؤولين الحكوميين بالمؤقت والذي سينتهي مع تحقق الأهداف المحددة. وفي معرض دفاع المتدخلين عن اختيار البرازيل تم التأكيد على أن الدولة تعتبر شريكا تجاريا مهما للعديد من الدول وتصدر لمجموعة من الأقطار في إفريقيا وآسيا. خصص المتحدثون جزءا من تصريحاتهم للتذكير بصرامة الإجراءات التي صاحبت عملية الاستيراد

ومنه التأكيد على جودة اللحوم وخلو الأبقار المستوردة من الأمراض. وفي هذا الصدد دعا المسؤولون الحكوميون إلى وقف نشر الإشاعات التي تنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي وتستهدف أرباك المستهلك معتبرين أنها تخوفات غير مبررة.

ثانيا: الإعلام

أدى صمت الحكومة¹ إلى توجه الرأي العام نحو الإعلام قصد الاطلاع على المعلومات والأخبار التي من شأنها توضيح الرؤية. وأمام غياب تواصل حكومي فعال قدم الإعلام تغطية للموضوع ركز فيها على مواضيع جاء في صدارتها التساؤل عن "هوية الأبقار" هل هي أبقار أم عجول أم جواميس. كما سلطت الضوء على ما اعتبرته "شكل غريب" و "مربع" وهياكل عظمية. وقد رسخ الإعلام بشكل أو بآخر الانطباع بعدم معرفة المغاربة بالسلالة. وهو ما تكرر في التعليقات التي تمت دراستها كما هو وارد أسفله في الجدول (02).

جدول رقم (02): عينة للمقالات في الصحف العربية والمغربية التي تطرقت لموضوع استيراد الأبقار

تاريخ النشر	عنوان المقال	عدد التعليقات
03 أبريل 2023 م	أبقار مستوردة من البرازيل تثير جدلا بالمغرب.. والسلطات تعلّق (العالم، 24، 2023)	...
06 أبريل 2023 م	"إن البقر تشابه علينا" في المغرب... والناطق الرسمي باسم الحكومة ممثلا كوميديا؟! (العالم، 24، 2023)	05
01 أبريل 2023 م	هياكل نحيلة مرعبة.. صور أبقار تثير زوبعة في المغرب (العربية نت، 2023)	
10 أبريل 2023 م	أبقار هزيلة مستوردة من البرازيل تثير جدلا بين المغاربة (قناة الجزيرة يوتوب، 2023)	762
10 أبريل 2023 م	الأبقار البرازيلية تجوب شوارع المغرب والنيابة تفتح تحقيقا (bbc Arabic، 2023)	2324
23 فبراير 2023 م	"الاتجار في أزمة المغاربة".. برلمانية تدعو إلى التحقيق في "ملف أبقار البرازيل" (تيلكيل عربي، 2023)	...
01 أبريل 2023 م	ديبلوماسي برازيلي: عجول مہجنة تصل للمغرب لأول مرة والاستيراد من البرازيل أرخص تيلكيل عربي، 2023)	...
08 مارس 2023 م	جنون أبقار البرازيل.. الحكومة: مسطرة الاستيراد مضبوطة ولا لترويج الإشاعات (تيلكيل عربي، 2023)	...
16 أبريل 2023 م	منع أسئلة الصحفيين باجتماع الأغلبية.. ابن كيران: خافوا من أبقار البرازيل ولو كنت مكان أخنوش لأكلت لحمها أمام المغاربة (تيلكيل عربي، 2023)	...

المصدر: الدراسة الميدانية

لقد فتح صمت الحكومة² المجال أمام انخراط التقنيين في التواصل السياسي حول موضوع الاستيراد. وامتد الأمر إلى حد مشاركة المسؤولين الدبلوماسيين لدولة البرازيل بالرباط في النقاش من أجل شرح تداعيات القرار والدفاع عن السلالة وتعداد خصائصها ومميزاتها. بالإضافة إلى المسؤولين الدبلوماسيين انخرطت مجموعة من الفعاليات التقنوقراطية في النقاش الدائر، وهي ممثل المديرية الجهوية للفلاحة بالدار البيضاء، مسؤول عن مصلحة البيطرة بالإضافة إلى المهنيين. وحتى أحد الموردين الذي رست عليه الصفقة.

¹ صادفنا هذا التعبير بشكل كبير في بعض الكتابات الصحافية لوصف عدم انخراط الحكومة في التفاعل مع الإعلام والمواطنين.

² يقصد بالتقنيين الموظفون المتخصصون، والمهنيين والمسؤولين الذين لا يشكلون فاعلا أساسيا في التواصل السياسي حسب المقاربة التي نعتمدها لدراسة التواصل السياسي.

خصص الإعلام جزء مهم من تغطيته للبحث عن تفاصيل الموضوع، ومنه فقد جاءت تصريحات المسؤولين لتدافع عن الإجراء وتعداد محاسنه، هكذا تم تفسير الحالة التي ظهرت عليها الأبقار بالمسافة الطويلة التي قطعتها، وتم الرد على الشكوك المتعلقة بالجودة والسلامة الصحية بكون الدولة حريصة على توفير منتج جيد وسليم، وخضوعه للحجر الصحي. كما انبرت التصريحات لشرح دواعي الإجراء المتمثل في تجاوز الخصائص الحاصل في اللحوم.

جزء من المهنيين الذين شاركوا في النقاش أحيوا الشكوك بشأن المخاوف الصحية، الشكل، ونوعية اللحوم (أزرق). كما أن جزء من المجتمع المدني ممثلاً في "جمعية المستهلكين" و"رابطة حقوق الإنسان" قد شاركا في النقاش العمومي حول مسألة الأسعار وفعالية الإجراء المتخذ من طرف الحكومة. وهنا نشير إلى تباين في الآراء، ففي الوقت الذي دافعت فيه جمعية المستهلكين عن الإجراء وذهبت إلى حد "مدح" السلالة المستوردة من البرازيل، وخصوصيتها. أعادت رابطة حقوق الإنسان التذكير ببعض المخاوف المتعلقة بسلامة الأبقار وصحة المواطنين.

خصصت المنابر الإعلامية حيزاً مهماً لوصف ما سمته بضعف التواصل لدى الحكومة بشأن المخاوف التي تعبر عنها تعليقات الجماهير على وسائل التواصل الاجتماعي والمتأثرة بما ينقله الصحفيون، تارة بدافع البحث عن الإثارة، وتارة أخرى من خلال نقل تصريحات بعض مسؤولي المعارضة وكمثال نورد بعض تصريحات السيد عبد الله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية الذي اتهم بالخوف والتهرب من الإجابة عن أسئلة الصحفيين خوفاً من أبقار البرازيل، متسائلاً عن الجدوى من استيراده في الوقت الذي تعجز عن الدفاع عنه. وقد بدا واضحاً نقل الإعلام للشعور بالسخرية الذي ووجهت به تصريحات مسؤولين حكوميين وفي هذا الصدد تلقى السيد الناطق الرسمي انتقادات شككت في تصريحاته وقدرة الإجراء على ضمان استقرار الأسعار.

تطرق وسائل الإعلام للاتهامات التي صدرت عن المعارضة والتي تهم الحكومة بتفويت صفقة الاستيراد لبعض المحظوظين¹. وقد طفا موضوع الامتيازات في العلاقة مع الاستيراد، حيث استعملت تعابير مثل "الاتجار في الأزمة" و"تسريب القرار قبلياً" والمطالبة بالتحقيق.

وقد لعبت الصور دوراً مهماً في التغطية الإعلامية لعملية الاستيراد، ونعني بذلك الدور الذي لعبته في التأثير على الجمهور من خلال ترسيخ صورة ذهنية سلبية للسلالة لدى المستهلك (الجمهور) ويمكن أن نقدم مجموعة من الأمثلة، كما يمكن للقارئ أن يعود إلى بعضها على الشبكة العنكبوتية.

¹ أثار هذا الموضوع فيما بعد مزيداً من النقاش والتواصل السياسي، وقد عرف الموضوع ب قضية الفراقشية

صورة 01: صورة لبقر من صنف "نيلور" ... المستورد من البرازيل¹



وظفت الصورة في مقال بالموقع الإلكتروني الحرة تحت عنوان "أبقار مستوردة من البرازيل تثير جدلا بالمغرب.. والسلطات تعلق، وكعنوان للصورة اختارت الجريدة التعليق بتعبير "مستخدمون وصفوا الأبقار بالهزيلة". وقد رافقت هذه الصور تعليقات سلبية مؤثرة حاول من خلالها كاتب المقال تعزيز موقفه السلبي اتجاه السلالة وشكلها المنفر. ونورد هنا مثالين على هذه التعليقات.

تعليق 01: غريب، لهذه الدرجة الخصاص يدفع المغرب لإستيراد أبقار تشبه أفلام الرعب !!

أما صبر المغاربة أيوبي²

تعليق 02: #بقر أم #جاموس ..بهايم #البرازيل تصل #المغرب

.ولد زروال و2800 رأس

.أشكال غريبة أجسام نحيلة

.تاريخ وصولها إلى المستهلك

.البقر في وعي المغاربة

.أنواع السلالات البرازيلية

.صمت الحكومة وانتظار الحقيقة

¹ تعكس زاوية التصوير الرغبة في التأثير على المتلقي من خلال تقديم البقر في شكل منفر

صورة 02: كاريكاتور (هسبريس، 2025)



يبرز الكاريكاتور رسم لوزير الفلاحة والصيد البحري المغربي (يعرف ذلك من الشارة) وهو يجز بقر من صنف "نيلور" مستوردة من البرازيل وهو ما يوضحه قميص المنتخب البرازيلي الموضوع على الجاموس والذي يحمل تعبير "باقرينو" BA9ARINHO في إشارة إلى نجوم كرة القدم البرازيلية. يرافق الصورة تعليق كتابي يحيل على وضعية الأبقار في العلاقة مع موقف المستهلك وهو ما يفهم من تعبير "البنّة في العظم.. ماتحكروهاش"1.

ينقل الكاريكاتور الصادر في الجريدة الإلكترونية هسبريس صورة سلبية على الجاموس البرازيلي، وهو ما تعكسه ضلوعه البارزة، وجهاز التنفس المثبت على فمه. والذي يحيل على المرض.

صورة 03: عينة للأبقار المستوردة وهي تصل للمغرب (هسبريس، 2025)



¹ يقصد بالتعبير المكتوب بالعامة المغربية "البنّة توجد في العظم، لا تستهينوا بجودة الأبقار"

وظفت هذه الصورة في مجموعة من المواقع الإلكترونية ضمن مقالات تحدثت عن الحالة المزرية للأبقار التي تم استيرادها من البرازيل. وقد جاءت هذه الصور للتعبير عما يتم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي. خاصة التشكيك في سلامة الأبقار وحقيقة وضعها الصحي.

وقد رافق المقال الذي استقيناه منه الصورة، منشور على إحدى الصفحات الساخرة على الفيسوك تتساءل عن الداعي للتوجه نحو البرازيل من أجل الاستيراد في الوقت الذي كان من الممكن التوجه للسوق الأوروبية. كما حمل المنشور الذي تم توظيفه اتهامات بالمضاربة والتسبب في رفع الأسعار علما أن أسعار اللحم في الأسواق البرازيلية (الموطن الأصلي للسلالة) منخفض.

صورة 04: صورة لمنشور على صفحة فايسبوكية



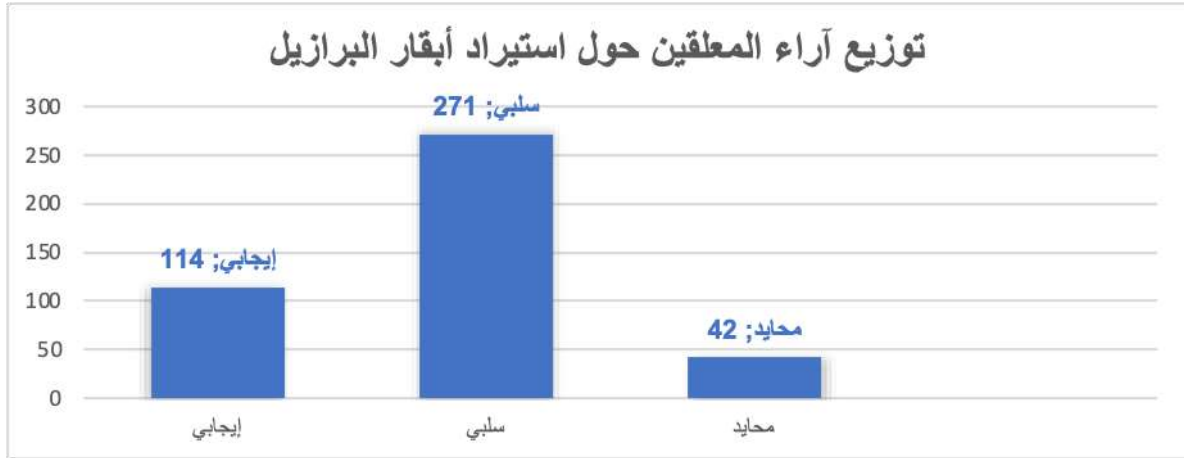
ركزت التغطية الصحفية لموضوع استيراد الأبقار من البرازيل على مواضيع بعينها. ونعني بدرجة أولى السلامة الصحية للجواميس المستوردة، وتأثير هذا الإجراء على استقرار الأسعار، كما خصصت مقالات مهمة للحديث عن شكل هذه الجواميس الغريب عن المستهلك والسوق المغربية. بالإضافة إلى إثارة موضوع ذوي الامتيازات وقد كان لذلك دور مهم في التأثير على الجمهور ومنه "ترتيب أولوياته".

ساهمت الصور الموظفة في ترسيخ صورة ذهنية سلبية لدى الجمهور (المستهلك) بخصوص الأبقار المستوردة. وقد عمل الشكل غير المألوف لدى المتلقي دور حاسما في إطلاق أحكام واتخاذ موقف رافض للسلالة ولاستهلاك لحومها.

ثالثا: توجهات الرأي العام حول قضية الاستيراد

شملت الدراسة عينة تمثيلية للتعليقات المستخرجة من الموقع الإلكتروني لجريدة هسبريس. وقد أسفر التحليل عن نتائج يمكن عرضها كالآتي:

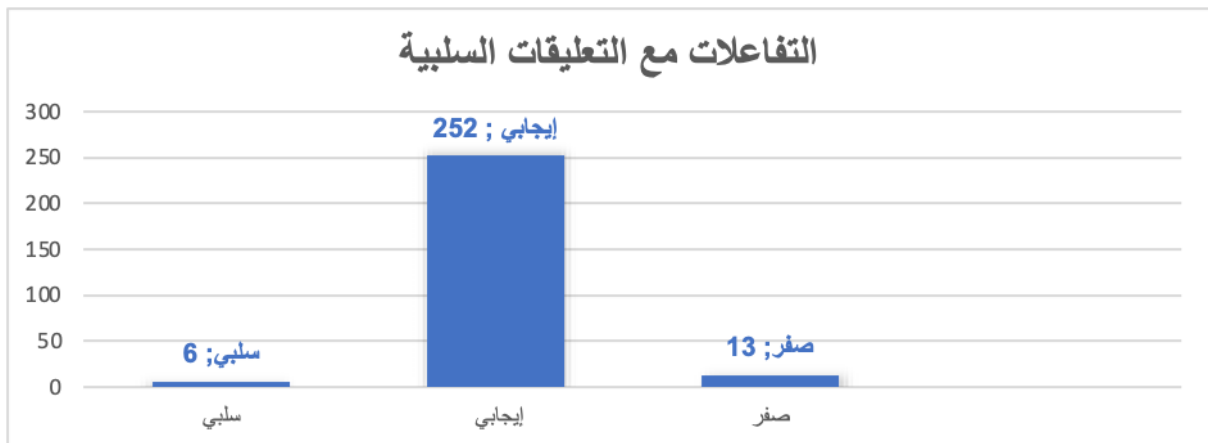
مبيان 01: توزيع آراء المعلقين بخصوص استيراد أبقار البرازيل



المصدر: الدراسة الميدانية

يتضح من خلال الجدول والمبيان على أن 63 في المائة من المتفاعلين مع المواد الصحفية، أي ما يمثل 271 تعليق من أصل 427 عبروا عن رأي معارض للتوجه الحكومي بخصوص استيراد الأبقار من البرازيل وأكدوا على محدودية الإجراء وقدرته على تخفيض الأسعار، وقد عبر حوالي 27 في المائة أي ما يشكل 114 تعليق من المجموع عن آراء مؤيدة للحكومة ووزارة الفلاحة معتبرين بأن وزارة الفلاحة والحكومة تعمل على ضمان استقرار الأسعار بصفة عامة وسعر اللحوم الحمراء بشكل خاص. 10 في المائة أي 42 تعليق عبر أصحابها عن آراء محايدة غير موجهة للحكومة ووزارة الفلاحة.

مبيان 02: التفاعلات مع التعليقات السلبية (271 حالة)

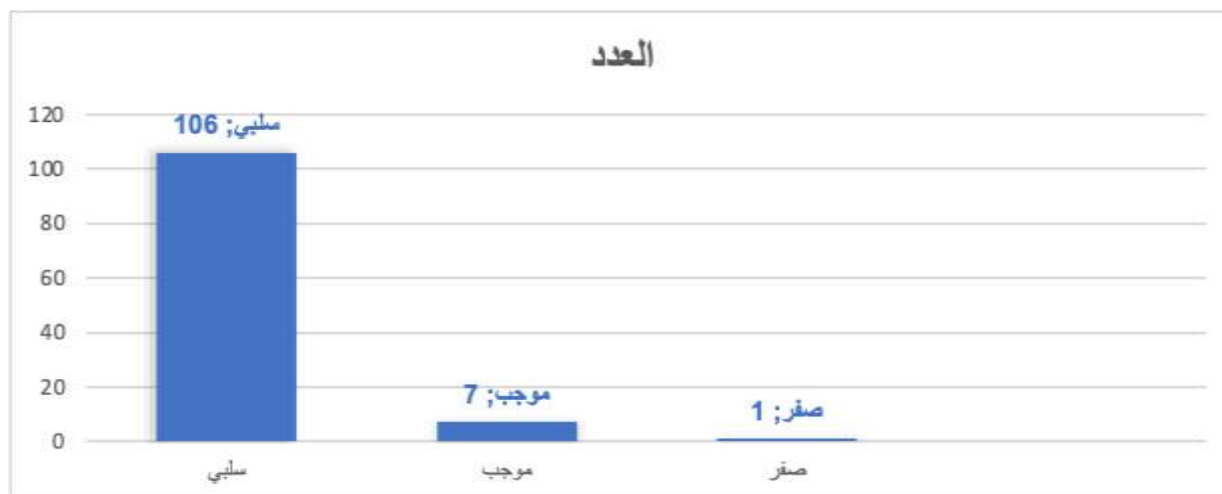


المصدر: الدراسة الميدانية

يقصد بالتعليقات السلبية تلك التي صنفت على أنها انتقاد للحكومة وسياساتها الفلاحية ومختلف التعليقات التي قللت من أهمية إجراء استيراد الأبقار من البرازيل (عددتها 271 كما هو وارد أعلاه) وذلك من خلال التشكيك في صرامة الإجراءات التي صاحبت عملية الاستيراد والجودة وكذلك هوية المنتج (الأبقار) حيث تداول الجمهور تسمية الجاموس عوض الأبقار، وتلك التي ذهبت إلى انتقاد شكل الأبقار.

من خلال التفاعلات مع التعليقات ومن أصل 271 تعليق تفاعل بشكل إيجابي (حصيلة التفاعل) رواد الموقع مع 252 تعليق بالمقابل ست (06) تعليقات حصدت مجموع تفاعل سلبي وثلاثة عشر (13) تعليقا كانت حصيلة التفاعل معها صفر أي محايدة. ونستطيع أن نخلص إلى أن هناك إجماع حول انتقاد عمل الحكومة. ففي كل مرة كان اسم يعلق بشكل سلبي وينتقد عمل الحكومة كان يقابل بتفاعل إيجابي يزكي توجه التعليق كما يوضح ذلك الجدول 05 أسفله.

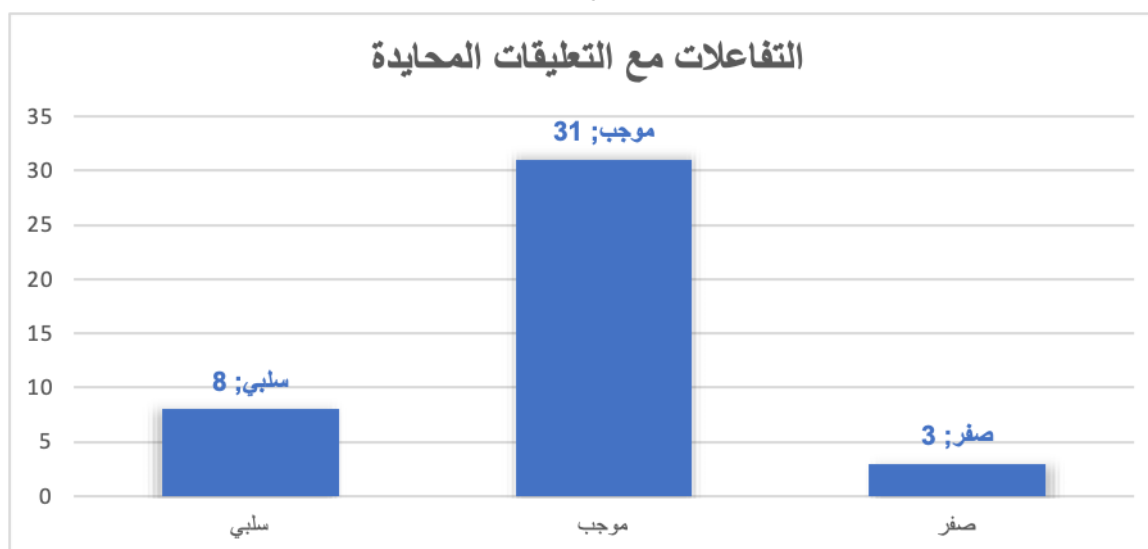
مبيان 03: التفاعلات مع التعليقات الإيجابية (114 حالة)



المصدر: الدراسة الميدانية

من جهة أخرى يقصد بالتعليقات الإيجابية تلك التي عبر فيها أصحابها عن مساندة عمل الحكومة والوزارة الوصية على القطاع الفلاحي، والتنويه بقرار الاستيراد معددين ميزاته على الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين. ويلاحظ من خلال تحليل هذه التعليقات بأن 93 في المائة منها، أي ما يشكل 106 تعليق حصلت على مجموع تفاعل سلبي و6 في المائة أي فقط 7 تعليقات هي التي حصلت على حاصل تفاعل إيجابي. فيما حصل تعليق 01 على صفر تفاعل.

مبيان 04: التفاعلات مع التعليقات المحايدة (42 حالة)



المصدر: الدراسة الميدانية

من أصل 427 تعليقا صنفت الدراسة 42 تعليقا ضمن التعليقات المحايدة، ويعني ذلك أن الأفراد لم يتوجهوا مباشرة للمنظمة الحكومة المغربية بالنقد السلبي أو الثناء على إجراءاتها وسياساتها. وقد لاحظنا عند التحليل، تعليقات كثيرة ضمن هذا التصنيف تدعو المواطنين إلى مراجعة عاداتهم الاستهلاكية والتحول إلى النظام الغذائي النباتي.

الجدول رقم 03: أكثر المواضيع التي حصلت على أكبر تفاعل إيجابي

الموضوع	حاصل التفاعلات الإيجابية
انتقاد المخطط الأخضر	+215
التضامن بين الطبقات الفقيرة والغنية في المقاطعة	+213
المقاطعة	+209
انتقاد المخطط الأخضر الجودة والحكم بفشل السياسة الفلاحية	+203
الدعوة للمقاطعة	+203

المصدر: الدراسة الميدانية

يلاحظ من خلال تصنيف المواضيع حسب التفاعل الإيجابي (حاصل) تصدر مواضيع محددة تتقدمها انتقاد السياسة الفلاحية للحكومة وبرنامج المخطط الأخضر، وكذا الدعوة للمقاطعة كحل بيد المستهلكين من أجل الاستغناء على المنتجات الاستهلاكية المرتفعة الثمن، ومن بينها اللحوم الحمراء التي شهدت ارتفاعا كبيرا أمام انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

الجدول رقم 04: أكثر المواضيع التي حصلت على أكبر تفاعل سلبي

الموضوع	حاصل التفاعلات السلبية
التنويه بمجهود الحكومة	-143
سلامة الأبقار من الأمراض	-128
الدفاع عن الاستيراد ورفض معارضة القرار	-128
الدفاع عن الأبقار والدعوة لوقف الانتقادات	-120
التنويه بالاستيراد التأكيد على الجودة الاعتراف بوجود مراقبة صارمة	-119

المصدر: الدراسة الميدانية

بالنسبة للمواضيع التي حصلت على مجموع تفاعل سلبي فهي تلك التي نوهت بعمل الحكومة ووزارة الفلاحة بخصوص قرار الاستيراد. فقد عبر المتفاعلون مع التعليقات عن "مشاعر" سلبية اتجاه التعليقات المشيدة بالحكومة وعملها والدفاع عن قرار الاستيراد وجودة لحوم الأبقار وسلامتها. ويمثل ذلك تزكية للتوجه العام الذي يعبر عن انتقاد الحكومة وإجراءاتها.

تمكن النتائج المحصل عليها (الجدول 04) من اختبار إحدى أهم النظريات في بحوث الرأي العام وهي دوامة الصمت من خلال حاصل التفاعلات السلبي الذي يواجه به كل تفاعل إيجابي يزكي طرح الحكومة أو يشيد بعمل قطاع الفلاحة أو الحكومة، على اعتبار أن رأي الأغلبية كان يتجه إلى انتقاد عمل الحكومة وقطاع الفلاحة على الخصوص محملا إياها المسؤولية عن ارتفاع سعر اللحوم وأسعار المواد الاستهلاكية عموما. وهو ما يدفع الكثيرين إما إلى مسaire رأي الأغلبية أو اختيار الصمت.

شكل 01: سحابة الكلمات لمجموع التعليقات



توضح سحابة الكلمات المستخرجة استنادا إلى مجموع التعليقات التي خضعت للتحليل اهتمام الجمهور بمواضيع تهم انتقاد الحكومة، وقطاع الفلاحة، كما ظهر موضوع انتقاد المخطط الأخضر، ثم ارتفاع السعر، والدعوة للمقاطعة. موضوع آخر ظهر من خلال سحابة الكلمات هو هوية المنتج بين من يقول بأنه جاموس وبين من يقول بأنه بقر ولعل تعبير الصحافي "إن البقر تشابه علينا يعد أفضل تعبير عن الارتباك الحاصل لدى المستهلك.

شكل 02: سحابة الكلمات للتعليقات الإيجابية



تظهر سحابة الكلمات المعتمدة على التعليقات الإيجابية تصدر مواضيع الإشادة بعمل الحكومة والدفاع عنها، وقد أظهرت التعليقات تقدير عمل القطاع الفلاحي والوزير المسؤول، كما نصبت الأطراف المعلقة نفسها طرفا للدفاع عن جودة الأبقار وسلامتها الصحية.

شكل 03: سحابة الكلمات للتعليقات السلبية



أظهرت سحابة الكلمات المنجزة اعتمادا على التعليقات السلبية تداول المعلقين مواضيع تهم انتقاد السياسة الفلاحية للحكومة، وانتقاد ارتفاع الأسعار بشكل عام وسعر اللحوم على وجه التحديد. كما اهتمت التعليقات بالتساؤل حول هوية المنتج المستورد، هل هو بقر أم جاموس بالنظر إلى شكله غير المألوف. وقد عبر المعلقون عن اتجاه نحو الدعوة للمقاطعة.

شكل 04: سحابة الكلمات للتعليقات المحايدة



تؤكد سحابة الكلمات المنجزة اعتمادا على التعليقات المصنفة في خانة التعليقات المحايدة ما أكدناه أعلاه حول تعاطي المعلقين بسخرية مع موضوع الاستيراد، وانتقاد العادات الاستهلاكية للمواطنين مع الدعوة إلى الاستغناء عن اللحوم والتحول إلى النمط الغذائي النباتي.

مناقشة نتائج الدراسة

انطلاقاً من "التحليل الموضوعاتي" الذي خضع له المحتوى الإعلامي والتصريحات الحكومية. وكذا تحليل المشاعر ونمذجة المواضيع التي طبقت على عينة من التعليقات المتفاعلة مع المحتوى الإعلامي الذي تطرق لقضية "استيراد الأبقار من البرازيل" يمكن تسجيل الخلاصات التالية:

أ- تعد مسألة الأسعار موضوعاً "للتواصل السياسي" بالمغرب ونعني بذلك تزايد اهتمام الأطراف الثلاث المشكلة لفضاء التواصل السياسي بالموضوع (السياسي، الإعلامي والرأي العام). فإلى حدود كتابة هذه الخلاصة لازالت قضايا تخص المسألة تحظى بالنقاش العمومي (رفع الدعم عن غاز البوتان، أسعار اللحوم البيضاء والحمراء والأسماك، الدعم الموجه لاستيراد المواشي...).

ب- ضعف التواصل الحكومي عموماً، يتجلى ذلك من خلال عدم تبني استراتيجية للتواصل مع الأزمة. فقد أغفلت الحكومة التهييء القبلي لإنجاح عملية تنزيل القرار. ويمكن أن نستشف ذلك من خلال الحيرة التي رافقت المستهلك (الجمهور) وهو يقبل على وسائل الإعلام للبحث عن المعلومات بخصوص المنتج. فيضطر أمام ضعف التواصل الحكومي إلى تبني مواقف وأفكار منسجمة مع الخط التحريري لوسائل الإعلام، ومتأثرة بما يتم نشره على وسائل التواصل الاجتماعي. ففي القضايا التي تثير نقاش وسجال داخل الفضاء المسمى "التواصل السياسي" ينتظر أن يأخذ السياسي بزمام الأمور لتوضيح ما يجري ومد الإعلام بالمعلومات. والحال أن الإعلامي لم يجد لدى السياسي ما يحقق غايته مما اضطره (الإعلامي) إلى إعادة نشر ما يتم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويظهر ضعف التواصل كذلك في "اقتحام" التكنولوجيا لفضاء التواصل السياسي من أجل النقاش. فقد ساهم في النقاش موظفون عموميون، وموظفي السفارة البرازيلية ونصبوا أنفسهم مدافعين عن الإجراء الحكومي، وتعداد مزايا السلالة. كما تميز النقاش بمساهمة مهنيين (ممثلين جزائريين)، وكذا تنظيمات المجتمع المدني (جمعية المستهلكين، وجمعية حقوق الإنسان). ويعكس هذا الحضور غياب الفاعل السياسي أو ضعف مساهمته في النقاش حول موضوع الاستيراد.

لوحظ كذلك ضعف تواصل رئيس الحكومة، وهو انطباع يزكيه غيابه عن النقاش في المواضيع التي تثير الجدل والنقاش. وقد دفع هذا الوضع الصحافي توفيق بوعشرين إلى القول بأن رئيس الحكومة المغربي يتصرف وكأنه رئيس حكومة أجنبية في زيارة قصيرة للمغرب وسيعود إلى بلاده في أقرب فرصة.

ج- المواضيع التي تم تداولها على المواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في التأثير على الجمهور ودفعه إلى تبني موقف معارض لاستهلاك لحوم أبقار السلالة البرازيلية. فأمام ضعف التواصل الحكومي لجأ الجمهور إلى الإعلام ووسائل

التواصل الاجتماعي من أجل تجميع معلومات حول الأبقار. وقد وجد نفسه أمام أخبار غير رسمية وغير دقيقة، مدفوعة بالرغبة في الإثارة بحثاً عن رفع عدد المتابعين.

د- الجمهور (الرأي العام) عبر عن موقف معارض للإجراء الحكومي، وقد جاء ذلك كما أسلفنا نتيجة لضعف التواصل الحكومي، والدور الذي لعبته وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي عن طريق إعطاء الأولوية لمواضيع السلامة الصحية، وشكل الأبقار، والجودة.

هـ- أدى "صمت الحكومة" وتصدر الإعلام للنقاش على دفع الجمهور (الرأي العام) للانفتاح على مواضيع أخرى أعم وأشمل متمثلة في مسألة السياسة الفلاحية للحكومة. وعليه فقد ساهم النقاش الدائر حول خصائص اللحوم في الأسواق إلى إحياء نقاش يتجدد بين الفينة والأخرى داخل "فضاء التواصل السياسي" وهو "حصيلة مشروع المخطط الأخضر" الذي يرتبط اسمه برئيس الحكومة الحالي والذي كان مشرفاً على المشروع عندما كان وزيراً للفلاحة.

و- يشارك الرأي العام في النقاش والتدافع السياسي داخل فضاء التواصل السياسي عن طريق عدة أشكال من أهمها استطلاعات الرأي "سبر الآراء" وإذا كانت هذه الآلية رهينة بتوفر شروط الديمقراطية فإن أشكال أخرى تسمح للرأي العام بالتعبير عن نفسه كفاعل يمتلك المشروعية إلى جانب السياسي، والإعلامي. ومن بين هذه الأشكال المقاطعة. وقد أثبتت الدراسة حضور موضوع المقاطعة بقوة من خلال التعليقات.

ز- أكدت الدراسة قدرة وسائل الإعلام الجديد على التأثير في الجمهور من خلال وضع الأجندة. حيث تعيد ترتيب أولويات الجمهور من خلال التركيز على مواضيع بعينها.

ح- أكدت تفاعلات الجمهور مع التعليقات المشيدة بعمل الحكومة نظرية دوامة الصمت. ففي كل مرة يصادف فيه الباحث تعليق إيجابي يدافع عن الحكومة ويشيد بالقرار الذي اتخذته كان يقابل بتفاعل سلبي. ويعني ذلك توجه عام معارض للحكومة وإجراءها. وهو ما يعني إحجام عدد مهم من القراء على التعليق خوفاً من أن يقابل موقفهم بالمعارضة.

خاتمة

أثبتت الدراسة على أن التواصل السياسي حول المسألة الاجتماعية عموماً وقضية الأسعار على وجه الخصوص يشكل بالنسبة للحكومة تحدياً حقيقياً على عدة مستويات. ويقتضي هذا الواقع تعزيز قنوات التواصل الحكومي طيلة مراحل الأزمة (قبل، أثناء وبعد الأزمة). ويرجع ذلك إلى أسباب موضوعية مرتبطة بالظروف المناخية والاقتصادية للدولة. أو لأسباب ذاتية مرتبطة بقدرة الفاعل السياسي على التواجد الفعال داخل فضاء (التواصل السياسي). فقد تتحول قضية ما إلى أزمة تواصل في حالة الفشل في تديرها، ويعني ذلك تقديم المعلومات والشروحات اللازمة للتعريف بالقضية وتداعياتها.

يتطلب ذلك من الفاعل السياسي ممثلاً في الحكومة خوض نوع من التدافع والمواجهة من أجل الضبط والتحكم في تدفق الرسائل والمعلومات خاصة مع المنافسة التي يجدها داخل هذا الفضاء من طرف الإعلامي (صحافي) الذي يبحث عن الإثارة بهدف رفع عدد المتابعين، والجمهور (الرأي العام) الذي يحتاج إلى المعلومة الشفافة وبشكل آني.

أظهرت الدراسة ضعف التواصل الحكومي حول القضايا والإجراءات التي تنهجها. وقد بدا ذلك واضحاً في قرار الاستيراد بحكم أن القرار يمس بشكل مباشر المستهلك. ولكونه تزامناً مع ظرفية تميزت بتسجيل خصائص كبيرة في تمويل الأسواق باللحوم وما رافق ذلك من ارتفاع غير مسبوق للأسعار. فقد عجزت الحكومة في إقناع الجمهور (المستهلكين) بجودة اللحوم المستوردة ودفعته ليس فقط إلى الدعوة لمقاطعة اللحوم المستوردة من البرازيل بل إلى خلق نقاش موسع حول السياسة الفلاحية للحكومة. ومن ثم طرحت مسألة سمعة المنظمة الحكومية على المحك. فقد اثبتت تفاعلات الجمهور (المعلقين) تقييم سلبي للحكومة وسياساتها. سواء من خلال التوجه المباشر بالنقد أو من خلال التقييم السلبي الجماعي لكل تعليق إيجابي مشيد بالحكومة.

انطلاقاً من ذلك توصي الدراسة بأهمية إيلاء التواصل الحكومي أهمية أكبر من خلال حث القائمين على الاتصال بتحسين علاقته مع الإعلام والصحافيين وأصحاب المصلحة عامة. وكذا مد الإعلاميين والصحافيين بأهم المعلومات والمعطيات الصحيحة والآنية، تتبع تطور الأزمة للتخفيف من أثارها.

لائحة المراجع

مراجع باللغة العربية

- براون، فرجينيا، وكلارك، فكتوريا. (2024). استعمال التحليل الموضوعاتي في علم النفس (عبد المجيد سعيد، مترجم). مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- رشتي، جيهان أحمد. (1978). الأسس العلمية لنظريات الإعلام. دار الفكر العربي.
- الصالحي، حاتم علي حيدر. (2020). السمعة المؤسسية: دراسة وصفية لتطور المفهوم وأساليب القياس. مجلة الباحث العالمي، (49)، 12.
- عايش، محمد إبراهيم، وآخرون. (2020). الاتصال الحكومي: النظرية والتطبيق. المركز الإعلامي لحكومة الشارقة.
- مرق، عطية محمد عطية. (2023). تحليل مشاعر الجمهور العربي نحو العلاقات العامة وممارستها عبر تويتر: دراسة باستخدام تحليلات البيانات الضخمة. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، (26)، الجزء 2.
- المشاقبة، بسام عبد الرحمان. (2015). معجم مصطلحات العلاقات العامة. دار أسامة للنشر والتوزيع.

المراجع باللغات الأجنبية

- Churchill, R., & Singh, L. O. (2022). The evolution of topic modeling. ACM Computing Surveys, 54(10s).
- Grunig, L. A., Grunig, J. E., & Dozier, D. M. (2002). Excellent public relations and effective organizations: A study of communication management in three countries. Lawrence Erlbaum Associates. (انظر الملاحظة التصحيحية أدناه بخصوص هذا المرجع)
- Libaert, T. (2015). La communication de crise (4e éd.). Dunod.

- Philippe, D., & Durand, R. (2009). Communication environnementale et réputation de l'organisation. Revue française de gestion, (4).
- Sayagh, N. (2013). La netnographie : mise en application d'une méthode d'investigation des communautés virtuelles représentant un intérêt pour l'étude des sujets sensibles. Recherches qualitatives, 32(2).
- Wolton, D. (1989). La communication politique : construction d'un modèle. Hermès, (1).

The Mecca Joint Defense Agreement and the prospect of an Arab-Muslim collective security architecture

LYAZIDI Mounir

PhD researcher in Public Law and Political Science Politiques; Faculty of Social, Economic, and Judiciary Sciences-Agdal. Mohammed V University-Rabat

Email : gldmlyaz23@gmail.com

 ORCID identifier : 0009-0007-0815-4564

Received	Accepted	Published
12/08/2026	10/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.175-190>

LYAZIDI Mounir. (2026). The Mecca Joint Defense Agreement and the prospect of an Arab-Muslim collective security architecture. Journal of Strategic and Military Studies., volume 8 (issue32), pp: 175- 190.

Abstract

On 7 August 2026, Saudi Arabia, Türkiye and Pakistan signed a joint defence agreement in Mecca stipulating that an armed attack against any signatory would be treated as an attack against all parties. Concluded against the backdrop of the war launched on 28 February 2026 by the United States and Israel against Iran, the agreement has been portrayed by several commentators as the outline of an "Arab-Muslim NATO." This article offers a geopolitical analysis of that hypothesis, situating the Mecca agreement within the longer genealogy of collective-defence attempts. Drawing on balance-of-threat and bandwagoning theory alongside constructivist approaches to transnational Islamic identity, the article argues that the Mecca agreement represents less a structural rupture than a tactical, conjunctural realignment whose institutional durability remains highly uncertain considering historical precedent.

Keywords: Middle East; defence alliances; collective security; Saudi Arabia-Türkiye-Pakistan; balance of power.

© 2026, LYAZIDI., licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

L'Accord de défense conjoint de La Mecque et l'hypothèse d'une architecture de sécurité collective arabo-musulmane

LYAZIDI Mounir

Doctorant chercheur en Droit Public et Sciences Politiques ; Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales-Agdal. Université Mohammed V-Rabat

Email : gldmlyaz23@gmail.com

 ORCID identifier : 0009-0007-0815-4564

Reçu le	Accepté le	Publié le
12/08/2026	10/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.175-190>

LYAZIDI Mounir. (2026). L'Accord de défense conjoint de La Mecque et l'hypothèse d'une architecture de sécurité collective arabo-musulmane. Journal of Strategic and Military Studies,, Volume 8 (Numéro 32), pp: 175- 190.

Résumé

Le 7 août 2026, l'Arabie saoudite, la Turquie et le Pakistan ont signé à La Mecque un accord de défense conjoint stipulant qu'une attaque armée contre l'un des signataires sera traitée comme une attaque contre l'ensemble des parties. Conclu dans le contexte de la guerre déclenchée le 28 février 2026 par les États-Unis et Israël contre l'Iran, cet accord a été présenté par les observateurs comme l'esquisse d'une « OTAN arabo-musulmane ». Cet article propose une analyse géopolitique de cette hypothèse, en resituant l'accord de La Mecque dans la généalogie longue des tentatives d'alliance de défense collective entre États à majorité musulmane du Moyen-Orient. En mobilisant les théories de l'équilibrage (balancing) et du ralliement (bandwagoning) ainsi que les approches constructivistes de l'identité islamique transnationale, l'article soutient que l'accord de La Mecque constitue moins une rupture structurelle qu'une reconfiguration tactique et conjoncturelle des alignements régionaux, dont la pérennité institutionnelle demeure hautement incertaine au regard des précédents historiques.

Mots-clés : Moyen-Orient; alliances de défense; sécurité collective; Arabie saoudite-Turquie-Pakistan ; équilibrage des puissances.

© 2026, LYAZIDI, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1. Introduction

Le 7 août 2026, dans la ville sainte de La Mecque, le président turc Recep Tayyip Erdogan, le prince héritier et premier ministre saoudien Mohammed ben Salmane et le premier ministre pakistanais Shehbaz Sharif ont signé un accord de défense conjoint désigné par certains médias sous le nom d'« Accord de défense conjoint de La Mecque » (Mecca Joint Deterrence Agreement)¹. Le texte, tel que rapporté par les ministères des Affaires étrangères pakistanais et saoudien, établit une clause de solidarité automatique selon laquelle toute agression armée contre l'un des trois États signataires sera considérée comme une agression contre l'ensemble des parties². Cette formulation reprend, presque littéralement, le principe fondateur de l'article 5 du traité de l'Atlantique Nord, ce qui a conduit une partie de la presse et des cercles d'analyse à qualifier l'accord de préfiguration d'une « OTAN arabo-musulmane »³.

Cette signature ne survient pas ex nihilo. Elle s'inscrit dans une séquence régionale marquée par l'ouverture, le 28 février 2026, d'un conflit armé direct entre les États-Unis et Israël, d'une part, et l'Iran, d'autre part, dont les prolongements ont directement affecté le territoire saoudien, soumis à des tirs de représailles iraniens et à une résurgence de l'hostilité des rebelles houthis du Yémen, ainsi qu'à la circulation maritime dans le détroit d'Ormuz⁴. Elle prolonge également un précédent bilatéral direct, à savoir le pacte de défense mutuelle signé en septembre 2025 entre Riyad et Islamabad, lui-même consécutif au choc diplomatique provoqué par la frappe aérienne israélienne du 9 septembre 2025 sur Doha, visant des cadres du Hamas hébergés au Qatar, au su, semble-t-il, des autorités américaines⁵. Cette frappe, qui a suscité la tenue d'un sommet d'urgence conjoint de la Ligue Arabe et de l'Organisation de la coopération islamique (OCI) le 15 septembre 2025, a été largement interprétée dans les chancelleries du Golfe comme la démonstration que le parapluie sécuritaire américain ne garantissait plus l'inviolabilité du territoire de ses partenaires régionaux, y compris d'un État hôte d'une base aérienne américaine majeure⁶.

La question posée par cet article est double. D'une part, il s'agit de déterminer dans quelle mesure l'accord de La Mecque constitue une innovation structurelle dans l'architecture de sécurité du Moyen-Orient, ou s'il reproduit, sous une forme actualisée, les

1-Al Jazeera. (2026, 7 août). Turkiye, Saudi Arabia, Pakistan sign joint defence agreement: What's in it?

2-RFI. (2026, 7 août). Ce que l'on sait du pacte de défense signé entre l'Arabie saoudite, le Pakistan et la Turquie.

3-H24info. (2026, 7 août). Accord de défense : l'Arabie saoudite, la Turquie et le Pakistan scellent une alliance historique.

4-The Times of Israel. (2026, 7 août). Saudi Arabia, Turkey and Pakistan sign joint defense deal in shadow of Iran war.

5-Council on Foreign Relations. (2025, 18 septembre). Daily news brief: Pakistan-Saudi Arabia defense pact.

6-Gulf News. (2025, 15 septembre). Doha emergency summit slams Israeli strike as "attack on diplomacy".

logiques et les limites des tentatives antérieures d'alliance de défense collective entre États arabes et musulmans. D'autre part, il s'agit d'évaluer la plausibilité d'une trajectoire d'institutionnalisation de ce pacte vers une organisation de sécurité collective comparable, dans sa forme sinon dans sa substance, à l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord. Pour répondre à ces questions, l'article propose une analyse en quatre axes :

- Un cadrage théorique emprunté à la théorie des alliances en relations internationales ;
- Une reconstitution du contexte factuel et du contenu de l'accord de La Mecque ;
- Une analyse comparée des précédents historiques d'alliance de défense collective dans l'espace arabo-musulman ;
- Et enfin, une discussion critique des facteurs de cohésion et de fragmentation susceptibles de déterminer l'avenir de cette architecture naissante.

2. Cadre théorique : alliances, équilibre et identité transnationale

L'analyse des alliances de défense en relations internationales s'appuie classiquement sur la théorie néoréaliste de l'équilibre des puissances, selon laquelle les États s'allient soit pour contrebalancer (balancing) une puissance perçue comme menaçante, soit pour s'y rallier (bandwagoning) lorsque la résistance apparaît trop coûteuse. Stephen Walt¹ a affiné ce cadre en proposant la notion d'équilibre des menaces (balance of threat), qui intègre non seulement la puissance agrégée d'un État mais aussi sa proximité géographique, ses capacités offensives et ses intentions perçues. L'accord de La Mecque se prête aisément à une lecture par ce prisme ; les trois signataires partagent une perception convergente d'une double menace, iranienne et israélienne, bien que les responsables saoudiens et turcs aient publiquement récusé toute intention de constituer un « bloc confessionnel » dirigé contre Téhéran.

Cette lecture réaliste doit néanmoins être complétée par une approche constructiviste attentive au rôle des référents identitaires transnationaux dans la formation des alignements régionaux, à savoir panislamisme, solidarité sunnite et statut symbolique des Lieux Saints. Le choix du lieu (La Mecque), du jour (vendredi, jour de prière collective) et le déroulement d'un pèlerinage mineur (omra) par le Premier Ministre pakistanais avant la signature ne relèvent pas de la seule scénographie diplomatique ; ils mobilisent un répertoire de légitimation religieuse qui a historiquement servi, depuis la création de l'OCI en 1969, à ancrer les tentatives de coopération sécuritaire interarabe dans un registre identitaire distinct du modèle strictement westphalien de l'alliance militaire. Cette

1-Stephen M. Walt est professeur de relations internationales à la Harvard Kennedy School. Il est l'auteur de *The Origins of Alliances* (Cornell University Press, 1987), ouvrage dans lequel il développe la théorie de l'équilibre des menaces (balance of threat theory), qui affine la théorie néoréaliste classique de l'équilibre des puissances.

dimension symbolique ne garantit cependant pas la cohésion opérationnelle de l'alliance, comme le montre l'histoire, développée plus loin, des précédents pactes fondés sur la solidarité islamique ou arabe.

Un troisième apport théorique, emprunté aux travaux sur le fédéralisme et l'intégration régionale sécuritaire, permet de distinguer les organisations de sécurité collective, fondées sur un principe de solidarité générale et un mécanisme institutionnalisé de règlement des différends, à l'instar, dans son ambition initiale, de la Ligue Arabe, des alliances de défense collective proprement dites, dont l'OTAN demeure l'archétype, reposant sur la désignation, explicite ou implicite, d'un ou plusieurs adversaires potentiels et sur l'intégration de commandements militaires. L'accord de La Mecque, en dépit de sa dénomination et de sa clause de type article 5, ne comporte à ce stade aucun élément rendu public de structure de commandement intégré, de planification de défense commune ou de mécanisme de consultation permanente comparable au Conseil de l'Atlantique Nord, ce qui invite à la prudence quant à sa qualification d'« OTAN arabo-musulmane » au sens institutionnel du terme.

3. L'accord de La Mecque : contexte, contenu et acteurs

3.1. Le contexte immédiat : la guerre américano-israélo-iranienne de 2026

L'accord de La Mecque intervient cinq mois après le déclenchement, le 28 février 2026, d'une offensive militaire directe des États-Unis et d'Israël contre l'Iran, laquelle a considérablement aggravé l'instabilité régionale déjà entretenue par les prolongements du conflit à Gaza ouvert depuis octobre 2023¹. Selon les informations disponibles, ce conflit a entraîné des frappes iraniennes de représailles contre l'Arabie saoudite et d'autres monarchies du Golfe accueillant des installations militaires américaines, une reprise des hostilités entre la coalition dirigée par Riyad et les rebelles houthis du Yémen, ainsi qu'une perturbation significative du trafic maritime dans le détroit d'Ormuz, voie de passage d'environ un cinquième des approvisionnements énergétiques mondiaux avant la guerre². Des négociations irano-américaines se sont tenues à Bürgenstock, en Suisse, le 21 juin 2026, sans qu'un règlement stable n'ait pu être établi à la date de signature du pacte³.

Pour Riyad, l'épisode a constitué un choc stratégique majeur : en dépit de la présence de dizaines de milliers de militaires américains dans le Golfe, Washington n'a pas été en mesure d'empêcher les frappes contre le territoire saoudien, ce qui a fragilisé la crédibilité de la garantie de sécurité américaine implicite depuis le pacte de Quincy de 1945⁴. Cette

1-The Times of Israel. (2026, 7 août). Saudi Arabia, Turkey and Pakistan sign joint defense deal in shadow of Iran war.

2-The Times of Israel. (2026, 7 août). Saudi Arabia, Turkey and Pakistan sign joint defense deal in shadow of Iran war.

3-Yahoo News. (2026). Iran's FM Araghchi, Saudi Crown Prince MBS hold "fruitful" talks in Jeddah.

4-Foreign Policy. (2026, 7 août). Pakistan, Saudi Arabia and Turkey sign a mutual defense pact.

perception d'un désengagement relatif, ou d'une fiabilité déclinante, des États-Unis comme garant de sécurité constitue, selon plusieurs analystes cités dans la presse spécialisée, le principal facteur explicatif de la diversification des partenariats de défense saoudiens vers la Turquie et le Pakistan¹.

3.2. L'antécédent du choc de Doha (septembre 2025)

Un second événement structurant est la frappe israélienne du 9 septembre 2025 contre la capitale qatarie, visant des dirigeants du Hamas hébergés à Doha dans le cadre de médiations engagées avec l'aval de Washington. Cette action, qualifiée de « terrorisme d'État » par l'émir du Qatar, a entraîné la convocation d'un sommet d'urgence conjoint de la Ligue arabe et de l'OCI le 15 septembre 2025, réunissant des chefs d'État et des ministres des affaires étrangères, dont la présence surprise du président iranien Massoud Pezeshkian². La déclaration finale, en vingt-cinq points, a appelé les États membres à réviser leurs relations diplomatiques et économiques avec Israël, sans toutefois déboucher sur des mesures contraignantes comparables à l'embargo pétrolier imposé par l'OPEP en 1973³. C'est dans ce contexte de sentiment d'impuissance collective que le pacte de défense mutuelle bilatéral entre l'Arabie saoudite et le Pakistan a été signé quelques jours plus tard, en septembre 2025, stipulant qu'une agression contre l'un des deux pays serait traitée comme une agression contre les deux, clause reprise à l'identique, un an plus tard, dans l'accord trilatéral de La Mecque⁴.

3.3. Contenu de l'accord et ressources des signataires

Selon les communiqués officiels turcs et saoudiens ainsi que les déclarations du ministère pakistanais des Affaires étrangères, l'accord de La Mecque comporte une clause de défense mutuelle automatique, un engagement de coopération sécuritaire élargie et une déclaration d'objectifs relatifs à la paix et à la stabilité régionales⁵. Des responsables saoudiens, à l'instar du vice-ministre chargé de la diplomatie publique, ont pris soin de préciser publiquement que l'accord ne constituait ni un « axe militaire », ni un « bloc confessionnel », ni une initiative liée à des « ambitions nucléaires » ou à une course aux armements⁶. Par sa formulation même, cette précision, témoigne de la sensibilité de la question nucléaire pakistanaise dans la lecture de cet accord.

L'accord agrège en effet trois ressources stratégiques complémentaires. La Turquie apporte la deuxième armée permanente de l'OTAN par ses effectifs, une industrie de

1-France 24. (2026, 7 août). L'Arabie saoudite, le Pakistan et la Turquie concluent un pacte de défense.

2-Gulf News. (2025, 15 septembre). Doha emergency summit slams Israeli strike as "attack on diplomacy".

3-Gulf News. (2025, 15 septembre). Doha emergency summit slams Israeli strike as "attack on diplomacy".

4-Council on Foreign Relations. (2025, 18 septembre). Daily news brief: Pakistan-Saudi Arabia defense pact.

5-Agence Anadolu. (2026, 7 août). La Türkiye, l'Arabie saoudite et le Pakistan signent un accord conjoint de défense à La Mecque.

6-Foreign Policy. (2026, 7 août). Pakistan, Saudi Arabia and Turkey sign a mutual defense pact.

défense nationale devenue une référence internationale dans les drones et les systèmes de missiles, ainsi que son statut de membre de l'Alliance atlantique¹, statut qui introduit une ambiguïté institutionnelle notable, un même État se trouvant lié simultanément par la clause de défense collective de l'OTAN et par celle du pacte de La Mecque. Le Pakistan apporte une armée aguerrie et le statut, unique dans le monde musulman, de puissance dotée de l'arme nucléaire, ce qui confère à l'accord une portée dissuasive potentiellement disproportionnée par rapport à son architecture institutionnelle encore embryonnaire ; certains commentateurs y ont vu un signal implicite adressé à Israël, seul autre État de la région réputé disposer de l'arme nucléaire, davantage qu'à l'Iran, dont le programme nucléaire militaire demeure non avéré². L'Arabie saoudite, enfin, apporte sa puissance financière en tant que premier exportateur mondial de pétrole et son autorité symbolique comme gardienne des deux Lieux Saints de l'Islam. Le choix du vendredi, jour de prière collective, dans la ville la plus sainte de l'Islam, précédé de l'accomplissement du rituel de l'omra par la délégation pakistanaise³, relève de cette mobilisation délibérée du registre identitaire et religieux évoquée plus haut.

Sur le plan diplomatique, les trois capitales ont insisté sur le caractère non exclusif de l'accord, déclaré ouvert à l'adhésion d'autres États de la région, l'Égypte ayant été invitée à le rejoindre, ainsi que sur sa nature défensive et non dirigée contre un acteur nommément désigné. Ni le gouvernement israélien ni le ministère israélien des Affaires étrangères n'avaient, au moment de la signature, formulé de réaction officielle, tandis que plusieurs experts cités dans la presse occidentale et régionale estimaient que l'accord était susceptible de « reconfigurer l'architecture de sécurité » du Moyen-Orient⁴, tout en s'accordant sur le fait qu'il visait implicitement à contenir l'influence iranienne dans le Golfe, plus de quatre décennies après la révolution islamique de 1979 qui avait consommé la rupture entre Riyad et Téhéran⁵, sans que cette lecture n'exclue une dimension de dissuasion vis-à-vis d'Israël, comme en attestent les déclarations antérieures d'Erdogan appelant à ce que les efforts de paix régionaux bénéficient d'un ancrage régional et à ce qu'Israël ne soit pas laissé libre de faire échouer, selon ses propos, un accord entre les États-Unis et l'Iran⁶.

1-La Nouvelle Tribune. (2026, 7 août). Face aux USA moins fiables, Erdogan, MBS et Sharif forment leur propre bloc de défense.

2-The Times of Israel. (2026, 7 août). Saudi Arabia, Turkey and Pakistan sign joint defense deal in shadow of Iran war.

3-The Times of Israel. (2026, 7 août). Saudi Arabia, Turkey and Pakistan sign joint defense deal in shadow of Iran war.

4-Al Jazeera. (2026, 7 août). Turkiye, Saudi Arabia, Pakistan sign joint defence agreement: What's in it?

5-La Nouvelle Tribune. (2026, 7 août). Face aux USA moins fiables, Erdogan, MBS et Sharif forment leur propre bloc de défense.

6-Al Jazeera. (2026, 7 août). Turkiye, Saudi Arabia, Pakistan sign joint defence agreement: What's in it?

4. Généalogie comparée des alliances de défense collective arabo-musulmanes

L'accord de La Mecque n'est ni le premier, ni probablement le dernier projet d'architecture de sécurité collective proposé dans l'espace arabo-musulman du Moyen-Orient. Le tableau ci-dessous synthétise les principales initiatives comparables, avant qu'une discussion qualitative n'en précise la portée.

Initiative	Période	Membres	Portée / clause	Institutionnalisation	Issue
Pacte de défense commune de la Ligue arabe	1950–	États membres de la Ligue arabe (22)	Art. 2 : agression contre un membre = agression contre tous	Conseil de défense commun ; commandement militaire jamais opérationnalisé	Non appliqué lors des guerres de 1956, 1967, 1973 ; obsolète de facto
Pacte de Bagdad / CENTO	1955–1979	Irak, Turquie, Iran, Pakistan, Royaume-Uni	Défense mutuelle anti-soviétique, parrainage occidental	Secrétariat permanent, quartier général	Dissous après le retrait irakien (1958) et la révolution iranienne (1979)
Bouclier de la Péninsule (CCG)	1984–	Arabie Saoudite, Bahreïn, EAU, Koweït, Oman, Qatar	Force interarmées d'environ 40 000 hommes ; pas de clause automatique de type art. 5	Commandement unifié basé en Arabie saoudite	N'a pas empêché l'invasion du Koweït (1990) ; intervention symbolique à Bahreïn (2011)
Coalition militaire islamique de lutte contre le terrorisme (OCI/IMCTC)	2015–	Environ 41 États à majorité musulmane	Coopération contre-terroriste, pas de clause de défense mutuelle	Quartier Général à Riyad	Portée essentiellement déclaratoire et contreinsurrectionnelle
Middle East Strategic Alliance (MESA, « OTAN Arabe »)	2017–2019	CCG + Égypte + Jordanie, sous parrainage américain	Interopérabilité, pas d'article 5 formel	Jamais institutionnalisée	Abandonnée après le retrait égyptien et le blocus du Qatar (2017)
Pacte de défense mutuelle saoudo-pakistanaï	Sept. 2025	Arabie Saoudite, Pakistan	Toute agression contre l'un est une agression contre l'autre	Bilatérale, adossée à une coopération militaire ancienne	Fondement direct de l'accord de La Mecque

Initiative	Période	Membres	Portée / clause	Institutionnalisation	Issue
Accord de défense conjoint de La Mecque	7 Août 2026	Arabie Saoudite, Turquie, Pakistan	Toute attaque armée contre l'un des signataires est considérée comme une attaque contre tous	Sommet trilatéral ; mécanismes de mise en œuvre non encore publics	En cours ; ouverture annoncée à d'autres États de la région

4.1. Le précédent fondateur : le Pacte de défense commune de la Ligue arabe (1950)

Créée au Caire le 22 mars 1945 par sept États fondateurs, la Ligue des États Arabes s'est dotée, par le traité de défense commune et de coopération économique du 13 avril 1950, d'un dispositif de sécurité collective explicitement inspiré du modèle atlantique naissant : son article 2 dispose qu'un acte d'agression contre un État membre est considéré comme un acte d'agression contre l'ensemble des parties¹. Un Conseil de défense commun et un projet de commandement militaire unifié furent institués à cette fin². Ce dispositif ne fut cependant jamais opérationnalisé lors des grandes crises qui auraient dû, en théorie, l'activer. En effet, ni la crise de Suez de 1956, ni la guerre des Six Jours de 1967, ni la guerre du Kippour de 1973 n'ont donné lieu à une intervention coordonnée sous l'égide du Conseil de défense de la Ligue³. En outre, la littérature spécialisée impute cet échec à l'absence de convergence des intérêts nationaux, à la prévalence de rivalités inter-arabes, notamment l'affrontement d'alors entre le nationalisme nassérien et les monarchies conservatrices, et enfin à l'hétérogénéité persistante des postures à l'égard d'Israël et des puissances occidentales⁴.

4.2. Le Pacte de Bagdad et l'échec de l'endiguement parrainé de l'extérieur

Le Pacte de Bagdad, signé en 1955 entre l'Irak, la Turquie, l'Iran, le Pakistan et le Royaume-Uni, puis transformé en Organisation du Traité Central (CENTO) après le retrait irakien de 1958, constitue un précédent supplémentaire, notable en ce qu'il préfigure la configuration turco-pakistanaise de l'accord de La Mecque⁵. Conçu comme le pendant méridional de l'OTAN dans la stratégie occidentale d'endiguement de l'Union soviétique, ce pacte fut perçu par une partie du monde arabe, sous l'influence du nationalisme

1-Cairn.info. (2025). La Ligue des États arabes et l'Union européenne : comparer l'incomparable.

2-Sénat français. (1999). Projet de loi relatif à l'établissement d'un bureau de la Ligue arabe (Rapport n° 472).

3-IRIS — Institut de relations internationales et stratégiques. (2015). Vers une « armée de la Ligue arabe » ?

4-IRIS — Institut de relations internationales et stratégiques. (2015). Vers une « armée de la Ligue arabe » ?

5-ORSAM. (s. d.). Middle East Strategic Alliance and "Arab NATO" discussions.

nassérien, comme un instrument de division de la solidarité arabe au service d'intérêts étrangers. Il fut définitivement dissous après la révolution iranienne de 1979, laquelle retira à l'Iran sa fonction de pivot occidental dans la région.

4.3. Le Bouclier de la Péninsule : une force interarmées à l'efficacité contestée

Constitué en 1984 au sein du Conseil de coopération du Golfe (Arabie Saoudite, Bahreïn, Émirats Arabes Unis, Koweït, Oman, Qatar), le Bouclier de la Péninsule demeure la force multinationale la plus institutionnalisée de la région, avec un commandement unifié basé en Arabie saoudite et des effectifs ayant atteint environ 40 000 hommes au début des années 2010¹. Son bilan opérationnel reste toutefois structurellement fragile : la force ne put empêcher l'invasion du Koweït par l'Irak en 1990, ce qui conduisit les monarchies du Golfe à privilégier, dans la décennie suivante, des accords de sécurité bilatéraux directs avec les États-Unis, le Royaume-Uni et la France, plutôt qu'un renforcement de la coopération interarabe². Son intervention la plus documentée depuis lors, à savoir le déploiement de contingents à Bahreïn en mars 2011, en soutien à la monarchie face aux soulèvements du printemps arabe, a suscité une controverse sur la nature de son mandat, davantage tournée vers le maintien de l'ordre intérieur que vers la défense contre une agression extérieure³. La littérature académique qualifie cette architecture de « structure de sécurité collective défaillante et lâche », caractérisée par des compétences militaires inégales entre États membres, l'absence d'une culture interarmées consolidée et la persistance de rivalités, illustrées par la crise diplomatique de 2017-2021 ayant opposé le Qatar à ses voisins du Golfe et suspendu, de fait, sa pleine participation aux exercices du Bouclier⁴.

4.4. La Coalition militaire islamique de lutte contre le terrorisme

Lancée en 2015 sous l'impulsion saoudienne, la Coalition militaire islamique de lutte contre le terrorisme, rattachée à l'Organisation de la coopération islamique et regroupant une quarantaine d'États à majorité musulmane, illustre une autre modalité de coopération sécuritaire panislamique, centrée non sur la défense mutuelle contre un État tiers mais sur la lutte contre les organisations non étatiques qualifiées de terroristes. Dotée d'un quartier général à Riyad, cette coalition demeure d'une portée essentiellement déclaratoire et n'a pas vocation, dans son mandat officiel, à constituer une alliance de dissuasion interétatique comparable à celle qu'esquisse l'accord de La Mecque.

1-Wikipédia. (2023). Bouclier de la Péninsule.

2-Sciences Po — CERI. (s. d.). Le Conseil de coopération du Golfe depuis 2011 : un renforcement de la coopération ?

3-Kuffel, G. P. (2000). The Gulf Cooperation Council's Peninsular Shield Force (rapport). Naval War College.

4-Sciences Po — CERI. (s. d.). Le Conseil de coopération du Golfe depuis 2011 : un renforcement de la coopération ?

4.5. Le précédent le plus proche : la Middle East Strategic Alliance (2017-2019)

Le précédent le plus directement comparable à l'accord de La Mecque, tant par son ambition que par la terminologie médiatique employée, demeure celui de la Middle East Strategic Alliance (MESA), projet porté par l'administration américaine à partir de 2017 et rassemblant les six États du Conseil de Coopération du Golfe, l'Égypte et la Jordanie, sous la dénomination informelle d'« OTAN arabe »¹. Conçue comme un instrument de mutualisation des capacités de dissuasion face à l'Iran tout en réduisant l'empreinte militaire directe des États-Unis dans la région, l'initiative n'a cependant jamais dépassé le stade de la déclaration d'intention. En effet, l'absence de diagnostic commun de la menace iranienne, combinée au blocus imposé au Qatar par ses voisins entre 2017 et 2021 et au retrait égyptien d'avril 2019, a eu raison du projet, à telle enseigne qu'un Centre de réflexion washingtonien a pu le qualifier, dès 2019, d'initiative structurellement marginalisée². D'autre part, selon le centre Carnegie Endowment for International Peace, aucun mécanisme de type article 5, ni de force interarmées permanente, n'a jamais été formellement mis en place dans le cadre de la MESA, dont les avancées se sont limitées à des déclarations communes de condamnation, notamment après l'attaque de 2019 contre les installations pétrolières saoudiennes d'Abqaiq³.

La comparaison avec l'accord de La Mecque met en évidence un contraste significatif quant au parrainage. En effet, alors que la MESA était une initiative façonnée et pilotée depuis Washington, présentée comme un relais régional de la stratégie américaine d'endiguement⁴, l'accord de La Mecque est présenté par ses signataires eux-mêmes, et par une partie de la presse régionale, comme une alliance construite explicitement en dehors du cadre américain, signe d'une érosion de la confiance placée dans la garantie de sécurité de Washington plutôt que d'un simple prolongement de celle-ci.⁵

5. Vers une «OTAN arabo-musulmane» ? Facteurs de cohésion et de fragmentation

5.1. Facteurs favorables à une consolidation de l'alliance

Plusieurs éléments distinguent structurellement l'accord de La Mecque de ses précédents et pourraient favoriser sa consolidation institutionnelle. Tout d'abord, la convergence d'un choc exogène commun et récent, les frappes subies directement par le territoire saoudien dans le cadre de la guerre ouverte en février 2026, confère à l'accord un

1-Heritage Foundation. (2019). The Middle East Strategic Alliance: An uphill struggle.

2-Middle East Monitor. (2019). The Middle East Strategic Alliance is just another marginalised initiative.

3-Carnegie Endowment for International Peace. (2019). The Middle East Strategic Alliance has a long way to go.

4-The New Arab. (2023). Middle Eastern NATO: A bridge too far?

5-Foreign Policy. (2026, 7 août). Pakistan, Saudi Arabia, Turkey sign a mutual defense pact.

degré d'urgence stratégique partagée que ne possédaient ni le pacte de la Ligue arabe de 1950, plus déclaratoire que réactif à une agression en cours, ni la MESA, construite en anticipation d'une menace davantage que dans l'urgence d'une attaque effective. Ensuite, la complémentarité fonctionnelle des ressources des trois signataires, à savoir puissance financière saoudienne, capacité industrielle de défense turque et dissuasion nucléaire pakistanaise, constitue un attelage de ressources plus hétérogène et potentiellement plus robuste que l'agrégation de monarchies aux capacités militaires largement similaires du Bouclier de la Péninsule. Et enfin, l'absence de parrainage extérieur direct, contrairement au Pacte de Bagdad et à la MESA, réduit le risque de voir l'accord perçu comme un instrument au service d'intérêts étrangers, ce qui avait nourri, dans le cas du Pacte de Bagdad, l'hostilité du nationalisme arabe.

5.2. Facteurs de fragmentation structurelle

Les facteurs de fragilité potentielle demeurent cependant nombreux et trouvent, pour la plupart, un écho direct dans les précédents analysés ci-haut.

En premier lieu, le statut de la Turquie comme membre de l'OTAN introduit une superposition d'engagements de défense collective dont la compatibilité juridique et opérationnelle n'a pas été précisée publiquement : un scénario de confrontation impliquant simultanément un allié de l'OTAN autre que la Turquie et l'un des deux autres signataires du pacte de La Mecque soulèverait des interrogations inédites quant à la hiérarchie des obligations d'Ankara.

En second lieu, la question du statut nucléaire pakistanais, que les responsables saoudiens ont pris soin de dissocier officiellement de l'accord, demeure un point de sensibilité majeur pour le régime de non-prolifération, certains observateurs ayant relevé qu'un partenariat renforcé avec un État doté de l'arme nucléaire pourrait, à terme, alimenter des interrogations sur un éventuel partage de dissuasion élargie avec Riyad, par analogie avec les arrangements de dissuasion élargie observés au sein de l'OTAN, hypothèse que les trois gouvernements ont explicitement récusée mais que la littérature de non-prolifération continuera vraisemblablement de scruter.

En troisième lieu, l'histoire de la Ligue arabe, du Pacte de Bagdad, du Bouclier de la Péninsule et de la MESA converge vers un constat commun. En effet, la principale variable explicative de l'échec ou de l'atrophie de ces initiatives n'a jamais été un déficit de capacités matérielles, mais l'absence de convergence durable des intérêts nationaux et la prévalence de rivalités intra-régionales sur le principe de solidarité proclamée, qu'il s'agisse de la rivalité nassérienne des années 1950, du blocus du Qatar de 2017-2021, ou des réticences égyptiennes et jordaniennes ayant fait échouer la MESA.

A priori, rien n'indique donc que l'accord de La Mecque échapperait structurellement à ce schéma, d'autant que la région continue de connaître des lignes de fracture

significatives, puisque les monarchies du Golfe demeurent divisées quant au degré de fermeté à adopter envers l'Iran, certaines ayant privilégié depuis 2023 une politique de détente et de rapprochement diplomatique avec Téhéran.

Ce dernier élément mérite d'être souligné : la diplomatie saoudienne semble poursuivre simultanément une stratégie de couverture, associant renforcement de la dissuasion militaire via le pacte de La Mecque et maintien d'un canal diplomatique actif avec Téhéran, comme en témoignent, en parallèle même de la signature du pacte, les entretiens qualifiés de « fructueux » entre le ministre iranien des Affaires étrangères et le Prince héritier saoudien à Jeddah¹. Cela suggère que l'accord doit être interprété moins comme la formation d'un bloc de confrontation ouverte avec l'Iran que comme un instrument de diversification des garanties de sécurité dans un contexte de confiance déclinante envers Washington, ce qui renvoie à une lecture cohérente avec les dénégations officielles saoudiennes quant à la nature « axiale » ou « confessionnelle » de l'accord².

5.3. La question du positionnement à l'égard d'Israël

Si le discours officiel des trois signataires insiste sur la nature non dirigée de l'accord, la chronologie et les déclarations antérieures d'Erdogan laissent entrevoir une dimension de dissuasion implicite à l'égard d'Israël, dont l'offensive militaire engagée depuis octobre 2023 s'est étendue, selon les informations disponibles, à l'Iran, au Liban, aux territoires palestiniens, au Qatar, à la Syrie et au Yémen³. La frappe du 9 septembre 2025 contre Doha, en particulier, a été perçue dans les capitales du Golfe comme une démonstration qu'aucun État de la région, fût-il un partenaire proche de Washington et hôte de bases américaines, n'était à l'abri d'une action militaire israélienne unilatérale⁴. Le caractère non revendiqué et non commenté officiellement par Israël de l'accord de La Mecque, plusieurs jours après sa signature, ne permet pas, en l'état, d'évaluer la réaction stratégique de Tel-Aviv⁵, mais s'inscrit dans un contexte où l'establishment sécuritaire israélien surveille traditionnellement de près toute consolidation militaire impliquant un État doté de l'arme nucléaire aux côtés de puissances régionales sunnites.

6. Discussion: une alliance tactique plus qu'une organisation de sécurité collective

L'analyse comparative conduite dans cet article invite à nuancer la qualification d'« OTAN arabo-musulmane » attribuée à l'accord de La Mecque par une partie de la

1-Yahoo News. (2026). Iran's FM Araghchi, Saudi Crown Prince MBS hold "fruitful" talks in Jeddah.
2-Foreign Policy. (2026, 7 août). Pakistan, Saudi Arabia and Turkey sign a mutual defense pact.
3-The Times of Israel. (2026, 7 août). Saudi Arabia, Turkey and Pakistan sign joint defense deal in shadow of Iran war.
4-Gulf News. (2025, 15 septembre). Doha emergency summit slams Israeli strike as "attack on diplomacy".
5-Al Jazeera. (2026, 7 août). Turkiye, Saudi Arabia and Pakistan sign joint defence agreement: What's in it?

presse. Au sens strict retenu par la théorie des organisations de sécurité développée plus haut, une alliance de type OTAN suppose non seulement une clause de défense mutuelle, mais également un commandement militaire intégré, une planification conjointe de la défense, un mécanisme permanent de consultation politique et un degré de standardisation des capacités commun. Aucun de ces éléments institutionnels n'a, à ce jour, été rendu public s'agissant de l'accord de La Mecque, qui demeure, dans sa forme actuelle, plus proche d'un traité d'assistance mutuelle bilatéral élargi, comparable, dans sa structure minimale, au pacte saoudo-pakistanaï de septembre 2025 dont il constitue le prolongement, que d'une organisation de sécurité collective pleinement institutionnalisée.

Cette prudence analytique ne doit cependant pas conduire à sous-estimer la portée symbolique et diplomatique de l'accord. En articulant pour la première fois, dans un cadre trilatéral explicite, la puissance financière du premier exportateur mondial de pétrole, la capacité industrielle de défense d'un membre de l'OTAN et la dissuasion nucléaire du seul État musulman doté de l'arme atomique, l'accord de La Mecque introduit dans l'équation régionale une combinaison de ressources inédite, dont les effets sur le calcul stratégique de l'Iran et d'Israël méritent d'être suivis indépendamment même de la question de son institutionnalisation ultérieure.

Son évolution dépendra vraisemblablement de trois variables observables à court et moyen terme : le degré d'adhésion d'autres États de la région sachant que l'accord ayant été présenté comme ouvert à un élargissement, la nature des mécanismes de mise en œuvre concrets qui seront ou non rendus publics, notamment en matière de coordination militaire opérationnelle, et enfin l'évolution du conflit américano-israélo-iranien lui-même, dont l'apaisement éventuel pourrait réduire l'urgence stratégique ayant présidé à la signature, tout comme sa poursuite ou son aggravation pourrait au contraire accélérer l'institutionnalisation de l'accord.

7. Conclusion

L'accord de défense conjoint de La Mecque, signé le 7 août 2026 par l'Arabie saoudite, la Turquie et le Pakistan, constitue une manifestation significative de la recomposition des alignements stratégiques au Moyen-Orient sous l'effet conjugué de la guerre américano-israélo-iranienne ouverte en février 2026 et de l'érosion perçue de la garantie de sécurité américaine, déjà mise à mal par la frappe israélienne de septembre 2025 contre Doha. En reprenant le principe de défense mutuelle automatique et en agrégeant des ressources financières, industrielles et nucléaires complémentaires, l'accord dépasse, par son ambition affichée, la plupart des précédents historiques de coopération sécuritaire arabo-musulmane analysés dans cet article, à savoir le Pacte de la Ligue Arabe de 1950, le Pacte de Bagdad, le Bouclier de la Péninsule, la Coalition militaire islamique et la Middle East Strategic Alliance.

Toutefois, l'examen comparé de ces précédents suggère que la principale variable critique pour l'avenir de l'accord de La Mecque ne résidera pas dans l'adéquation de ses ressources matérielles, mais dans sa capacité à surmonter les logiques de rivalité intra-régionale, de divergence des perceptions de la menace iranienne et d'ambiguïté des engagements croisés, notamment ceux de la Turquie au titre de l'OTAN, qui ont, de manière récurrente depuis 1950, condamné les tentatives antérieures d'alliance de défense collective arabo-musulmane à une existence largement déclaratoire. En l'état actuel des informations disponibles, l'accord de La Mecque s'apparente davantage à une alliance tactique de circonstance, répondant à un choc stratégique conjoncturel et s'inscrivant dans une logique de diversification des garanties de sécurité saoudiennes, qu'à l'émergence consolidée d'une organisation de sécurité collective de type atlantique. Son évolution ultérieure, qu'il s'agisse d'élargissement éventuel à d'autres États, publication de mécanismes de coordination militaire, ou au contraire dilution progressive à mesure que s'atténuera l'urgence du choc initial, constituera un test empirique déterminant pour la validité de l'hypothèse d'une «OTAN arabo- musulmane», que seule une observation prolongée des pratiques permettra de trancher, au-delà des déclarations d'intention.

Liste bibliographique

Publications scientifiques et institutionnelles

- Cairn.info. (2025). La Ligue des États arabes et l'Union européenne : comparer l'incomparable.
- Carnegie Endowment for International Peace. (2019). The Middle East Strategic Alliance has a long way to go.
- Heritage Foundation. (2019). The Middle East Strategic Alliance: An uphill struggle.
- IRIS- Institut de relations internationales et stratégiques. (2015). Vers une « armée de la Ligue arabe » ?
- Kuffel, G. P. (2000). The Gulf Cooperation Council's Peninsular Shield Force (rapport). Naval War College.
- ORSAM. (s. d.). Middle East Strategic Alliance and "Arab NATO" discussions.
- Sciences Po - CERI. (s. d.). Le Conseil de coopération du Golfe depuis 2011 : un renforcement de la coopération ?
- Sénat français. (1999). Projet de loi relatif à l'établissement d'un bureau de la Ligue arabe (Rapport n° 472).
- Wikipédia. (2023). Bouclier de la Péninsule.

Articles de presse

- Agence Anadolu. (2026, 7 août). La Türkiye, l'Arabie saoudite et le Pakistan signent un accord conjoint de défense à La Mecque.
- Al Jazeera. (2026, 7 août). Turkiye, Saudi Arabia, Pakistan sign joint defence agreement: What's in it?

- Council on Foreign Relations. (2025, 18 septembre). Daily news brief: Pakistan-Saudi Arabia defense pact.
- Foreign Policy. (2026, 7 août). Pakistan, Saudi Arabia, Turkey sign a mutual defense pact.
- France 24. (2026, 7 août). L'Arabie saoudite, le Pakistan et la Turquie concluent un pacte de défense.
- Gulf News. (2025, 15 septembre). Doha emergency summit slams Israeli strike as "attack on diplomacy".
- H24info. (2026, 7 août). Accord de défense : l'Arabie saoudite, la Turquie et le Pakistan scellent une alliance historique.
- La Nouvelle Tribune. (2026, 7 août). Face aux USA moins fiables, Erdogan, MBS et Sharif forment leur propre bloc de défense.
- Le Devoir. (2026, 8 août). L'Arabie saoudite, le Pakistan et la Turquie scellent un pacte de défense en pleine guerre.
- Middle East Monitor. (2019). The Middle East Strategic Alliance is just another marginalised initiative.
- Radio-Canada. (2026, 7 août). L'Arabie saoudite, le Pakistan et la Turquie concluent un pacte de défense.
- RFI. (2026, 7 août). Ce que l'on sait du pacte de défense signé entre l'Arabie saoudite, le Pakistan et la Turquie.
- The New Arab. (2023). Middle Eastern NATO: A bridge too far?
- The Times of Israel. (2026, 7 août). Saudi Arabia, Turkey and Pakistan sign joint defense deal in shadow of Iran war.
- Yahoo News. (2026). Iran's FM Araghchi, Saudi Crown Prince MBS hold "fruitful" talks in Jeddah.

Morocco's Regional Integration Put to the Test by AfCFTA, ECOWAS, and OHADA: Between Continental Ambition and Structural Constraints

AGUNAOU Kawtar¹ ; EL CADI Latifa²

¹ Doctor of Public Law, Adjunct Lecturer; Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - El Jadida; Morocco

² Professor of Higher Education; Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - El Jadida; Morocco

Email1 : Agunaou.k@ucd.ac.ma

 ORCID identifier1 : [0009-0003-9757-3365](https://orcid.org/0009-0003-9757-3365)

Received	Accepted	Published
31/08/2026	15/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.191-201>

AGUNAOU Kawtar, EL CADI Latifa. (2026). Morocco's Regional Integration Put to the Test by AfCFTA, ECOWAS, and OHADA; Between Continental Ambition and Structural Constraints. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue32), pp:191-201.

Abstract

This article investigates the strategic opportunities and structural impediments surrounding the Kingdom of Morocco's institutional anchoring within African regional economic communities, with a specific focus on the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), the Economic Community of West African States (ECOWAS), and the Organization for the Harmonization of Business Law in Africa (OHADA). Following Morocco's historic return to the African Union in January 2017, Rabat's outreach leverages a dynamic economic diplomacy aimed at solidifying South-South solidarity and continental competitiveness. Drawing upon an analytical and comparative framework, the study elucidates potential economic dividends while scrutinizing the profound structural, institutional, and geopolitical barriers at play. The research demonstrates that achieving sustainable regional convergence hinges upon harmonized regulatory systems, enhanced logistical connectivity, and coordinated continental governance.

Keywords: Morocco, Regional Integration, AfCFTA, ECOWAS, OHADA, Economic Diplomacy, Africa, Governance.

© 2026, AGUNAOU & EL CADI., licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

L'intégration régionale du Maroc à l'épreuve de la ZLECAF, de la CEDEAO et de l'OHADA : entre ambition continentale et contraintes structurelles

AGUNAOU Kawtar¹ ; EL CADI Latifa²

¹ Docteur en droit public, Enseignante vacataire - FSJES - El Jadida- Maroc

² Professeure de l'Enseignement Supérieur - - FSJES - El Jadida- Maroc

Email1 : Agunaou.k@ucd.ac.ma

 ORCID identifier1 : [0009-0003-9757-3365](https://orcid.org/0009-0003-9757-3365)

Reçu le	Accepté le	Publié le
31/08/2026	15/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.191-201>

AGUNAOU Kawtar, EL CADI Latifa. (2026). L'intégration régionale du Maroc à l'épreuve de la ZLECAF, de la CEDEAO et de l'OHADA ; entre ambition continentale et contraintes structurelles. Journal of Strategic and Military Studies,, Volume 8 (Numéro 32), pp: 191-201.

Résumé

La présente étude examine les perspectives et les écueils inhérents à l'adhésion et à l'ancrage du Royaume du Maroc au sein des groupements économiques régionaux africains, plus spécifiquement la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAF), la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) et l'Organisation pour l'harmonisation en Afrique du droit des affaires (OHADA). Dans le sillage immédiat de sa réintégration au sein de l'Union africaine actée en janvier 2017, la stratégie marocaine mobilise une éco-diplomatie volontariste axée sur la solidarité Sud-Sud et le renforcement durable de son assise continentale. S'appuyant sur une démarche comparative et analytique, l'article évalue les retombées commerciales et les gains d'attractivité induits par ces dispositifs, tout en identifiant avec lucidité les verrous structurels, les asymétries réglementaires et les complexités géopolitiques qui en jalonnent la trajectoire. Les conclusions démontrent qu'un ancrage efficient exige une harmonisation normative effective, la mise à niveau accélérée des connexions logistiques, ainsi qu'une régulation institutionnelle coordonnée à l'échelle panafricaine.

Mots-clés : Maroc, Intégration régionale, ZLECAF, CEDEAO, OHADA, Diplomatie économique, Afrique, Gouvernance.

© 2026, AGUNAOU & EL CADI, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

Introduction

Au cours des deux dernières décennies, l'Afrique a vu proliférer les initiatives d'intégration économique, commerciale et institutionnelle, illustrant la volonté déterminée des nations du continent de fortifier leur immunité face aux chocs exogènes de la mondialisation et de favoriser un modèle d'expansion concerté et endogène. Comme l'a pertinemment formalisé l'économiste Philippe Hugon, la dynamique d'intégration sous-régionale représente le levier privilégié permettant d'atténuer le morcellement frontalier issu de l'époque coloniale tout en catalysant la force de négociation collective des États africains sur l'échiquier mondial (Hugon, 2009, pp. 214-216). Dans ce dispositif institutionnel, les Communautés économiques régionales (CER) occupent un rang prépondérant, étant reconnues comme les socles constitutifs de la Communauté économique africaine (CEA) conformément aux orientations solennelles du Traité d'Abuja de 1991. Loin de se limiter à de simples accords de libre circulation marchande, ces organisations incarnent des instruments d'ingénierie politique, de régulation normative conjointe et de modernisation structurelle des économies partenaires.

Engagé dans une dynamique vertueuse depuis son retour institutionnel à l'Union africaine en 2017, le Maroc a refondé sa politique continentale sur une démarche holistique associant offensive commerciale, diplomatie d'investissement et coopération institutionnelle triangulaire. Cet engagement renouvelé puise sa force dans une volonté explicite d'abattre les barrières traditionnelles isolant le nord du continent des dynamiques subsahariennes. Dans cette optique, les démarches d'adhésion ou d'arrimage du Maroc à des ensembles majeurs — tels que la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAF), la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) et l'Organisation pour l'harmonisation en Afrique du droit des affaires (OHADA) — expriment une cohérence d'action destinée à consolider durablement la présence marocaine et à donner un contenu tangible au co-développement afro-africain.

Néanmoins, ces aspirations panafricaines rencontrent de lourds obstacles. Les distorsions de compétitivité entre tissus productifs, la dispersion des corpus juridiques, le déficit persistant d'infrastructures physiques de transport et les rivalités géopolitiques constituent autant de freins à une intégration fluide. En outre, le niveau de standardisation requis demeure contrasté et dépend d'une gouvernance continentale collective et solidaire. La Commission économique pour l'Afrique a justement souligné à cet égard que la vitalité de l'espace intégré repose sur l'aptitude effective des pays membres à harmoniser leurs cadres macroéconomiques, à mettre en commun leurs capacités logistiques et à consolider des organes directeurs fiables et pérennes (Commission économique pour l'Afrique [CEA], 2017, p. 14).

Dès lors, la réflexion centrale qui guide cette analyse se pose en ces termes : dans quelle mesure le rapprochement du Maroc avec les grands ensembles économiques et juridiques africains constitue-t-il un vecteur structurant de mutation économique et de rayonnement géopolitique durable, et quelles sont les contraintes structurelles, normatives et diplomatiques majeures entravant cet arrimage ?

Afin d'y apporter des réponses étayées, le propos adopte une méthodologie double, à la fois qualitative et comparative, développée selon deux articulations directrices :

- **Premier axe:** L'étude approfondie des ressorts directeurs, des fondements conceptuels et des finalités géostratégiques de l'action régionale marocaine ;
- **Second axe:** L'évaluation critique des écueils commerciaux, réglementaires et diplomatiques que suscite cette insertion au contact des principaux blocs continentaux (ZLECAF, CEDEAO, OHADA).

L'ambition consiste ainsi à dégager les conditions d'opérationnalité d'une intégration marocaine fructueuse au sein des flux africains, tout en identifiant les ajustements institutionnels indispensables pour convertir cette trajectoire en un facteur de prospérité réciproque et de sécurité collective.

I. Les fondements stratégiques et les enjeux de l'intégration régionale du Maroc en Afrique

L'inscription du Maroc au sein de l'échiquier économique continental participe d'un vaste mouvement de repositionnement institutionnel à l'échelle africaine, stimulé par la nécessité d'intensifier les complémentarités productives et financières interétatiques. Pour apprécier la trajectoire singulière du Royaume, il importe d'analyser d'abord l'architecture institutionnelle globale qui encadre l'intégration africaine depuis le Traité d'Abuja, avant d'examiner les motifs spécifiques — économiques, financiers et diplomatiques — qui orientent l'action marocaine depuis son retour formel au sein de l'Union africaine en 2017.

A. Cadres conceptuels et institutionnels de l'intégration africaine

Les Communautés économiques régionales (CER) forment l'ossature première de la Communauté économique africaine (CEA) et constituent les vecteurs institutionnels privilégiés de la feuille de route continentale impulsée par l'Union africaine. Leur mission fondamentale consiste à catalyser les échanges commerciaux, à favoriser l'alignement des corpus juridiques et à concrétiser la libre circulation transfrontalière des biens, des services, des fonds et des personnes.

Cette architecture régionale remonte formellement au Traité d'Abuja, paraphé en 1991, qui a planifié l'édification graduelle de la Communauté économique africaine selon un calendrier séquentiel en six étapes échelonnées sur trente-quatre années. L'ambition ultime

portait sur la métamorphose des économies du continent en une union économique et monétaire unifiée, assise sur la convergence des politiques sectorielles, l'instauration progressive d'un tarif extérieur commun et, à terme, l'émission d'une monnaie unique continentale (Conseil Économique, Social et Environnemental [CESE], 2020).

Cette orientation a trouvé un nouveau souffle dans l'Agenda 2063 de l'organisation panafricaine, lequel érige la connectivité interétatique en impératif prioritaire. Selon la Commission de l'Union africaine, l'interpénétration régionale s'impose comme le moteur d'une industrialisation durable et d'un ordre institutionnel solidaire. Sur le plan théorique, l'intégration régionale se conçoit comme un processus d'agrégation d'États territorialement contigus, se dotant d'organes partagés en vue de bâtir une gouvernance pérenne sur les plans économique et politique (Saurugger, 2010, pp. 41-65).

Sur le terrain institutionnel, l'Union africaine accorde sa reconnaissance officielle à huit ensembles régionaux : la CEDEAO, la SADC, la CEN-SAD, le COMESA, la CAE, la CEMAC, la SACU et l'IGAD. Si chacune de ces entités a suivi un itinéraire autonome dictated par ses contraintes locales, des réalisations majeures — à l'image du régime de libre circulation au sein de l'espace CEDEAO ou des accords tripartites COMESA-CAE-SADC — ont jeté les jalons nécessaires à la gestation de la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAF), officiellement lancée le 1er janvier 2021 (CEA, 2017).

De son côté, le Royaume est d'ores et déjà partie prenante de certains groupements sous-régionaux, notamment l'Union du Maghreb Arabe (UMA) et la Communauté des États sahélo-sahariens (CEN-SAD). Parallèlement, il a obtenu un accord de principe quant à son adhésion à la CEDEAO, démarche dont les implications techniques et juridiques font l'objet d'évaluations poussées. Ces démarches traduisent le cap clair fixé par le pays pour s'ancrer dans le tissu économique continental.

B. Les motivations économiques et diplomatiques de la stratégie africaine du Maroc

Le raffermissement des synergies économiques en Afrique figure au cœur des priorités de l'action internationale du Royaume. Depuis janvier 2017, marquant sa réintégration solennelle au sein de l'Union africaine, Rabat a formalisé une doctrine de co-développement articulée autour de la coopération Sud-Sud et de la solidarité institutionnelle décomplexée. Cette posture cherche à ériger le pays en trait d'union géostratégique du développement africain, axant ses interventions sur le transfert d'expertises, l'aménagement d'infrastructures lourdes et l'émergence d'écosystèmes productifs régionaux (Institut Royal des Études Stratégiques [IRES], 2019).

Sur le versant financier et commercial, ce volontarisme se matérialise par un déploiement massif d'investissements directs : les majors bancaires marocaines, les consortiums de télécommunications, les opérateurs immobiliers et d'assurances ont

développé un maillage étendu en Afrique subsaharienne. Ces flux créent des chaînes de valeur interconnectées, stimulant les circuits commerciaux intra-africains et consolidant des pôles de compétitivité continentaux (African Development Bank Group [AfDB], 2020).

Sur le plan politique, l'action marocaine exprime la volonté de dépasser les lignes de fracture héritées du passé et d'inscrire l'influence nationale dans un pacte solidaire et stabilisateur. L'allocution prononcée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI lors du Sommet d'Addis-Abeba a posé les bases de cette doctrine, en appelant à une co-construction fraternelle, affranchie des dogmatismes et centrée sur la prospérité des populations (Mohammed VI, 2017). Ainsi se trouve articulé un modèle où le rayonnement économique sert d'assise à une diplomatie responsable et crédible.

Cependant, la concrétisation de cette intégration suppose une réelle convergence des régimes réglementaires et des politiques macroéconomiques. Dès lors, la présente analyse portera sur l'évaluation des impacts de l'adhésion envisagée à la CEDEAO, les défis et opportunités liés à la ZLECAF, ainsi que les implications juridiques et institutionnelles d'un potentiel rapprochement avec le système OHADA (CESE, 2020).

II. Les défis et perspectives de l'intégration régionale du Maroc : analyse à travers la ZLECAF, la CEDEAO et l'OHADA

Ayant clarifié les déterminants théoriques et politiques de l'engagement marocain, il convient d'aborder les modalités opérationnelles de son déploiement au sein des trois principaux espaces d'intégration que représentent la ZLECAF, la CEDEAO et l'OHADA.

A. Les défis économiques et institutionnels de l'intégration : le cas de la ZLECAF et de la CEDEAO

Le positionnement économique du Royaume procède d'une double démarche : d'une part, la libéralisation programmée de ses flux tarifaires dans le giron de la ZLECAF, et d'autre part, la consolidation de ses ancrages ouest-africains à travers la CEDEAO.

Concernant la ZLECAF, le projet initié en janvier 2012 lors de la conférence au sommet de l'Union africaine a abouti à la signature du traité constitutif à Kigali le 21 mars 2018, entrant en vigueur juridique en mai 2019 avant de devenir effectif sur le plan commercial le 1er janvier 2021. Ce cadre vise à unifier les marchés régionaux fragmentés, à stimuler le commerce intra-africain et à rationaliser le chevauchement des appartenances multiples aux différentes CER (Accord portant création de la ZLECAF, s.d., Art. 3). Il cible notamment la réduction graduelle des droits de douane et la libre circulation des services (Accord portant création de la ZLECAF, s.d., Art. 4), offrant ainsi une réponse aux vulnérabilités structurelles du continent au sein du commerce international (CEA, 2017).

Pour le Maroc, les bénéfices attendus de cette intégration continentale sont considérables :

- **Élargissement des débouchés à l'exportation:** Accès préférentiel à un ensemble unifié comptant plus d'un milliard de consommateurs (Afreximbank, 2019).
- **Dynamisation des flux d'investissements directs:** Attraction accrue de capitaux intra-continentaux et mondiaux vers les plateformes locales (UNECA, 2021).
- **Relance de la croissance macroéconomique:** Impact direct sur l'expansion de l'activité par le développement des échanges Sud-Sud (World Bank Group, 2020).
- **Intégration dans des chaînes de valeur régionales:** Complémentarité productive transfrontalière et montée en gamme technologique (CEA, 2016).

Toutefois, plusieurs contraintes de taille doivent être surmontées :

- **Intensification des tensions concurrentielles:** Confrontation directe avec des puissances industrielles régionales (UNECA, 2020), nécessitant un renforcement impératif de la productivité nationale (ITC, 2017 ; UNDP & ECOWAS, 2021) et un rééquilibrage de la balance commerciale marocaine (Echkoundi & Hafid, 2019, p. 142).
- **Résorption des barrières non tarifaires:** Multiplicité des barrières administratives et techniques nécessitant des concertations bilatérales continues (East African Community, 2010).
- **Déficits logistiques et liaisons de transport:** Nécessité de moderniser les réseaux maritimes et d'écourter les délais d'acheminement des marchandises (UNCTAD, 2020 ; Echkoundi & Hafid, 2019, p. 143).
- **Complexité de l'harmonisation tarifaire:** Alignement progressif des nomenclatures douanières et renoncement sélectif aux recettes fiscales frontalières (UNCTAD, 2016).
- **Sauvegarde des secteurs industriels sensibles:** Mise en place de mécanismes protecteurs temporaires face aux risques de déstabilisation de branches domestiques fragiles (ICTSD, 2020).
- **Exigences de soutenabilité environnementale et sociale:** Veiller à ce que l'accélération des flux commerciaux s'accompagne d'une régulation écologique et de mesures d'équité sociale (Hinrich Foundation, 2021 ; AfDB, 2020).

Pour encadrer cette dynamique, le Conseil Économique, Social et Environnemental a formellement recommandé d'accélérer l'instrumentation juridique de la ratification et de créer un organe national permanent de veille et de pilotage stratégique (CESE, 2020).

S'agissant de la CEDEAO, créée initialement par le traité du 28 mai 1975 puis dotée d'une nouvelle architecture en juillet 1993 incluant un parlement, un conseil consultatif et une cour de justice (CEDEAO, 1993 ; Akoutou et al., 2014, p. 15), elle a marqué l'histoire institutionnelle africaine par l'abolition des visas en 1980 et l'octroi d'un pouvoir coercitif

de sanctions (Mezene & Echkoundi, 2019, p. 16), avec le projet de création d'une monnaie commune dénommée ECO à l'horizon 2027 (Akufo-Addo, 2021).

Le Maroc, qui partage des attaches profondes avec les pays membres et bénéficie du statut d'observateur depuis 2005, a obtenu l'accord de principe des chefs d'État pour sa pleine adhésion en juin 2017 (CEDEAO, 2017 ; Harakat, 2018, p. 31). Cette intégration consacrerait la vigueur des flux bilatéraux, en croissance annuelle moyenne de 13,1 % sur la période 2008-2016 (Office des Changes, 2018, p. 7). Elle octroierait au Royaume un atout logistique majeur : les marchandises transitant par ses infrastructures bénéficieraient de franchises douanières avantageuses (CEDEAO, 1993, Art. 36), sa proximité avec l'Europe offrant une alternative hautement compétitive aux ports du golfe de Guinée (Kone Katinan, 2018, p. 161). Toutefois, ce processus se heurte à des réticences géopolitiques nettes, notamment les craintes d'hégémonie économique exprimées par certains milieux nigériens, les contraintes sécuritaires liées à la libre circulation des individus, ainsi que les récentes turbulences politiques dans la région ouest-africaine (CEDEAO, 2017 ; Machloul, 2024).

B. Les défis juridiques et institutionnels de la convergence maroco-africaine : le cas de l'OHADA

Regroupant à ce jour dix-sept nations africaines, l'OHADA s'est donnée pour vocation d'harmoniser le droit des affaires afin de stimuler l'investissement et de doter le continent d'un environnement juridique transparent et sécurisé (OHADA, s.d.). Son armature s'appuie sur la Cour Commune de Justice et d'Arbitrage (CCJA), juge suprême en matière d'interprétation des actes uniformes. Les diagnostics menés confirment l'impact positif net de cette harmonisation sur l'attractivité des économies membres (Idea Consult International, 2022 ; OHADA, 2023).

Le Royaume a officiellement manifesté son intérêt pour une participation active à cette normalisation juridique régionale (Rabhi, 2021, p. 381), ce qui favoriserait l'alignement des standards nationaux sur des critères rigoureux de gouvernance et de transparence des affaires (Harakat, 2018, p. 120). En outre, le traité fondateur dispose en son article 53 d'une clause ouverte d'adhésion pour les membres de l'organisation continentale (Traité OHADA, 1993, Art. 53).

Néanmoins, ce rapprochement soulève d'épineuses interrogations de souveraineté judiciaire. En cas d'adhésion plénière, la CCJA se substituerait à la Cour de cassation marocaine pour trancher en dernier ressort les contentieux régis par les Actes uniformes (Assi N'Guessan, 2018, p. 28). De surcroît, la composition de la cour arbitrale — limitée à treize juges pour dix-sept pays — fait peser un péril certain d'engorgement procédural (Mbow, 2020, p. 98). Si l'hypothèse d'une saisine restreinte aux seules compétences préjudicielles est évoquée (Temple, 2018), elle comporterait le risque de créer des

tiraillements ou des conflits de jurisprudence entre magistratures suprêmes (Diouf, 2014, p. 115).

Parallèlement, la précarité politique régnant dans plusieurs États parties pénalise le climat des affaires et incite le Maroc à promouvoir des garanties de gouvernance collégiale et de sûreté juridique renforcée (Rabhi, 2021 ; Mbow, 2020). Enfin, la divergence entre traditions juridiques romano-germaniques et systèmes de common law, ainsi que l'exigence d'aligner les normes comptables nationales sur les référentiels OHADA proches des IFRS, représentent des défis techniques substantiels pour les juridictions et les entreprises marocaines (Mortier, 2017, p. 29 ; Harakat, 2018, p. 120).

Conclusion

L'insertion du Royaume du Maroc dans les cercles d'intégration régionale africains procède d'une vision géopolitique et économique pérenne, fondée sur la certitude que le futur du pays s'inscrit au cœur du continent. En articulant sa stratégie autour des trois plateformes structurantes que sont la ZLECAF, la CEDEAO et l'OHADA, le Maroc revendique sa vocation de co-bâtitteur d'un espace panafricain harmonisé et prospère, fondé sur la cohésion Sud-Sud et la fertilisation croisée des économies.

Ce cap matérialise la refondation méthodique de la diplomatie marocaine, où l'ancrage continental dépasse la simple dimension d'expansion commerciale pour devenir le levier d'un rayonnement géopolitique constructif et responsable. Pour autant, l'aboutissement de cette ambition exige de lever des écueils structurels notables : disparités macroéconomiques entre partenaires, cloisonnements institutionnels, insuffisance des liaisons de communication et volatilité sécuritaire dans certaines sous-régions.

Le triomphe de ce dessein résidera donc dans la capacité du Royaume à affûter l'avantage compétitif de son tissu productif, à solidifier la flexibilité de son armature institutionnelle, à moderniser avec doigté son corpus réglementaire, et à pérenniser des alliances fraternelles et équitables. C'est à cette condition que l'action marocaine au sein des CER contribuera véritablement à l'émergence d'une Afrique intégrée, souveraine et souverainement prospère.

Bibliographie

- African Development Bank. (2020). Inclusive growth and structural transformation in Africa.
- African Development Bank Group. (2020). African economic outlook 2020: Developing Africa's workforce for the future. AfDB/OECD Publishing.
- Afreximbank. (2019). African trade report 2019: African trade in a digital world.

- Akoutou, A. B., et al. (2014). Comprendre l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest Une analyse multithématique et comparative. IAO-ZEI PAPER, (17).
- Akufo-Addo, N. A. D. (2021). Communiqué du président en exercice de la CEDEAO [59e sommet ordinaire, Accra].
- Assi N'Guessan, R. M. (2018). La collaboration entre la CCJA et les juridictions nationales de cassation dans le cadre du droit OHADA [Thèse de doctorat, Université de Perpignan].
- Boulaksili, A., et al. (2020, 2-4 mars). L'entrepreneuriat et l'insertion professionnelle des jeunes et des femmes en Afrique francophone. Actes de la 2e conférence internationale sur la Francophonie économique, Université Mohammed V, Rabat.
- CEDEAO. (s.d.). La communauté. Récupéré de <https://clubcedeo.com/lacommunaute/>
- CEDEAO. (1993). Traité révisé de 1993. Commission de la CEDEAO, Abuja.
- CEDEAO. (2017, 4 juin). Communiqué final de la 51e session ordinaire de la Conférence des chefs d'État [Monrovia].
- CEDEAO. (2017, octobre). Étude sur les implications de l'adhésion du Maroc.
- Commission économique pour l'Afrique [CEA]. (2016). Assessing regional integration in Africa VII: Innovation, competitiveness and regional integration. Nations Unies.
- Commission économique pour l'Afrique [CEA]. (2017). La Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAf) vue sous l'angle des droits de l'homme. Nations Unies.
- Conseil Économique, Social et Environnemental [CESE]. (2020). L'intégration régionale du Maroc en Afrique - Pour une stratégie au service d'un développement durable avec l'Afrique (Auto-saisine n°46/2020).
- Diouf, N. (2014, 24-25 avril). Le recours en cassation dans les affaires soulevant des questions relatives à l'application des actes uniformes de l'OHADA. Dans Conseil National des Barreaux, L'OHADA: un passé, un présent et un avenir [Actes de colloque] (p. 115). Lyon.
- East African Community. (2010). Non-Tariff Barriers in the East African Community: Challenges to Regional Integration.
- Echikoundi, M., & Hafid, H. (2019). L'Afrique est mon continent, le Maroc acteur majeur de la coopération afro-africaine. Éditions La croisée des chemins.
- Harakat, M. (2018). La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO. REMA, (46), 31-32.
- Hinrich Foundation. (2021). Sustainable Trade Index 2021: Charting a Path to Recovery.
- Hugon, P. (2009). L'économie de l'Afrique (4e éd.). La Découverte.
- Idea Consult International. (2022, mars). Étude sur l'impact économique de l'OHADA: effectivité, impact économique et uniformité d'applicabilité du droit OHADA.

- Institut Royal des Études Stratégiques [IRES]. (2019). Le Maroc et le continent africain: rapport stratégique.
- International Trade Centre [ITC]. (2017). Boosting intra-African trade: Building small business competitiveness.
- Kone Katinan, J. (2018). Économie et développement en Afrique: La contradiction principale. L'Harmattan.
- Machlouk, A. (2024, 10 janvier). CEDEAO: Pourquoi l'adhésion du Maroc traîne autant?. L'Opinion.
- Mbow, D. (2020). L'attractivité juridique et économique de l'OHADA. Revue libre de Droit, 98.
- Mezene, M., & Echoundi, M. (2019). Intégration économique entre les pays de la CEDEAO à l'heure d'une monnaie unique. Finance & Finance Internationale, (15), 16.
- Mohammed VI, Roi du Maroc. (2017, 31 janvier). Full speech of HM the King at 28th African Union Summit [Discours, Addis-Abeba]. MAP.
- Mortier, S. (2017). Au cœur de l'unité africaine le droit OHADA, harmonisation du droit des affaires et intelligence économique. Éditions UPPR.
- Office des Changes. (2018). Maroc-CEDEAO Cadre réglementaire et évolution des échanges extérieurs (commerce et investissements). Ministère de l'Économie et des Finances, Département des Statistiques des Échanges Extérieurs.
- OHADA. (s.d.). Site officiel de l'OHADA. <https://www.ohada.com>
- OHADA. (2023, 28 avril). Publication de l'étude d'impact économique de l'OHADA.
- Rabhi, T. (2021). Mondialisation et harmonisation vers l'émergence d'un cadre normatif à caractère régional des affaires africain. Cas Maroc-OHADA. Annales de l'université d'Alger 1, 35(spécial), 381.
- Saurugger, S. (2010). Les origines du régionalisme. Dans S. Saurugger (Éd.), Théories et concepts de l'intégration européenne (pp. 41-65). Presses de Sciences
- Temple, H. (2018). L'OHADA et le développement du droit des affaires en Afrique. LGDJ.
- UNDP, & ECOWAS. (2021). Understanding the AfCFTA: Guide for small and medium-sized enterprises in the ECOWAS region.
- United Nations Economic Commission for Africa [UNECA]. (2021). Boosting intra-African trade and investment: The role of the AfCFTA.
- World Bank Group. (2020). African continental free trade area: Policy and negotiation options for trade in goods.

From continental isolation to networks of connectivity: the geohistory and geopolitics of the Sahel's opening up

Akki Fouad

PhD student researcher in Public Law and Political Sciences

Faculty of Social, Economic, and Judiciary Sciences-Agdal. Mohammed V University-
Rabat; Public Law and Political Sciences Research Laboratory

Email: fouadakki94@gmail.com

 ORCID identifier1 : [0009-0003-7661-9336](https://orcid.org/0009-0003-7661-9336)

Received	Accepted	Published
31/08/2026	17/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.202-217>

Akki Fouad, (2026). From continental isolation to networks of connectivity; the geohistory and geopolitics of the Sahel's opening up. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue32), pp:202- 217.

Abstract

All too often confined by a restrictive logic centred on geographical isolation, dependencies and marginalisation attributed to its insularity, the Sahel has struggled to break free from this paralysing trap despite more than six decades of independence. This article has a twofold objective: to analyse the Sahel's opening up as a geo-historical construct, and then as a fundamentally geopolitical process of regional reconfiguration. The analysis, however, raises a key question: how can this opening up transcend geographical constraints to become a lever for territorial ownership and sovereignty? Building on this, the study is structured around the central hypothesis that the opening up of the Sahel cannot be reduced to a purely technical or physical perspective, but requires a systemic approach combining the development-security nexus, the restoration of the rule of law in its sovereign role, and the implementation of inclusive policies for marginalised hinterlands. Drawing on a systemic approach that draws upon several disciplinary fields, including, amongst others, geohistory, the geography of logistics corridors and geopolitics, this article traces the dynamic trajectory of the medieval Sahel and its powerful empires, right up to its current status as a peripheral region. It then examines the development of the region's transnational corridors, before highlighting the geopolitical realignments against the backdrop of resurgent rivalries between regional and international actors. The conclusions demonstrate that the multiplicity of connectivity links helps to reduce certain dependencies on coastal transit countries, without, however, eliminating all the corresponding vulnerabilities relating to insecurity, political stability and the impoverishment of populations.

Keywords: sahelian region; opening up of the region; geohistory; logistics corridors; geopolitics.

© 2026, Akki., licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

De la fermeture continentale aux réseaux de connectivité : géohistoire et géopolitique du désenclavement du Sahel

Akki Fouad

Doctorant chercheur en Droit Public et Sciences Politiques; Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales-Agdal. Université Mohammed V-Rabat ; Laboratoire de Recherche en Droit Public et Sciences Politiques.

Email1 : fouadakki94@gmail.com

 ORCID identifier1 : [0009-0003-7661-9336](https://orcid.org/0009-0003-7661-9336)

Reçu le	Accepté le	Publié le
31/08/2026	17/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.202-217>

Akki Fouad. (2026). De la fermeture continentale aux réseaux de connectivité : géohistoire et géopolitique du désenclavement du Sahel. Journal of Strategic and Military Studies,, Volume 8 (Numéro 32), pp: 202- 217.

Résumé

Très souvent confiné en logique restrictive d'handicap géographique, de dépendances et de marginalisation attribuées à son enclavement, le Sahel peine à sortir de cette trappe paralysante malgré plus de six décennies d'indépendance. Le présent article vise un double objectif : décrypter le désenclavement sahélien en tant qu'édification géo-historique, puis en processus fondamentalement géopolitique de reconfiguration régionale. L'analyse appelle cependant une interrogation axiale : comment le désenclavement peut-il transcender la contrainte géographique pour s'ériger en levier d'appropriation et de souveraineté territoriale ? Partant de là, l'étude s'articule autour de l'hypothèse centrale selon laquelle le décroïsonnement du Sahel ne saurait être réduit au seul prisme technique ou physique, mais exige une approche systémique combinant nexus développement-sécurité, retour de l'Etat de droit dans son rôle régalién, et la mise en œuvre des politiques inclusives des arrière-pays périphérisés. À partir d'une approche systémique mobilisant plusieurs champs disciplinaires, entre autres : géohistoire, géographie des corridors logistiques et géopolitique, l'article parcourt la trajectoire dynamique du Sahel médiéval et ses puissants empires, jusqu'à sa consécration actuelle comme sphère périphérique. Il examine ensuite l'évolution des corridors transnationaux de la région, avant de mettre en lumière les recompositions géopolitiques à l'aune du réveil des rivalités entre acteurs régionaux et internationaux. Les conclusions démontrent que la multiplicité des connectivités contribuent à résorber certaines dépendances envers les pays littoraux de transit, sans pour autant réduire toutes les vulnérabilités correspondantes à l'insécurité, à la stabilité politique et à l'appauvrissement des populations.

Mots-clés: espace sahélien; désenclavement; géohistoire; corridors logistiques; géopolitique.

© 2026, Akki, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1. Introduction

Aujourd'hui plus qu'auparavant, la question de l'enclavement des Etats sahétiens revient sur la scène géopolitique internationale comme l'une des trajectoires qui cristallisent toute l'instabilité dans la zone sahélo-atlantique. Zone charnière entre le Maghreb, le monde méditerranéen et l'Afrique subsaharienne, l'espace sahéien - définit dans cette étude par les quatre pays: Niger, Mali, Burkina Faso et Tchad-, s'impose désormais en épice des crises sécuritaires transnationales, humanitaires et climatiques (Jean-Pierre Olivier de Sardan, 2020). Dans cette configuration, le désenclavement par le contrôle des corridors logistiques et la fluidification des échanges; s'érige en priorité nationale pour ces pays en proie à la marginalisation spatiale (Célestin Faye, 2015). A ce titre, l'adhésion des quatre pays sahétiens à l'Initiative Afrique-Atlantique du Maroc et leur quête à des corridors de substitution; traduisent concrètement leur ferme volonté de s'affranchir de leur dépendance stratégique vis-à-vis des Etats littoraux du golfe de Guinée et du Sénégal. (Armelle Choplin & Nora Mareï, 2023). Pourtant, au regard de l'histoire et de la géographie, rien ne rappelle que le Sahel était un hinterland périphérisé à l'écart des dynamiques commerciales mondiales.

Dans cette perspective, force est d'admettre que des siècles durant avant l'ère coloniale, les confins sahélo-sahariens étaient des espaces ouverts d'échanges caravaniers, de cultures et de rapports sociaux entre Afrique du Nord, bassin méditerranéen, et le reste d'Afrique subsaharienne (Fernand Braudel, 1979; Emmanuel Grégoire, 1999). C'est à la suite des découpages coloniaux à la règle des territoires jadis homogènes, que va apparaître la première et profonde rupture au Sahel. Le second basculement est d'ordre administratif et économique. Très vite, le colonisateur instaura ainsi une économie extractive de matières premières, jumelée à une agriculture extensive à base de grandes plantations. Le tout destiné in fine aux métropoles européennes, via des corridors logistiques transnationaux en directions des ports atlantiques. Une politique qui allait rapidement confiner les arrière-pays sahétiens. Ce leg colonial de cloisonnement, sera maintenu par les quatre Etats sahétiens nouvellement indépendants;¹ consacrant ainsi leur dépendance vis-à-vis des pays littoraux (Moustapha N'Dione, 2018).

Il importe de relever dans ce cadre, que la question du désenclavement sahéien a fait l'objet d'une abondante production scientifique. La majorité s'est focalisée sur les aspects technico-logistiques des corridors, les coûts et la compétitivité des transports, ainsi que sur l'insécurité qui sévit dans cet espace (Jean-François Arvis, et al., 2010 ; Jérôme Lombard, 2014). Si ces recherches apportent un éclairage certain sur les induits économiques et les vulnérabilités que représentent les corridors stratégiques de transport, ils occultent souvent la profondeur de leur dimension géo-historique et de leur portée géopolitique et géoéconomique. Ainsi, resurgit un vide théorique quant à la structuration entre l'existence

¹ Les quatre pays ont accédé à l'indépendance en 1960.

physique d'infrastructures de connectivité et les politiques des Etats sahéliens d'appropriation de leur autonomie économique et de leur souveraineté spatiale. Participer à le combler, c'est précisément à quoi s'attache la contribution de la présente analyse.

Au regard de constat, la problématique centrale du désenclavement au Sahel soulève plusieurs échelles de lecture. Elles sont d'ordre endogène et exogène. Elles interpellent à décoder dans leur globalité les interactions entre les Etats du Sahel et leur environnement immédiat afro-atlantique. Par extension, elles invitent à porter un regard critique sur la fiabilité des stratégies locales et régionales, qui ont prévalu dans la zone. Partant de là, une interrogation axiale se dessine: comment et dans quelles conditions, le désenclavement du Sahel peut-il transcender la contrainte géographique pour s'ériger en levier d'appropriation et d'autonomie stratégique ? L'hypothèse centrale, se structure autour du postulat selon lequel le désenclavement sahélien ne découle guère exclusivement d'une contrainte géographique ou infrastructurelle, mais de la combinaison de plusieurs facteurs interdépendants: géopolitiques et géo-historiques, politico-sécuritaires et institutionnels. Autant de trajectoires qui imposent aux Etats sahéliens une réappropriation territoriale souveraine, en faveur d'une intégration inclusive de leurs hinterlands.

La corroboration de cette hypothèse, s'appuie conceptuellement sur la géographie des réseaux (Jacques Lévy, 1999) et sur la géohistoire des échelles (Christian Grataloup, 2015). De pair, la démarche adopte une grille de lecture multiscalaire articulant analyse géopolitique et géoéconomique, ainsi qu'institutionnelle et sécuritaire. Dès lors, la démonstration s'organisera autour de deux axes directeurs. D'abord, l'accent sera mis sur la construction géo-historique de la continentalité sahélienne. En second lieu, il s'agira d'examiner sur fond de rivalités géopolitiques, les différentes politiques de désenclavement conduites au Sahel à la recherche d'une autonomie économique et stratégique.

2. Enclavement du Sahel : une construction géo-historique

La question de l'enclavement de l'espace sahélien, renvoie très souvent à un cliché véhiculé dans les débats politiques, comme d'ailleurs dans des documents institutionnels internationaux et dans certains travaux de chercheurs économistes; à une contrainte purement géographique conjuguée à un manque infrastructurel de connectivité. Le défaut d'accessibilité directe et souveraine au littoral atlantique du golfe de Guinée, y est décrit en tant qu'handicap structurant, vouant les Etats du Sahel à l'exclusion des réseaux économiques mondiaux et, donc, à la périphérisation définitive. Néanmoins, force est d'admettre que cette lecture réductrice mérite d'être nuancée. Car comme le démontre Jean Debie (2010), le cloisonnement géospatial d'un Etat ne saurait être la résultante du seul et unique paramètre géographique. Il est d'abord le produit d'une dynamique systémique où viennent se croiser plusieurs marqueurs socio- politiques, historiques et économiques. Dans cette optique, le territoire cesse d'être un objet impartial pour devenir le produit de

rapports de pouvoirs et d'orientations politiques. Dès lors, cerner dans leur globalité les vulnérabilités complexes de l'espace sahélien, exige au préalable de désarticuler cette certitude de l'exclusivité du facteur physique. Parallèlement, il implique de replacer l'enclavement dans sa dimension de construction géo-historique, en décryptant en particulier comment le Sahel longtemps considéré comme trait d'union d'échanges entre plusieurs espaces mondiaux, allait advenir un hinterland marginalisé et appauvrit.

2.1. Du réseau caravanier transsaharien à l'enclavement forcé

Avant l'ère coloniale, la notion de l'enclavement telle qu'elle est entendue actuellement, ne correspondait nullement à la réalité du monde sahélien. En effet, le Sahel était le cœur battant des échanges commerciaux caravaniers transsahariens qui formaient le noyau dur de la structure économique et culturelle médiévale de la région (Idrissa Ba, 2020). Son positionnement central de carrefour reliant plusieurs espaces: Afrique du Nord, bassin de la méditerranée et Afrique subsaharienne, lui conférait une domination certaine sur les réseaux marchands de l'époque. Dans cette configuration, il convient de relever que l'essentiel des circuits caravaniers s'articulait autour d'une binarité interdépendante d'échanges. D'un côté, les produits manufacturés de cuir, l'encens et les manuscrits acheminés par des caravanes des territoires septentrionaux; de l'autre, de l'or dont abondaient les mines de Bambouk et du Bouré.¹Un flux caravanier qui traversait librement des milliers de kilomètres à travers des territoires de puissants empires africains. Parallèlement à cette binarité commerciale transsaharienne, il importe de souligner qu'elle s'est accompagnée d'une autre dimension culturelle et religieuse, qui a reconfiguré des cités sahéliennes comme Tombouctou, Gao ou Djenné², devenues des centres religieux de référence. Partant de là, loin d'être un espace clos; la zone sahélo-saharienne précoloniale était bel et bien une aire de circulation et d'ouverture civilisationnelle, arrimant l'Afrique médiévale au reste du monde.

Néanmoins, force est d'observer, qu'au cours du XVe siècle, une première transformation cardinale allait s'opérer avec l'arrivée, étape par étape, des puissances maritimes européennes (portugaise, espagnole, hollandaise, puis anglaise et française) sur les littoraux de l'Atlantique africain (Ralph A. Austen, 2015). Cette implantation étrangère, conjuguée à une ouverture rapide de lignes maritimes reliant les côtes Ouest africaines aux grandes métropoles de l'Europe, va transformer progressivement la nature des échanges commerciaux sahéliens, étroitement axés sur les circuits caravaniers transsahariens, en les canalisant vers les façades maritimes. Ainsi, les comptoirs européens ont joué un rôle majeur dans la nouvelle cartographie commerciale du Sahel, dont la focale s'est orientée vers l'océan Atlantique. Cette évolution, n'a pas pour autant conduit à

¹ **Le Bambouk** est une vaste région à cheval sur le Mali et le Sénégal, tandis que la région du Bouré appartient à la Guinée. Toutes les deux sont réputées comme zones aurifères historiques.

² Ce sont trois villes historiques et stratégiques du Mali. Elles sont indissociables du fleuve Niger.

l'effacement rapide des routes sahariennes. **Néanmoins, elle a amorcé une grande mutation dans l'architecture territoriale et commerciale, qui allait devenir pérenne dans la région.** C'est dans ce contexte, que les plateformes côtières atlantiques vont revêtir une dimension stratégique, au détriment des territoires continentaux sahéliens qui perdaient inéluctablement de leur axialité dans les échanges commerciaux.

Dans cette perspective, il est important de constater que cette politique des puissances occidentales a atteint son paroxysme avec la **Conférence de Berlin de 1884-1885**, qui entérina définitivement la territorialisation et le partage colonial du continent africain. La dynamique ancestrale des routes caravanières et des réseaux de circulation; disparut rapidement en faveur des découpages frontaliers et administratifs, à l'instar du modèle westphalien fondé sur le primat absolu de la souveraineté étatique. Cette architecture politique, s'est accompagnée d'une nouvelle organisation économique et infrastructurelle, planifiée essentiellement pour connecter les régions coloniales, économiquement, rentables aux ports atlantiques d'exportation (Samir Amin, 1976). De facto, l'espace sahélien se trouva inséré dans une double trajectoire économique polarisante: d'une part, une économie **extractive des richesses minières associée à une agriculture extensive destinée prioritairement aux métropoles européennes, via des corridors logistiques, en direction des ports.** De l'autre, des arrière-pays totalement abandonnés. C'est dans ce panorama de rupture, que réside l'une des matrices géo-historiques de l'enclavement contemporain du Sahel; non pas comme un confinement pensé seulement en fatalité géographique, mais aussi comme une construction coloniale.

2.2. Frontières coloniales: entre appropriation et fermeture territoriale

Le tournant géo-historique de l'espace sahélien va au-delà du simple détournement des grands itinéraires traditionnels de mobilité vers les littoraux maritimes atlantiques. Il se distingue surtout par la totale **mutation de la façon dont les territoires sont organisés et découpés administrativement.** En effet, dès la fin du XIXe siècle, le colonialisme européen procéda à une politique de fragmentation spatiale accompagnée de fixation et de contrôle des communautés. Une stratégie diamétralement opposée avec le caractère réticulaire et ancestral de la libre circulation et d'échanges qui dominait jadis au Sahel. Les vastes espaces de la zone sahélo-saharienne, se trouvent ainsi inclus dans une nouvelle architecture administrative très hiérarchisée. Les frontières deviennent, dès lors, des instruments de filtrage et d'exercice des prérogatives souveraines des Etats nouvellement créés. Cette cassure arbitraire de l'ordre traditionnel qui prévalait du temps des anciens empires sahéliens, va impliquer de profonds bouleversement socioéconomiques et politiques dans ces espaces. A ces changements, vont se greffer de fortes discontinuités territoriales qui amorcèrent une polarisation visible entre centres métropolitains et arrière-pays isolés. D'ailleurs, comme l'ont démontré les analyses de Frederick Cooper (2002), l'édification du nouvel ordre colonial s'est fondée précisément sur cette appropriation



spatiale rétractive et de cloisonnement territorial, ainsi qu'à une mise en place de nouvelles structures administratives publiques.

Dans le prolongement de cette réflexion, il y a lieu de préciser que ce nouveau remodelage géospatial a généré des implications particulièrement dévastatrices dans le tissu social des communautés sahéniennes, historiquement articulées par des rapports culturels et sociaux inter tribus. Les nouvelles frontières coloniales européennes, se sont très rapidement transformées en lignes de fractures ethnolinguistiques, religieuses et tribales dont les conséquences dangereuses vont se sentir au lendemain des indépendances des Etats sahéniens. C'est ainsi que les tracés frontaliers, ont émergé en **structures de division et de différenciation entre des territoires gouvernés par un nouvel ordre administratif**; tandis que les communautés rurales fortement attachées à leurs circuits agropastoraux et à leurs réseaux marchands, continuent de fonctionner selon une mécanique traditionnelle. De pair avec ces ruptures, la nouvelle architecture infrastructurelle coloniale à base de corridors, a accéléré davantage cette disparité spatiale (Michel Foucher, 1991). Les voies de communication ont été planifiées, en effet, pour connecter les sites de production agricole et minière aux ports d'exportation sur le littoral atlantique, plus tôt que de privilégier une connexité horizontale intégrative de l'ensemble des territoires. Le corollaire de cette recomposition, va se traduire doublement par une grande dépendance des Etats sahéniens à l'égard des pays côtiers, et par une insertion très réduite aux réseaux des échanges mondiaux (Rémy Gaziello, 2003).

Cette analyse peut être approfondie à travers la trajectoire postcoloniale et la gouvernance des territoires sahéniens après le départ des européens. En effet, pour des raisons de souveraineté et d'évitement de potentiels conflits frontaliers entre Etats africains, les indépendances ont adopté et reconnu le principe de l'intangibilité des frontières issues de l'ère coloniale, lors du sommet de l'Organisation de l'Union Africaine (OUA) tenu au Caire en juillet 1964. Dans cette perspective, force est de souligner que si cette décision a permis une certaine stabilisation juridique de la cartographie frontalière de la région, elle a contribué aussi à perpétuer des découpages territoriaux qui ne riment pas fatalement avec les logiques socioéconomiques vécues au quotidien dans les espaces sahéniens. Ce constat ouvre la voie à une observation importante, mais ambivalente. D'un côté, la frontière en tant qu'espace juridique reste central à l'exercice de la souveraineté de l'Etat. De l'autre, elle incarne une entrave quand les circuits de mobilité traditionnels, les zones agropastorales et les petits commerces, qui sont transfrontaliers de nature dans cette région; sont bloqués par l'orthodoxie sécuritaire et administrative. Ceci est d'autant plus critique dans la conjoncture actuelle, où la région connaît une flambée de violences armées menées par les groupes terroristes et les factions séparatistes. Ainsi le véritable enjeu pour les Etats du Sahel, consiste non pas à s'insérer dans une logique de fermeture des frontières; mais plus tôt dans une stratégie de réorganisation territoriale à même de structurer le nexus sécurité-développement, souveraineté étatique, mobilité des

communautés et accélération des réseaux régionaux de connectivité. C'est dans cette dynamique, qu'il est envisageable de réduire drastiquement les vulnérabilités de l'espace sahélien (Emmanuel Grégoire & André Bourgeot, 1994).

2.3. Enclavement sahélien: une trajectoire d'insécurité socio-politique

Au fil de la progression de l'analyse, il s'avère que la question de l'enclavement sahélien ne se limite guère à un défaut d'accès direct au littoral atlantique africain. Il dévoile désormais une **trajectoire de vulnérabilités complexes et multidimensionnelles**, dont les conséquences sont visibles sur les plans politico-sécuritaire, socioéconomique et institutionnel. Ainsi, dans la dynamique interne sahélienne caractérisée par une rétraction des réseaux de connectivité, une insécurité endémique associée à une atrophie des pouvoirs publics et une périphérisation des populations; l'excentricité territoriale s'impose en instrument de disparité spatiale et d'érosion du tissu social. Les études de la Banque Mondiale (2025) clarifient, en effet, que les contractions dans les circuits de circulation et de mobilité, sont des facteurs déterminants de l'insécurité et des vulnérabilités qui prévalent actuellement dans la région. Dans cette perspective, les Etats en situation d'enclavement pâtissent des surcoûts de transport conjugués aux délais extrêmement longs; résultant des élongations du changement d'axes routiers habituels par les transporteurs. Autant de contraintes qui limitent la compétitivité et la capacité du Sahel à intégrer pleinement le système global des flux commerciaux internationaux (Collier, 2009). De surcroît, un tel constat est aggravée par la pluralité des entraves douanières et les contrôles frontaliers qui interrompent la fluidité des échanges. In fine, tous ces facteurs se répercutent sur les conditions de vie des communautés déjà fragilisées et dont profitent prioritairement les groupes armés et ceux du crime organisé.

Cette réflexion conduit également à observer, qu'au-delà des entraves historiques, géospatiales et logistiques; l'enclavement de l'espace sahélien se trouve désormais renforcé par une dimension sécuritaire axiale. La déstabilisation chronique qui distingue la région, devenue le terreau fertile des groupes armés non étatiques et d'entités mafieuses; a transformé radicalement les espaces de circulation en zones à haut risque, impactant directement la fluidité des échanges commerciaux et la mobilité humaine. Dans ce cadre, il convient de relever que les implications de l'insécurité sur l'enclavement sont directement corrélées à l'effritement des institutions étatiques et à leur incapacité à assumer leurs fonctions régaliennes. Ainsi, les Etats du Sahel, soumis à des contraintes et a des défis complexes, combinés à des ressources extrêmement limitées; peinent à contrôler leurs territoires et assurer une sécurisation des infrastructures logistiques vitales à leurs économies. Le dilemme sahélien se manifeste précisément dans le fait, que les mêmes hinterlands qui manquent cruellement de réseaux routiers et de moyens de connectivité pour sortir de leur confinement; deviennent parallèlement des espaces où ces

infrastructures sont ciblées par des actes armés et instrumentalisées par des groupes terroristes (Achille Mbembe, 2016).

Cette perspective permet de comprendre dès lors, pourquoi il est essentiel de dépasser cette logique de « tout sécuritaire » pour pouvoir placer l'enclavement dans son contexte global sahélien. Car si il est établi aujourd'hui que le confinement est un facteur clé de la vulnérabilité, le désenclavement quant à lui doit être pensé comme une **stratégie systémique de réédification des continuités territoriales entre le centre et les arrière-pays, de la co-construction sociale et politique**. Dans la conjoncture actuelle au Sahel, cette intégration endogène inclusive devient non seulement un vecteur de développement socioéconomique , mais aussi un outil de cohésion nationale. Cette approche dévoile une autre variable géopolitique importante du désenclavement: en rétablissant la permanence des flux logistiques et en mettant fin aux discontinuités territoriales, il permet concomitamment de renforcer le retour progressif de l'Etat dans les zones de non droit; et affaiblir le pouvoir des groupes armés exercé sur les populations. C'est pourquoi, la question de l'accessibilité au littoral atlantique requiert une appréhension stratégique. Elle ne dépend plus seulement de la géographie des flux, mais aussi de sa capacité à se reconfigurer en une composante politique plus vaste d'interdépendance et d'intégration régionale. Au sein de cette reconfiguration, la connectivité maritime transforme les vulnérabilités spatiales du Sahel en véritable faculté d'arrimage aux réseaux économiques mondiaux (Hassan Zouiri, 2024).

3. Du Sahel à l'Atlantique : une reconfiguration des puissances

L'étude de cette problématique du désenclavement sahélien ne saurait être cernée à travers le seul prisme géographique ou infrastructurel. Elle interpelle aussi sur la nature des recompositions des rapports de pouvoirs, des dépendances des Etats de transit enclavés vis-à vis des pays transitaires, ainsi que de leur potentiel de projection stratégique. Dans cette optique, le décroisement de l'espace sahélien se décline non seulement en un accès aux plateformes maritimes et aux flux internationaux, mais aussi dans le changement des mécanismes politiques, économiques et juridico-sécuritaires de son intégration régionale et continentale. A ce titre, les corridors logistiques de transit, les frontières interétatiques et les hubs portuaires stratégiques; changent de dimension et prennent forme de vecteurs de souveraineté, d'influence et de clivage géopolitique. Ce constat met en évidence que le désenclavement peut prendre une variante totalement contradictoire : autant il consolide d'une certaine façon l'autonomie stratégique des quatre États sahéliens ; autant il donne naissance à des formes de dépendances à l'égard des pays littoraux et à ceux qui dominent les infrastructures d'accès à la mer. Cette trajectoire géopolitique sera étudiée selon trois niveaux : d'abord, l'enclavement en tant que production géopolitique; en second lieu les corridors logistiques comme leviers de projection stratégique, et en

dernier lieu le désenclavement en qualité de facteur de remodelage d'alliances et de compétitions régionales et continentales.

3.1. Enclavement: dépendances et rapports de force

Dans une approche plus large, il convient dès à présent de décrypter le désenclavement de l'espace sahélien **en tant que construction géopolitique**, façonnée par un jeu **complexe** de rapports de puissance et des orientations géostratégiques qui modifient une entrave géospatiale en attribut de puissance. En effet, résultant d'un long processus géo-historique, de démarquages frontaliers arbitrairement établis, de contraintes juridico-sécuritaires, ainsi que des choix politique étatiques délibérées; l'enclavement géographique et politique du Sahel se trouve largement géopolitisé quand des rivalités de voisinage imposent des restrictions d'accès prioritaire au littoral atlantique. Un constat qui place de facto, les Etats enclavés en situation de dépendance et donc de vulnérabilité stratégique préjudiciable. Autrement dit, les pays de transit (Enclavés) se trouve dans une situation telle, qu'ils doivent négocier les modalités de passage vers la mer avec les Etats transitaires. Par conséquent, il est clair que ces derniers pourraient faire usage de cet instrument comme arme de pression économique ou à des fins politiques au gré des évolutions géopolitiques dans la région (Paul Collier, 2009). Pour en limiter les effets et rétablir un certain équilibre dans les rapports de force, les pays du Sahel, à des niveaux différents, adoptent des stratégies de diversification des corridors logistiques et des points d'entrée aux côtes atlantiques.

Dans cette perspective, cette dépendance trouve son écho dans la nature des rapports que les États du Sahel établissent avec les pays de passage. L'arrimage aux échanges commerciaux mondiaux de ces pays, se fonde ainsi sur l'existence des corridors qui parcourent plusieurs pays et une pluralité de gouvernances et d'administrations. La pérennité de la fluidification des échanges dépendent, alors, des conjonctures politiques et de la sécurité frontalière et infrastructurelle. Dans ce panorama, les corridors logistiques et leur contrôle s'imposent comme de puissants leviers de souveraineté et de projection stratégique pour les pays sahélo-atlantiques. En effet, la sécurisation et l'amélioration de ces voies de circulation, permettent aux Etats de la région de projeter leur pouvoir régalien jusqu'aux confins de non-droit traditionnellement aux mains des insurgés armés. De surcroît, la quête à de nouveaux corridors stratégiques de substitution, consacre aussi les ambitions géopolitiques des Etats sahéliens à sanctuariser leur accès au littoral, et à s'affranchir progressivement de l'abus de pouvoir exercé par certains États côtiers. Finalement, le contrôle souverain de ces infrastructures terrestres de connectivité permet aux pays du Sahel de raffermir leur inclusion progressive dans les réseaux du commerce international, faisant de la connexité la clé de voûte de leur autonomie économique (Sidi Khair, 2025).

Ces éléments réunis, permettent ainsi de mettre en évidence que l'espace sahélien ne bénéficie en réalité que d'une légère liberté d'initiative pendant les pourparlers sur les questions de transit et les mécanismes de la mise en effectivité des protocoles douaniers ou d'accès aux interfaces portuaires. Les Etats littoraux gardent un droit souverain absolu sur les tronçons des corridors traversant leur territoire (*Convention des Nations Unies sur le droit de la mer, 1982, art. 124-125*). La logique géographique et dans un degré, un peu moins, du droit international s'impose en attribut de puissance en faveur des pays côtiers; et en facteur de vulnérabilité stratégique pour le Sahel enclavé. Ceci est d'autant plus critique, que cette asymétrie se trouve aggravée par un délitement de plusieurs corridors sahéliens pour des raisons d'insécurité et d'instabilité institutionnelle, notamment au Mali et au Niger. In fine, l'enclavement du Sahel ne se limite guère aux effets socioéconomiques défavorables et de dépendances, il génère aussi les conditions favorables à de nouveaux rapports de pouvoir, à même d'atrophier la souveraineté économique des pays sahéliens et leur capacité diplomatique à négocier en force avec les États riverains de l'Atlantique africain (Hendrik-Jan A. Reitsma, 1980).

3.2. Corridors atlantiques: la quête à la souveraineté sahélienne

Au fil de la progression de l'analyse, il apparaît que le désenclavement s'érige en facteur déterminant de souveraineté, dès lors que les Etats s'approprient le contrôle des outils de la circulation et la maîtrise de la fluidification des flux commerciaux en interne comme en externe. Dans le cas du Sahel, l'ancrage aux réseaux mondiaux qui est une priorité vitale au développement socioéconomique et à la stabilité politique; il reste conditionné doublement par la pérennité du fonctionnement des corridors logistiques stratégiques, et par la nature des relations entre Etats transitaires et ceux de transit. Sur ce sujet précis, force est d'admettre que le droit international consacre aux États sans littoral un droit d'accès à la mer et un régime spécifique de transit, notamment à travers les deux articles 124 et 125 de la Convention des Nations Unies sur le Droit de la Mer (CNUDM); mais concomitamment il consacre le primat du principe de la souveraineté des Etats transitaires sur leurs territoires, y compris, les couloirs de passage. Parallèlement, il faudrait relever que cette binarité normative entre, d'un côté une reconnaissance du droit d'accès et liberté de passage, et de l'autre une consécration de la primauté du principe de la souveraineté; a généré une source des plus ambivalentes du droit international contemporain. En outre, comme le montrent Biruk Terrefe et Harry Verhoeven (2024), la résonance juridique des corridors logistiques et énergétiques, ainsi que leurs interfaces maritimes n'est jamais sans effets. Elle contribue à la pérennisation et au renforcement des systèmes politiques, à la structuration des espaces et surtout à la consécration matérielle du principe de la souveraineté.

Cette réflexion ouvre directement, sur la place réelle des corridors comme leviers incontournables dans le système de projection stratégique et de connexité transnationale.



Ce rôle central se manifeste concrètement à travers les raccordements endogènes entre les hinterlands et les centres, les redistributions économiques et la diminution de l'asymétrie territoriale. Sur le plan régional, les corridors sont avant tout un instrument de recomposition des relations de dépendance entre États sahéliens et ceux riverains de l'Atlantique. A ce titre, un axe logistique connectant un espace enclavé à une plateforme portuaire de la région, ne produit une autonomie stratégique qu'à la condition sine qua none: assurer sans discontinuité et avec fluidité sa fonction d'artère, et que les autres facteurs de sécurité et de stabilité politique interétatiques interagissent avec synergie et complémentarité. Une conditionnalité complexe qui crée un climat propice aux rivalités autour des voies de communication, des hubs portuaires et au final sur le leadership régional. Dans le contexte sahélien actuel, la politique de la multiplication des points d'entrée aux ports maritimes du golfe de Guinée s'avère cruciale à l'autonomie économique et stratégique de cet espace (Vincent Foucher, 2020).

Dans cette perspective, l'étude de la dimension des corridors appelle à se projeter sur la question des interfaces maritimes atlantiques du golfe de Guinée. Soumises à l'épreuve de leur valorisation stratégique, elles présentent deux niveaux de lecture. Pour les États enclavés du Sahel, l'ouverture vers l'Atlantique constitue un préalable indispensable à leur insertion dans les circuits des échanges commerciaux internationaux. Cet arrimage reste néanmoins, largement tributaire d'une stratégie infrastructurelle fiable et opérationnelle, d'accords globaux négociés à long terme avec les Etats côtiers permettant plus de visibilité aux investisseurs et opérateurs économiques. De l'autre rive, les Etats littoraux de l'Atlantique dépendent des pays sahéliens comme débouchés principaux de leurs produits transformés et autres marchandises importées. De surcroît, une grande partie du trafic portuaire atlantique (Abidjan, Lomé, Tema, Dakar, Douala et Cotonou), est centré sur l'espace sahélien, drainant des redevances financières cruciales. Enfin, il y a lieu de souligner que la sécurité dans le Sahel s'érige en rempart critique de protection contre l'extension du fléau du terrorisme vers le rivage atlantique africain (Benjamin Steck, 2003). Dès lors le défi majeur à relever, consiste à replacer la question du désenclavement dans une dynamique géopolitique partagée dans laquelle, l'ensemble des Etats sahélo-atlantiques s'interagissent pour plus de co-coopération et de partenariat équitable. L'effet recherché, reste fondamentalement l'acquisition d'une autonomie stratégique productrice de nouvelles recompositions géopolitiques et géoéconomiques dans la région.

3.3. Emergence sahélo-atlantique: du désenclavement aux nouveaux équilibres

Cette configuration géopolitique, révèle que le déconfinement du Sahel ne saurait être considéré comme la seule et unique réponse aux handicaps géographiques de l'accessibilité au littoral atlantique. Il est aussi la manifestation d'une véritable recomposition des rapports de force et de rééquilibres régionaux. En offrant de nouvelles

opportunités stratégiques de mobilité et de circulation, d'échanges et d'intégration régionale, les dynamiques de connectivité transforment radicalement les polarités spatiales, redessinent les vulnérabilités des dépendances et octroient par conséquent aux États sahéliens de nouvelles perspectives de positionnement géostratégique. Cependant, il importe de noter que cette évolution s'effectue dans un environnement géopolitique très mutant où prévalent des rivalités des puissances, des changements d'alliances et une instabilité politique et sécuritaire endémiques. Dans cette perspective, force est d'observer que cette ouverture atlantique du Sahel, intervient sur fond de vives compétitions et de clivages politiques entre plusieurs projets d'influence, notamment entre le Maroc et l'Algérie. L'objectif stratégique pour les deux pays étant de sanctuariser leur leadership et de défendre leurs intérêts vitaux dans cet espace (Abderrafie Zaanoun, 2024). Pour le Royaume du Maroc en particulier, il s'agit d'une question existentielle de garder le cordon ombilical avec sa profondeur africaine, en empêchant toute discontinuité physique avec le monde sahélo-saharien (Policy Center for the New South, 2025). D'ailleurs, c'est précisément dans le cadre de cette vision géopolitique profonde qu'il faudrait comprendre l'essence même de l'Initiative Afrique-Atlantique du Maroc.

Cette logique de recomposition géostratégique de l'espace sahélien, s'étend en parallèle à une politique de diversification de nouveaux partenariats partagés et de co-coopérations initiés par les pays de la région (Beatriz de León Cobo, 2024). Dans une conjoncture de remise à plat des modèles classiques qui ont montré leurs limites, notamment le modèle France-Afrique, plusieurs pays africains à l'instar de la Confédération des Etats du Sahel (CES) ont établi de nouvelles relations politiques, économiques et sécuritaires et rompu totalement avec l'ancienne puissance coloniale. D'autres acteurs à des degrés différents de puissance et de stratégie, ont pris le relais (Chine, Russie, Turquie, monarchies du golfe, le Maroc et autres). Cependant, il convient de souligner que la multiplicité des partenariats n'est pas systématiquement neutre. Elle aussi, est génératrice potentiellement de vulnérabilités, notamment quand les investissements et les financements des infrastructures ou les systèmes de sécurité, dépendent d'acteurs exogènes. Dans cette posture, les grands projets de connectivité impliquent une évaluation rigoureuse en fonction de leur potentiel à étendre la trame de l'autonomie stratégique des États sahéliens et leurs intérêts géopolitiques.

C'est dans cette restructuration construite autour de l'interdépendance du Sahel continental et les plateformes maritimes atlantiques, qu'émerge progressivement la zone sahélo-atlantique en tant que pôle géopolitique influent. Vu sous cet angle, ce n'est pas uniquement une question de distance entre pays enclavés et littoral maritime, mais beaucoup plus de rapports stratégiques dans lesquels les intérêts économiques, les flux commerciaux et énergétiques, ainsi que les coopérations politiques; se combinent pour refonder un espace inclusif, stable, intégré et prospère. Cette reconfiguration de l'espace sahélo-atlantique, reste toutefois conditionnée par la volonté politique des États à

transcender les excentricités nationales et les fragmentations institutionnelles. L'objectif ultime est d'asseoir un co-partenariat collectif en faveur de toute la région, intégrant spatialement et économiquement les arrière-pays enclavés aux espaces maritimes mondiaux. C'est au prisme de ce processus systémique, que le désenclavement du sahel peut véritablement prendre forme et se concrétiser sur le terrain.

4. Conclusion

Au terme de ces développements analytiques, il ressort que l'enclavement sahélien se manifeste moins en facteur géographique exclusif d'absence d'accès direct au littoral atlantique, que comme la résultante d'une construction complexe et multidimensionnelle: géo-historique et spatiale, juridico-sécuritaire et politico-économique. Il renvoie également à l'atrophie capacitaire des pouvoirs publics à exercer leurs fonctions régaliennes sur la totalité des territoires face aux rebellions terroristes et séparatistes. Cela se traduit concrètement sur le paysage sahélien par des fortes rétractions et des discontinuités territoriales. Ce délitement, a profondément accéléré les polarisations entre les arrière-pays entièrement périphérisés, et les centres métropolitains lotis et intégrés aux réseaux mondiaux des échanges économiques. Bien qu'elle soit un héritage colonial, cette logique polarisante fondée sur une économie extractive à destination du littoral maritime, a été pérennisée par les Etats sahéliens au lendemain de leur indépendance. Une situation qui a aggravé les fractures territoriales et socioéconomiques, et affaibli les systèmes politiques et institutionnels.

Cette analyse a conduit également à dégager que l'enclavement structurel des quatre pays du Sahel, les situe dans une trajectoire systémique de dépendances stratégiques à l'égard des Etats côtiers. En effet, la quasi-totalité de commerce sahélien à l'import comme à l'export avec le monde extérieur, transite par les hubs portuaires du golfe de Guinée via des corridors logistiques transnationaux. Cette vulnérabilité critique, se trouve très souvent ravivée par des crises politiques et sécuritaires, suivies des fermetures prolongées des espaces frontaliers qui altèrent leur autonomie économique et compromettent la fluidité de leurs chaînes d'approvisionnement. Dès lors, pour atténuer l'ampleur de cette dépendance et retrouver leur souveraineté stratégique, ces pays ont initié des politiques de diversifications de leurs corridors en établissant de nouveaux partenariats géopolitiques. L'adhésion de ces Etats à l'Initiative Afrique-Atlantique du Maroc en est une parfaite illustration.

Toutes ces dynamiques traduisent finalement, que la question du désenclavement de l'espace sahélien doit être réfléchi comme une caisse de résonance géopolitique, où viennent converger à la fois des politiques d'intégration et de compétitions entre acteurs rivaux régionaux et internationaux. A cet égard, la mise en valeur des corridors, la multiplication des points d'entrée au littoral et des partenariats partagés; sont autant de leviers permettant aux États sahéliens de s'affranchir des dépendances et de s'amarrer

d'avantage aux réseaux mondiaux. Néanmoins, une telle stratégie ne générera des induits pérennes, que si elle est fondée sur des dispositifs fiables de sécurité, des cadres normatifs effectifs, et surtout une ferme volonté politique durable des Etats de la région sahélo-atlantique. Dès lors, le défi géopolitique à relever par les pays de cet espace, transcende de loin le simple accès géographique au rivage atlantique. Il devient beaucoup plus une vision globale **structurée en recompositions territoriales, d'autonomie économique et politique souveraines, ainsi que de rééquilibrage des rapports de pouvoir.**

Liste Bibliographique

➤ Books

1. Amin, S. (1976). *L'impérialisme et le développement inégal*. Éditions de Minuit.
2. Arvis, J.-F., Marteau, G., & Raballand, G. (2010). *The cost of being landlocked: Logistics costs and supply chain reliability* [Le coût de la continentalité: Coûts logistiques et fiabilité de la chaîne d'approvisionnement]. World Bank Publications.
3. Austen, R. A. (2015). Regional study: Trans-Saharan trade [Étude régionale: le commerce transsaharien]. In C. Benjamin (Ed.), *The Cambridge World History* [L'Histoire mondiale de Cambridge] (pp. 662–686). Cambridge University Press.
4. Braudel, F. (1979). *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe-XVIIIe siècle*. Armand Colin.
5. Collier, P. (2009). *Le milliard d'en bas: Pourquoi les pays les plus pauvres échouent et ce que l'on peut y faire* (G. Joublin, Trad.). Éditions du Seuil.
6. Cooper, F. (2002). *Africa since 1940: The past of the present* [L'Afrique depuis 1940: le passé du présent]. Cambridge University Press.
7. Faye, C. (2015). *Enclavement et développement en Afrique de l'Ouest: L'enjeu des infrastructures*. L'Harmattan.
8. Foucher, M. (1991). *Fronts et frontière: un tour du monde géopolitique* (Nouv. éd. rev. et augm.). Fayard.
9. Grataloup, C. (2015). *Introduction à la géohistoire*. Armand Colin.
10. Grégoire, E. (1999). *Touaregs du Niger: Le commerce lointain*. Karthala.
11. Jacques, L. (1999). *Le tournant géographique: Penser l'espace pour lire le monde*. Éditions du Seuil.
12. Mbembe, A. (2016). *Politiques de l'inimitié*. La Découverte.
13. Nations Unies. (1982). *Convention des Nations unies sur le droit de la mer. Partie X: Droit d'accès des États sans littoral à la mer et liberté de transit, art. 124–132*. Nations Unies.
14. Policy Center for the New South. (2025). *Les enjeux stratégiques des espaces maritimes de l'Afrique atlantique*. PCNS Éditions.

15. World Bank. (2025). *Improving transport connectivity for food security in Africa* [Améliorer la connectivité des transports pour renforcer la sécurité alimentaire en Afrique]. World Bank.

➤ **Articles :**

1. Choplin, A., & Mareï, N. (2023). Géopolitique des flux en Afrique de l'Ouest: Corridors, ports et souveraineté. *Espace Géographique*, 52(2), 112-128.
2. Debrie, J. (2010). La notion de corridor dans la géographie des transports: Assemblage territorial et souveraineté. *Flux*, 81(3), 6-15.
3. De León Cobo, B. (2024, 13 septembre). Shifting alliances: The Sahel's geostrategic evolution in a multipolar era [La recomposition des alliances: l'évolution géostratégique du Sahel dans une ère multipolaire]. *Royal United Services Institute*.
4. Foucher, V. (2020). Les mutations de la souveraineté sécuritaire au Sahel: Entre fragmentation locale et internationalisation. *Politique Africaine*, 158(2), 45-68.
5. Gaziello, R. (2003). L'enclavement des États d'Afrique de l'Ouest: frein au développement et enjeu géopolitique. *Autrepart*, 27(3), 35-52.
6. Grégoire, E., & Bourgeot, A. (1994). Désordre, désenclavement et réorganisations spatiales en Afrique sahélo-saharienne. *Espace, populations, sociétés*, 12(2), 219-229.
7. Lombard, J. (2014). Mondialisation et transports en Afrique: La connectivité en question. *Annales de géographie*, 698(4), 1025-1048.
8. Mota, T. H. (2020). Um coração de rei: Cultura política islâmica como antecedente das revoluções muçulmanas na África Ocidental (Senegâmbia, séculos XVI e XVII). *Varia Historia*, 36(71), 329-360.
9. N'Guessan, M. (2018). Les pays enclavés d'Afrique de l'Ouest face aux défis du transit maritime. *Revue Ivoirienne de Géographie*, 14, 45-62.
10. Reitsma, H.-J. A. (1980). Africa's land-locked countries: A study of dependency relations [Les pays enclavés d'Afrique: Une étude des relations de dépendance]. *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 71(3), 130-141.
11. Sidi Khair, S. (2025). *Corridors des pays de l'Alliance des États du Sahel: vulnérabilités logistiques*. Policy Center for the New South.
12. Steck, B. (2003). Échanges maritimes et enclavement en Afrique de l'Ouest. *Les Cahiers d'Outre-Mer*, 56(221), 45-72.
13. Terrefe, B., & Verhoeven, H. (2024). The road (not) taken: The contingencies of infrastructure and sovereignty in the Horn of Africa [La voie non empruntée: les contingences des infrastructures et de la souveraineté dans la Corne de l'Afrique]. *Political Geography*, 110, 103070.
14. Zaanoun, A. (2024, 10 octobre). Morocco's Atlantic Initiative and potential challenges to regional leadership [L'Initiative atlantique du Maroc et les défis potentiels au leadership régional]. *Carnegie Endowment for International Peace*.

Natural and Cultural Heritage as a Lever for Development in Marginalized Mountainous Areas: Case Study of Maghraoua and Bab Boudir (Eastern Middle Atlas, Morocco)

Chairi Rim Hajar¹; Bouammali Nouredine²; MOUFID Youssef³

^{1&3} PhD Student, Polydisciplinary Faculty of Taza, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Laboratory of Space, History, Dynamics, and Sustainable Development, (Morocco)

²Research Professor, Polydisciplinary Faculty of Taza, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Laboratory of Space, History, Dynamics, and Sustainable Development (Morocco)

Email 1 : rimhajar.chairi@usmba.ac.ma

Email 2 : Nouredine.bouammali@usmba.ac.ma

Email 3 : youssef.moufid@usmba.ac.ma

 1: <https://orcid.org/0009-0001-1205-8934>

2: <https://orcid.org/0009-0000-8612-3308>

 3: <https://orcid.org/0009-0007-7008-3111>

Received	Accepted	Published
30/08/2026	12/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.218-236>

Rim Hajar Chairi; Nouredine Bouammali; MOUFID Youssef. (2026). Natural and Cultural Heritage as a Lever for Development in Marginalized Mountainous Areas: Case Study of Maghraoua and Bab Boudir (Eastern Middle Atlas, Morocco). *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 218 – 236.

Abstract

Marginalized mountainous regions in Morocco face a profound paradox between their specific resource wealth and socioeconomic vulnerability. This study, focusing on the rural communes of Maghraoua and Bab Boudir (Eastern Middle Atlas), adopts a territorial approach to analyze local heritage valorization. Grounded in a theoretical framework combining "specific resources" and "heritage valorization" (patrimonialization), the research utilizes a territorial diagnosis (resource inventory) and 150 semi-structured interviews with the local population. The results reveal exceptional natural (cedar forests, karstic caves) and cultural (crafts, performance arts) assets that remain underexploited or degraded due to unsustainable practices and the lack of an integrated vision. To address this, the study proposes a sustainable cultural-tourism territorial project aimed at transitioning from "transit tourism" to "heritage tourism." Key recommendations emphasize the effective integration of heritage into local development plans, supporting youth and women's cooperatives, and upgrading infrastructure through a participatory approach to ensure resource sustainability and local community engagement.

Keywords: Natural and Cultural Heritage, Territorial Development, Participatory Approach, Heritage Valorization, Maghraoua and Bab Boudir.

© 2026, Chairi & Bouammali & MOUFID, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

Le patrimoine naturel et culturel comme levier de développement des zones montagneuses marginalisées : Étude de cas des communes rurales de Maghraoua et Bab Boudir dans le Moyen Atlas oriental (Maroc)

Chairi Rim Hajar ¹; Bouammali Nouredine ²; MOUFID Youssef³

^{1&3} Laboratoire Espace, Histoire, Dynamique et Développement Durable, Faculté Polydisciplinaire de Taza, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès. Maroc

² Laboratoire Espace, Histoire, Dynamique et Développement Durable, Faculté Polydisciplinaire de Taza, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès. Maroc

Email 1 : rimhajar.chairi@usmba.ac.ma

Email 2 : Nouredine.bouammali@usmba.ac.ma

Email 3 : youssef.moufid@usmba.ac.ma

 1: <https://orcid.org/0009-0001-1205-8934>

2: <https://orcid.org/0009-0000-8612-3308>

 3: <https://orcid.org/0009-0007-7008-3111>

Reçu le	Accepté le	Publié le
30/08/2026	12/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.218-236>

Rim Hajar Chairi; Nouredine Bouammali; MOUFID Youssef. (2026). Le patrimoine naturel et culturel comme levier de développement des zones montagneuses marginalisées ; Étude de cas des communes rurales de Maghraoua et Bab Boudir dans le Moyen Atlas oriental (Maroc). Journal of Strategic and Military Studies,, Volume 8 (Numéro 32), pp: 218- 236.

Résumé

Les zones montagneuses marginalisées du Maroc souffrent d'un paradoxe entre la richesse de leurs ressources spécifiques et leur vulnérabilité socio-économique. Cette étude, menée dans les communes rurales de Maghraoua et Bab Boudir (Moyen Atlas oriental), adopte une approche territoriale pour analyser la valorisation du patrimoine local. Basée sur un cadre théorique associant « ressources spécifiques » et « patrimonialisation », la recherche s'appuie sur un diagnostic territorial (inventaire des ressources) et 150 entretiens semi-directifs menés auprès de la population locale. Les résultats révèlent un fort potentiel naturel (forêts de cèdres, grottes karstiques) et culturel (artisanat, arts populaires) exceptionnel, mais sous-exploité ou dégradé en raison d'activités non durables et de l'absence d'une vision intégrée. Pour y remédier, l'étude propose un projet territorial à vocation culturelle et touristique, visant à favoriser la transition d'un « tourisme de transit » vers un « tourisme patrimonial » durable. Les principales recommandations incluent l'intégration effective du patrimoine dans les plans de développement locaux, le soutien aux coopératives de jeunes et de femmes, et le développement d'infrastructures selon une approche participative.

Mots clés: Patrimoine naturel et culturel, Développement territorial, Approche participative, Valorisation du patrimoine, Maghraoua et Bab Boudir.

© 2026, Chairi & Bouammali & MOUFID, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1- Introduction

Les zones montagneuses du Maroc, en général, et le Moyen Atlas oriental, en particulier, constituent un réservoir de biodiversité et de culture uniques, formant un refuge pour des traditions ancestrales et des savoir-faire locaux qui se sont adaptés, au fil des siècles, à un milieu naturel difficile. Cependant, ces espaces sont longtemps restés prisonniers d'un modèle de développement qui a souvent marginalisé leurs spécificités et transformé leurs ressources en simples matières premières soumises à une exploitation traditionnelle et non durable. Cette situation a conduit à une augmentation des pressions environnementales, notamment la dégradation du couvert forestier, la diminution des ressources en eau, ainsi que le déclin des éléments du patrimoine culturel, tant matériel (comme l'habitat rural et les greniers collectifs « Igoudars ») qu'immatériel (comme les savoir-faire artisanaux et les arts populaires) (Hili & El Khalki, 2017 ; Boujrouf, 2014).

Dans le contexte des mutations qu'a connues le concept de développement depuis la fin du XXe siècle, l'« approche territoriale » a émergé comme une alternative stratégique visant à dépasser les modèles sectoriels par la valorisation des spécificités locales, l'implication des acteurs territoriaux et la transformation du patrimoine d'un simple héritage figé en un levier économique et une base d'innovation sociale (Pecqueur, 2001 ; Oiry-Varacca, 2013).

Cette étude part de l'hypothèse que la ressource patrimoniale, lorsqu'elle est mobilisée dans le cadre d'un projet territorial intégré, peut constituer le noyau dur d'un développement local durable capable de rompre l'isolement, de freiner l'exode de la population, d'accroître la compétitivité du territoire et de créer une certaine attractivité territoriale. Cependant, la mise en œuvre de cette hypothèse dans le contexte de zones marginales soulève des questions complexes quant à leur capacité à être compétitives et aux conditions de transition du statut d'héritage à celui de ressource économique, ce qui représente l'essence même du paradoxe des ressources dont souffre la zone d'étude.

La présente étude vise à aborder cette problématique centrale à travers la question fondamentale suivante : **Comment valoriser le patrimoine naturel et culturel des communes de Maghraoua et Bab Boudir et le transformer en un levier de développement territorial durable face aux défis de l'enclavement et de la marginalisation ?** Pour répondre à cette question, nous adoptons une méthodologie analytique multi-outils basée sur le diagnostic territorial participatif, l'analyse qualitative des entretiens et des documents, pour aboutir à la proposition d'un projet de développement intégré.

La recherche vise à atteindre les objectifs stratégiques suivants : un inventaire systématique des atouts patrimoniaux et naturels dans les zones de Maghraoua et Bab Boudir, servant de base de données pour l'intervention de développement ; l'analyse de la compétitivité de ces ressources et de leur rôle dans l'attraction d'investissements

touristiques éco-responsables ; la proposition de projets territoriaux concrets (sentiers touristiques, centres de valorisation) intégrant la conservation du patrimoine et l'élévation du niveau de vie de la population ; et la formulation de recommandations pour la protection du patrimoine naturel contre les changements climatiques et l'activité humaine abusive.

1.1-Les ressources territoriales et la valorisation du patrimoine

Le concept de « ressources territoriales » constitue une porte d'entrée théorique essentielle pour comprendre les dynamiques régissant la possibilité de transformer un héritage en levier de développement. L'école de « l'économie du territoire » propose ainsi de distinguer les ressources génériques, qui sont des ressources mesurables et transférables ne dépendant pas d'un territoire particulier, et les « ressources spécifiques », qui sont des ressources uniques, issues d'une longue histoire d'interaction entre la société et son espace, les rendant non reproductibles ailleurs (Colletis et Pecqueur, 2018 ; Gumuchian et Pecqueur, 2007). Ces ressources acquièrent leur valeur par un processus de révélation et de valorisation de la part des acteurs locaux. Dans ce contexte, le « patrimoine naturel et culturel » des zones de Maghraoua et Bab Boudir peut être défini non pas comme des objets figés, mais comme des ressources spécifiques latentes en attente de valorisation.

1.2- La valorisation du patrimoine (patrimonialisation)

C'est le processus social par lequel des éléments du passé ou de la nature sont sélectionnés, se voient attribuer une valeur symbolique et économique, et sont transformés en patrimoine (Di Méo, 2007). Ce processus n'est pas neutre mais est le produit d'interactions complexes entre différents acteurs (État, population, acteurs économiques) autour d'un élément jugé digne d'être conservé et valorisé. Dans le cas des zones montagneuses marginalisées, cette valorisation se heurte souvent à ce qu'Oiry-Varacca (2013) appelle les mutations de l'identité territoriale lors du passage d'un « tourisme de transit » à un « tourisme patrimonial ». Son étude de la vallée d'Aït Bouguemez dans le Haut Atlas a montré comment cette transition peut conduire à une marchandisation et une altération du patrimoine si elle n'est pas encadrée par une véritable approche participative.

En contrepoint, l'étude des chercheurs Hili et El Khalki (2017) sur les paysages karstiques du Parc National de Tazekka a constitué un modèle de valorisation du patrimoine géologique dans la même région. Leur étude a montré que les ressources karstiques uniques (grottes et cavernes) souffrent encore d'une sous-exploitation touristique, et ils ont proposé un projet intégré comme cadre de valorisation combinant géo diversité, biodiversité et diversité culturelle. C'est ce cadre que nous chercherons à adapter et à élargir afin d'inclure d'autres ressources patrimoniales.

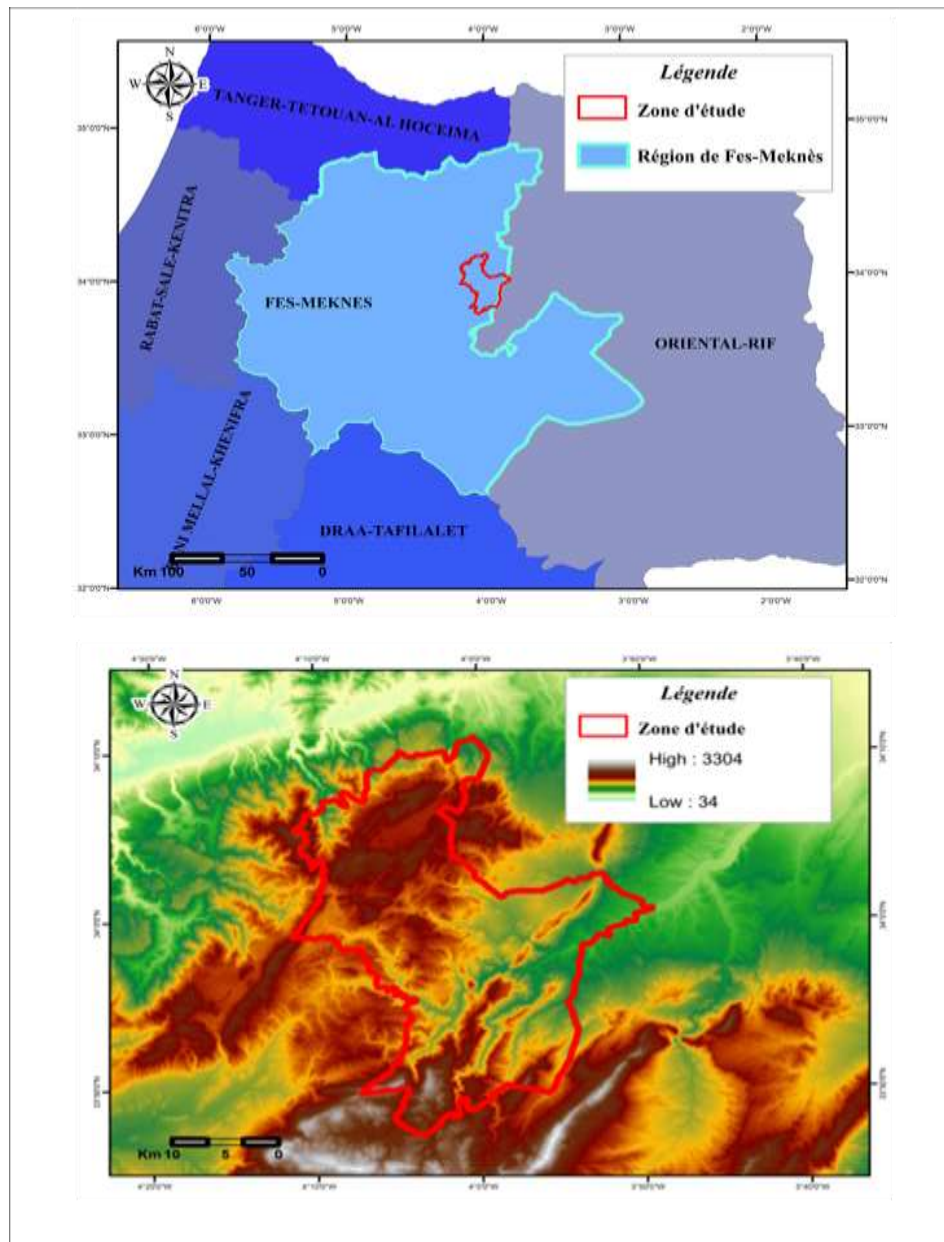
2- Méthode et outils

Cette étude repose sur une approche multi-niveau visant à faire parler les ressources locales spécifiques. Cette méthodologie a été déployée à travers trois étapes principales. D'abord, le diagnostic territorial des ressources a été réalisé par un inventaire et une classification systématique des ressources naturelles (forêts, ressources hydriques, grottes) et du patrimoine culturel (habitat rural, arts populaires, artisanat traditionnel et traditions culinaires), fondés sur des visites de terrain. Ensuite, l'analyse qualitative a été menée via une enquête auprès d'un échantillon aléatoire stratifié comprenant 150 chefs de ménage (76 de Maghraoua et 74 de Bab Boudir), l'échantillon étant choisi pour refléter la répartition de la population entre les principaux douars. Le taux de réponse a atteint 89 % (134 questionnaires valides pour l'analyse). Le questionnaire a été conçu pour collecter des données quantitatives sur la connaissance du patrimoine, la satisfaction vis-à-vis du développement, la disposition à participer et les principaux défis. Enfin, le travail bibliographique a consisté en la consultation de divers documents et rapports officiels (Plan Communal de Développement, Plan d'Aménagement Forestier) pour évaluer le degré d'intégration du patrimoine dans les stratégies de développement local, ainsi que les références académiques pertinentes.

2.1- Zone d'étude

La zone d'étude se situe dans la partie nord-orientale du Moyen Atlas, à environ 20 km au sud-ouest de la ville de Taza. Elle s'étend sur une superficie de 874 km². Sur le plan administratif, elle relève des communes rurales de Maghraoua et Bab Boudir, rattachées à la province de Taza, dans la région de Fès-Meknès. Elle se caractérise par un relief contrasté comprenant des montagnes, des plateaux et des plaines, ce qui contribue à la richesse et à la diversité des paysages. Les conditions naturelles, notamment l'abondance de l'eau et des forêts, ont favorisé un peuplement humain précoce par les tribus Ghiata et Beni Ourayn, qui ont développé une culture locale riche en parfaite harmonie avec le milieu naturel. Malgré la multiplicité et la richesse des ressources territoriales, la région connaît des indicateurs de développement faibles, se manifestant par un taux élevé de pauvreté, de vulnérabilité sociale et d'exode rural intense, ce qui la fait souffrir du paradoxe des ressources par excellence.

Cartes 1et 2. Zone d'étude



Source : Données du découpage administratif du Maroc 2015, MNT

3- Résultats

3.1- Des atouts naturels riches et diversifiés

La situation géographique du Moyen Atlas oriental lui confère de nombreux atouts et ressources territoriales, en tant que milieu caractérisé par l'abondance de l'eau et des paysages naturels. Les espaces riches en ressources hydriques et forestières ont, de tout temps, constitué des zones d'attraction pour le peuplement humain, un peuplement souvent marqué par la pratique d'activités agricoles. La zone d'étude ne déroge pas à cette règle,

compte tenu des conditions naturelles et climatiques favorables qui ont joué un rôle important dans l'installation des tribus Ghiata et Beni Ourayn.

3.1.1- La forêt, un patrimoine naturel riche et diversifié sujet à une dégradation notable

La zone d'étude est l'une des régions forestières par excellence du Moyen Atlas nord-oriental. La forêt y couvre de vastes superficies et abrite un ensemble d'essences forestières principales, dont les plus importantes sont le cèdre, le chêne-liège, le chêne vert, le hêtre et le thuya, en plus d'une gamme d'essences secondaires non moins importantes par leur répartition quantitative et qualitative, telles que le genévrier oxycèdre, le caroubier et d'autres espèces, sans oublier de vastes étendues d'essences de reboisement, notamment le pin d'Alep et le pin maritime.

La superficie forestière dans la zone d'étude occupe 44 867 hectares, soit un taux de 49,29 %, répartie comme suit :

Tableau N 1. Répartition de la superficie forestière dans la zone d'étude

Commune rurale	Superficie totale (en ha)	Superficie forestière (en ha)	Pourcentage (%)
Maghraoua	71 600	32 000	44,66
Bab Boudir	15 800	11 080	70,12
Total	87 400	43 080	49,29

Source : Agence nationale des Eaux et Forêts, Taza, 2025.

Il ressort du tableau la grande importance qu'occupe la forêt, puisqu'elle couvre la moitié de la superficie du territoire. Elle se compose d'essences nobles, principalement le chêne vert, le cèdre et le chêne-liège, entre autres. Le territoire abrite également de multiples espèces végétales, arborées, arbustives et herbacées. Nombre de ces plantes ont des usages médicinaux et aromatiques, comme « *Serguinte* », la menthe (pour parfumer les boissons, soulager les maux de ventre), « *Amlilas* » (traitement de la jaunisse), « *Ahlhal* » (soulagement des maux de ventre) et autres (Chairi, 2021).

La plante *Azir* (romarin) reste en tête des plantes médicinales et aromatiques, sa superficie atteignant 9 000 hectares dans la commune de Maghraoua. La commune délègue l'exploitation du romarin à l'entreprise adjudicataire du marché de récolte, en vertu d'un contrat négocié renouvelable chaque année. Le service des Eaux et Forêts perçoit 20 % du montant du marché, tandis que la commune en perçoit 80 %. Il est à noter que le prix de vente du quintal de la plante atteint 1 500 dirhams (Chairi, 2024).

Bien que le territoire connaisse une diversité importante dans les formations végétales, celles-ci restent exposées à de multiples risques, dont les changements climatiques, la coupe anarchique, les incendies et le surpâturage. L'espace forestier a en effet connu, au cours des trois dernières décennies, un rythme accéléré de dégradation, une perte de plus de 275 874 hectares a été enregistrée, soit l'équivalent de 41 % de la superficie forestière. Cette dégradation est également liée à une baisse notable de la densité végétale, surtout dans la commune de Maghraoua qui abritait un massif végétal dense (Chairi, 2026), ce qui nécessite des interventions urgentes pour sa protection.

3.1.2- Grottes et cavernes, un patrimoine géologique à valoriser

La structure calcaire jurassique a conduit à la formation de paysages karstiques souterrains uniques, où se dispersent de nombreuses grottes et cavernes (Grotte *Friwato*, Grotte *Chiker*, Grotte *Tikhoubaye*). Ces sites, dont la plupart n'ont pas encore été explorés, possèdent une valeur géologique, scientifique et touristique mondiale (Hili & El Khalki, 2017). Bien que le territoire compte un grand nombre de grottes et de cavernes, elles n'ont pas encore reçu l'attention nécessaire. À l'exception de la grotte *Friwato* (photo n° 1), les autres grottes sont dépourvues des conditions minimales d'exploitation touristique (absence d'aménagement, de sentiers, de guides spécialisés...). Il convient de noter que les associations spéléologiques locales jouent un rôle important dans la découverte de ces grottes et leur promotion, mais l'absence d'une délégation du tourisme dans la région et le manque de volonté institutionnelle pour leur valorisation ont empêché leur transformation en pôles d'attraction, les exposant même au pillage et à la dégradation.

Photo N 1. Formations karstiques dans la grotte *Friwato*



Source : Site internet du Parc de Tazekka (<http://www.tazekka.com>)

3.1.3- Des ressources hydriques importantes se perdent en l'absence de mobilisation

La zone d'étude se caractérise par d'importantes ressources en eau, superficielles et souterraines, en raison de sa nature rocheuse calcaire jurassique et du fait qu'elle reçoit annuellement d'importantes quantités de précipitations pluviales et neigeuses (Ben Brahim, 2009). En plus de fournir l'eau pour l'alimentation des rivières, l'irrigation des périmètres agricoles et des sites naturels touristiques, elles pourraient également fournir de l'énergie hydroélectrique aux douars avoisinants (Bouberria et Brioul, 2019).

Les ressources hydriques superficielles et souterraines de la région comprennent les sources de « *Ras El Ma* » avec leurs cascades pittoresques, le site de « *l'Oued Bared* » à la valeur écologique et biologique importante, le lac « *Tamda* » au paysage naturel enchanteur, la source minérale « *Aïn Admam* » et la « *Daya de Chiker* » saisonnière. Ces sites possèdent un réel potentiel pour devenir des destinations d'écotourisme, mais ils manquent du minimum d'aménagement nécessaire. En ce qui concerne l'usage agricole, les entretiens ont révélé qu'une grande partie de ces ressources en eau, notamment superficielles, se perd par gaspillage en raison de l'absence de petits barrages et de retenues nécessaires à leur collecte et à leur distribution équitable. Ceci est en contradiction avec leur capacité à être un moteur pour une économie agricole et touristique durable. Il est donc nécessaire de trouver des méthodes et des solutions pour réduire le volume d'eau gaspillée en construisant des réservoirs pour la fourniture d'eau. De plus, la mise en valeur de ces sites est tributaire d'interventions efficaces entre les différents acteurs pour revitaliser l'écotourisme et fournir des opportunités d'emploi à la population.

3.2- Un patrimoine culturel riche confronté à plusieurs défis

Nous tenterons, à travers cet axe, d'examiner certaines ressources du patrimoine culturel matériel et immatériel que recèle ce territoire et d'essayer de les mettre en évidence pour qu'elles servent de base à la création d'un développement local authentique dans l'espace territorial.

3.2.1- Un habitat rural reflétant les spécificités de la région

La zone d'étude comprend de nombreux groupements d'habitations sous forme de douars, dont les habitants utilisent pour la construction de leurs maisons des matériaux locaux fournis par l'environnement immédiat, tels que la pierre, la terre, le liège et les poteaux « *Kaiza* » ou « *Itliâne* ». La plupart des matières premières sont tirées de la nature, du recours à la forêt et de ce qu'elle offre comme arbres tels que le chêne vert, le chêne-liège et le cèdre, ce qui lui confère une place particulière.

De même, l'appartenance de la région au Moyen Atlas nord-oriental, caractérisé par l'abondance des précipitations neigeuses et pluviales, a imposé à la population de suivre des méthodes de construction spécifiques adaptées aux conditions naturelles, ce qui a

conduit celle-ci à adopter des techniques et des savoir-faire constructifs uniques, hérités des générations précédentes. Cependant, on observe depuis quelques années une tendance vers l'habitat moderne utilisant le béton armé, si bien que l'on note la présence d'un habitat dual, une maison rurale traditionnelle jouxtant une maison moderne. Dans l'ensemble, le patrimoine culturel matériel bâti constitue un pilier fondamental pour la dynamisation du secteur touristique et la réalisation du développement s'il est correctement valorisé et mobilisé.

3.2.2- Un artisanat traditionnel ancestral menacé de disparition

Le diagnostic du patrimoine artisanal traditionnel nous oblige à souligner un point extrêmement important : il est nécessaire de distinguer dans l'artisanat traditionnel le patrimoine matériel, représenté par les outils utilisés et les produits fabriqués, tandis que la technique, le savoir-faire et l'organisation sont classés dans le patrimoine immatériel.

La région regorge de métiers artisanaux, dont les plus importants sont la fabrication du tapis des *Ait Ourayn*, connu sous le nom de « *Hanbel* » et « *Handira* », la poterie et les ustensiles ménagers, ainsi que les articles de vannerie à base de doum et de roseau. Cependant, ces artisanats traversent une crise profonde, révélée par les entretiens avec des artisans et des associations locales. Ainsi, le « *tapis des Ait Ourayn* », qui reflète l'identité de la région, est aujourd'hui vendu à des prix dérisoires qui ne couvrent pas les coûts des matières premières et l'effort physique, en raison du règne d'une culture de consommation qui ne valorise pas le travail manuel, ainsi que de l'absence de mécanismes de commercialisation modernes. De plus, l'absence de formation et d'innovation dans les motifs a conduit à une baisse de son attractivité auprès des jeunes générations, menaçant ce patrimoine immatériel de disparition et privant la région d'une ressource importante susceptible d'être commercialisée touristiquement.

3.2.3- Les arts populaires et les traditions culinaires

La tribu *Ghiata et Ait Ourayn* recèlent une riche mosaïque artistique, dont les danses « *Ahidous* » et « *Tbourida* » ainsi que la poésie chantée « *Izlan* » sont les manifestations les plus marquantes. Ces arts sont liés aux rituels de joie collective et expriment l'identité locale. De même, l'art culinaire local (avec des plats tels que *le Trid*, *la R'fissa* aux plantes médicinales, *la Bazine*...) constitue un héritage incarnant la générosité et le lien avec la nature. Cependant, les résultats montrent que ces expressions culturelles, malgré leur richesse, restent confinées à la consommation locale et ne se sont pas encore transformées en un produit touristique organisé et durable. De surcroît, les vagues de « modernité » et de mondialisation commencent à empiéter sur les habitudes alimentaires locales, ce qui représente une menace réelle pour la spécificité patrimoniale (Chairi, 2021).

3.3- Résultats de l'enquête de terrain

Les résultats du questionnaire ont été saisis et analysés à l'aide du logiciel SPSS. Voici une présentation des principaux résultats quantitatifs reflétant la réalité des perceptions et des attentes de la population de la région.

3.3.1- Caractéristiques démographiques de l'échantillon répondant

Le nombre de répondants s'est élevé à 134 personnes, dont 67 % d'hommes et 33 % de femmes. Le tableau suivant illustre leur répartition selon les tranches d'âge, le niveau d'instruction et la profession:

Tableau N 2. Caractéristiques démographiques de l'échantillon répondant

Variable	Catégories	Pourcentage (%)
Tranche d'âge	Moins de 25 ans	12,7
	25-40 ans	38,8
	41-60 ans	32,8
	Plus de 60 ans	15,7
Niveau d'instruction	Sans instruction	28,4
	Primaire/Collège	41,0
	Secondaire	18,7
	Universitaire	4,5
	Formation professionnelle	7,5
Situation professionnelle	Agriculteur	34,3
	Artisan	11,9
	Fonctionnaire	6,7
	Commerçant	5,2
	Chômeur / Femme au foyer	38,1
	Étudiant/Élève	3,7

Source : Résultats de l'enquête de terrain, 2025

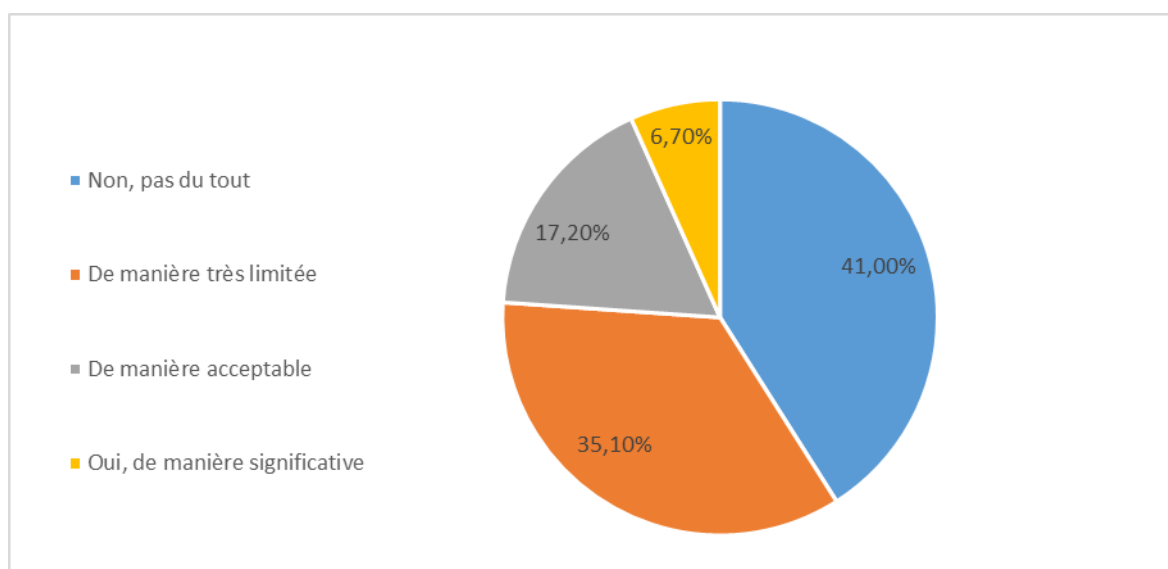
L'analyse du tableau montre clairement que la catégorie des jeunes âgés de 25 à 40 ans est dominante avec un taux de 38,8 %, catégorie qui représente la force de travail et la plus disposée à s'engager dans les projets territoriaux. En ce qui concerne le niveau d'instruction, 69,4 % de l'échantillon n'ont pas dépassé le niveau collégial, dont 28,4 %

sans aucune instruction, contre un chiffre négligeable de diplômés de l'université (4,5 %). Quant à la situation professionnelle, on note la prédominance d'une économie de subsistance (34,3 % d'agriculteurs et d'éleveurs) et une inflation sans précédent du chômage, le taux de chômeurs et de femmes au foyer atteignant 38,1 %. En revanche, la faible proportion d'artisans (11,9 %) révèle le déclin du nombre de détenteurs du patrimoine matériel vivant. Cette structure socio-démographique confirme donc que toute stratégie de valorisation du patrimoine ne réussira pas si elle ne place pas la lutte contre l'analphabétisme, la formation professionnelle spécialisée et l'intégration des catégories marginalisées (femmes, chômeurs, petits artisans) au cœur de ses interventions.

3.3.2- Connaissance du patrimoine et conscience de son potentiel

Les résultats ont montré qu'il existe une conscience collective du patrimoine local que recèle la région malgré la marginalisation. Ainsi, 82,1 % des répondants ont déclaré avoir une bonne connaissance des ressources naturelles (forêts, grottes, sources), contre seulement 4,5 % qui ont jugé leur connaissance faible. Pour le patrimoine culturel, 91,8 % des répondants ont affirmé avoir une bonne connaissance des éléments de ce patrimoine (arts, artisanat et cuisine), ce qui reflète la continuité des pratiques culturelles dans la vie quotidienne. Plus important encore, 96,3 % des répondants ont reconnu que ces ressources pouvaient constituer une source économique importante, tandis que 76,1 % ont affirmé qu'ils ne bénéficient actuellement pas du tout ou de manière très limitée de ces richesses, comme l'illustre le graphique suivant :

Graphique N 1. Degré de bénéfice de la population des ressources patrimoniales

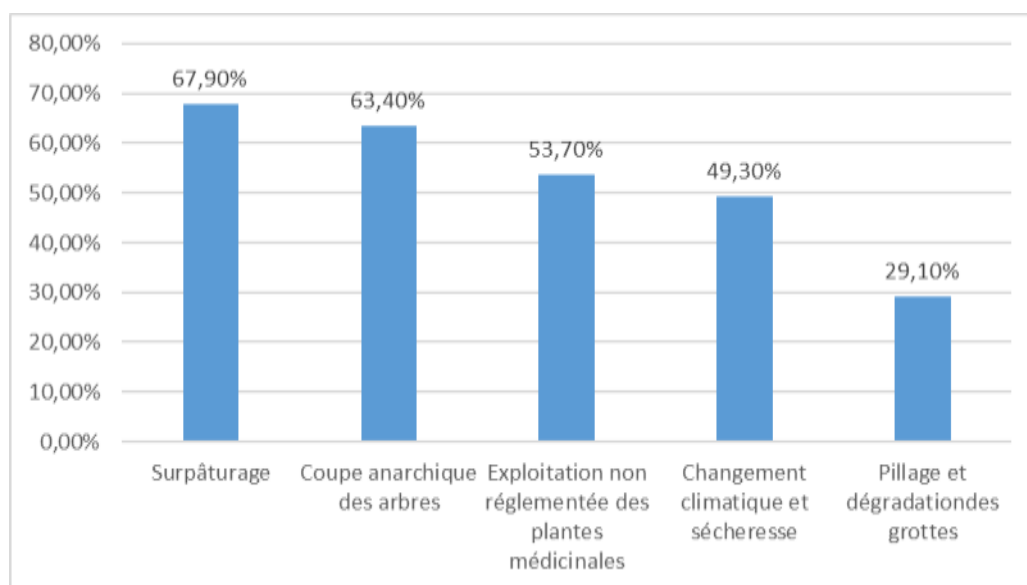


Source : Enquête de terrain, 2025

3.3.3- Les risques menaçant le patrimoine naturel et culturel

Interrogés sur les risques les plus importants (par choix multiple), les participants ont choisi la liste des menaces naturelles dominée par le problème du surpâturage (67,9 %), la coupe anarchique des arbres (63,4 %) et l'exploitation non réglementée des herbes médicinales (53,7 %). En l'absence d'alternatives économiques et énergétiques, la pauvreté et l'enclavement deviennent des moteurs d'exploitation non durable. De plus, la reconnaissance par plus de la moitié des répondants de la gravité de ces pratiques est un indicateur de l'existence d'une conscience environnementale sur laquelle on peut s'appuyer dans le cadre d'un projet territorial offrant des alternatives économiques telles que la valorisation organisée des plantes médicinales et l'amélioration de la productivité des pâturages. La proportion de 49,3 % évoquant le changement climatique et la sécheresse n'est pas moins importante, reflétant une prise de conscience de l'impact des facteurs climatiques qui aggravent la vulnérabilité de la région. Quant au pillage et à la dégradation des grottes, bien que ce soit le taux le plus faible (29,1 %), il représente une menace irréversible pour un patrimoine géologique mondial et nous rappelle que la protection de ces sites est toujours absente de l'agenda des autorités locales.

Graphique N 2. Risques menaçant le patrimoine naturel

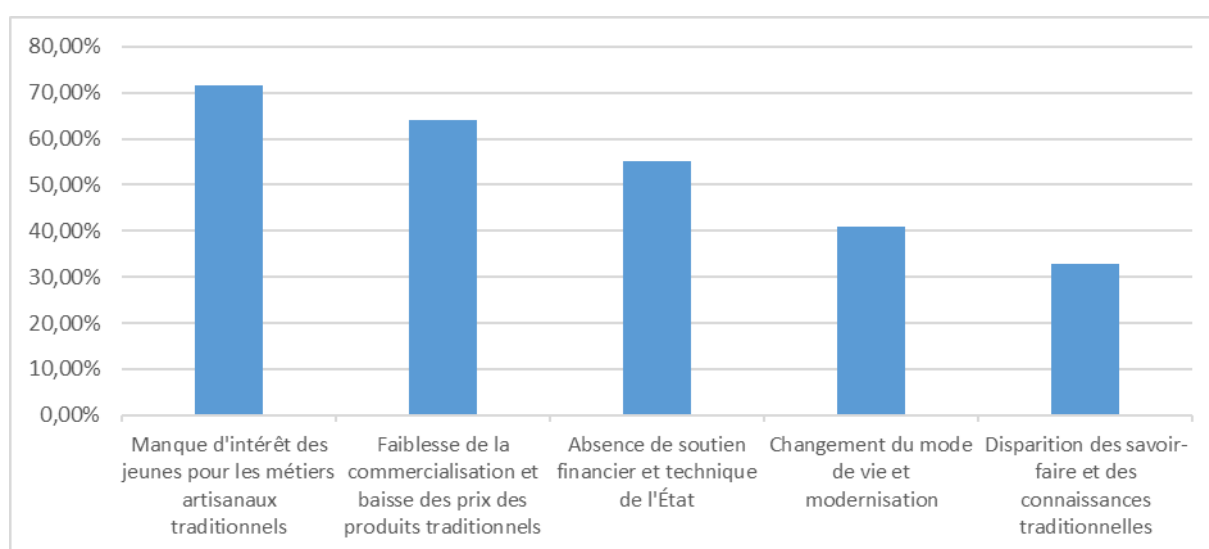


Source : Enquête de terrain, 2025

Concernant le patrimoine culturel, comme le montre le graphique ci-dessous, la population a exprimé une profonde inquiétude face aux défis socio-économiques. Ainsi, 76,6 % ont évoqué le manque d'intérêt des jeunes pour l'artisanat traditionnel et leur aversion pour celui-ci. Cela peut être considéré comme une conséquence inéluctable de la faiblesse de la commercialisation et de la baisse des prix des produits (64,2 %), ainsi que de l'absence de soutien financier et technique de l'État (55,2 %). Les changements de mode

de vie et la modernisation arrivent avec un taux de 41 %, montrant que la menace n'est pas seulement économique, mais touche également la transformation culturelle profonde, ce qui requiert des stratégies de valorisation alliant authenticité et innovation. Quant à l'indicateur de la disparition des savoir-faire et des connaissances traditionnelles (32,8 %), il semble moins aigu, mais il constitue un signal d'alarme, car ces savoirs détenus par les personnes âgées (15,7 % de l'échantillon) sont menacés de disparition s'ils ne sont pas documentés et transmis via des programmes de formation ciblant les jeunes au sein de la Maison de l'Artisan.

Graphique N 3. Risques menaçant le patrimoine culturel

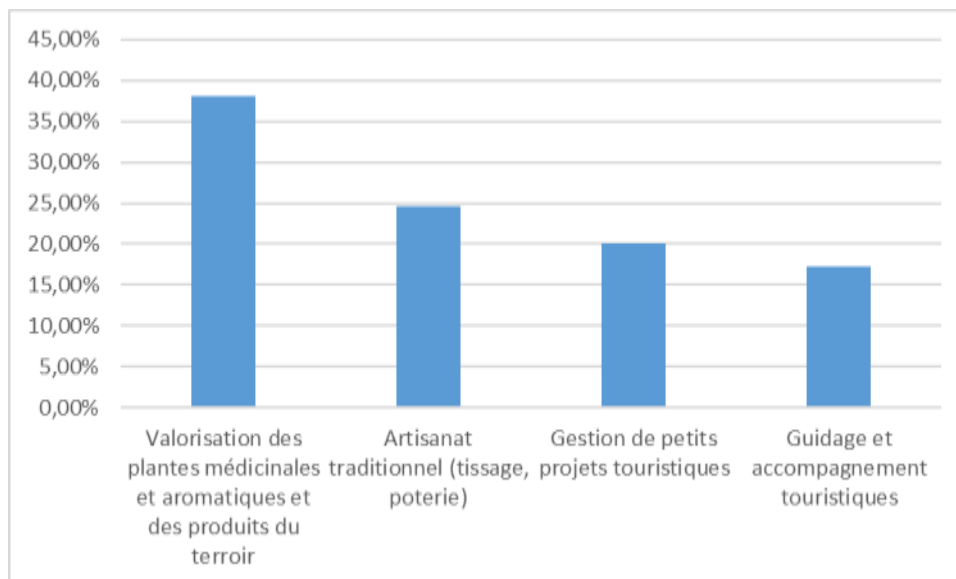


Source : Enquête de terrain, 2025

3.3.4- Disposition à participer et aspirations futures

Cet axe reflète des résultats encourageants, montrant que le capital humain est prêt à s'engager si les conditions appropriées sont réunies. En effet, 88,1 % ont exprimé leur disposition à participer à un projet de développement touristique et culturel. En revanche, 72,4 % de l'échantillon interrogé n'avaient jamais participé à un projet de ce type, ce qui indique que leur non-participation n'est pas un refus mais est due à l'absence d'une vision stratégique intégrée fondée sur l'implication de la population locale. Lorsqu'on les a interrogés sur les domaines de formation qu'ils souhaitent, les réponses se sont réparties comme suit :

Graphique N 4. Domaines de formation privilégiés



Source : Enquête de terrain, 2025

Il ressort du graphique que la valorisation des plantes médicinales et aromatiques ainsi que des produits du terroir arrive en tête avec un taux de 38,10 %, un résultat qui met en évidence la conscience de la population de l'existence d'une richesse forestière et agricole latente (romarin, miel, caroube, olive) en attente de passer d'une logique d'exploitation anarchique à une logique de valorisation organisée et génératrice de revenus. L'artisanat traditionnel vient en deuxième position avec un taux de 24,6 %, confirmant que les métiers manuels, en tête desquels le *Hanbel* et le tapis des *Ait Ourayn*, occupent toujours une place particulière auprès de la population. Quant aux catégories de gestion de petits projets touristiques, du guidage et de l'accompagnement touristiques, elles représentent ensemble 37,30 % des aspirations de la population, qui considère le secteur touristique comme un moteur pour la commercialisation des produits artisanaux et locaux.

Les résultats du questionnaire confirment l'hypothèse centrale de la recherche, à savoir la richesse et la diversité des ressources patrimoniales dans les communes de Maghraoua et Bab Boudir, et une grande disposition à participer de la part de la population pour valoriser ces ressources, face à l'absence d'équipements et de soutien. Ces données font du projet territorial participatif une exigence claire et réalisable si la volonté politique et les investissements sont au rendez-vous.

4- Discussion

Les résultats de l'étude confirment que les communes de Bab Boudir et Maghraoua dans le Moyen Atlas oriental disposent d'un capital important de ressources spécifiques, où coexistent une richesse naturelle et patrimoniale exceptionnelle (forêts de cèdres et de chênes, systèmes karstiques uniques, plantes médicinales et aromatiques, artisanat

ancestral et arts populaires), avec des indicateurs de développement faibles, comme l'ont révélé les caractéristiques démographiques de l'échantillon : 69,4 % des répondants n'ont pas dépassé le niveau collégial, 38,1 % sont en situation de chômage et 72,4 % n'ont jamais participé à une activité de valorisation du patrimoine. Par conséquent, ces données reflètent fortement l'incapacité des politiques publiques qui ont échoué à transformer les ressources latentes en ressources réelles génératrices de revenus. Cette conclusion concorde avec ce à quoi Colletis et Pecqueur (2018) ont abouti, à savoir que la transformation d'une ressource générique en ressource spécifique requiert un processus de révélation et de valorisation, processus porté par des acteurs locaux dans le cadre d'une gouvernance participative, ce qui est resté absent de la zone d'étude. Au lieu de ce processus, ce sont des mécanismes d'exploitation anarchiques et non réglementés qui ont prévalu, comme le surpâturage, la coupe anarchique et l'exploitation non organisée des plantes médicinales et aromatiques, transformant ainsi la richesse naturelle en vulnérabilité environnementale.

Au niveau du patrimoine culturel, les résultats de l'étude mettent en évidence un état de dégradation des éléments de ce patrimoine, dû principalement à des facteurs économiques. 71,6 % des répondants estiment que les jeunes se détournent de l'artisanat traditionnel, 64,2 % considèrent que la crise est principalement due à la faiblesse de la commercialisation et à la baisse des prix, et 55,2 % pointent l'absence de soutien institutionnel. Ceci rejoint les conclusions de l'étude d'(Oiry-Varacca, 2013) sur la vallée d'Aït Bouguemez dans le Haut Atlas, selon laquelle la transition du tourisme de montagne d'un tourisme de transit à un tourisme patrimonial peut aboutir à une « marchandisation » du patrimoine et à son altération s'il n'y a pas de politique publique protégeant l'artisan et valorisant le travail manuel. Le cas du tapis des Ait Ourayn, vendu à des prix dérisoires malgré sa qualité, reflète ce paradoxe entre une valeur symbolique élevée et une valeur marchande faible, menaçant de transformer l'artisan, de porteur de patrimoine en travailleur oublié.

Dans le contexte local, les résultats de notre étude concordent avec l'étude de (Hili et El Khalki, 2017) sur les paysages karstiques du Parc National de Tazekka, où ils ont confirmé que ces sites, malgré leur valeur scientifique et leur potentiel touristique important, restent sous-exploités. Notre étude apporte une nouvelle dimension à ce diagnostic en montrant que le problème ne se limite pas à l'absence d'aménagements, mais s'étend à l'image stéréotypée de la région, perçue comme un espace montagnard dépourvu d'attraits, puis à l'absence d'une réelle volonté politique de la part des acteurs pour développer la région et réaliser un développement durable par l'implication de la population. C'est là que réside l'essence de notre contribution scientifique, révélée par le questionnaire : 96,3 % des répondants ont exprimé leur conviction que le patrimoine local peut constituer une source économique importante, et 88,1 % se sont déclarés prêts à participer à tout projet de développement, ce qui prouve que la population n'est pas un simple élément humain, mais

un acteur essentiel si les conditions institutionnelles et matérielles sont réunies pour transformer cette disposition en une participation effective et productive.

De là apparaît la nécessité d'adopter un modèle de développement ciblant les espaces territoriaux des deux communes de Maghraoua et Bab Boudir, à savoir le projet territorial intégré que nous reformulons en nous basant sur les résultats de l'enquête de terrain. Ce projet intègre le tourisme à d'autres secteurs producteurs de richesse pour garantir la diversification des sources de revenus et réduire les risques. Les interventions du projet se répartissent sur quatre axes principaux visant à diversifier l'offre territoriale.

L'axe culturel et artisanal comprend la création d'une « Maison de l'Artisan » comme espace de formation et de commercialisation, la mise en place de coopératives spécialisées dans la poterie et le tissage local, et l'établissement d'un centre d'études anthropologiques pour documenter la mémoire locale.

L'axe touristique et sportif de nature vise à institutionnaliser et organiser les sports de montagne (spéléologie, escalade, chasse, et randonnée) par l'aménagement de circuits touristiques intégrés reliant les forêts, les grottes et les douars, la construction d'un complexe touristique traditionnel respectant les spécificités architecturales locales, tout en œuvrant à la valorisation de la cuisine locale comme élément d'attraction touristique.

L'axe agricole solidaire se concentre sur la valorisation des produits du terroir, en particulier les plantes médicinales et aromatiques qui constituent une richesse forestière sous-exploitée de manière optimale, via la création de petites unités de distillation et de séchage gérées par des coopératives génératrices de revenus, créant ainsi une alternative à l'exploitation anarchique pratiquée par les entreprises extérieures.

L'axe de la mise à niveau des infrastructures et services de base constitue une condition nécessaire au succès du projet, comprenant le désenclavement des douars par l'aménagement des routes, la généralisation de l'eau et de l'électricité, la formation de guides touristiques locaux, ainsi que des programmes d'alphabétisation fonctionnelle.

Le succès de ce projet repose sur l'approche participative réunissant des partenaires multiples, parmi lesquels le Conseil Régional, les directions provinciales (Eaux et Forêts, Agriculture, Artisanat, Culture), en plus du secteur privé et du tissu associatif. Le financement repose également sur la diversification des sources entre les budgets sectoriels, les prêts bancaires et les initiatives privées, sous la supervision d'un comité de suivi spécialisé chargé des opérations d'évaluation continue pour garantir la réalisation des objectifs fixés et assurer la durabilité des ressources patrimoniales.

5-Conclusion

Cette étude a conclu que les communes de Bab Boudir et Maghraoua possèdent un stock stratégique de ressources patrimoniales spécifiques latentes qui, si elles sont correctement valorisées, peuvent représenter un véritable levier de développement économique et social

durable et contribuer à rompre l'enclavement et la marginalisation de la région. Cependant, cette valorisation n'est pas un processus purement technique, mais un projet sociétal et politique qui requiert une volonté réelle et un changement dans les modes de gestion selon une stratégie globale et intégrée, par l'implication des différents intervenants et acteurs territoriaux, depuis les institutions de l'État jusqu'au citoyen le plus modeste. Sur la base des résultats de cette étude et pour atteindre les objectifs préalablement fixés, nous proposons un ensemble de recommandations que nous énumérons comme suit :

Intégrer le patrimoine naturel et culturel dans les Plans Communaux de Développement et mettre en place un cadre légal protégeant les grottes et cavernes du pillage anarchique.

Encourager la création de coopératives touristiques locales, spécialement pour les jeunes et les femmes, pour valoriser les produits du terroir (miel, plantes médicinales, tapis) et offrir des services de guidage touristique, en leur fournissant la formation et le soutien financier et technique nécessaires pour garantir que la population bénéficie des revenus du tourisme.

Elaborer un « Atlas numérique » des ressources patrimoniales basé sur les Systèmes d'Information Géographique (SIG) pour faciliter la promotion touristique et la gestion durable.

Créer des sentiers de sensibilisation et d'information contribuant à élever la conscience des visiteurs et de la population sur l'importance des équilibres environnementaux et la protection de la forêt contre les incendies et le surpâturage.

Liste bibliographique

- Ben Brahim, Y. (2009). La neige dans la commune de Maghraoua et son pourtour (Moyen Atlas septentrional). *Géo Maghreb*, (5), 61–80.
- Bouberria, A., & Brioul, R. (2019). Les ressources naturelles et les perspectives de développement durable dans l'espace territorial du Grand Maghraoua. Dans *Actes du premier colloque national : Commune de Maghraoua, quelles opportunités de développement durable? (4 mai 2019)*. Warakat Bilal.
- Boujrouf, S. (2014). Ressources patrimoniales et développement des territoires touristiques dans le Haut Atlas et les régions sud du Maroc. *Journal of Alpine Research | Revue de Géographie Alpine*, 102(1). <https://doi.org/10.4000/rga.2338>
- Chairi, R. H. (2021). *Valorisation du patrimoine immatériel dans les espaces montagneux : cas du massif de Tazekka dans le Moyen Atlas oriental* [Mémoire de master inédit]. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté Polydisciplinaire de Taza.
- Chairi, R. H. (2024). Les plantes médicinales et aromatiques dans le Moyen Atlas nord-oriental, entre exploitation anarchique et voies de valorisation : cas du romarin

dans la commune de Maghraoua. Dans *Actes du colloque sur les milieux ruraux au Maroc : dynamiques sociétales et recomposition de l'espace* (pp. 259–271). Publications de la Faculté Polydisciplinaire de Taza.

- Chairi, R. H., & Bouamali, N. (2026). La dégradation forestière entre contraintes naturelles et exploitation humaine : cas des communes de Bab Boudir et Maghraoua dans le Moyen Atlas oriental. *Journal Of Strategic and Military Studies*, 8(29), 215–229.
- Colletis, G., & Pecqueur, B. (2018). Révélation des ressources spécifiques territoriales et coordination des acteurs. *Revue d'Économie Régionale & Urbaine*, (4), 677–700.
- Di Méo, G. (2007). Processus de patrimonialisation et construction des territoires. Dans *Colloque "Patrimoine et industrie en Poitou-Charentes"* (pp. 1–12).
- El Azzouzi, Y. (2024). Les défis de l'investissement du patrimoine archéologique dans le plan de développement au Maroc : cas de la province de Taza – Maroc. *Revue des Sciences Humaines et Sociales*, 8(3), 99–108.
- Gumuchian, H., & Pecqueur, B. (Éds.). (2007). *La ressource territoriale*. Economica.
- Hili, A., & El Khalki, Y. (2017). Les paysages karstiques du parc national de Tazekka (Moyen Atlas nord oriental, province de Taza, Maroc) : inventaire, évaluation et valorisation pour un développement territorial durable et intégré. *Karstologia*, (70), 43–52.
- Oiry-Varacca, M. (2013). Du tourisme de randonnée au tourisme patrimonial : l'identité, levier de recompositions territoriales dans la vallée des Aït Bouguemez (Haut-Atlas, Maroc). *Collection EDYTEM. Cahiers de géographie*, 14(1), 45–56.
- Pecqueur, B. (2001). Qualité et développement territorial : l'hypothèse du panier de biens et de services territorialisés. *Économie rurale*, 261(1), 37–49.
- Tebaa, O., & Boujrouf, S. (2019). Patrimonialization and the geopark label: For which development model in the South? The case of Morocco. Dans *Sustainable Development of Rural Areas*.

Thirty Years of Forest Fire Management in Morocco: National Trajectory and a Comparative Analysis with French and Spanish Frameworks

LYAZIDI Mounir

PhD researcher in Public Law and Political Science Politiques; Faculty of Social, Economic, and Judiciary Sciences-Agdal. Mohammed V University-Rabat

Email : gldmlyaz23@gmail.com

 ORCID identifier : 0009-0007-0815-4564

Received	Accepted	Published
05/08/2026	01/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.237-254>

Mounir LYAZIDI. (2026). *Thirty Years of Forest Fire Management in Morocco; National Trajectory and a Comparative Analysis with French and Spanish Frameworks*. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 237-254.

Abstract

Since the 2001 Master Plan, Morocco has built, through successive stages, a forest fire prevention and firefighting system now recognized at the African and Arab level. This article traces, over three decades, the evolution of this system, encompassing governance, operational doctrine, aerial resources and surveillance technologies, then compares it with the recent transformations of the French and Spanish systems, which have faced an unprecedented intensification of fire risk since 2022 linked to climate change and, in Southern Europe, to agricultural land abandonment. The comparative analysis highlights three governance models (centralized and inter-ministerial in Morocco, a hybrid State-local government model in France, and a strongly decentralized model in Spain), a growing technological convergence, and a significant gap in the scale of burned areas, with France and Spain having shifted, in 2025-2026, into a megafire dynamic that Morocco has hopefully not yet experienced.

Keywords: forest fires, Morocco, South Europe, risk governance, European cooperation

© 2026, LYAZIDI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

Trente ans de lutte contre les incendies de forêt au Maroc : Trajectoire nationale et mise en perspective avec les dispositifs français et espagnol

LYAZIDI Mounir

Doctorant chercheur en Droit Public et Sciences Politiques ; Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales-Agdal. Université Mohammed V-Rabat

Email : gldmlyaz23@gmail.com

 ORCID identifier : 0009-0007-0815-4564

Reçu le	Accepté le	Publié le
05/08/2026	01/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.237-254>

LYAZIDI Mounir. (2026). Trente ans de lutte contre les incendies de forêt au Maroc ; Trajectoire nationale et mise en perspective avec les dispositifs français et espagnol. *Journal of Strategic and Military Studies*, Volume 8 (Numéro 32), pp: 237- 254.

Résumé

Depuis le Plan directeur de 2001, le Maroc a construit, par étapes successives, un dispositif de prévention et de lutte contre les incendies de forêt aujourd'hui reconnu à l'échelle africaine et arabe. Cet article retrace, sur trois décennies, l'évolution de ce dispositif englobant gouvernance, doctrine opérationnelle, moyens aériens et technologies de surveillance, et le met en regard des transformations récentes des systèmes français et espagnol, confrontés depuis 2022 à une intensification inédite du risque incendiaire liée au changement climatique et, en Europe du Sud, à la déprise agricole. L'analyse comparative met en évidence trois modèles de gouvernance (centralisée et interministérielle au Maroc, hybride État-collectivités en France, fortement décentralisée en Espagne), une convergence technologique croissante et un décalage significatif dans l'ampleur des surfaces parcourues par le feu, la France et l'Espagne ayant basculé, en 2025-2026, dans une logique de mégafeux que le Maroc n'a heureusement pas connue pour l'instant.

Mots-clés : Incendies de forêt, Maroc, Europe du sud, gouvernance des risques, coopération européenne.

© 2026, LYAZIDI, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1. Introduction

Le feu de forêt n'est plus, dans le bassin méditerranéen et dans son voisinage immédiat, un aléa saisonnier circonscrit à quelques régions à risque : il s'est imposé, en l'espace d'une génération, comme un enjeu structurel de sécurité civile, d'aménagement du territoire et de politique climatique. Si l'exposition à ce risque est commune au Maroc, à la France et à l'Espagne, les trajectoires institutionnelles, les moyens et les résultats diffèrent sensiblement. Le Maroc a engagé, dès le début des années 2000, une modernisation progressive et continue de son dispositif de lutte, qui lui permet aujourd'hui de contenir la progression du risque malgré la multiplication des départs de feu. La France et l'Espagne, dotées de doctrines et de moyens plus anciens et globalement plus importants, ont pourtant connu, au cours des étés 2022, 2025 et 2026, des saisons d'incendies d'une ampleur inédite, qui interrogent la soutenabilité de leurs modèles respectifs face à un climat devenu structurellement plus inflammable.

Cet article se propose de retracer, sur les trente dernières années, l'évolution du dispositif marocain de prévention et de lutte contre les incendies de forêt, puis de la mettre en perspective avec l'état actuel des dispositifs français et espagnol. Il s'appuie sur les données les plus récentes disponibles concernant les campagnes 2025 et 2026, ainsi que sur les rapports institutionnels, parlementaires et de presse spécialisée relatifs à la gouvernance du risque incendie dans les trois pays. La démarche est délibérément comparative : il ne s'agit pas de hiérarchiser des dispositifs nationaux, mais de comprendre en quoi des choix de gouvernance différents, entre centralisation interministérielle marocaine, architecture hybride État-départements en France et forte décentralisation régionale en Espagne, produisent des trajectoires et des vulnérabilités distinctes face à un même phénomène global.

Sur le plan méthodologique, cette étude qui s'appuie sur une approche comparative institutionnelle, adossée à une mobilisation documentaire, ne prétend pas à l'exhaustivité statistique mais vise à restituer, pour chacun des trois pays, la cohérence d'ensemble d'une trajectoire de politiques publiques, en croisant données chiffrées, décisions de gouvernance et évolutions doctrinales.

2. Le Maroc : trente ans de construction progressive d'un dispositif national

2.1. Des années 1980 aux années 2000 : les prémices d'une doctrine aérienne

Jusque dans les années 1980, la lutte aérienne contre les incendies de forêt au Maroc reposait essentiellement sur une flotte de sept avions Turbo Thrush opérés par la Gendarmerie Royale¹, complétée par un module de largage installé sur des hélicoptères Puma des Forces Royales Air. Le tournant suivant intervient au début des années 2000,

¹ H24info. (2021, 2022). Articles relatifs à l'acquisition de Canadair par le Maroc ; Le360. (2026). Comment les FAR se préparent aux feux de forêt.

avec l'adoption du système MAFFS (Modular Airborne Fire Fighting System), un module de largage d'eau installé sur des avions militaires C-130 Hercules. Le Maroc en devient alors, avec trois appareils équipés, le principal utilisateur mondial de cette technologie¹, ce qui témoigne d'une volonté déjà affirmée de se doter de capacités de largage lourdes plutôt que de se limiter à des moyens légers.

C'est dans ce contexte qu'est adopté, en 2001, le premier Plan directeur de prévention et de lutte contre les incendies de forêts², qui pose les bases doctrinales encore largement en vigueur aujourd'hui : un cycle de gestion du risque articulé autour de la prévention, de l'analyse des risques, de la préparation, de l'intervention et de la réhabilitation post-incendie. Ce document constitue la matrice à partir de laquelle l'ensemble des réformes ultérieures viendront s'articuler, dans une logique d'actualisation continue plutôt que de rupture.

2.2. 2011-2020 : l'entrée dans l'ère «Canadair» et la diversification des moyens

L'événement le plus structurant de la décennie 2010 est sans conteste l'acquisition, en 2011, du premier avion amphibie Canadair CL-415³, qui fait du Maroc le seul pays arabe et africain doté de cette capacité. Le coût d'acquisition d'un appareil neuf, de l'ordre de 30 à 50 millions de dollars, ainsi que le coût horaire d'exploitation, ont représenté un investissement conséquent, justifié par l'efficacité opérationnelle de cet appareil dans les zones montagneuses et difficiles d'accès qui caractérisent une grande partie du massif forestier marocain.

La flotte s'est ensuite étoffée par paliers successifs : cinq appareils en 2022, complétés par une commande de trois Canadair CL-415 supplémentaires livrés entre fin 2021 et 2024, portant la flotte nationale à huit aéronefs⁴. Cette montée en puissance progressive contraste avec des stratégies d'acquisition plus erratiques observées ailleurs (l'Algérie n'en possède aucun pour le moment), et s'inscrit dans un investissement continu depuis 2011 plutôt que dans des achats de crise consécutifs à un sinistre majeur. En parallèle, le lancement en février 2020 de la stratégie «Forêts du Maroc 2020-2030» par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu le Glorifie, a inscrit la protection du patrimoine forestier, estimé à neuf millions d'hectares, dans un cadre budgétaire dédié, avec une enveloppe initiale de 150 millions de dirhams⁵ consacrée spécifiquement à la prévention et à la lutte contre les incendies, incluant l'intégration de l'intelligence artificielle et des nouvelles technologies de surveillance.

¹ H24info. (2021, 2022). Articles relatifs à l'acquisition de Canadair par le Maroc.

² Revue forestière française. (2025). Évolution de la politique forestière au Maroc : vers une gestion durable et participative des ressources forestières.

³ Le360. (2025). Pourquoi le Maroc a eu raison d'investir dans les Canadair.

⁴ Silicon Valley Maroc. (2026). Pourquoi le Maroc domine l'Afrique avec sa flotte de Canadair.

⁵ Le Brief. (2026). Forêts du Maroc 2020-2030 : une stratégie à l'épreuve du terrain.

2.3. 2023-2026: Gouvernance interinstitutionnelle et surveillance technologique

Face à l'intensification des épisodes de chaleur et à la pression croissante du changement climatique, le Maroc a adopté un nouveau Plan directeur de gestion intégrée des incendies de forêts 2023-2033, piloté par l'Agence nationale des eaux et forêts (ANEF)¹, qui a succédé au Haut-Commissariat aux eaux et forêts, en coordination avec le Ministère de l'Intérieur, la Protection Civile, la Gendarmerie Royale, les Forces Armées Royales, les Forces Royales Air, les Forces Auxiliaires et les Autorités Locales. Cette architecture consacre une doctrine de gouvernance interinstitutionnelle élargie, où la lutte contre les incendies ne relève plus du seul département forestier mais mobilise l'ensemble de l'appareil sécuritaire et militaire de l'État, sous une coordination unifiée. L'intervention de la mi-2026 à Tétouan², associant pour la première fois un hélicoptère lourd EC225 de la Gendarmerie Royale aux avions Canadair des Forces Royales Air, illustre concrètement cette diversification des moyens aériens et cette coordination interarmes.

Le volet technologique constitue le second axe majeur de cette période récente. Le Maroc a déployé des nanosatellites et des drones pour un suivi permanent des départs de feu, avec des images à très haute résolution, disponibles en moins de deux heures. Cette bascule vers la détection précoce et la surveillance satellitaire s'inscrit dans une logique de réduction du délai entre un départ de feu et la première intervention, considérée comme le facteur le plus déterminant de l'efficacité d'un dispositif de lutte.

2.4. Des résultats statistiques qui traduisent l'efficacité relative du dispositif

L'indicateur le plus significatif de cette trajectoire réside dans l'évolution de la surface moyenne parcourue par incendie, qui est passée d'environ quatorze hectares par sinistre dans les années 1960 à 5,5 hectares³ sur la période 2011-2018. Cette tendance s'est poursuivie récemment : en 2025, 410 incendies ont été recensés pour 1 715 hectares⁴ parcourus, soit une baisse de 65 % par rapport à la moyenne décennale ; sur les sept premiers mois de 2026, 310 départs de feu ont été dénombrés, soit une hausse de 32 % par rapport à la moyenne décennale, imputable à une strate herbacée exceptionnellement dense après un hiver pluvieux puis desséchée par des vagues de chaleur, pour seulement 1 850 hectares brûlés⁵, en recul d'environ 30 % par rapport à la moyenne des dix dernières années. Ce découplage entre le nombre de départs de feu, en hausse structurelle sous l'effet du changement climatique, et la surface effectivement détruite, en baisse, constitue

¹ Agence nationale des eaux et forêts [ANEF]. (2026). Données communiquées à la presse marocaine (juillet 2026).

² Le360. (2026). Comment les FAR se préparent aux feux de forêt.

³ Revue forestière française. (2025). Évolution de la politique forestière au Maroc.

⁴ Médias24. (2026). Incendies de forêt : au 20 juillet, plus de départs de feu, 30 % de surfaces brûlées en moins.

⁵ Médias24. (2026). Incendies de forêt : au 20 juillet, plus de départs de feu, 30 % de surfaces brûlées en moins.

précisément l'indicateur que l'ANEF met en avant pour attester de l'efficacité du dispositif national de détection précoce et d'attaque rapide des feux naissants.

Le bilan à mi-parcours de la stratégie Forêts du Maroc 2020-2030, demeure toutefois contrasté : si la baisse des incendies et les efforts de reforestation sont documentés, le besoin de financement additionnel évalué à 617 millions d'euros pour la décennie¹, pose la question de la pérennité de cet effort, dans un contexte où la mobilisation des bailleurs internationaux et du secteur privé demeure nécessaire pour consolider les acquis obtenus depuis 2011.

2.5. Les acteurs de la lutte et leur articulation opérationnelle

Le dispositif marocain repose, en plus de l'implication des populations, sur une répartition des rôles précise entre sept catégories d'acteurs, mobilisées selon un principe de montée en puissance graduelle. L'Agence nationale des eaux et forêts (ANEF) assure le pilotage technique du dispositif : c'est elle qui centralise l'alerte, évalue le risque et déclenche le niveau de mobilisation approprié. Le Ministère de l'Intérieur exerce l'autorité de coordination générale, en s'appuyant sur les Autorités territoriales compétentes, Walis et Gouverneurs, pour la mobilisation locale. La Direction Générale de la Protection Civile intervient en première ligne pour l'attaque au sol des foyers et la sécurisation des populations, tandis que les Forces Auxiliaires apportent un appui logistique et humain complémentaire, notamment pour l'ouverture de tranchées pare-feu et le transport de personnel en zone difficile d'accès. La dimension aérienne est partagée entre deux institutions militaires distinctes : les Forces Royales Air, qui opèrent la flotte de Canadair CL-415, et la Gendarmerie Royale, qui met en œuvre les avions Turbo-Thrush, plus légers et adaptés à une intervention rapide sur les feux naissants. Les Forces Armées Royales, enfin, ne sont engagées qu'en cas d'aggravation significative de la situation, avec des véhicules tout-terrain et des camions d'attaque spécialisés.

Cette architecture obéit à une logique de montée en puissance formalisée par la procédure interne testée chaque année lors d'exercices grandeur nature, tels que l'exercice FOREX'26 conduit à la veille de la saison estivale 2026² : un premier niveau mobilise les équipes de l'ANEF et de la Protection Civile ; un deuxième niveau, déclenché si la situation s'aggrave, fait intervenir les moyens aériens des Forces Royales Air et les unités des Forces Auxiliaires ; un troisième niveau, réservé aux situations les plus critiques, engage les avions Turbo-Thrush de la Gendarmerie Royale ainsi que les Forces Armées Royales. La cohérence d'ensemble de ce dispositif est régulièrement réévaluée par un Comité directeur national chargé de la prévention et de la lutte contre les incendies de

¹ Le Brief. (2026). Forêts du Maroc 2020-2030 : une stratégie à l'épreuve du terrain.

² Ecoactu.ma, La Vie éco, and Yabiladi. (2026). Articles relatifs à FOREX'26, au Comité directeur national et à la coordination interinstitutionnelle marocaine.

forêts, réuni à Rabat au siège de l'ANEF à l'approche de chaque campagne estivale¹, qui dresse le bilan de la saison écoulée et ajuste la doctrine et les moyens en conséquence.

3. La France : une doctrine éprouvée mise à l'épreuve par l'intensification du risque

3.1. Une doctrine historique fondée sur l'attaque des feux naissants

Le dispositif français de lutte contre les feux de forêt repose sur une doctrine ancienne, structurée autour de la Direction générale de la Sécurité civile et de la gestion des crises (DGSCGC), qui coordonne une flotte aérienne nationale (Canadair, Dash et hélicoptères bombardiers d'eau), tandis que les moyens humains et terrestres relèvent des services départementaux d'incendie et de secours (SDIS), financés à plus de 80 % par les départements². Cette doctrine, fondée sur la détection précoce et l'attaque massive des feux dès leur naissance, a longtemps affiché des résultats significatifs : selon les données parlementaires les plus récentes, elle permet de maîtriser 95 % des départs de feu avant qu'ils n'atteignent cinq hectares³, un taux de succès que la plupart des pays méditerranéens lui envient.

3.2. 2025-2026 : la bascule vers une logique de mégafeux

L'été 2025 marque une rupture statistique nette : plus de 10 000 départs de feu ont été recensés, majoritairement dans la zone méditerranéenne, avec cinquante-deux jours de vigilance « très élevée », un niveau inédit depuis 2022, et un bilan de 30 000 hectares brûlés, très supérieur aux tendances décennales⁴. Le sinistre le plus emblématique de cette saison, le mégafeu de l'Aude, surnommé « l'Ogre des Corbières », a parcouru plus de 16 000 hectares avec une vitesse de propagation évaluée par la Fédération nationale des sapeurs-pompier à plus de 2 000 hectares par heure à son paroxysme⁵, ce qui en fait, selon cette même source, l'incendie le plus destructeur enregistré en France depuis 1949. **Des feux tardifs ont par ailleurs été observés jusqu'à la fin octobre 2025 en Corse, signe d'un allongement structurel de la saison des feux, désormais qualifiée par certains spécialistes de bascule vers l'«ère du temps des incendies».**

La saison 2026 a encore amplifié ce constat : dès le mois de juillet, plus de 25 000 hectares avaient déjà brûlé pour environ 8 000 départs de feu recensés, soit le double du

¹ Agence nationale des eaux et forêts [ANEF]. (2026). Données communiquées à la presse marocaine (juillet 2026).

² Direction générale de la Sécurité civile et de la gestion des crises [DGSCGC]. (2026). Dossier de presse : Campagne de prévention des feux de forêt et de végétation.

³ Sénat français. (2026). Projet de loi de finances 2026, avis n° 145 et n° 139, mission Sécurités – programme Sécurité civile; Sénat français. (2018). Rapport d'information n° 739.

⁴ Géoconfluences, ENS Lyon. (2025-2026). Mégafeux, du vocabulaire médiatique à la caractérisation scientifique.

⁵ UP' Magazine. (2026). Pyrocène : pourquoi les mégafeux deviennent la nouvelle réalité climatique de l'Europe.

rythme observé sur la même période en 2025. Les incendies des Pyrénées-Orientales, ont à eux seuls parcouru près de 4 600 hectares et entraîné l'évacuation de plus de 10 000 habitants répartis sur 26 communes, nécessitant l'intervention de moyens aériens européens.¹ Fin juillet 2026, la France a formellement sollicité l'activation du mécanisme de protection civile de l'Union européenne, notamment pour l'incendie de Gironde, recevant en retour des renforts aériens italiens et grecs.² Cette solidarité européenne s'est doublée, aussitôt d'une mobilisation bilatérale hors mécanisme communautaire : le chancelier allemand a annoncé l'envoi d'un hélicoptère, d'un avion de transport A400M et d'équipes de secours, tandis que la Suisse et la Suède ont, de leur côté, également dépêché des moyens pour appuyer la lutte contre les incendies de Gironde, qui avaient alors déjà ravagé plus de 30 000 hectares et contraint près de 170 000 personnes à évacuer.³

Ce contexte s'inscrit dans un épisode caniculaire d'ampleur nationale : au plus fort de l'été 2026, 24 départements regroupant près de 21,9 millions d'habitants⁴ ont été placés simultanément en vigilance rouge canicule, principalement dans le nord-ouest du pays, une répartition géographique qui contraste avec la concentration méditerranéenne traditionnellement associée au risque incendiaire français. Les préfetures concernées ont dû adapter en urgence leurs plans de protection des populations vulnérables, tandis que les autorités locales activaient fermetures de parcs forestiers et restrictions de circulation, illustrant la manière dont la chaleur extrême, en desséchant rapidement la végétation, transforme des territoires jusqu'alors considérés comme peu exposés, en zones à risque significatif.

3.3. Une réponse institutionnelle renforcée mais des tensions budgétaires persistantes

Face à cette dégradation, la France a engagé plusieurs adaptations doctrinales. La brigade militaire de la Sécurité civile a été renforcée en 2025 par la création d'un quatrième régiment d'instruction et d'intervention⁵. Une nouvelle stratégie nationale de défense des forêts et des surfaces non boisées contre les incendies a été publiée le 5 juin 2025⁶, tandis qu'un Centre national de coordination avancé de la Sécurité civile a été installé à la base aérienne de la Sécurité civile pour piloter les opérations à l'échelle nationale, en lien avec le Centre opérationnel de gestion interministérielle des crises. Sur le plan des moyens, la Sécurité civile envisage désormais le déploiement d'un avion militaire de transport A400M

¹ Franceinfo. (2026, 25 juillet). Fonctionnement, moyens disponibles... quatre questions sur le mécanisme de protection civile de l'Union européenne.

² Feuxdeforet.fr. (2026). Mécanisme RescEU : les renforts européens contre les feux.

³ Anadolu Ajansı [AA]. (2026). L'Allemagne envoie des renforts aériens pour aider la France à lutter contre les incendies.

⁴ Direction générale de la Sécurité civile et de la gestion des crises [DGSCGC]. (2026). Dossier de presse : Campagne de prévention des feux de forêt et de végétation.

⁵ Direction générale de la Sécurité civile et de la gestion des crises [DGSCGC]. (2026). Dossier de presse.

⁶ Direction générale de la Sécurité civile et de la gestion des crises [DGSCGC]. (2026). Dossier de presse.

équipé d'un kit de largage de vingt tonnes d'eau¹, ce qui marquerait l'entrée de l'armée dans un rôle de premier plan face aux crises climatiques, en complément des Canadair et hélicoptères bombardiers d'eau existants.

Ces adaptations se heurtent néanmoins à une contrainte budgétaire structurelle. Les crédits nationaux dédiés à la sécurité civile, de l'ordre d'un milliard d'euros², financent essentiellement la flotte aérienne, tandis que les départements, via les SDIS, restent les principaux financeurs de la lutte contre les incendies. Plusieurs responsables locaux estiment désormais que ce modèle de financement, construit à une époque où le risque se concentrait sur l'arc méditerranéen, n'est plus adapté à un risque qui s'étend géographiquement³. Ce qui impose une participation accrue de l'État, voire de nouvelles ressources dédiées. La France s'est par ailleurs inscrite depuis 2021 dans le mécanisme européen rescEU⁴, qui lui permet de bénéficier d'un financement européen pour la location d'avions et d'hélicoptères en complément de sa flotte propre, dans l'attente de la mise en place d'une flotte aérienne européenne permanente.

3.4. Une chaîne de commandement hiérarchisée et interservices

La coordination française repose sur une chaîne de commandement clairement hiérarchisée, activée à chaque échelon territorial. Sur le terrain, le commandant des opérations de secours (COS), généralement un officier du SDIS départemental, dirige l'engagement opérationnel des moyens, sous l'autorité du préfet de département, qui endosse la fonction de directeur des opérations de secours (DOS) dès lors que l'incendie prend de l'ampleur. Au niveau national, le Centre opérationnel de gestion interministérielle des crises (COGIC), exerce le commandement d'ensemble ; pendant la saison estivale, il délègue le pilotage opérationnel quotidien à un Centre national de coordination avancé de la Sécurité civile (CNCASC), entité déportée installée au niveau de la base aérienne de la Sécurité civile et connue sous l'indicatif radio « Platon »⁵, qui assure le contrôle de l'ensemble des moyens aériens et terrestres nationaux engagés.

Cette chaîne verticale s'articule avec un maillage interservices formalisé, chaque département élaborant un ordre d'opérations interservices « feux de forêt » qui associe le SDIS⁶, la gendarmerie nationale, la police nationale, l'Office national des forêts (ONF),

¹ Assemblée nationale. (2026). Question écrite n° 8930 : Renforcement urgent des moyens aériens contre les feux de forêt en France (XVIIe législature).

² Sénat français. (2026). Projet de loi de finances 2026, avis n° 145 et n° 139, mission Sécurités – programme Sécurité civile.

³ Departements.fr. (2026). « Le financement actuel n'est plus à la hauteur du défi » : la lutte contre les incendies coûte de plus en plus cher.

⁴ Parlement européen, Observatoire législatif [OEIL]. (2023). Mécanisme de protection civile de l'Union (Procédure 2023/0095(COD)).

⁵ ENASIS. (2024). Ordre d'opérations national feux de forêt et d'espaces naturels.

⁶ Préfectures de Seine-et-Marne, de l'Eure, and de Haute-Corse. (2026). Communiqués relatifs aux ordres d'opérations interservices « feux de forêt ».

chargé de la mission d'intérêt général de défense des forêts contre l'incendie (DFCI) et de l'entretien des équipements de massif, ainsi que les collectivités locales et, selon les territoires, l'Office français de la biodiversité (OFB) pour la prévention des comportements à risque. Des équipes pluridisciplinaires associant sapeurs-pompiers, forestiers et officiers de police judiciaire sont par ailleurs constituées pour la recherche des causes et des circonstances des incendies (RCCI), en particulier dans les départements méditerranéens les plus exposés.

4. L'Espagne : décentralisation, vulnérabilité territoriale et recours croissant à la solidarité européenne

4.1. Un dispositif éclaté entre communautés autonomes et unité militaire d'urgence

À la différence du modèle français, la lutte contre les incendies de forêt en Espagne relève au premier chef des communautés autonomes, qui contractualisent chacune, ses propres moyens aériens (hélicoptères, avions amphibies de capacité moyenne, avions de coordination et d'observation) dans le cadre de plans régionaux tels que l'INFOCAM en Castille-La Manche¹. L'échelon national intervient en complément, via le ministère de la Transition écologique, qui met des moyens aériens à disposition des communautés autonomes, et surtout via l'Unité militaire d'urgence (UME), force militaire spécialisée créée pour intervenir sur les catastrophes majeures, y compris les grands incendies de forêt. Cette architecture décentralisée, plus fragmentée que le modèle français, a permis une adaptation fine aux réalités territoriales très diverses de la péninsule ibérique, mais elle s'est révélée coûteuse et parfois duplicative en cas de crise simultanée touchant plusieurs régions.

4.2. 2025 : l'été le plus dévastateur depuis trente ans

La saison 2025 restera comme l'une des plus destructrices de l'histoire espagnole récente: plus de 410 000 hectares ont brûlé², avec plus de quarante incendies actifs simultanément à certains moments de l'été, un niveau tel que l'Espagne a dû solliciter l'aide de l'Union européenne dès le 13 août 2025³, d'abord pour deux avions Canadair, puis pour un contingent élargi qui est devenu, selon les sources officielles, le plus important renfort international jamais mobilisé pour combattre des incendies sur le sol espagnol. À la fin du mois d'août 2025, le bilan officiel faisait état de 393 279 hectares brûlés⁴ et de plus de 440 municipalités touchées, faisant de l'Espagne le pays européen le plus affecté de l'année, avec des programmes d'aide activés dans cinq communautés autonomes.

¹ El Independiente. (2025). Incendios forestales en España: quién tiene las competencias y cuándo actúa la UME.

² Moncloa.com. (2026). Bruselas moviliza cuatro aviones.

³ Moncloa.com. (2026). Bruselas moviliza cuatro aviones.

⁴ Euronews. (2025, 31 août). Espagne : la situation s'améliore avec seulement 7 incendies en cours.

4.3. 2026 : une aggravation confirmée et une dépendance accrue au mécanisme européen

Loin de marquer un retour à la normale, l'été 2026 a confirmé cette trajectoire à la hausse. À la mi-juillet 2026, la superficie brûlée en Espagne atteignait déjà 114 796 hectares¹, près de cinq fois supérieure à celle enregistrée à la même période en 2025, avec vingt-neuf grands incendies recensés contre une moyenne de neuf sur la même période au cours de la dernière décennie. L'incendie le plus grave de cette saison, dans la Sierra Norte de Guadalajara, a à lui seul calciné plus de 32 000 hectares², devenant le deuxième plus étendu jamais enregistré dans le pays. La simultanéité de plusieurs foyers dans les communautés de Madrid et de Castille-et-León, provoquant l'évacuation d'environ 11 500 personnes³, a de nouveau saturé les moyens propres de l'UME et des communautés autonomes, contraignant le gouvernement à solliciter l'activation du mécanisme européen de protection civile pour la deuxième année consécutive, avec l'envoi d'avions Canadair depuis la Grèce et l'Italie.

Ce recours répété au mécanisme européen a nourri une controverse politique interne, une partie de la classe politique espagnole reprochant au gouvernement de disposer, en 2026, exactement du même nombre d'aéronefs contractualisés qu'en 2025, soit quarante-deux appareils⁴, malgré la reconnaissance officielle que le risque incendiaire était devenu plus complexe, et malgré un dépassement budgétaire de l'ordre de 2,1 millions d'euros, déjà constaté en 2025, pour financer des heures de vol supplémentaires au-delà des volumes initialement contractualisés.

4.4. Un partage des compétences encadré par la loi et une coordination à géométrie variable

Le fondement juridique de la répartition des rôles en Espagne est la loi 43/2003 sur les forêts⁵, qui attribue aux communautés autonomes la compétence de principe en matière de prévention, de surveillance et d'extinction des incendies forestiers, conformément aux prérogatives que leur reconnaît la Constitution espagnole. Chaque communauté autonome dispose ainsi de ses propres brigades de pompiers forestiers, de ses véhicules et de ses aéronefs, ainsi que d'un plan annuel de prévention qui lui est propre. Une organisation qui permet une forte adaptation aux réalités locales, mais qui suppose, en cas de crise dépassant les moyens régionaux, l'activation de mécanismes de coordination avec l'échelon national. L'État intervient alors en appui, via le ministère de la Transition écologique (MITECO), qui met à disposition des moyens à vocation nationale : les brigades de renfort

¹ Okdiario. (2026). Los incendios desbordan al Gobierno: pide aviones a la UE.

² Okdiario. (2026). Los incendios desbordan al Gobierno: pide aviones a la UE.

³ Moncloa.com. (2026). 11.500 evacuados y la UE moviliza aviones.

⁴ Okdiario. (2026). Los incendios desbordan al Gobierno: pide aviones a la UE.

⁵ El Independiente. (2025). Incendios forestales en España: quién tiene las competencias y cuándo actúa la UME.

en incendies de forêt (BRIF), capables d'intervenir sur l'ensemble du territoire, ainsi qu'une flotte d'avions amphibies Canadair, d'avions de largage terrestre et d'hélicoptères lourds Kamov, opérée en coordination avec les communautés autonomes.

Sur le plan opérationnel, chaque communauté autonome dispose de son propre Centre de coordination opérationnelle (CECOP). Lorsque l'ampleur de l'incendie dépasse les moyens régionaux, un Centre de coordination opérationnelle intégré (CECOPI) est constitué¹, réunissant des représentants de la communauté autonome affectée, de l'Administration générale de l'État, des Forces et corps de sécurité de l'État (Police Nationale, Guardia Civil), de l'Unité militaire d'urgence (UME) et des services médicaux. Lorsqu'un incendie franchit les limites administratives de plusieurs communautés autonomes, un commandement unique intégré est en outre désigné² pour diriger l'extinction sur le terrain, afin d'éviter toute duplication de commandement entre équipes régionales. Cette architecture à plusieurs étages, explique en partie la lenteur relative de certaines montées en puissance lors des crises sévères de 2025 et 2026, lorsque plusieurs CECOPI ont dû être activés simultanément dans des communautés autonomes différentes.

4.5. Une vulnérabilité structurelle liée à la déprise rurale

Au-delà du seul facteur climatique, la vulnérabilité espagnole aux incendies de grande ampleur s'explique par un phénomène structurel de long terme : la dépopulation rurale, désignée sous le terme de « España vaciada »³, qui trouve son origine dans l'exode rural amorcé dès les années 1950 sous le franquisme et jamais véritablement interrompu depuis. Cette dépopulation entraîne un abandon progressif des activités agropastorales traditionnelles qui, historiquement, maintenaient les paysages ouverts et limitaient l'accumulation de combustible végétal ; elle favorise en retour l'embroussaillage et la fermeture des milieux, deux facteurs identifiés de longue date par les instances européennes comme aggravant mécaniquement le risque incendiaire. Cette dynamique, qui touche également certaines régions françaises mais dans une moindre mesure, est aujourd'hui considérée par une partie de la littérature scientifique comme l'un des moteurs de l'apparition, en Espagne, d'incendies dits de « sixième génération »⁴ : des feux dont l'intensité dépasse la capacité de suppression directe des moyens de lutte, quels que soient leur nombre et leur sophistication.

¹ Demócrata. (2026). ¿Qué es el CECOPI y quién toma las decisiones en una gran emergencia en España?

² Demócrata. (2026). ¿Qué es el CECOPI y quién toma las decisiones en una gran emergencia en España?

³ Wikipédia. (2022). Espagne vide; Major-Prépa. (2026). Espagne vide : España vaciada, dépopulation et solutions.

⁴ Revue SESAME, INRAE. (2025). Mégafeux méditerranéens : qu'est-ce qui attise les braises?; n° 18 (déc. 2025).

5. Analyse comparative : trois modèles de gouvernance face à un risque commun

5.1. Des architectures institutionnelles contrastées

La comparaison des trois dispositifs fait apparaître trois logiques de gouvernance distinctes :

- Le modèle marocain se caractérise par une forte centralisation, pilotée par l'ANEF mais associant directement les Forces Armées Royales, la Gendarmerie Royale et les Forces Royales Air sous un commandement unifié, avec un appui politique de haut niveau ;
- Le modèle français repose sur une architecture hybride, où l'État conserve la maîtrise des moyens aériens nationaux via la Sécurité civile, tandis que le financement et les moyens humains de première intervention relèvent des départements ;
- Le modèle espagnol, quant à lui, pousse la décentralisation à son terme, chaque communauté autonome contractualisant ses propres moyens aériens, l'État n'intervenant qu'en soutien via le ministère de la Transition écologique et l'UME.

5.2. Trois logiques de commandement face à la simultanéité des crises

Au-delà des architectures institutionnelles générales décrites plus haut, la comparaison des chaînes de commandement fait apparaître des différences significatives dans la manière dont chaque pays gère la simultanéité de plusieurs foyers majeurs. Le Maroc a construit un système de montée en puissance à trois niveaux, déclenché par l'ANEF et testé annuellement par des exercices grandeur nature, qui a l'avantage de la simplicité : chaque niveau ajoute un corps supplémentaire, sans dilution du commandement, qui reste entre les mains du Ministère de l'Intérieur et de l'ANEF.

A l'inverse, la France a développé une chaîne hiérarchique à quatre échelons : communal, départemental, zonal et national, ce qui permet une montée en puissance graduée mais suppose une coordination interservices dense entre SDIS, ONF, Gendarmerie et Police à chaque niveau.

L'Espagne, enfin, ajoute à cette logique verticale une dimension horizontale liée à la compétence de principe des communautés autonomes : la constitution d'un CECOPI, puis d'un Commandement unique intégré, en cas d'incendie transrégional, introduisant une étape de négociation institutionnelle entre l'État et la région affectée qui n'a pas d'équivalent direct dans les deux autres pays, et qui peut ralentir la bascule vers un commandement unifié lors des crises les plus aiguës, comme l'ont illustré les feux simultanés de l'été 2026 à Madrid et en Castille-et-León.

5.3. Une convergence technologique et un décalage dans l'ampleur des sinistres

Les trois pays convergent vers un même registre technologique, à savoir surveillance satellitaire, drones, intelligence artificielle de détection précoce et coordination des moyens aériens en temps réel, mais avec un décalage temporel notable.

Le Maroc a investi massivement dans ces outils entre 2020 et 2026, en partant d'un dispositif plus rudimentaire, tandis que la France et l'Espagne disposent de doctrines de détection précoce plus anciennes, aujourd'hui mises à l'épreuve non pas par une insuffisance de détection, mais par une intensité de combustion qui dépasse la capacité de suppression directe, quelle que soit la rapidité de la première intervention. C'est précisément ce basculement qui distingue la situation marocaine de la situation ibérique : le Maroc parvient encore, en 2025 et 2026, à contenir la surface parcourue par le feu malgré une hausse du nombre de départs, alors que la France et l'Espagne ont vu, sur la même période, le nombre de départs et les surfaces brûlées augmenter simultanément, signe que la doctrine de l'attaque des feux naissants, aussi efficace soit-elle en moyenne, ne suffit plus à empêcher l'émergence d'un nombre croissant de sinistres hors norme.

5.4. Des facteurs structurels différenciés

Cette divergence s'explique en partie par des facteurs structurels différents. En Espagne et, dans une moindre mesure en France, la déprise agricole et la dépopulation rurale ont entraîné une fermeture des milieux et une accumulation de combustible sur des surfaces considérables. Le Maroc connaît des dynamiques rurales différentes, sans pour autant écarter le risque à moyen terme si les tendances migratoires internes venaient à évoluer. Le facteur météorologique, en revanche, joue un rôle commun aux trois pays : l'allongement de la saison sèche, la multiplication des vagues de chaleur et l'apparition de sécheresses éclair, capables de transformer une végétation printanière abondante en combustible hautement inflammable en quelques semaines, sont identifiés dans les trois contextes nationaux comme le principal moteur de la hausse du nombre de départs de feu observée depuis 2020.

5.5. La coopération internationale comme réponse commune

Face à ces défis, les trois pays ont développé des formes de coopération internationale complémentaires à leurs dispositifs nationaux. Le Maroc a occasionnellement mobilisé ses moyens aériens en soutien à des pays voisins, comme lors des incendies survenus au Portugal, dans une logique de solidarité régionale bilatérale davantage que multilatérale. La France et l'Espagne, en tant qu'États membres de l'Union européenne, s'appuient sur le mécanisme de protection civile de l'UE et sur sa réserve rescEU, créée en 2019 et régulièrement renforcée depuis (22 avions et 04 hélicoptères en 2023, 23 aéronefs

mobilisés sur la seule saison 2026, financés à 75 % par l'Union européenne¹), complétée depuis 2026 par un centre européen de lutte contre les incendies basé à Chypre², dédié à la formation et à la préparation saisonnière. Ce dispositif, activé un nombre croissant de fois depuis les incendies de Gironde de 2022, illustre une mutualisation poussée des moyens entre pays européens, mais aussi une dépendance croissante à cette solidarité continentale, la France et l'Espagne ayant toutes deux dû y recourir dès 2025 et 2026, ce qui pose la question de la soutenabilité, à moyen terme, de moyens nationaux dimensionnés pour des saisons de feux d'une intensité désormais dépassée. Cette solidarité communautaire se double par ailleurs, comme l'a montré l'épisode de Gironde de juillet 2026, de formes de coopération bilatérale hors cadre européen strict, telles que l'envoi ponctuel d'hélicoptères, d'avions de transport militaires ou d'équipes de secours par des pays voisins comme l'Allemagne, la Suisse ou la Suède, qui viennent compléter, dans l'urgence, la réponse structurée du mécanisme de protection civile de l'UE.³

5.6. Synthèse chiffrée

Le tableau ci-dessous synthétise, pour chacun des trois pays, les principales caractéristiques institutionnelles et statistiques évoquées dans les sections précédentes, à titre indicatif et non exhaustif.

Critère	Maroc	France	Espagne
Gouvernance	Centralisée, interministérielle (ANEF, FAR, Gendarmerie Royale)	Hybride : État (Sécurité civile) / départements (SDIS)	Décentralisée : communautés autonomes / UME / État
Doctrines dominante	Détection satellitaire, drones, attaque rapide	Attaque des feux naissants (95 % maîtrisés sous 5 ha)	Plans régionaux (INFOCAM et équivalents) + renfort militaire UME
Flotte amphibie/aérienne dédiée (ordre de grandeur)	7 Canadair CL-415, hélicoptères EC225	Canadair, Dash, hélicoptères, projet A400M	≈ 42 aéronefs affrétés (moyens nationaux + régionaux)
Surface brûlée 2025	≈ 1 715 ha (410 incendies)	≈ 30 000 ha (>10 000 départs)	≈ 410 000 ha (record européen)
Surface brûlée 2026 (à	≈ 1 850 ha (310	≈ 25 000 ha dès juillet	≈ 114 800 ha à la mi-

¹ Feuxdeforet.fr. (2026). Mécanisme ResCEU : les renforts européens contre les feux ; Parlement européen, Observatoire législatif [OEIL]. (2023). Mécanisme de protection civile de l'Union (Procédure 2023/0095(COD)).

² Franceinfo. (2026). Fonctionnement, moyens disponibles... quatre questions sur le mécanisme de protection civile de l'Union européenne.

³ Anadolu Ajansı [AA]. (2026). L'Allemagne envoie des renforts aériens pour aider la France à lutter contre les incendies.

mi-année)	incendies, -30 % vs moyenne décennale)	(≈8 000 départs)	juillet (x5 vs 2025)
Recours à un mécanisme international	Coopération bilatérale ponctuelle (ex. Algérie)	Mécanisme de protection civile UE / rescEU (activé 2022, 2026)	Mécanisme de protection civile UE / rescEU (activé 2025, 2026)
Facteur structurel aggravant principal	Pression démographique et pastorale sur la forêt	Extension géographique et temporelle de la saison des feux	Déprise rurale (Espagne vide) et fermeture des milieux

Sources : ANEF, Sénat français, ministères de la Transition écologique et de l'Intérieur espagnols, Commission européenne, presse citée en références.

6. Conclusion

Sur trente ans, le Maroc a construit un dispositif de lutte contre les incendies de forêt dont la trajectoire est celle d'une modernisation continue, appuyée sur un investissement soutenu dans les moyens aériens amphibies et, plus récemment, dans la surveillance satellitaire et les drones, sous une gouvernance interministérielle centralisée qui a permis une prise de décision rapide. Cette trajectoire contraste avec celle de la France et de l'Espagne, dont les dispositifs, pourtant plus anciens et globalement mieux dotés, se trouvent aujourd'hui mis à l'épreuve par une intensification du risque qui dépasse, lors des épisodes les plus sévères, leur capacité de suppression directe. Le basculement, documenté par la littérature scientifique récente, vers des incendies dits de sixième génération illustre les limites d'un paradigme de lutte historiquement centré sur l'extinction rapide des feux naissants, lorsque les conditions météorologiques et l'accumulation de combustible convergent pour produire des sinistres hors norme.

Trois enseignements se dégagent de cette comparaison. D'abord, l'efficacité d'un dispositif de lutte contre les incendies ne se mesure pas seulement à ses moyens aériens ou à sa sophistication technologique, mais à sa capacité à agir en amont sur les facteurs structurels du risque, couvrant la gestion des paysages, l'entretien des massifs et l'occupation du territoire, ce que l'expérience espagnole illustre a contrario. Ensuite, la gouvernance centralisée marocaine, si elle a permis une modernisation rapide et cohérente du dispositif national, gagnerait à terme à démontrer sa capacité à intégrer les mêmes leçons que celles tirées en Europe du Sud, notamment si les dynamiques rurales marocaines venaient à converger vers une déprise agricole plus marquée. Enfin, la solidarité européenne, à travers le mécanisme de protection civile et rescEU, constitue un filet de sécurité indispensable pour la France et l'Espagne, mais elle ne saurait se substituer à un renforcement structurel des moyens nationaux et à une politique de prévention agissant sur les causes profondes de l'inflammabilité croissante des paysages méditerranéens. Une coopération élargie entre le Maroc et les mécanismes européens de

gestion du risque incendie, encore modeste à ce jour, pourrait constituer, dans les années à venir, un axe de recherche et de politique publique à approfondir, dans un contexte où le risque incendiaire ne connaît plus de frontières.

Liste bibliographique

1. Agence nationale des eaux et forêts [ANEF]. (2026). Données communiquées à la presse marocaine (juillet 2026).
2. Assemblée nationale. (2026). Question écrite n° 8930 : Renforcement urgent des moyens aériens contre les feux de forêt en France (XVIIe législature).
3. Departements.fr. (2026). « Le financement actuel n'est plus à la hauteur du défi » : la lutte contre les incendies coûte de plus en plus cher.
4. Direction générale de la Sécurité civile et de la gestion des crises [DGSCGC]. (2026). Dossier de presse : Campagne de prévention des feux de forêt et de végétation.
5. Euronews. (2025, 31 août). Espagne : la situation s'améliore avec seulement 7 incendies en cours.
6. Anadolu Ajansı [AA]. (2026). L'Allemagne envoie des renforts aériens pour aider la France à lutter contre les incendies.
7. Feuxdeforet.fr. (2026). Mécanisme RescEU : les renforts européens contre les feux.
8. Franceinfo (2026), « Fonctionnement, moyens disponibles... quatre questions sur le mécanisme de protection civile de l'Union européenne », 25 juillet 2026.
9. Géoconfluences, ENS Lyon (2025-2026), « Mégafeux, du vocabulaire médiatique à la caractérisation scientifique » et « Mégafeu ».
10. H24info. (2021, 2022). Articles relatifs à l'acquisition de Canadair par le Maroc.
11. Le360. (2025). Pourquoi le Maroc a eu raison d'investir dans les Canadair.
12. Le Brief (2026), « Stratégie de gestion des feux de forêt : anticiper, coordonner et reconstruire » et « Forêts du Maroc 2020-2030 : une stratégie à l'épreuve du terrain ».
13. Médias24. (2026). Incendies de forêt : au 20 juillet, plus de départs de feu, 30 % de surfaces brûlées en moins.
14. Moncloa.com (2026), « Bruselas moviliza cuatro aviones » et « 11.500 evacuados y la UE moviliza aviones ».
15. Okdiario. (2026). Los incendios desbordan al Gobierno: pide aviones a la UE.
16. Parlement européen, Observatoire législatif [OEIL]. (2023). Mécanisme de protection civile de l'Union (Procédure 2023/0095(COD)).
17. Parlement européen, Observatoire législatif (OEIL), procédure 2005/2195(INI), Catastrophes naturelles, incendies, inondations et sécheresses : aspects agricoles.
18. Revue forestière française. (2025). Évolution de la politique forestière au Maroc : vers une gestion durable et participative des ressources forestières.
19. Revue SESAME, INRAE. (2025). Mégafeux méditerranéens : qu'est-ce qui attise les braises? n° 18 (déc. 2025).

20. Sénat français, Projet de loi de finances 2026, avis n° 145 et n° 139, mission Sécurités – programme Sécurité civile.
21. Silicon Valley Maroc. (2026). Pourquoi le Maroc domine l'Afrique avec sa flotte de Canadair.
22. UP' Magazine. (2026). Pyrocène : pourquoi les mégafeux deviennent la nouvelle réalité climatique de l'Europe.
23. Wikipédia. (2022). Espagne vide; Major-Prépa. (2026). Espagne vide : España vaciada, dépopulation et solutions.
24. Ecoactu.ma, La Vie éco, and Yabiladi. (2026). Articles relatifs à FOREX'26, au Comité directeur national et à la coordination interinstitutionnelle marocaine.
25. Le360. (2026). Comment les F.A.R se préparent aux feux de forêt.
26. Sénat français (2018), Rapport d'information n° 739, « Les feux de forêts : l'impérieuse nécessité de renforcer les moyens de lutte ».
27. ENASIS. (2024). Ordre d'opérations national feux de forêt et d'espaces naturels.
28. Préfectures de Seine-et-Marne, de l'Eure, and de Haute-Corse. (2026). Communiqués relatifs aux ordres d'opérations interservices « feux de forêt ».
29. El Independiente. (2025). Incendios forestales en España: quién tiene las competencias y cuándo actúa la UME.
30. Demócrata. (2026). ¿Qué es el CECOPI y quién toma las decisiones en una gran emergencia en España?
31. Dirección General de Protección Civil y Emergencias. (2026). Incendios forestales: Plan estatal de emergencia por incendios forestales. Proteccioncivil.es.

The Strategic Reorientation of the Sahara Issue: A New Approach Aligned with Realpolitik

AGUNAOU Kawtar¹ ; EL CADI Latifa²

¹ Doctor of Public Law, Adjunct Lecturer; Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - El Jadida; Morocco

² Professor of Higher Education; Faculty of Legal, Economic and Social Sciences - El Jadida; Morocco

Email1 : Agunaou.k@ucd.ac.ma

 ORCID identifier1 : [0009-0003-9757-3365](https://orcid.org/0009-0003-9757-3365)

Received	Accepted	Published
31/08/2026	11/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.255-265>

AGUNAOU Kawtar, EL CADI Latifa. (2026). The Strategic Reorientation of the Sahara Issue; A New Approach Aligned with Realpolitik. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue32), pp:255- 265.

Abstract

Amid the profound transformations of the international arena, characterized by deepening economic interdependencies and shifting power paradigms, the Kingdom of Morocco has executed a far-reaching doctrine revision regarding the Sahara dispute. Breaking away from the selective bilateralism characteristic of the late King Hassan II's era, Rabat has orchestrated, under the impulse of King Mohammed VI, a proactive diplomatic paradigm anchored in realpolitik principles and multilateral engagement. This operational posture is underpinned by three synergetic pillars: the broadening of economic alliances intertwined with transforming the southern territories into an indispensable pan-African hub; the consolidation of a robust security diplomacy across regional and international theatres; and the institutional promotion of the Moroccan autonomy initiative as the preeminent, realistic, and enduring political architecture for resolving the dispute.

This strategic reorientation reached a decisive milestone in recent multilateral advancements, notably encapsulated in UN Security Council Resolution 2797 of October 31, 2025, which reaffirms the autonomy plan as a serious and credible baseline for dialogue while renewing MINURSO's mandate until October 2026 (United Nations Security Council, 2025). Such milestones demonstrate that by synchronizing economic outreach, counter-terrorism leadership, and assertive diplomatic negotiations, Morocco has effectively reshaped its continental stature, entrenching its sovereign legitimacy through collaborative, mutually beneficial partnerships.

Keywords: Morocco, Sahara, realpolitik, African diplomacy, autonomy, South-South cooperation, development.

© 2026, AGUNAOU & EL CADI., licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

La Réorientation Stratégique de l'affaire du Sahara: une Nouvelle Approche Adaptée à la Realpolitik

AGUNAOU Kawtar¹ ; EL CADI Latifa²

¹ Docteur en droit public, Enseignante vacataire - FSJES - El Jadida- Maroc

² Professeure de l'Enseignement Supérieur - - FSJES - El Jadida- Maroc

Email1 : Agunaou.k@ucd.ac.ma

 ORCID identifier1 : [0009-0003-9757-3365](https://orcid.org/0009-0003-9757-3365)

Received	Accepted	Published
31/08/2026	11/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.255-265>

AGUNAOU Kawtar, EL CADI Latifa. (2026). La Réorientation Stratégique de l'affaire du Sahara ; une Nouvelle Approche Adaptée à la Realpolitik. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue32), pp:255- 265.

Résumé

Au cœur des mutations contemporaines de l'échiquier mondial, caractérisées par l'entrecroisement des interdépendances et l'émergence de nouveaux équilibres de puissance, le Royaume du Maroc a profondément restructuré sa doctrine relative au différend du Sahara. Se détachant du modèle bilatéraliste ciblé qui prévalait sous le règne de feu Hassan II, Rabat a déployé, sous le leadership du Roi Mohammed VI, une action extérieure résolument prospective, fondée sur les impératifs du pragmatisme géopolitique et l'engagement multilatéral. Ce renouveau doctrinal repose sur trois leviers interactifs : l'élargissement des coopérations économiques articulé à l'érection des provinces sahariennes en plateforme d'interconnexion continentale ; la structuration d'une diplomatie préventive et sécuritaire de premier plan aux échelles sahélienne et internationale ; et la consolidation de l'initiative d'autonomie en tant que formule politique pérenne et réaliste pour clore le contentieux.

Cet aggiornamento diplomatique trouve sa consécration dans la dynamique multilatérale récente, illustrée notamment par les résolutions successives du Conseil de sécurité des Nations Unies, à l'image de la résolution 2797 du 31 octobre 2025 qui conforte la centralité du compromis marocain qualifié de socle crédible et sérieux de règlement, tout en prolongeant le mandat de la MINURSO (Conseil de sécurité des Nations Unies, 2025). Cette trajectoire valide avec force la cohérence stratégique du Royaume. L'analyse met en lumière qu'en fusionnant vecteurs productifs, architecture de sûreté et offensives diplomatiques, le Maroc a su renouveler en profondeur son ancrage continental et asseoir l'autorité de sa cause nationale à travers une posture de co-développement inclusive.

Mots-clés : Maroc, Sahara, realpolitik, diplomatie africaine, autonomie, coopération Sud-Sud, développement.

© 2026, AGUNAOU & EL CADI, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

Introduction

Le paysage géopolitique contemporain connaît de profondes mutations impulsées par la densification des échanges transnationaux et la redistribution des rapports de force. Dans un tel environnement systémique, la conduite des relations internationales ne saurait se figer dans des postures doctrinales immuables ; elle exige au contraire une réactivité constante et une adaptation continue aux configurations mouvantes de la scène globale. Bénéficiant d'un équilibre institutionnel solide et d'un positionnement charnière au carrefour de l'Europe, du monde arabo-musulman et de l'Afrique subsaharienne, le Maroc a ressenti l'impérieuse nécessité de renouveler les ressorts de son action extérieure, tout particulièrement autour du dossier du Sahara, épicerie de son intégrité territoriale et pierre angulaire de son influence continentale. Cet environnement a été récemment marqué par une étape diplomatique de premier ordre : l'adoption le 31 octobre 2025 d'une nouvelle décision du Conseil de sécurité de l'ONU appuyant sans équivoque le projet d'autonomie marocain en tant que modalité crédible de dénouement du différend régional, lors d'un scrutin ayant recueilli 11 suffrages favorables, trois abstentions, et marqué par la non-participation de la délégation algérienne (Conseil de sécurité des Nations Unies, 2025).

Sur le plan historique, la pratique diplomatique établie durant le règne de feu Hassan II s'articulait principalement autour d'alliances bilatérales ciblées, privilégiant les capitales africaines unies au Royaume par des affinités politico-idéologiques partagées et prêtes à soutenir sans réserve sa cause saharienne. Si cette orientation permit de sanctuariser un premier cercle de solidarités traditionnelles, elle montra progressivement ses limites structurelles face à la reconfiguration des rapports interétatiques africains et à la montée en puissance de pôles d'influence émergents. La décision du Royaume de suspendre sa participation à l'Organisation de l'unité africaine (OUA) à la suite de l'admission contestée de la prétendue RASD illustre les blocages inhérents à cette logique d'affrontement et de retranchement (Sâaf, 1996, p. 21). Ce positionnement fondé sur l'exclusivisme politique a fini par rétrécir le champ d'action du Maroc, privant sa diplomatie de canaux d'influence majeurs au sein de l'Afrique orientale et australe, alors sous l'ascendant de capitales rivales et d'une conception strictement pragmatique des rapports de force.

L'accession de Mohammed VI à la tête de l'État a instauré une rupture méthodologique et conceptuelle majeure dans la politique étrangère nationale. Appréhendant avec lucidité les impératifs de la modernité géopolitique, le souverain a impulsé un redéploiement doctrinal guidé par la *realpolitik*, la diversification tous azimuts des partenariats et la reconquête d'un leadership structurant sur l'échiquier africain. Dès lors, une interrogation cardinale s'impose : par quels mécanismes le Maroc est-il parvenu à transcender la gestion juridique et défensive d'un différend territorial séculaire pour la convertir en un puissant levier d'intégration continentale et d'influence globale, réconciliant fermeté souveraine et pragmatisme régional ?

L'hypothèse directrice de cette recherche postule que le nouveau paradigme marocain — combinant diplomatie économique, co-responsabilité sécuritaire et offre d'autonomie politique — répond précisément aux exigences contemporaines du réalisme stratégique et fournit un instrument décisif de consolidation internationale de la cause nationale. En réorientant sa posture diplomatique vers une concertation décomplexée et inclusive, le Royaume est parvenu à faire de l'accélération du développement partagé et du compromis institutionnel les véritables fers de lance de son rayonnement panafricain.

Pour éprouver cette hypothèse, l'étude mobilise une méthode qualitative et analytique rigoureuse, fondée sur le dépouillement des allocutions royales, l'examen des résolutions multilatérales onusiennes, le décryptage des conventions bilatérales et l'exploitation des indicateurs économiques reflétant l'empreinte marocaine en Afrique. Cet appareillage méthodologique vise à éclairer la cohérence architecturale du modèle diplomatique marocain et à en jauger les retombées géostratégiques durables.

La présente contribution s'attachera à démontrer que la réorientation opérée par Rabat ne constitue nullement un simple ajustement conjoncturel, mais relève d'une vision holistique à long terme, orchestrant harmonieusement leviers productifs, dispositifs de sécurité et négociations politiques. Cette articulation entre réalisme et coopération solidaire matérialise l'aptitude du Maroc à concilier affirmation nationale intangible et interconnexion panafricaine, au cœur d'un ordre international en quête constante de nouveaux repères stabilisateurs.

1) La diversification des partenariats économiques et la valorisation des provinces du Sud : vers une diplomatie économique intégrée

L'armature première de ce renouveau diplomatique réside dans l'élargissement substantiel du réseau des partenaires commerciaux et d'investissement du Royaume, conjugué à la métamorphose des provinces méridionales en une plateforme logistique et économique transcontinentale. Cette trajectoire opère une scission radicale avec la diplomatie restrictive du règne précédent, qui privilégiait presque exclusivement les interlocuteurs francophones traditionnels et partageant une communion de vues idéologique. Sous l'impulsion de Mohammed VI, le rayon d'action national s'est déployé vers l'ensemble du continent, surmontant les barrières linguistiques pour intégrer des nations anglophones et lusophones majeures dans une démarche de co-construction et de complémentarité industrielle. Le Maroc a ainsi densifié ses initiatives conjointes avec des puissances régionales telles que le Nigeria, l'Éthiopie, le Kenya ou la Zambie. Des méga-projets emblématiques incarnent cette coopération rénovée, au premier rang desquels le méga-gazoduc reliant le Nigeria au Maroc ainsi que l'implantation d'unités de production d'engrais et de dérivés phosphatés au Nigeria et en Éthiopie, portées par l'expertise du groupe OCP. Ces initiatives structurelles manifestent de manière tangible le dessein de

Rabat d'établir des synergies productives mutuellement bénéfiques, surmontant les clivages diplomatiques hérités de la guerre froide et instaurant des convergences inédites avec des États autrefois hostiles ou réservés (Fassi Fihri, 2015, p. 17).

Dans cette optique renouvelée, le Souverain a conduit une succession de périples officiels d'envergure couvrant aussi bien l'Afrique de l'Ouest que les zones orientale et australe du continent. Ces déplacements stratégiques, menés notamment entre l'automne 2016 et le début de l'année 2017, ont mené la délégation marocaine au Rwanda, en Tanzanie, en Éthiopie — prélude décisif à la réintégration du Royaume au sein de l'Union africaine —, à Madagascar, au Nigeria, au Soudan du Sud, au Ghana, en Zambie (acteur soutenant historiquement les thèses séparatistes), en Guinée et en Côte d'Ivoire. Ces visites se sont matérialisées par la signature d'un vaste tissu de conventions sectorielles, propulsant le Maroc au rang d'investisseur de référence et de partenaire commercial incontournable sur la scène continentale.

L'ambition continentale du Royaume a été formellement théorisée par le monarque lors de son allocution historique prononcée à Dakar en novembre 2016, dans laquelle il soulignait que le redéploiement africain du Maroc refusait désormais de s'enfermer dans un périmètre ouest ou centre-africain pour embrasser l'ensemble de la géographie continentale. Rappelant la portée des visites pionnières effectuées au Rwanda et en Tanzanie, le Roi a explicité que le déficit antérieur de relations bilatérales avec ces zones ne procédait aucunement d'un désintérêt délibéré, mais découlait de contraintes matérielles telles que la distance, la langue et l'hétérogénéité des parcours historiques. Dès lors, la volonté politique partagée des gouvernements concernés visait à insuffler une dynamique économique et politique vigoureuse, fondée sur le potentiel stratégique et le poids géopolitique indéniable de ces territoires (Mohammed VI, 2016).

Ce repositionnement illustre l'essor d'une véritable « éco-diplomatie », au sein de laquelle les instruments du développement économique, les investissements directs et les consortiums industriels servent de vecteurs privilégiés pour rallier les pays tiers aux thèses territoriales marocaines et dépasser les antagonismes doctrinaux du passé (Fassi Fihri, 2015).

Concomitamment à ce rayonnement extérieur, la métamorphose économique et infrastructurelle des provinces du Sud forme le socle intérieur de cette stratégie. Il convient d'observer que l'effort de mise à niveau du Sahara s'est engagé dès la réintégration de ces territoires en 1975. L'action publique marocaine s'était alors matérialisée par la mise en place d'une administration territoriale de proximité, le déploiement de liaisons de transport vitales, et la fourniture d'équipements de base indispensables à la vie collective : alimentation en eau potable, habitat, établissements scolaires et structures de soins (Laurent, 1994, pp. 133-134). Cette mise en perspective historique témoigne du colossal

volume d'investissements publics consentis par l'État pour bâtir une armature territoriale moderne là où les structures de base étaient inexistantes (Laurent, 1994, p. 135).

Désormais, la feuille de route impulsée par l'État vise à convertir ces provinces en un véritable pôle géoéconomique et en une interface d'interconnexion majeure vers la zone subsaharienne. Cette démarche conjugue consolidation de l'autorité souveraine et création de richesses territoriales. C'est dans ce cadre que s'est déployée la régionalisation avancée, préfigurée par les travaux de la Commission consultative en 2010 puis pérennisée au sommet de la hiérarchie des normes. La Constitution du 29 juillet 2011 pose en effet dans son article premier le principe d'une décentralisation territoriale appuyée sur la régionalisation avancée (Constitution du Royaume du Maroc, 2011, art. 1), tout en réaffirmant dans son article 2 que l'exercice de la souveraineté émane de la Nation par les voies représentatives et référendaires (Constitution du Royaume du Maroc, 2011, art. 2). Le redécoupage du territoire en douze régions cohérentes et la promulgation de la loi organique afférente en 2015 ont ainsi doté le pays d'un cadre équilibré, unissant synergies économiques, cohésion spatiale et harmonie culturelle (Mouline, 2019, p. 10).

Les provinces sahariennes figurent aux avant-postes des bénéficiaires de cette autonomie décisionnelle élargie, dont la logique institutionnelle préfigure et consolide l'offre statutaire d'autonomie soumise par le Maroc à l'ONU. Ce chantier vise à instituer une démocratie territoriale robuste et un cadre de croissance inclusive (Mouline, 2019).

À cette armature s'ajoute le Programme de développement des provinces du Sud, élaboré sur la base des préconisations du Conseil Économique, Social et Environnemental et en accord avec les conventions internationales. Quatre principes directeurs structurent ce dispositif :

- 1. L'inclusion humaine et la soutenabilité:** Promouvoir un progrès social pérenne et partagé.
- 2. La concertation citoyenne et territoriale:** Associer étroitement les forces vives et les populations locales à la co-construction des projets.
- 3. La concrétisation effective des droits fondamentaux:** Garantir le plein exercice des libertés et des droits civils, économiques et sociaux.
- 4. La réaffirmation de la puissance publique:** Consolider la mission régaliennne de l'État garant de l'équité et de la légalité (CESE, 2013).

Ce programme mobilise des engagements financiers dépassant 77 milliards de dirhams pour financer des chantiers structurants de grande envergure, à l'instar de la voie express Tiznit-Dakhla, du complexe portuaire Dakhla Atlantique, des stations de dessalement de l'eau de mer et des vastes parcs d'énergies renouvelables (Ministère de l'Économie et des Finances, s.d.).

Cette mise en valeur économique sert un objectif géopolitique limpide : ériger le Sahara en carrefour d'échanges interafricains. Comme l'a précisé Mohammed VI, l'espace saharien représente la véritable porte d'entrée du Royaume sur les marchés subsahariens (Mohammed VI, 2019). Ce déploiement économique est doublé d'avancées diplomatiques spectaculaires : plus d'une trentaine de chancelleries ont inauguré des représentations consulaires à Laâyoune et à Dakhla, matérialisant sur le plan juridique la reconnaissance internationale de la marocanité du Sahara. Près de 40 % de ces consulats émanent d'États africains, confirmant le basculement géopolitique à l'échelle du continent. Le ministre des Affaires étrangères, Nasser Bourita, a d'ailleurs souligné que l'ensemble des zones régionales africaines se trouve aujourd'hui représenté dans les provinces du Sud par des antennes diplomatiques, citant la Côte d'Ivoire et le Gabon pour l'Ouest, les Comores pour l'Est et la Centrafrique pour le Centre (Ministère des Affaires étrangères, 2020).

Ces initiatives ont trouvé un écho favorable auprès des puissances globales, notamment marqué par la proclamation américaine du 10 décembre 2020 reconnaissant la souveraineté pleine et entière du Maroc sur son Sahara. Parallèlement, l'absence de reconnaissance de la république autoproclamée par plus de 84 % des États membres de l'ONU démontre l'efficacité de cette posture (Ministère des Affaires étrangères, 2022). Cette dynamique a été corroborée par la résolution 2654 (2022) du Conseil de sécurité, insistant sur la recherche d'une solution politique réaliste, pragmatique et durable, fondée sur le compromis, critères qui consacrent la prééminence du plan d'autonomie marocain (Conseil de sécurité des Nations Unies, 2022).

2) Le renforcement de la diplomatie sécuritaire : la stabilité comme levier d'influence régionale

Dans une zone saharo-sahélienne confrontée à une insécurité chronique, à la fragilité des contrôles frontaliers et à la prolifération des menaces asymétriques, le Maroc s'est imposé comme un rempart géostratégique indispensable à l'équilibre régional. Fort d'une stabilité institutionnelle remarquable, le Royaume déploie une diplomatie sécuritaire singulière, associant rigorisme opérationnel et rayonnement spirituel pour pacifier l'environnement régional.

En matière de contre-terrorisme, les autorités marocaines ont instauré un cadre législatif et institutionnel proactif, adossé à un dispositif d'anticipation des nouvelles formes d'extrémisme violent (Iraqi, 2019, p. 6). Cette modernisation s'est notamment traduite par la révision des lois antiterroristes et la fondation en 2015 du Bureau Central d'Investigations Judiciaires (BCIJ), organisme dont l'action opérationnelle a permis d'avorter de multiples trames terroristes tant au niveau national qu'à travers une collaboration avec les services partenaires étrangers.

Sur le plan territorial, la barrière de défense passive édifée au Sahara marocain constitue une infrastructure essentielle de sanctuarisation contre la criminalité transnationale et les infiltrations armées. À titre d'exemple, le passage frontalier de Guerguerat entre le Maroc et la Mauritanie, qui absorbe plus de 200 000 transits annuels sur l'axe Tanger-Dakar, est équipé de technologies de pointe incluant scanners industriels, systèmes biométriques et contrôles sanitaires poussés (Saint-Prot et al., 2016, p. 35). La sécurisation des frontières a été consolidée par l'acquisition de véhicules tactiques à radars intégrés et par le déploiement d'un réseau de drones de surveillance aérienne Predator et Heron (Saint-Prot et al., 2016).

Complétant le versant régalién, la gestion marocaine du culte — fondée sur les valeurs d'un islam du juste milieu et de la modération — désamorce les dérives idéologiques qui nourrissent l'extrémisme (Iraqi, 2019, p. 6). Dès 2004, le Maroc a entrepris une restructuration globale de la gouvernance religieuse et promulgué une Charte des imams (El Moussaoui, 2016, p. 13), complétée depuis 2013 par une politique migratoire humaniste axée sur la régularisation des ressortissants subsahariens. Ce soft power religieux et sociétal participe directement à la doctrine sécuritaire globale de l'État.

Sur la scène multilatérale, le Royaume est reconnu comme un partenaire stratégique de premier rang. Son partenariat d'assistance antiterroriste avec les États-Unis favorise une coopération triangulaire dédiée à la formation opérationnelle des unités de police et de sécurité à travers le Maghreb et le Sahel. Membre de la coalition internationale contre Daech et ayant co-présidé dès 2016 le Forum mondial de lutte contre le terrorisme (GCTF), le Maroc voit son ingénierie sécuritaire érigée en référence planétaire. L'ancien haut responsable du Comité contre le terrorisme de l'ONU, Jean-Paul Laborde, avait d'ailleurs salué l'approche marocaine comme un modèle par excellence de l'action antiterroriste globale. Cette maîtrise opérationnelle confirme que la souveraineté marocaine sur ses provinces sahariennes constitue le verrou garant de la stabilité régionale.

3) L'initiative marocaine d'autonomie : une solution politique conforme à la realpolitik

D'un point de vue conceptuel et sémantique, le vocable autonomie dérive des racines grecques « autos » (soi-même) et « nomos » (loi), signifiant la faculté accordée à une collectivité de s'administrer selon ses propres règles. Sur le plan juridique, elle qualifie le statut d'une communauté ou d'un territoire doté d'institutions particulières habilitées à régir les affaires locales sous la tutelle constitutionnelle de l'État souverain (Larousse, s.d. ; La Toupie, s.d.). La doctrine juridique précise ainsi que l'autonomie confère à une entité territoriale le pouvoir d'exercer des fonctions normatives, exécutives et judiciaires dans un domaine déterminé, tout en demeurant soumise à l'ordre juridique global de l'État unitaire (El Ouali, 2008).

Le 11 avril 2007, le Maroc a déposé auprès des Nations Unies sa proposition d'autonomie pour la région saharienne. Depuis lors, le Conseil de sécurité s'accorde de manière ininterrompue à saluer les initiatives sérieuses et crédibles entreprises par Rabat pour parvenir à une issue pacifique, pérenne et mutuellement acceptable (Saint-Prot & El Tibi, 2019 ; Conseil de sécurité des Nations Unies, 2007).

Le document marocain, composé de trente-cinq paragraphes articulés en trois grands volets, explicite d'abord l'engagement du Royaume en faveur d'un compromis politique définitif, en phase avec les résolutions du Conseil de sécurité et avec l'édification d'un État démocratique moderne (Royaume du Maroc, 2007). Le deuxième volet détaille les compétences dévolues aux instances représentatives locales (Parlement, exécutif régional et tribunaux autonomes) ainsi que les prérogatives régaliennes exclusives conservées par l'État central (défense, relations extérieures, monnaie et attributs de souveraineté). Le troisième volet prévoit les étapes de ratification par les voies démocratiques, prévoyant la tenue d'une consultation référendaire locale pour les populations du territoire (Royaume du Maroc, 2007).

Cette formule offre un compromis constructif à somme positive, inaugurant une tierce voie réaliste entre le statu quo et les revendications d'indépendance impraticables, recueillant le soutien affirmé d'une écrasante majorité d'États africains et internationaux (Amrani, 2021).

Conclusion

L'examen de l'évolution stratégique du dossier du Sahara révèle la mutation profonde d'une diplomatie qui est passée d'une posture défensive à une approche prospective et structurante. En substituant aux alliances préférentielles d'hier une politique d'ouverture tous azimuts, le Maroc a su renouveler son pacte avec le continent africain. Cette réorientation atteste de la parfaite assimilation des préceptes de la *realpolitik* contemporaine, où l'attractivité des marchés, la fiabilité sécuritaire et la crédibilité institutionnelle forgent l'influence internationale.

Cette trajectoire consacre le rôle de puissance stabilisatrice du Maroc en Afrique. La doctrine de co-développement Sud-Sud a permis à Rabat de rayonner bien au-delà de ses sphères traditionnelles, dynamique couronnée par son retour au sein de l'Union africaine en 2017. Sur le terrain sécuritaire, la symbiose entre *hard power* opérationnel et *soft power* religieux positionne le Royaume comme un acteur clé de la sécurité régionale et continentale.

La proposition d'autonomie demeure l'axe central de ce triomphe diplomatique. Son caractère pragmatique et respectueux de la légalité internationale séduit un nombre sans cesse croissant de capitales influentes, comme en témoignent l'inauguration continue de

consulats à Laâyoune et Dakhla ainsi que le soutien des grandes puissances. Les orientations onusiennes les plus récentes — à l'instar de la résolution 2797 adoptée fin octobre 2025 réaffirmant la justesse de l'offre marocaine et renouvelant le mandat de la MINURSO — confirment que la communauté internationale identifie désormais dans le projet marocain l'unique voie de résolution politique crédible et mutuellement acceptable.

En conclusion, la gestion du dossier saharien a agi comme le catalyseur d'une modernisation intégrale de la politique extérieure marocaine. En liant indissolublement intégrité territoriale, prospérité économique partagée et stabilité géopolitique, le Maroc fournit une démonstration probante de *realpolitik* créatrice au service de l'Afrique.

Bibliographie

- Amrani, Y. (2021). Sahara Marocain: Comprendre et cerner le différend régional. Ambassade du Royaume du Maroc en Afrique du Sud. <https://www.moroccoembassy.co.za/>
- Conseil de sécurité des Nations Unies. (2007). Résolution 1783 (2007) (S/RES/1783).
- Conseil de sécurité des Nations Unies. (2022). Résolution 2654 (2022) (S/RES/2654).
- Conseil de sécurité des Nations Unies. (2025). Résolution 2797 (2025) sur la situation concernant le Sahara occidental (S/RES/2797).
- Conseil Économique, Social et Environnemental [CESE]. (2013). Nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud.
- Constitution du Royaume du Maroc. (2011, 30 juillet). Bulletin Officiel du Royaume du Maroc, (5964 bis).
- El Moussaoui, E. A. (2016). Les défis et enjeux sécuritaires dans l'espace sahélo-saharien: la perspective du Maroc. Friedrich-Ebert-Stiftung.
- El Ouali, A. (2008). Autonomie au Sahara. Prélude au Maghreb des régions. Stacey International Oxford.
- Fassi Fihri, B. (2015). Le Maroc en Afrique, la voie royale. Institut Amadeus.
- Iraqi, A. (2019). L'articulation de la dimension sécuritaire et religieuse dans la politique étrangère du Maroc en Afrique subsaharienne: Branding religieux à double face. International Journal of Innovation and Applied Studies, 25(3), 1-10.
- La Toupie. (s.d.). Autonomie. Dans Dictionnaire La Toupie. <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Autonomie.htm>
- Larousse. (s.d.). Autonomie. Dans Dictionnaire Larousse. <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/autonomie/>
- Laurent, M. (1994). Le Maroc de l'espoir. SEPEG International, Éditions La Porte.

- Ministère de l'Économie et des Finances. (s.d.). Le nouveau modèle de développement des provinces du Sud. <https://www.finances.gov.ma/fr/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=2307>
- Ministère des Affaires étrangères, de la Coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger. (2020, 23 janvier). L'ouverture de consulats dans les provinces du Sud reflète un soutien grandissant à la marocanité du Sahara en Afrique [Point de presse]. <https://www.diplomatie.ma/>
- Ministère des Affaires étrangères, de la Coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger. (2022, 28 octobre). Communiqué relatif à l'adoption de la Résolution 2654 du Conseil de sécurité des Nations Unies sur la question du Sahara marocain.
- Mohammed VI, Roi du Maroc. (2016, 6 novembre). Discours Royal à l'occasion du 41e anniversaire de la Marche Verte [Discours, Dakar]. Secrétariat Général du Gouvernement.
- Mohammed VI, Roi du Maroc. (2019, 6 novembre). Discours Royal à l'occasion du 44e anniversaire de la Marche Verte [Discours, Rabat].
- Mouline, M. T. (2019, 14-15 novembre). Les provinces du Sud en tant que hub et portail vers l'Afrique subsaharienne [Communication]. Conférence de l'Institut Royal des Études Stratégiques (IRES), Bruxelles.
- Royaume du Maroc. (2007, 11 avril). Initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara.
http://www.maroc.ma/fr/system/files/documents_actualite/initiative_marocaine.pdf
- Sâaf, A. (1996). Le Maroc et l'Afrique après l'indépendance. Dans Actes de la Journée d'étude organisée par l'Institut des Études Africaines et le Département de Droit Public (p. 21). Publications de l'Université Mohammed V.
- Saint-Prot, C., de Cara, J.-Y., & Boutin, C. (2016). Sahara marocain: le dossier d'un conflit artificiel. L'Harmattan.
- Saint-Prot, C., & El Tibi, Z. (2019). Mohammed VI ou la monarchie visionnaire. Éditions du Cerf.

The 2026 U·S–Iran War and Its Implications for Liquefied Natural Gas (LNG) Exports and Global Energy Markets: The State of Qatar as a Case Study

Maaroorf Salah Al-Din Taha

College of Education, University of Samarra, Iraq

Email: Maroof101maroof@gmail.com

 1: ORCID [0009-0001-7815-7580](https://orcid.org/0009-0001-7815-7580)

Received	Accepted	Published
20/08/2026	21/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.266-284>

Maaroorf Salah Al-Din Taha. (2026). The 2026 U·S–Iran War and Its Implications for Liquefied Natural Gas (LNG) Exports and Global Energy Markets; The State of Qatar as a Case Study. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 266- 284.

Abstract

This study analyzed the 2026 United States–Iran War and its impact on global LNG exports, using Qatar as a case study. Qatar was chosen because it is a major exporter of liquefied natural gas and depends heavily on the Strait of Hormuz to export LNG to other countries. The study also examined the political and geopolitical aspects of military conflict and its consequences for LNG production and exports, as well as its broader impact on global energy security and energy markets abroad. To achieve this goal, the study followed a historical-analytical approach, providing a chronological description of how the 2026 United States–Iran War unfolded and how it affected liquefied natural gas trade. The materials included official documents, documents released by international organizations, economic statistics, and professional academic studies. The research found that the 2026 United States–Iran War disrupted global energy trade flows, drove up LNG prices, and increased maritime transportation and insurance rates, highlighting flaws in global energy security structures that rely too heavily on the Strait of Hormuz. The study also showed that, although Qatar remains the world's largest LNG exporter, it was heavily affected by the Iran-U.S. conflict because of its dependence on the Strait of Hormuz. As a consequence, Asian and European energy markets were affected. The research concluded that to increase global energy security, countries must diversify supply sources, transportation routes, and reserve stocks, and promote cooperation with other countries to prevent future crises from affecting energy market stability.

Keywords: 2026 United States–Iran War; Liquefied Natural Gas (LNG); State of Qatar; Natural Gas Exports; Global Energy Security; Strait of Hormuz.

© 2026, Salah Al-Din Taha, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

Introduction

Liquefied Natural Gas (LNG) has emerged as one of the most strategic fuels in today's world economy, meeting the energy needs of developed and developing nations, supporting global energy security, and boosting economic and commercial growth. Dependence on LNG has risen over the years because it is considered a cleaner fuel that produces less carbon than oil and coal. LNG has become an essential part of the world's energy mix, prompting producing nations to invest in expanding production capacity and export capabilities. At the same time, importing countries have looked to diversify their supply and improve import reception facilities.

The Arabian Gulf plays a pivotal role in international LNG trade. This is due to the region's substantial natural gas reserves, particularly Qatar's North Field, which has allowed Qatar to emerge as a leading exporter of liquefied natural gas. Furthermore, the region commands a highly strategic advantage through its dominance over the Strait of Hormuz, recognized as one of the world's busiest chokepoints for oil and LNG transportation. The free flow of tankers through this Strait is critical to global energy trade, as a significant percentage of worldwide energy travels through it.

The U.S.–Iran War of 2026 was an inflection point in modern energy security. Long-running political and military tensions between the U.S. and Iran came to a head militarily with wide-ranging implications for shipping, oil and gas supplies, energy prices, and global supply chains. Escalation in the Arabian Gulf, including recurring threats to navigation in the Strait of Hormuz, raised concerns about potential disruptions to LNG exports, especially from Qatar, which depends on the Strait of Hormuz to access Asian and European markets.

This research is important because it addresses a current issue with overlapping historical/geopolitical/economic aspects. It examines how wars affect international energy security by studying the consequences of the U.S.–Iran War on LNG trade through a case study of Qatar, one of the world's top exporters of this strategic commodity. The research will also examine the link between military events/activities in the Arabian Gulf and the stability of global energy markets. Lastly, it will underline the importance of strategic waterways in the world economy.

This research aims to analyze the causes and circumstances that led to the outbreak of the U.S.–Iran War of 2026 and to examine its geopolitical and strategic dimensions. It also seeks to investigate the status and global significance of Qatar's liquefied natural gas industry, assess the impact of the conflict on LNG production, exports, transportation, and prices, and explore the broader implications of the crisis for global energy security and the future of the LNG trade. Finally, the study endeavors to draw key lessons that may contribute to strengthening the security of energy supplies and mitigating the effects of future geopolitical crises.

1. The U.S.–Iran War of 2026 and Its Geopolitical and Strategic Dimensions

The U.S.–Iran War of 2026 was one of the gravest military conflicts involving the Middle East in recent history. The war's impact went beyond US-Iran tensions and touched many countries in the Gulf, shipping traffic in international waterways, the global energy supply, and world trade. The US military began attacking Iran on February 28, 2026, following Israeli attacks on Iran. Iran retaliated against US military assets and proxies with missile and UAV strikes. Tensions between Iran and the United States escalated from posturing and sanctions to active combat. In a letter to the UNSC, the United States declared that its military action, which began on February 28, 2026, was taken in self-defense under Article 51 of the United Nations Charter. The UN Secretary-General condemned both acts of force against Iran and Iran's attacks in the region as "threats to international peace and security". (Brijeg, 2026)

Proximate issues included several decades of unresolved political, security, and strategic tensions between Iran and the United States of America. This includes Iran's nuclear activities and missile program, its regional ambitions, its support for proxy armed groups throughout the Middle East, economic sanctions against Iran, freedom of navigation in the Arabian Gulf and Strait of Hormuz. The U.S. regarded Iran's regional ambitions as a threat to its interests and allies in the region. At the same time, Iran saw the U.S. military presence in the Gulf, along with continued efforts to diplomatically isolate, contain, and weaken Iran, as posing an existential threat to the Islamic Republic. As such, the war was precipitated by escalating tensions following the breakdown of diplomatic efforts and sporadic negotiations in recent years over a comprehensive deal regarding Iran's nuclear ambitions and regional security of shipping lanes (Hijab, 20XX).

Events on the ground leading up to the war further escalated tensions. Escalation included increased attacks on U.S. military installations in the region, hostile rhetoric, and growing fears within the United States and Israel that Iran was building nuclear capabilities and would use its military and missile technology to attack Western interests. The United States based its decision to attack on the imminent threat to U.S. lives and interests. Iran claimed it was attacked and that its defensive response was justified because it was exercising its right to self-defense. Each country promoted a different legal/political narrative for the start of the war, which polarized international opinion on the legality of the strikes and the use of force in general (Hijab, 2026).

Warfare continued through several stages both militarily and politically. Early stages involved widespread U.S. and Israeli bombing campaigns against Iranian military bases and other targets of national infrastructure. After several Iranian offensives against U.S. military bases and other targets within surrounding countries threatened to shut down the Strait of Hormuz and halt traffic of commercial ships and oil tankers. The war stalled and shifted into a stage of negotiations. These negotiations were only short term and did not

lead to any resolution. Hostilities and skirmishes continued in July 2026 after commercial ships were attacked near the Strait of Hormuz. The U.S increased missile strikes on Iranian bases and began another naval blockade of Iranian shipping in response to Iranian threats to hinder oil exports from surrounding countries and increase attacks on the U.S military presence in the Arabian Gulf (Pareek, 2026).

U.S. objectives included limiting Iran's missile strength, Iran's coastal defenses, eliminating targets that could potentially harm commercial vessels or U.S. assets, and protecting shipping lanes throughout the Arabian Gulf. Iranian forces were composed of ballistic missiles, UAVS, the IRGC Naval Force, and asymmetric warfare, which allowed them to attack their opponent without engaging in open full-scale war. Iran used its proximity to the Strait of Hormuz and use of proxies throughout the region to pressure U.S. and coalition forces. During the war, we learned that although the U.S. had the military and technological advantages, it couldn't guarantee the cessation of threats to commercial ships because of scattered missile launch pads, small attack boats, naval mines, and Iran's decentralized force (Hijab, 2026).

Reactions around the world were mixed. Israel advocated for increased military strikes to weaken Iran's nuclear power and military strength. At the same time, GCC countries wanted to prevent their domains from being used as battle fields as they host U.S. military bases and rely on oil and gas exports for their economy. Additionally, some countries in the region tried to mediate the conflict and open dialogue between Washington and Tehran to prevent future attacks on oil rig sites, ports, and airports. International reaction was also split, some stood by U.S. demands and others urged for an immediate end to conflict and for both sides to come to the negotiating table. The U.N. Security Council passed resolutions and released statements regarding Iranian attacks on Gulf countries, the United Nations has been promoting peace deals and efforts to limit conflict from escalating any further. (Brijeg, 2026)

Geopolitically and geoeconomically, the Strait of Hormuz is the most crucial theatre of war between Iran and the Sultanate of Oman. This strait is the transit point of most of the oil shipments from the Arabian Gulf. Iran attempted to leverage its ability to disrupt traffic through the Strait in its favor against the United States and its allies. In response, the United States viewed the continued free flow of traffic through the Strait as a national security interest in maintaining freedom of navigation and ensuring the stability of the global economy. The attacks on commercial vessels and persistent Iranian threats caused tanker traffic to decline while marine insurance costs and shipping fees skyrocketed. As a result, the United States took actions including strikes on Iranian coastal defense positions, reflagging of selected commercial vessels, and attempts to mitigate maritime threats. However, the Strait was a difficult position to defend as Iran possesses many asymmetric tools to hinder shipping traffic without closing the Strait entirely. These include naval mines, coastal missile batteries, uncrewed aerial vehicles, and small but well-armed fast

attack craft (Al- Kaabi, 2023, p. 39). Iran is also a major transit point for liquefied natural gas (LNG) in global trade. The vast majority of LNG shipments, which accounted for about 20 percent of global LNG trade in 2024, transit the Strait, with most of these cargoes coming from LNG exports from the State of Qatar. When the conflict began, the sea lanes were shut down, and Qatar was forced to suspend most of its LNG exports. This caused gas prices to skyrocket and created demand for LNG exports from areas outside the Gulf. According to the U.S. Energy Information Administration (EIA), the closure of the Strait could disrupt upwards of 10 billion cubic feet per day of worldwide LNG shipments, or about 20% of total LNG trade. Most LNG exports come from Ras Laffan Industrial City in Qatar, which houses the world's largest LNG export facility. (Mohammed, 20 26, p. 6)



Figure (1)· The Strait of Hormuz and LNG Shipping Routes

It shows how military power and access to the world's energy arteries are linked geopolitically. The U.S. applied its overwhelming naval and air power to ensure freedom of navigation and to exert pressure on Iran militarily. Iran attempted to counterbalance U.S. military power by leveraging its geographical position and its ability to disrupt traffic through the Strait of Hormuz. Another lesson learned was how vulnerable the world's oil supply is when it is concentrated around so few critical marine passages. As a result, many of the world's leading energy consumers have stepped up efforts to diversify their oil and natural gas supply away from reliance on one region, build strategic stockpiles, and broaden engagement with energy-producing nations beyond the Persian Gulf. What was once a regional security problem has become a global concern affecting energy prices, international supply lines, economies, and relations between LNG exporters and importers (Hijab, 2026).



Of course, the U.S.–Iran War of 2026 did not happen overnight. It was decades in the making. Political, military, and economic tensions between Iran and the United States had been brewing. Issues included Iran's nuclear program, US sanctions against Iran's regional power aspirations, and the presence of US troops in the Gulf, as well as disagreement over the security of international waterways. This volatile mix created a powder keg that was waiting to explode. As it played out, the conflict became extremely internationalized, with the Strait of Hormuz becoming the central theater of conflict. Because it is such a crucial shipping lane, any disruption there affects not only international oil shipments but also LNG exports and the economies of countries that depend on imported energy. Thus, analyzing the war itself becomes inherently linked to analyzing Qatar's LNG exports and how they affect international energy markets (Hijab, 2026).

2. The State of Qatar's Liquefied Natural Gas Exports and the Impact of the War on Export Flows and Global Markets

Qatar plays a major role in the liquefaction business. It has abundant natural gas reserves and infrastructure that supports its ability to export liquefied natural gas (LNG). As a result, Qatar has become one of the world's largest LNG producers and exporters, shaping the global gas market. Qatar primarily credits its status to its acquisition of the North Field. The North Field is Qatar's natural gas epicenter. It is connected to Iran's South Pars Field. This means Iran and Qatar share the world's largest natural gas field. This shared natural gas field creates significant economic and geopolitical importance for countries outside Qatar and Iran. Since the 1990s, Qatar has focused on exporting its natural gas by liquefying it and shipping it overseas rather than selling it through pipelines. The North Field's natural gas is sent to LNG facilities located in Ras Laffan Industrial City. Here, the natural gas is purified and dried. It is then compressed and cooled to a very low temperature, turning it into a liquid. Once it becomes a liquid, it takes up less room. The liquefied natural gas is then put into tanks for shipping on LNG Ships (Sayouh et al., 2024, p. 478).

Hosting LNG liquefaction plants and facilities: Ras Laffan Industrial City hosts Qatar's LNG operations. Ras Laffan hosts gas-processing plants, liquefaction trains, LNG storage tanks, LNG export terminals, and petrochemical plants related to gas production. Although the LNG industry has been crucial to Qatar's economy, it has also made Ras Laffan a target for war and insecurity. Attacks on Qatar's production facilities, pipelines, or export terminals would have an immediate impact on Qatar's exports and global LNG exports. Before Qatar announced its latest expansions, it was producing around 77 mtpa of LNG. Qatar initiated the North Field East (NFE), North Field South (NFS) and later North Field West (NFW) projects to help Qatar remain competitive. Qatar broke ground on 6 giant trains that will produce around 8 million tonnes each per year. According to QatarEnergy, Qatar's total liquefaction capacity will reach around 142 mtpa by the end of this decade

once all expansion projects are completed, as Qatar aims to stay ahead of the boom in LNG capacity coming out of the United States, Australia, and rival producers (Mahdi, 2025).

Qatar's domestic natural gas sector is overseen by QatarEnergy and its subsidiaries in joint ventures with several major oil and gas companies from around the world. Partnering with these companies allowed Qatar to develop its technological capabilities, attract investment funds, receive technical training, and expand its foothold in global energy markets. Qatar has also signed long-term LNG contracts with its importers, mainly in Asia, locking in steady income from exports for itself and steady energy supplies for its partners. While split between Asian and European countries, Asian markets have continued to make up Qatar's largest share of LNG customers due to major demand from China, India, Japan, South Korea, Pakistan, and Bangladesh. In addition to its proximity to Asian and East Asian markets, Qatar has one of the world's largest fleets of LNG carriers. At some points during the war, Asia received over 80 percent of Qatar's LNG exports. As a result, Asian importers were heavily exposed to shocks to or delays of Qatar's exports. (Al-Mashhadani, 2024, p. 36).

Demand for Qatari LNG cargoes has also increased in Europe. After past diplomatic crises disrupted Russian gas supplies to Europe, many European governments are eager to find alternatives to pipeline gas from Russia and diversify their energy mix. Therefore, Qatari LNG is becoming an integral part of Europe's energy security. However, Qatar's ability to supply significant amounts of LNG to Europe has been limited by pre-existing contractual obligations in Asia, constraints on liquefaction capacity, and the need to ensure safe maritime transport from the Arabian Gulf to European terminals (Al-Mashhadani, 2024, p. 38).

Qatar exports liquefied natural gas from Ras Laffan Port (North East Qatar). LNG tankers travel through the Arabian Gulf and Strait of Hormuz to the Gulf of Oman and the Indian Ocean. Depending on where they are headed, shipments are then routed. LNG tankers heading to East Asia usually navigate through the Indian Ocean and the Strait of Malacca. Shipments bound for Europe are usually routed through the Arabian Sea, Gulf of Aden, Bab el-Mandeb Strait, Red Sea, and Suez Canal. Occasionally, if security concerns arise in the Red Sea, tankers continue around the Cape of Good Hope. This longer route substantially adds time, fuel use, and shipping costs. The Strait of Hormuz is seen as the weakest link in Qatar's LNG supply chain. Qatar cannot avoid shipping its products through the Strait if it wishes to reach markets around the world because it is located in the Arabian Gulf. Currently, Qatar has no other outlet with adequate capacity to pipeline its LNG outside the Gulf to a port on the Gulf of Oman or the Arabian Sea. Therefore, the security of Qatar's LNG exports depends on the Strait of Hormuz remaining open (Al-Kaabi, 2023, p. 39).

"In the first half of 2025, over 20 percent of all LNG trade crossed the Strait of Hormuz. This equals about 11.4 billion cubic feet per day. Almost all of this trade originated in Qatar: The International Energy Agency also noted that over 110 bcm of LNG traveled through the Strait of Hormuz in 2025. Around 93 percent of Qatar's LNG exports depended on shipment through the Strait of Hormuz.' This heavy dependence on one route reaffirms that the Strait of Hormuz is not only regionally important but also imperative to international gas security. The U.S.-Iran Crisis of 20XX highlighted this dependence. As tensions rose and both sides exchanged attacks, overall vessel transits decreased as security concerns grew for commercial traffic. Many shipping and insurance companies avoided the region by canceling or limiting their presence. Some LNG carriers postponed their voyages through the Strait of Hormuz, changed course, or turned off their AIS systems. Tensions in the Strait of Hormuz reduced vessel traffic and further increased risks for companies operating through the strait. In addition, some Qatari LNG cargoes were delayed getting to their importing countries." (Subh, 20XX)

Impact on Qatar's liquefaction capability/infrastructure: The war also affected Qatar's ability to produce and export LNG. Infrastructure that forms part of Qatar's LNG value chain was damaged during the conflict, limiting export capacity. Missile strikes diminished Qatar's LNG export capacity by up to one-sixth, or 17 percent, according to QatarEnergy. QatarEnergy projected lost revenues of nearly US\$20 billion annually. This revealed how reliant the Qatari economy is on Ras Laffan's industrial parks' performance, as well as showing how attacks on one production site or even several liquefaction trains could incur major losses to the country while severely disrupting global energy markets. The war also jeopardized Qatar's long-term expansion plans. Qatar's North Field expansion projects rely on steady material delivery, a foreign workforce, technical know-how, and sustained maritime trade and global supply chains. "The programme has suffered setbacks from the disruption of sea traffic and growing security concerns that have led to adjustments in schedules and significant increases in security, insurance premiums and construction costs." Said (Qandil, 2026). Hence, the war's ramifications reached far beyond Qatar's 2026 export performance and put future LNG supplies at risk. World markets counted on these supplies to ease shortages and rebalance supply/demand.

The temporary closure of the Strait of Hormuz to LNG carriers during March and April 2026 suspended a large portion of LNG exports from Qatar and the United Arab Emirates. The U.S. Energy Information Administration (EIA) reported that over 10 billion cubic feet per day of global LNG supplies (roughly 20 percent of the total LNG market) were affected, with most stemming from Qatar's Ras Laffan export facilities. Data on LNG vessel-tracker traffic also cited by the EIA showed that no LNG carriers passed through the Strait from 1 March to 24 April 2026 (Yusuf, 2026).

Marine shipping disruption has also had immediate consequences for domestic LNG production. Liquefaction trains have been forced into temporary shutdowns or have had to

scale back production due to the inability to load export cargoes or fill storage tanks, as LNG can only be stored for so long in Ras Laffan's storage facilities. · Proved that maritime transport disruptions can rapidly become production disruptions, even if upstream gas fields or onshore processing facilities are physically unaffected. · Qatar LNG exports fell short, contributing to the decrease in global LNG output and creating a significant gap between supply and demand. In March, world LNG market dynamics changed significantly when the Strait of Hormuz was closed. According to the International Energy Agency (IEA), global LNG supply decreased by nearly 8 percent year over year as Qatar and UAE exports plummeted. · Other suppliers increased their output; however, they were unable to compensate for the lost volume (International Energy Agency, 20 May 2026). This still had repercussions in April 2026, as deliveries to importing nations were lower than anticipated, delaying the arrival of international LNG cargoes that were expected to push prices down worldwide. (Yusuf, 20 June 2026)

This created a major deficit in the global LNG market, as Qatar is not a marginal producer that can be readily substituted. On the contrary, Qatar is one of the largest global LNG suppliers and the world's second-largest LNG exporter, with export volumes of over 112 bcm in 2025. When large volumes of these exports became unavailable, other producer nations had limited opportunity to increase output to compensate. US and Australian liquefaction plants were already running at maximum capacity, with a large portion of the gas sold under long-term contracts, and building new liquefaction trains takes years and significant financial investment. Thus, cutting Qatar's LNG exports from the market had significant, immediate impacts on the global LNG market balance (Qandil, 2026).

Short-term effects. A natural effect of the shortage was soaring spot-market LNG cargo prices. Immediately after fighting began, Asian LNG rates surged as Qatar supplies a large percentage of LNG to Asian countries; initial increases were reported at nearly 40 percent. Gas prices in Europe climbed between 35 and 40 percent as well, but rose even further in the following days as shortages continued and fears of an extended conflict grew. Analysts later reported that LNG prices in Asia have continued to trade far above pre-war prices, making it harder for lower-income importing nations to buy spot cargoes. (Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2026)

The increases also reflected not only the physical loss of supply but what analysts call the geopolitical risk premium. Buyers and oil traders factored into their prices the risk of continued fighting and additional attacks on LNG tankers and production platforms. Freight rates, war-risk insurance and crew hostage insurance all went up. Additionally, shipowners started charging risk premiums for operating in the Arabian Gulf or while transiting near conflict zones. In effect, producers and shipowners passed some of the war costs on to importing governments and, eventually, consumers.

Qatar LNG export sales volumes under long-term contracts faced an extraordinary situation during the war. While long-term contracts provide price and quantity certainty under normal conditions, they cannot compel delivery if production is impaired or essential shipping lanes are shut down. This meant affected importers needed to buy substitute cargoes on the spot market to fill gaps left by disrupted or postponed deliveries. Increased demand for spot-market LNG pushed buyers into competition and drove prices even higher. Meanwhile, widespread force majeure declarations sparked legal and commercial debates between sellers and customers over wartime contract terms.

Asian buyers were hit hardest by the shortfall in Qatari LNG exports because Qatar supplies such a large percentage of LNG demand in Asia. Japan and South Korea both struggled to source alternatives for delayed shipments while also trying to keep their strategic gas reserves full. Fortunately for them, they had the financial capability to purchase what they needed at high prices. China, however, absorbed much of the supply disruption by ramping up domestic natural gas production, securing more pipeline imports from Russia and Central Asia, and tapping into strategic gas reserves, allowing it to lessen demand on the now very pricey spot market. ("India' s Economy under the Pressure of War," 2026)

India, Pakistan, and Bangladesh were exposed much more to the price spike as they could not outbid richer European and East Asian buyers with their limited financial means. Many cut back on spot-market buying, scaled down LNG regasification, plant utilization, and switched to coal, petroleum products, or domestic power generation. Electricity generation, industrial activity, and fertilizer production faced higher fuel shortages and costs, with repercussions for domestic fuel prices, economic growth, and food security. (Yusuf, 2026)

Pakistan was hit hard because it relied heavily on Qatari LNG imports. The decreased shipment volume, coupled with skyrocketing prices, forced policymakers and energy firms to boost local gas output and scale down the LNG regasification units. Some industries were forced to curb their gas usage as well. It shows that any hiccup in Qatar's LNG supplies would not just affect the global energy market but also electricity, industry, fertilizer, and the standard of living in gas-importing nations.

Europe was also affected by the decrease in LNG exports from Qatar. The escalation came as European nations filled natural gas storage tanks ahead of the winter heating season. Cutbacks in Qatar increased competition with Asian buyers for U.S. and African LNG cargoes. This drove natural gas prices higher at European trading hubs, which increased electricity prices and the cost of industrial production. Europe's energy security thus became more reliant on increased natural gas exports from the United States, Norway, Algeria, and others (Mohammed, 2026, p.24).

The U.S. partially benefited from stronger worldwide demand for LNG supplies not coming from the Strait of Hormuz. American LNG exports gained geopolitical significance as Qatar shipments were disrupted and buyers needed replacements. The U.S. Energy Information Administration (EIA) expected U.S. LNG exports to grow by nearly 30 percent through 2027 as new liquefaction plants came online to meet growing global demand. However, the U.S. could not quickly make up for lost Qatar exports, as liquefaction plants were already running at high capacity and much of the supply was presold under long-term contracts.

Australia also profited from higher LNG prices during this period and faced less Qatari competition in Asian markets. Buyers from Japan, South Korea, and China increased interest in Australian cargoes, allowing Australia to expand its role as a top global LNG exporter. Meanwhile, transportation costs rose for Australian producers, as did insurance rates. Additionally, concerns about the security of several major shipping routes rose. Thus, while this conflict presented exporters with an opportunity to increase profits from LNG sales, it also created further complications for global shipping (Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2026).

Other LNG exporters, Algeria, Nigeria, Egypt and Mozambique, have also seen increased demand from Europe and Asia for spare cargoes. However, their ability to compensate for lost Qatari cargoes has been limited by production capacity, export capacity, domestic consumption needs, and security concerns. Pipeline gas imports from Norway, Algeria, Azerbaijan, and Russia have also gained renewed strategic importance because they do not rely on passage through Hormuz. The crisis led to a wider re-evaluation of the strategic importance of LNG shipments versus pipeline imports (Subh, 2026).

Tanker traffic and LPG/NGL shipping were affected by the war. Multiple LNG carriers were forced to sit outside the identified high-risk area waiting for security conditions to improve. Some ships turned around after reaching the Strait of Hormuz. Others only transited during specific time frames or with naval escorts. Some foreign-flagged operators decreased their crewing levels in the region. Maritime insurance companies recommended that some operators delay certain voyages. In July 2024, a Qatari-linked LNG tanker was attacked off the coast of Oman, underscoring that commercial LNG tankers were now directly at risk in the conflict, not just onshore infrastructure.

A shortage of LNG carriers also drove freight prices up further. Charterers had to offer higher returns because ship owners/operators faced greater risk using expensive ships in war zones. · Longer alternative routes mean ships can complete fewer round trips per year. Ships bound for Europe that must reroute around the Cape of Good Hope, rather than transit through the Red Sea and Suez Canal, face longer transit times, higher fuel usage and greenhouse gas emissions, greater transportation costs, and spend more time away

from loading terminals. (Al Jazeera, 2026) These factors show how risks at multiple chokepoints can worsen a shipping crisis.

In particular, the crisis underscored the lack of a realistic substitute route to the Strait of Hormuz for liquefied natural gas (LNG) exports from Qatar. While Qatar's Gulf neighbors, such as Saudi Arabia and the United Arab Emirates, possess pipelines through which they can export crude oil without relying on the Strait, they lack the infrastructure to liquefy and export LNG without it. No liquefaction plants or export terminals exist to redirect Qatari LNG exports, and small-scale or temporary pipeline solutions cannot handle the tremendous quantities Qatar exports each year. Creating an alternative route would require years of construction on massive gas pipelines running from the North Field or Ras Laffan to the Gulf of Oman or Arabian Sea, along with new liquefaction plants and export terminals. This would require significant financial investment, political will, and security assurances (Qatar News Agency, 2026).

In response, Qatar sought to protect its upstream and downstream facilities better, increase monitoring and air-defense capacity, strengthen security partnerships with regional allies, upgrade its LNG fleet, and diversify foreign investments. Against this backdrop, Golden Pass LNG gained additional strategic importance for Qatar since it allows QatarEnergy to have productive capacity outside of the Arabian Gulf and thus not be reliant on Hormuz. Foreign investments also help mitigate risk by not being reliant on one specific area; however, they do not produce enough in the near future to offset supply from Ras Laffan. For importers, the crisis has also motivated them to build more strategic gas reserves, add regasification capacity, diversify long-term purchase contracts across suppliers from Qatar, the U.S., Australia and Africa, incorporate more flexibility into contracts and fund investments in pipelines, renewables, and nuclear power. As a result of this crisis, actions by Qatar and importers were not limited to just finding other cargoes to use while the war took place, but re-evaluated long-term plans (Mohammed, 2026, p. 30).

Export volumes fell so Qatar earned less from exporting. However higher global LNG prices mitigated the lost export revenue from low volumes after initial exports restarted as reduced volumes at much higher prices made up some of the shortfall. This may not be the case if production cuts are extended for longer periods of time or extensive long-term damage is incurred to energy infrastructure. Increased costs due to repairs as well as increased insurance, security, and stranded investment costs from delayed projects also reduced earnings from high LNG prices. Additionally longer conflicts could jeopardize Qatar's image as a dependable LNG supplier even though Qatar did not have full control over the reasons for cuts. Import nations may begin to see over reliance on one supplier or shipping route as a risk to their energy security and may seek to decrease the percentage of LNG they purchase from Qatar in the future, seek more flexible contracts, or diversify their imports across more countries which could impact Qatar's market share in the long run (Mohammed, 2026, p. 30).

On the other hand, if Qatar can resume production quickly, repair infrastructure, and bring its North Field expansion projects online, the crisis could ultimately strengthen its long-term position. Global markets have recognized their need for additional, dependable LNG volumes. Qatar also benefits from competitive advantages over other exporters, such as its world-class natural gas reserves, low production costs, large LNG carrier fleet and long-standing ties with many purchasers. The longer-term impact of the crisis will hinge on how long any disruption to the Strait of Hormuz and key production facilities lasts, how quickly damaged infrastructure can be repaired, and whether Qatar diversifies its export routes and investment partners. According to the International Energy Agency (IEA), if disruptions continued for an extended period, yearly combined LNG exports from Qatar and the United Arab Emirates could fall by nearly 45 percent from the previous year's level, or about 54 bcm of natural gas. This volume loss would be enough to keep worldwide LNG markets tight and prices high, slowing global gas consumption growth just as emerging Asian countries look to increase it. It could also lead some countries to burn more coal and oil than they had planned, jeopardizing international efforts to curb greenhouse gas emissions and speed the transition to cleaner fuels (Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2026).

Taken together, perhaps the biggest lesson of the U.S.–Iran War of 2026 for Qatar is the risk paradox at the heart of its LNG strategy: it sits on one of the world's largest natural gas reserves and benefits from some of the lowest production costs. It has built out impressive export capacity and infrastructure along with decades-long commercial partnerships. But nearly all of its LNG production is located in Ras Laffan, and flows through one main artery—the Strait of Hormuz.

3. The Repercussions of the U.S.–Iran War on Global Energy Security and the Future of Natural Gas Exports

The U.S.–Iran War of 2026 demonstrated that energy security is no longer solely about which states possess or can produce oil and natural gas resources. Instead, it is increasingly about the security of maritime transit routes, political stability in producing states, availability of shipping fleets, and global markets' ability to replace interrupted supplies within a finite amount of time. The intermittent blockade of the Strait of Hormuz to liquefied natural gas shipments throughout the war cut off over 10 billion cubic feet per day of global LNG supply, nearly 20 percent of the global LNG trade. Qatar bore the brunt of lost volumes, as the majority of affected supplies were destined to come from Ras Laffan. This highlighted how dependent the world had become on a single geographic supply center and one critical marine passage (Salim, 2016, p. 3).

For this discussion, energy security can be defined as a country's ability to access energy resources reliably, in sufficient quantities, at low prices, and through safe, diverse channels. Hence, the conflict threatened not just the delivery of specific cargoes, but the

four primary pillars of energy security. Available supplies shrank, prices soared, transportation grew riskier, and importing nations were forced to seek costlier substitutes. Consequently, economic decisions on energy production, industrial capacity, storage policies, and fuel allocation became closely tied to military developments and political dynamics in the Arabian Gulf. Asian LNG-importing countries felt the initial shock and bore the largest implications, since Asia received most of Qatar's cargoes. China, Japan, South Korea, India, Pakistan, and Bangladesh were among the countries most vulnerable to disruptions. Still, their abilities to weather the storm differed greatly due to the scale of their economies, their strategic stockpile levels, supplier diversity, and liquidity to buy spot-market cargoes (Holtmeyer et al. · IHUP University of Pennsylvania, 20 June 2026). · As the world's economy's biggest energy consumer, China had much more wiggle room to adapt to the crisis due to its diversified means of energy procurement. It obtains its energy from pipeline imports from Russia and Central Asia, domestic natural gas production, in addition to LNG imports. To make up for lost LNG supplies, China was also able to temporarily increase its coal consumption and ramp up domestic energy production. These factors lessened the impact of rising international gas prices on China. However, the country still felt the natural consequences of lost Qatari supplies and more expensive LNG cargoes from other suppliers. Japan and South Korea also benefit from long-term supply agreements and emergency fuel reserves, which give them greater fiscal capacity to outbid other buyers for spot-market cargoes. However, their dependence on imported energy left them extremely exposed should war escalate. While Japan sourced over 95 percent of its petroleum from the Middle East, it also met some of its LNG needs there. South Korea was also still heavily dependent on foreign oil and gas. As such, concerns about electricity prices, manufacturing competitiveness, and disruptions to maritime trade increased within both countries if the conflict were to expand (Buhayji. Iran Who Benefits from the War in Ukraine? 20 June 2026, p).

The crisis forced Japan and South Korea to purchase additional LNG cargoes from the US and Australia. Japan and several energy companies their increased coal use to replace lost LNG. During parts of the crisis, coal imports in both countries expanded dramatically. This was because coal infrastructure relied less on the Strait of Hormuz than oil infrastructure did. Another reason was that coal prices did not increase as much as natural gas prices. These responses illustrate that countries can be expected to abandon commitments to emissions goals and clean-energy transitions when faced with threats to energy security, at least temporarily ("India's Economy under the Pressure of War," 2026).

India, like other Asian nations reliant on Middle East energy imports, suffered from the war because of its heavy reliance on liquefied natural gas imports from Qatar, the United Arab Emirates, and Oman. More expensive energy raised electricity generation and industrial costs. It also put pressure on the balance of payments and local currencies. Indian companies buying replacement cargoes at low prices struggled to hold contract



negotiations with customers in Japan, South Korea, and Europe. Indian consumers were forced to cut down on natural gas consumption or rely more heavily on coal, oil products, and local energy sources (Shaheen, 2026). Pakistan, Bangladesh, and other emerging importing nations without the government budget capacity to absorb LNG purchases at inflated prices suffered severely. LNG bids on the spot market increased. Some offers were pulled, and gas buying was minimized. Electricity generation, fertilizer manufacturing, and energy-intensive industries were all threatened by these developments. There was also concern about power outages and fuel rationing. As a result, what was initially an LNG market supply disruption turned into a commercial energy shortage, until it became clear that the issue at hand affected the livelihoods of citizens: food availability, jobs, and overall economic welfare (Arab Center for Research and Policy Studies, 2026, p.5). European countries also felt the impact. Europe is less dependent on Qatari LNG than its counterparts. However, the global LNG market is interconnected. When Asia experiences a supply shortage, Europeans feel the price increase immediately, and vice versa. Europe was buying natural gas in bulk to fill storage tanks and prepare for winter when the crisis started. Russia's pipeline supply had decreased significantly. If Qatar halted some LNG exports to Europe, that would intensify the competition between Asian and European buyers for cargoes from the U.S. and Africa, resulting in a surge in European fuel costs during the first few months of the crisis (Shaheen, 2026). The United States remained Europe's sole LNG exporter. However, it can only supply so much and increase exports because its liquefaction plants are already operating at high capacity. Norway was also forced to minimize its natural gas production. Therefore, Europe drove up prices by using a combination of U.S. LNG, Norwegian pipeline gas, Algerian supplies, Nigerian LNG exports, and other exporters. It also dipped into its stock reserves and decreased industrial consumption (Arab Center for Research and Policy Studies, 2026, p. 8).

But Europe hadn't built enough resilience since the energy crisis triggered by the Russian- Ukrainian War · That resilience was built through new LNG import terminals, greater interconnections between national gas grids, more supplier options and higher storage capacity· Supplies from the United States, Algeria and Nigeria helped compensate for lost Qatari supply But Europe' vulnerability to supply shocks still saw prices skyrocket and Europe' cost of energy imports skyrocket as wellEurope was also still exposed to price spikes from buyers in Asia, particularly if the conflict continued for longer or if winter lasted longer The conflict accelerated European Union efforts to wean themselves off foreign oil and natural gas consumption This includes accelerating the electrification of transportation, heating, and industry; adopting more electric vehicles, heat pumps and battery storage; and considering additional subsidies and tax breaks to encourage the switch to electrical power and renewable sources· Rather than triggering searches for new gas suppliers, the war sped up efforts to reduce long-term demand for fossil fuels by increasing Europe' reliance on imported oil and gas by multiple billions of euros over

baseline requirements (Enki Foundation for Studies and Research, 2026)· energy import bills. Energy bills also rose as natural gas prices increased, and natural gas power plants provide a significant share of electricity in several nations worldwide. Customers who use gas as either an energy source or a production input had these expenses passed on to them. Industries that rely on natural gas include fertilizer, petrochemicals, glass, iron & steel, and cement. Food, manufactured goods, and transportation services all saw price increases as expenses increased. This has increased inflation, crimped consumers' purchasing power, and strained governments' budgets that offer energy subsidies to businesses and households. Farmers are affected by rising fertilizer prices because natural gas is used to make ammonia and nitrogen fertilizer. When the price of gas increases or supply decreases, it will drive up the price of agriculture, which will eventually trickle down to food prices... or farmers will produce less crops and food· Natural gas importing nations that buy fertilizer are also affected by rising fertilizer prices because they are essentially penalized twice when energy and food prices rise (Asharq News, 2026)The war also disrupted global LNG trade flows with US cargoes being diverted to Asia to take advantage of the higher prices there and help offset some of the lost volume from Qatar causing Europe to compete with Asia for the same quantities of LNG· Asian imports of LNG in July 2026 increased as Chinese demand surged and additional US volumes were attracted, while Europe saw their LNG imports decrease to some of the lowest seen· Trade flows are changing from the Atlantic Basin to the Pacific basin· This flexibility that contracts provided became even more of a benefit because of changing trade flows As LNG buyers wanted more flexibility in their contracts they increasingly demanded clauses that allowed for change of destination on cargoes, rather than contracts which fixed supply to a specific terminal· Spot-market cargoes were used more frequently to mitigate short term shortages, but there was too much dependence on the spot market which left importing countries susceptible to significant price swings· Long term contracts that provide some pricing stability became crucial once again to guarantee access to volumes and reduce exposure to price fluctuations· However, what the war in Ukraine showed is that contracts can do little if the facilities to produce gas are damaged or if shipping lanes are unavailable (Al Majalla, 2026).

Conclusions

The report emphasized Qatar's potential importance to the world liquefied natural gas trade given its large reserves, the development stage of its Ras Laffan production and liquefaction facilities, and its long-term contract portfolio. However, because most of Qatar's exports transit through the Strait of Hormuz, the nation has increased exposure to military and geopolitical risk.

War-driven disruptions have caused sharp spikes in liquefied natural gas prices in Asia and Europe. Factors beyond the loss of supply included a geopolitical risk premium,

elevated insurance costs, a shortage of LNG carriers and widespread market uncertainty about whether the conflict will spread.

Asia has been hardest hit by the disruption to Qatar's LNG exports, with several Asian nations dependent on Qatari gas to fuel electricity generation and industrial production. The crisis highlighted stark contrasts between wealthier nations that scrambled for alternative cargoes and developing nations forced to ration petrol use or temporarily return to coal and oil.

The war also affected global liquefied natural gas (LNG) trade. Countries like the United States, Australia, Canada, Algeria and Nigeria grew in importance as alternative suppliers. Pipeline gas also gained importance because it wasn't shipped through the same vulnerable straits as LNG.

One lesson of the war is that Qatar has no quick or complete substitute for the Strait of Hormuz through which it exports LNG. Pipelines, ports, and liquefaction facilities would take years to build elsewhere, would be costly, and would raise political and security issues.

The crisis highlighted the value of Qatar's investments in overseas natural gas projects. By investing in alternative markets, Qatar secures production that does not depend on the Strait of Hormuz. This strategy may also limit vulnerability to concentrating production and exports in one geographic region.

The crisis demonstrated the importance of working towards better international arrangements for managing LNG supply disruptions. Unlike the international oil market, the global gas market has no extensive international emergency response mechanism for events such as strategic stockholding, information-sharing, market coordination or LNG· cargo rerouting.

References

- Abd al-Sahib, Ahmed Saddam. (2022): "An Econometric Study of Qatari Natural Gas Exports and the Factors Affecting Them." Journal of Economic Sciences, No· 67, University of Basrah· (In Arabic).
- Al Jazeera. (2026): "Qatar: Iranian Attacks Have Crossed Numerous Red Lines." Available at: <https://www.aljazeera.net/news/>· (In Arabic).
- Al Majalla. (2026): "Alternative Networks of Gas and Oil Pipelines and Railways in the Gulf and the Middle East." Available at: <https://www.majalla.com/node>· (In Arabic).
- Al-Kaabi, Hussein Waheed. (2023): "The Geographical Location of the Strait of Hormuz and Its Impact on the Formulation of International Policies." Journal of the College of Basic Education, No· 88· (In Arabic).

- Al-Mashhadani, Ban Ali. (2024): "The Future Prospects of Natural Gas in the Global Energy Market, with Special Reference to the State of Qatar." Al-Ghari Journal of Economic Sciences, No. 10. (In Arabic).
- Al-Shal, Tariq. (2026): "Following the Disruption of the Strait of Hormuz: Six Questions Explaining the Alternative Routes for Gulf Oil and Gas." Al Jazeera. Available at: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/> (In Arabic).
- Al-Shal, Tariq. (2026): "The Suspension of Qatari Exports Deepens the Crisis of Alternatives in the LNG Market." Al Jazeera. Available at: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/> (In Arabic).
- Arab Center for Research and Policy Studies. (2026): The Regional and Global Economic Repercussions of the U.S. War on Iran. Economic Studies Unit, Doha. (In Arabic).
- Asharq News. (2026): "Iran Threatens to Strike Regional Infrastructure as Navigation through the Strait of Hormuz Declines amid the U.S. Blockade." Available at: <https://asharq.com/iran/173800/live>. (In Arabic).
- Brijeg, Dimitri. (2026): The U.S.–Iran Understanding of 2026: Ceasefire or the Reengineering of the Middle East Balance of Power? Eurasian Arab Studies Center. (In Arabic).
- Buhayji, Mohammed. (2026): The Repercussions of the U.S–Israeli–Iranian Conflict on the Gulf States and Global Poverty: A Systematic Analysis. Bahrain. (In Arabic).
- Emirates Center for Strategic Studies and Research. (2026). "The Repercussions of the Iranian–Israeli–American War on European Energy Markets." Available at: <https://ecssr.ae/ar/research-products/infograph/2/205355>. (In Arabic).
- Enki Foundation for Studies and Research. (2026). "Transformations in the Liquefied Natural Gas Market under Geopolitical Crises." Available at: <https://enke-iq/bo>. (In Arabic).
- Hijab, Mohammed. (2026). After the U.S–Iran War of 2026: Reshaping the Security Order of West Asia Between Interdependence and the Rise of Regional Powers. Arab Democratic Center. Available at: <https://democraticac.de/?p=110451>. (In Arabic).
- Holtmeyer, Lauren, et al. (2026). "The Repercussions of the War with Iran on Energy and the Shipping Sector". The Washington Institute for Near East Policy, Washington, D.C. Available at: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tdayat-alhrbm-ayran-ly-altaqt-wqta-alshhn>. (In Arabic).
- "India's Economy under the Pressure of War: Interconnected Risks and Measures to Stabilize the Currency". (2026). Article published by Al Jazeera. Available at: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/>. (In Arabic).
- Mahdi, Shawqi (2025). "Qatar Enjoys a Competitive Advantage and Flexible Production Costs Compared with Other Producers" Lusail News. Available at: <https://lusailnews.net/article/> (In Arabic).

- Mohammed, Bushra Jassim. (2026). The War of Maritime Corridors: The Strait of Hormuz and Energy Security in the Gulf. Al-Bayan Center for Planning and Studies. (In Arabic).
- Pareek, Aditya. (2026). "Constraint, Not Collapse: Beijing's View of U.S Indo-Pacific Strategy" Observer Research Foundation, April 3, 2026. Available at: <https://www.orfonline.org/expert-speak/constraint-not-collapse-beijing-s-view-of-us-indo-pacific-strategy>.
- Qandil, Ahmed. (2026): "The Impact of U.S.–Iranian Escalation on Natural Gas Markets." Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. Available at: <https://acpss.ahram.org.eg/News/21641.aspx#>. (In Arabic).
- Qatar News Agency. (2026). "Global Inflation Is Changing Spending and Investment Patterns, While the Gulf States Confront the Challenges with Economic Resilience." Available at: <https://qna.org.qa/>. (In Arabic).
- Salim, Hassan Fadhil. (2026). The Energy War: The Repercussions of the Iranian–American War on Global Energy Security. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad. (In Arabic).
- Sayouh, Luay, et al. (2024). "International Competition over Natural Gas: Pipeline and Supply Wars" Tishreen University Journal for Scientific Research, No. 43. (In Arabic).
- Shaheen, Ibrahim. (2026). "Qatar Suspends LNG Exports: Why Was the World Affected and What Are the Possible Scenarios?" CNN Business Arabic. Available at: <https://cnnbusinessarabic.com/energy-and-sustainability>. (In Arabic).
- Subh, Nawar. (2026). "How Are Natural Gas and LNG Markets Affected by Disruptions in the Strait of Hormuz?" Al-Taqa. Available at: <https://attaqa.net/> (In Arabic).
- Yusuf, Mohammed. (2026). "The Strait of Hormuz: How the Artery of Global Trade Affected Energy Prices" Al-Ahram Portal. [The URL provided in the original reference is incomplete and appears to combine links from Al-Ahram and Al Jazeera]. (In Arabic).

شروط وضوابط النشر الخاصة بمجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

1. قواعد النشر ومعايير التحكيم الأولي لقبول النشر

- يجب أن تتوفر في البحوث المقترحة الأصالة العلمية الجادة وتنسم بالعمق.
- يجب ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم إلى مجلة أخرى، أو أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية
- ألا تكون البحوث المرسله مستلة من كتب مطبوعة، أو جزءاً من أطروحة.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية مختصرة للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية،
- تشجع المجلة الباحثين على استعمال المعرف الدولي للباحثين ORCID مما يضمن أن يتم الاعتراف بأعمالهم بشكل صحيح، ويتم نشر معرف ORCID الخاص بالباحث مع مقالته حتى يتمكن الباحثون من الوصول إلى ملفه الشخصي على ORCID ومن هناك الانتقال إلى منشوراته الأخرى.
- تمتلك المجلة حقوق نشر المقالات المقبولة، ولا يجوز نشرها لدى جهات أخرى الا بعد الحصول على إذن رسمي منها.
- لا تنشر المقالات التي لا تتوفر على مقاييس البحث العلمي أو مقاييس المجلة.
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث المرفوضة الى أصحابها.
- تحتفظ المجلة بحق نشر المقالات المقبولة وفق أولوياتها وبرنامجه الخاص.
- البحوث التي تتطلب تصحيحات أو تعديلات مقترحة من قبل لجنة القراءة، تعاد الى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
- على البحوث المقترحة أن تراعي القواعد المنهجية والعلمية المتعارف عليها.
- تخضع كل البحوث المقترحة للتحكيم العلمي من طرف لجنة القراءة وبسرية تامة، بحيث يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على البحوث المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- يُبلغ الباحث باستلام البحث ويحول بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- النشر برسوم (ابتداءً من عدد مارس آذار 2025)
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: ISSN 2626-093X
- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.



- تستعمل المجلة البرامج المعتمدة من طرف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لكشف السرقات العلمية وتحديد نسبة الاستغلال، وأي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحتمل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.
- ترسل المساهمات باللغة العربية منسقة على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

strategy@democraticac.de

Publication Guidelines and Preliminary evaluation criteria for Acceptance

(Journal Of Strategic and Military Studies)

- Proposed research must have serious scientific originality and depth
- The article must not have been previously published or submitted to another journal, or any other electronic or print publication platform.
- The submitted research should not be taken from a publication or part of a dissertation
- The research must be accompanied by a brief curriculum vitae (CV) of the researcher in both Arabic and English or French.
- The journal encourages researchers to use the ORCID (Open Researcher and Contributor ID), which ensures that their work is properly recognized. The researcher's ORCID ID is published with their article so that fellow researchers can access their ORCID profile and from there link to their other publications.
- The journal owns the rights to publish the accepted articles, and it is not permissible to publish them with other parties except after obtaining an official license from them
- Do not publish articles that are not available on the standards of scientific research or the standards of the aforementioned journal
- The journal is not obligated to return the rejected researches to their owners
- Researches that require correction or modification proposed by the reading committee are returned to their authors to make the required modifications before publishing them
- The proposed articles are sent to the Editorial Board for arrangement and classification, and the articles are presented to the Scientific Committee for evaluation
- All proposed research is subject to double scientific evaluation by the reading committee and in complete confidentiality, so that
- The journal has the right to make some necessary formal modifications to the research submitted for publication without prejudice to its content
- The researcher corrects the errors presented by the evaluations, if any, and sends them back to the journal
- The researcher is notified of the receipt of their research, and their work is immediately forwarded to the scientific advisory board.

- The authors of accepted research papers are notified of the decision of the scientific committee and the approval of the editorial board for publication.
- Each researcher who has published in the journal receives: a publication certificate, which is an official document issued by the Arab Democratic Center and the journal's management, certifying the publication of the peer-reviewed scientific article. The researcher receives their certificate within a maximum of one week from the date of the journal's issue.
- Publication is subject to fees (starting from the March 2025 issue).
- The journal has an exclusive electronic edition issued by the Arab Democratic Center and holds the international code: ISSN 2626-093X.
- No priority is given to the publication of scientific materials in the journal's issues. The primary criterion for acceptance is the quality and originality of the scientific material, the accuracy of the language, and adherence to methodological standards in scientific research.
- The journal uses software approved by universities and academic institutions to detect plagiarism and determine the percentage of similarity. Any report issued by the scientific committee regarding plagiarism will hold the researcher accountable, in accordance with the journal's international policies.
- All ideas published in the journal represent the views of their authors, and the order of published research is subject to editorial discretion.
- Articles are reviewed and proofread by language editors before being published in the journal's issues.
- The journal's languages are: Arabic, English, and French.
- In the case of translation, please provide a brief biography of the original author and the original publication source.**
- Research should be sent to the journal's email address

strategy@democraticac.de

2. كيفية إعداد البحث للنشر

- § يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية للبحوث باللغة العربية والإنكليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها، وبريده الإلكتروني.
- § الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية للبحوث باللغة العربية والإنكليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.
- § تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشرات الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- § كما يجب أن يكون البحث مرفوقاً بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (العربية والأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

- § أن يتفقد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمد "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.
- § تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمراجع المتعلق به في قائمة المراجع.
- § ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للآتي:
- أ- إذا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.
- ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.
- ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.
- د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.
- § يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- § يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:
- أ- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Sakkal Majalla
- ب- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- ج- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12 عادي بالنسبة للملخص و10 عادي للهوامش.
- د- نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية والفرنسية Times New Roman، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.
- هـ- يراعى عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

How to Prepare a Research Paper for Publication

- The research title should be written in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), along with a brief introduction of the researcher and the academic institution they belong to, as well as their email address.
- The executive summary should be provided in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), followed by keywords (approximately five words). The summary should be presented in short, precise, and clear sentences, including the main research problem, the methods used to address it, and the results obtained.

- The research problem, objectives, and significance of the study should be clearly defined. Previous studies addressing the topic of the research, including the latest publications in the field, should be mentioned. The characteristics of the research hypothesis or thesis should be outlined, along with the conceptual framework, key indicators, research methodology, and analysis of results and conclusions.

- The research must be accompanied by a bibliographic list that includes the most important references relied upon by the researcher. References should be listed in their original language (Arabic and foreign) if multiple sources in different languages are used.

- The research must adhere to the documentation specifications according to the referencing system adopted by the "Arab Democratic Center" in writing footnotes and presenting references.

- Superscript numbers should be used for in-text citations, and the corresponding number and reference should be listed in the references section.

- References are numbered sequentially in the references list, after arranging them alphabetically in the list according to the author's name, as follows:

a) If the reference is a journal article:

Author(s) name, title of the article, journal name, volume number, issue number, page numbers, and year of publication.

b) If the reference is a book:

Author(s) name, title of the book, publisher name and country of publication, and year of publication.

c) If the reference is a master's thesis or doctoral dissertation:

Author's name, title, mention "Master's Thesis" or "Doctoral Dissertation" in italics, university name, and year.

d) If the reference is a report or statistical publication issued by an official entity:

Name of the entity, title of the report, page numbers, and year of publication.

- The research paper should range between 2000 and 7000 words. However, the journal may, at its discretion and in exceptional cases, publish some research papers and studies that exceed this word count.

- The paper should be formatted on A4 size, with the font type and size as follows:

a) For research papers in Arabic, the font type is "Sakkal Majalla".

b) Font size "16 bold" for the main title, "14 bold" for subheadings, and "14 regular" for the body text.

c) Font size "11 regular" for tables and figures, "12 regular" for the abstract, and "10 regular" for footnotes.

d) For research papers in English and French, the font type is "Times New Roman", with font size "14 bold" for the main title, "12 bold" for subheadings, "12 regular" for the body text and page numbers, "11 regular" for tables and figures, and "10 regular" for the abstract and footnotes.

e) When submitting the research material, single spacing should be used, with appropriate margins (2.5 cm) on all sides.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والإفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وحيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

The "Journal of Strategic and Military Studies" relies on the formal and substantive standards of internationally peer-reviewed journals in selecting the content of its issues.

The journal is published quarterly (every three months) and has a specialized editorial board and an active international advisory board that oversees its operations. It adheres to an ethical charter governing publication rules and the relationship between the journal and researchers. It also follows internal regulations that organize the peer-review process and an approved list of reviewers in all specializations.

The journal's advisory board includes a large group of top academics from Arab and African countries, who are required to participate in reviewing the research papers submitted to the journal. The "Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies" is the issuing body of the "Journal of Strategic and Military Studies"

المركز الديمقراطي العربي
لِلدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center GmbH

Berlin / Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

Mobile: 00491742783717



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التاييري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. عبد القادر التاييري

العدد 32

المجلد الثامن

سبتمبر 2026 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

